مجلة العلوم الاجتماعية

مقابلة

العولمة ليست كلها لعنة ولا بد من عولمة متعددة الأقطاب

برهان غليون

أبحاث

محددات هروب الأموال الساخنة من الاقتصاد الكويتي

نايف المطيري/محمد إبراهيم السقا

رؤية في التنمية العربية: نحو الحد من التبعية وتحقيق التنمية المستقلة

عبدالفتاح علي الرشدان

تنمية أسواق الأوراق المالية: بورصة الدار البيضاء نموذجاً

إبراهيم منصوري

تقنين استخبار الصحة العامة في دولة الكويت

هدى جعفر حسن

المنهج البيوغرافي: استعمال السير الذاتية والحياتية في علم الاجتماع

فضيل دليو

مناقشات

مراحل تطور المشروع الإسلامي في العراق

محمد عبدالجبار



تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
المجلد 27 العدد 2 صيف 1999

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.

5 دنانير لسنتين، 7 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.

مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين. 35 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.

مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 100 دولار لسنتين، 140 دولارا لثلاث سنوات.

وتدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا



عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب / 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).

بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112..

فاكس وهاتف: 4836026 (00965).

Email: JSS@KUC01.Kuniv.edu.kw

مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية محكمة تعنى في حقول:

الاقتصاد والسياسة والاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا البشرية والسياسية

تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, Electronic on line & CD-ROM;
Historical Abstracts and America: History and Life;
IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, Online, CD-ROM);
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts.
&
Listed in ULRICH'S I.P.D
NO: 4545527

سياسة النشر

مجلة دورية فصلية محكمة تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت. والمجلة منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، وعلم النفس، والانثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا البشرية والسياسية. وتستقبل المجلة الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلا عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية لتشمل أكبر عدد من المثقفين، و ترحب المجلة بالدراسات التي تتفادى التخصصية الضيقة، وتشجع الدراسات التي تقارن بين اقتصاديات مختلفة أو أنظمة وسياسات وحقب متفاوتة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية التي تختص بها المجلة، كالربط بين الاقتصاد وعلم النفس، أو بين السياسة والاجتماع... وهكذا. وعلى الرغم من تركيز المجلة على شؤون البلاد العربية والإسلامية، فإنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، وتقدم في إطار موضوعي خالٍ من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى:
مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965)
بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112..
فاكس وهاتف: 4836026 (00954)
E-mail: JSS@KUCØ1.KUNIV. EDU. KW

Visit our web site

http://KUCØ1.KUNIV. EDU.KW/~JSS

المحتويات

مجلة العلوم الاجتماعية
صيف 99 – مجلد 27 – عدد 2

افتتاحية العدد

بقلم: أحمد محمد عبدالخالق*

كان العدد السابق من مجلة العلوم الاجتماعية آخر عدد في عهد رئاسة الأستاذ الدكتور شفيق ناظم الغبرا، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت، حيث انتهت رئاسته لتحرير المجلة نظراً لانتدابه رئيساً للمكتب الإعلامي الكويتي بواشنطن بالولايات المتحدة. وقد شهدت فترة رئاسته تطوراً ملحوظاً كان أبرز جوانبه: تطوير خطة النشر، واستحداث باب للمقابلات مع شخصيات عامة تهم التخصصات التي تعرض لها المجلة، مع الاهتمام بباب مراجعات الكتب، واستحداث نظام الاشتراك المؤازر الذي أثمر دخلاً جيداً للمجلة، وفضلاً عن ذلك فإن أكبر إضافة قام بها أ.د. الغبرا لمجلة العلوم الاجتماعية هي فهرستها، حيث أصبحت المجلة وبحوثها وأبوابها معروفة ومقتبسة على مستوى المجتمع العلمي العالمي. وقد حققت هذه التطويرات نجاحاً لمجلة العلوم الاجتماعية شهدت به الإدارة العليا في جامعة الكويت في ظل رئاسته، وهيئة تحرير ضمت نخبة من الأساتذة الرواد، وهي نفسها هيئة التحرير الحالية.

وإذا كان علينا في هذا المفتتح أن نرجع الفضل إلى ذويه (ولا تنسوا الفضل بينكم) فيجب علينا أن نذكر أن مجلة العلوم الاجتماعية كانت أول مجلة صدرت عن جامعة الكويت واستمرت حتى اليوم تحت الاسم ذاته، ومن ثم فقد تعاقب على رئاسة تحريرها أساتذة أفاضل يجب ألا ننسى أنهم وضعوا الأسس، وشيدوا البناء، وطور كل منهم في جانب معين، فلهم الشكر الجزيل والثناء.

لقد قبلت مهمة رئاسة التحرير بقبول حسن، ووافقت عليها دون كثير من تردد، حيث تعد قاب قوسين أو أدنى من تكويني الشخصي، فقد حررت في الأعوام من 1981 إلى 1983 ثلاثة مجلدات من «بحوث في السلوك والشخصية»، فضلاً عن أنها مهمة لصيقة بجانب مهم من جوانب عمل الأستاذ الجامعي، ألا وهو تقويم البحوث، بالإضافة إلى المهمة الأساسية وهي كتابتها بطبيعة الحال.

وحيث إن باب التطوير لا يغلق البتة فسوف يدرك القارئ الكريم أن أهم جوانب التغيير في هذا العدد ستكون استهلال كل بحث بملخص عربي له (وهذا أمر أراه على غاية من الأهمية والفائدة)، فضلاً عن تغيير بسيط في طريقة كتابة المراجع في نهاية البحث،

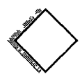
* رئيس التحرير وأستاذ علم النفس في جامعة الكويت.

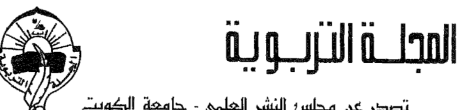
بحيث يكتب المرجع بطريقة متسلسلة في سطور متتابعة، مع مزيد من الاهتمام بالنص لغة ومضموناً.

أما الموضوعية في تحكيم البحوث، واختيار محكمين ممن لهم باع طويل في تخصصاتهم، فهي من الثوابت والأساسيات في مجلة العلوم الاجتماعية.

وأخيراً وليس آخراً لا نقول للأستاذ الدكتور شفيق الغبرا وداعاً، بل لقاءً دائماً، واستشارة مستمرة في كل شؤون المجلة، كما لا ننسى أن نرحب بالأساتذة المبجلين أعضاء هيئة التحرير، وبالقراء الكرام، ونشكر العاملين بالمجلة، والله المستعان.

هذا وبالله التوفيق،،،





مجلة فصلية، تخصصية، محكمة

تنشر البحوث التربوية المحكمة، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة ومحاضر الحوار التربوي والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغة العربية والإنجليزية.
* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها.

رئيس التحرير

أ. د. عبدالله محمد الشيخ

الاشتراكات

في الكويت:	في الدول العربية:	في الدول الأجنبية:
٣ د.ك للأفراد	٤ د.ك للأفراد	١٥ دولارا للأفراد
١٥ د.ك للمؤسسات	١٥ د.ك للمؤسسات	٦٠ دولارا للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير - المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي
ص ب: ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955 الكويت
هاتف: ٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤

مقابلة مع المفكر العربي برهان غليون
العولمة ليست كلها لعنة ولا بد من عولمة متعددة الأقطاب

حاوره: محمود حيدر*

كيف تبدو ملامح الحوار العربي في العولمة؟ وما هي الاتجاهات الأساسية التي سلكها الفكر السياسي العربي ليحلل هذه الظاهرة، وبالتالي ما الموقف منها في إطار الكلام على مقولة النهوض والتحرر في بلادنا؟ هذه الأسئلة وسواها كانت مجال حوار مع المفكر العربي السوري برهان غليون، مدير مركز دراسات الشرق المعاصر وأستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة السوربون الفرنسية (باريس).

غليون يدعو للتقليل من الجزع المرافق للحديث عن العولمة، حين يدعو للتعامل معها بوصفها واقعاً موضوعياً، وللدخول فيها باعتبارها فضاء مفتوحا على النظام الكوني... وإذا كان لا بد من وجود قطب مضاد يواجه القطب الدولي المسيطر باسم العولمة ويتعامل معه، فهذا يكون بإنشاء تجمع دولي مشابه لحركة عدم الانحياز، يشكل مدخلا لوضع حد لجموح وطموح الشركات المتعددة الجنسية، وبالتالي فهذا يفترض البدء في وضع آليات أيديولوجية وسياسية وثقافية واقتصادية، تتجاوز الجانب الاقتصادي الذي تسيطر آلياته على حركة التطور الدولي الراهن.

- **أخذت ظاهرة العولمة متسعاً من الجدل على الصعيدين العالمي والعربي، بات معه الكلام على تعريف واضح لها أمراً متعذراً، كيف يمكن أن تفهم هذه الظاهرة عربياً مع العلم أنها لا تزال تخضع لتاويلات لا حصر لها في بلادنا؟**

هناك نقاش واسع حول العولمة يعود إلى بضعة أعوام في العالم العربي، ومن راقب هذا النقاش يلحظ موقفين في النظر إلى هذه الظاهرة: موقف أول يرى العولمة

---

* كاتب وصحافي في الشؤون العربية والدولية من لبنان.

عبارة عن استراتيجية أمريكية وغربية تسعى إلى تجديد المرحلة الإمبريالية، أو هي نوع من الاستمرار لها، ولذلك لا مناص من الوقوف في وجهها ومقاومتها. وهناك من يرى في العولمة واقعا موضوعيا متحقِّقا كالقدر، وليس لأمريكا أو لسواها أي دور فيها، ولذلك يجب التعامل معها بوصفها سيرورة موضوعية، والدخول فيها باعتبارها فضاءً مفتوحاً على النظام الكوني.

في اعتقادي أن الموقفين ينطويان على إطلاق يخل في فهم الظاهرة، إنها – في رأيي – لا هذا ولا ذاك من الموقفين، وهي هذا وذاك في آن، بمعنى أن هناك واقعاً موضوعياً يدفع في اتجاه توحيد العالم، ويخلق الشروط الواقعية للتوحيد، وهذا ما يتجلى عملياً بما يسمى ثورة المعلومات والاتصالات، هذه الثورة التي سمحت بتجاوز المكان، وأطلقت آليات للتعاون بين الدول، وبدا أنه ليس لأحد إرادة في ذلك. ومع هذا، فإن ثمة عنصراً ذاتياً في ظهور العولمة، يكمن في سعي القوى المسيطرة على العالم، وهي القوى الصناعية والشركات الكبرى، إلى استغلال التقدم التكنولوجي من أجل توسيع دائرة نفوذها. هنا توجد إرادة واستراتيجية من جانب القوى المشار إليها. قوام هذه الاستراتيجية أن آليات السيطرة لن تتحقق إلا في إطار سياسة ليبرالية وليبرالية جديدة تفترض جعل السوق مركز التفكير في تنظيم العالم، أي خلق سوق عالمية موحدة، وهذا ما أسميه العولمة الليبرالية أو العولمة الرأسمالية. إذن، الظاهرة، ليست قضية ذاتية، هي قضية موضوعية وسياق تاريخي. إنها حسب النموذج الليبرالي، تعبير عن استراتيجيات القوى المتحكمة في السوق. لذا أقول إن العولمة ثمرة لقاء وتطورات الثورة المعلوماتية، واستراتيجية جديدة لقوى رأس المال العالمي.

الآن لو فكرنا في القضية من هذا الجانب، نستطيع أن نقول إن العولمة واقع طبيعي وموضوعي، لكن نسبي، وإن هذا الواقع لا يمنع وجود استراتيجيات عدة للسوق. من هنا ينبغي علينا، نحن العرب، إذا أردنا ألاّ نكون مهمشين، أن نبلور ونطوِّر استراتيجية أخرى تستجيب لروح التطور الأخير، وتستخدم التقدم التكنولوجي لصالح البلدان التي لم تنجح بعد في تطوير مجتمعاتها، على الأقل في ما يتعلق بمشروع التنمية.

عولمة مضادة

■ **لكن ما نوع هذه الاستراتيجية التي يجب أن نبلورها، وهل ثمة إمكانية واقعية لها؟**

هناك فرص لدينا، تمكننا من المشاركة في بلورة استراتيجية عالمية جديدة لمواجهة استراتيجية نفوذ البلدان الرأسمالية، وتقوم على تفاهم البلدان النامية على

مستوى الحكومات، جنباً إلى جنب مع تطوير شبكات التواصل بين القوى الديموقراطي وتعزيزها في مجتمعات هذه البلدان، فضلاً عن قوى المجتمع المدني في بلدان الغرب الرأسمالي، ذلك أن قوى الاعتراض الاجتماعي في المجتمعات الرأسمالية تسعى من جانبها إلى الحد من طغيان قيم الرأسمالية المتوحشة ووضع الحدود للسياسات الليبرالية غير المتوازنة. ولعل من أبرز الأدلة القريبة على ذلك أن أوروبا باتت تخضع اليوم لخط الديموقراطية الاشتراكية كما هو الحال في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا، وهي حكومات تنادي بألا تكون السوق هي الآلية الوحيدة التي تنظم العلاقات الدولية. إذن هناك مجال لاستراتيجيات جديدة. وهناك تحالفات ممكنة بين قوى الدول النامية وقوى الدول الصناعية لتجنب ما يمكن أن نسميه عولمة متوحشة، لا تنتج سوى تصحير البلدان النامية وإعاقة تطورها اقتصادياً وفكرياً.

■ **ألا يبدو لك أن العامل السياسي يقيم جداراً يصعب تجاوزه لبلورة مثل هذه الاستراتيجيات، وخصوصاً أن ظاهرة العولمة نشأت على خط موازٍ لانتصار الولايات المتحدة في الحرب الباردة، بحيث صار أمراً متداولاً الحديث عن العولمة على أنها معادل لـ «الأمركة»؟.**

العولمة يمكن أن تقود إلى خراب ودمار وسيطرة من قبل الدول المهيمنة اليوم طالما لم ننجح في بلورة استراتيجية للمواجهة، ومع ذلك فالعولمة لا تقود بالضرورة إلى الخراب. لكن بدون قيام دفاعات حقيقية، ثقافية واقتصادية وسياسية، لدى القوى الضعيفة، فإن أحادية السيطرة لن تولِّد غير التناقض السلبي والإكراه وتعميق الهوة بين الشمال والجنوب. المهمة الرئيسة هي فهم الإمكانات التي تفتحها العولمة من أجل إطلاق آليات التنمية الحقيقية في العالم، وتحديداً في العالم النامي. الإمكانات الواقعية موجودة. وما دمنا لم ننجح في إقامة تحالف «عالم ثالث» قوي يستطيع أن يغيِّر من نظرتنا للعولمة، ويعيد ترجمتها على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، فإننا لا محالة، سنبقى نعيش ظاهرة الاستلاب.

لا بد إذن من العمل على بلورة قطب دولي من عالمنا يواجه القطب الدولي المسيطر ويتفاعل معه، وعندها يمكن الحديث عن توازن دولي وعولمة إيجابية.

■ **هل تعني بالقطب المضاد، وجوب تجديد أو إعادة الاعتبار لحركة عدم الانحياز مثلاً؟**

إن إنشاء تجمع دولي مشابه لحركة عدم الانحياز سيشكل مدخلاً فعلياً لوضع حد لجموح الشركات المتعددة الجنسية وطموحها، وهذا يفترض البدء في وضع آليا

أيديولوجية وسياسية وثقافية واقتصادية تتجاوز الجانب الاقتصادي الذي تسيطر آلياته على حركة التطور الدولي الراهن.

- **الا تعتقد أن أطروحة من هذا النوع تبدو غير واقعية في وقت تظهر فيه الدول ذات السيادة أو الطامحة للاستقلال، تعيش حالات حصار خارجي ومشكلات داخلية لا حصر لها في ظل استشراء العولمة؟**

ما تقوله صحيح من حيث الشكل والمبدأ، لكن في الحقيقة ليست هناك سيادة مطلقة في العالم، كذلك لم تعد مشكلة السيادة – بالمعنى التقليدي للمصطلح – مشكلة كبرى في ظل العولمة. لماذا؟... لأنه ليست هناك دولة اليوم مغلقة على نفسها وذات سيادة بالمعنى الحرفي للكلمة. بل ليس من الضروري أن تكون ذات سيادة لكي تتخذ سياسات وطنية تدافع من خلالها عن مصالحها. اليوم – بصرف النظر عن العلاقات المتبادلة بين الدول – هناك إمكانية للتداخل والتفاهم والتحالف بين قوى تخضع بشكل أو بآخر لآليات الهيمنة والسيطرة السياسية. غير أنه يمكن استغلال الهوامش التي لا تزال موجودة، من السيادة. إن الاستقلالية مفهوم نسبي، ولذلك يمكن الانطلاق من النسبية لبناء تحالفات ترفع من هامش المبادرة، ومن مستوى التأخر الحاصل في مجتمعات العالم الثالث.

سؤال النهضة أيضاً

- **سؤال النهضة عاد ليطل من جديد في حمأة النقاش حول الاستقلال والتبعية، أين يقع هذا السؤال ضمن عالم متحول لا يعرف الاستقرار؟**

أنا أرى الأمور على الشكل التالي: هناك موارد طبيعية كبيرة في بلادنا، وهناك موارد جديدة تتعلق بالتكنولوجيا ورؤوس الأموال والخبرات الحديثة. إن اجتماع هذه الموارد في بلد من البلدان هو الذي يدفع في اتجاه النهضة والتقدم والتنمية. إن المشكلة المطروحة الآن هي كيف يمكن للشعوب الفقيرة أن تضع يدها على جزء من هذه الموارد. كل سيرورة التقدم والنهضة مرتبطة بالكيفية التي تسيطر فيها الشعوب على جزء من مواردها، على الرغم من الاستحواذ الرأسمالي الحاصل. في اعتقادي أن هذه هي المعركة الرئيسة. فحتى أستطيع أن أحظى بقسم من الموارد العالمية اليوم، يجب أن أعمل لتكوين قطب قوة من البلدان والمجتمعات المستلبة، إذ من شأن هذا القطب أن يفرض التراجع على القوى المهيمنة، والضغط على الشركات الكبرى. لذلك فإنه من أجل بناء عولمة إنسانية، وليست عولمة تكتسح الإنسان وتستلبه، ينبغي الشروع في تشكيل تحالفات عالمية جدية من القوى الضعيفة تعيد الاعتبار لمبدأ التوازن في توزيع الثروة

البشرية والموارد. إن هذا مرتبط بموازين القوى، وهذا الأخير مرتبط بكيفيات التشكيل السياسي للتحالفات بين القوى المتشابهة المصالح والمشاكل والقضايا.

إنني أعتقد أن المشكلة الرئيسة في العولمة هي وجود قطب واحد يتحكم ويستأثر بمنجزات التقدم العلمي، وعدم وجود قطب موازٍ من البلدان الفقيرة، أو بلدان العالم الثالث.

السياسي أولاً

■ **القضية إذن، تتعلق بالسياسي لا بالاقتصادي، أي ضرورة أن تتوفر الإرادة، السياسية قبل كل شيء؟**

بالطبع المسألة تتعلق بالاستراتيجية السياسية، على التحديد، تتعلق باستراتيجية دولية قطبية تضارع استراتيجية الهيمنة الأحادية على العالم. وفي اعتقادي أنه إذا نجحت الدول الفقيرة، وبالتالي النخب التي تقود هذه الدول، في إيجاد تفاهم حقيقي، نستطيع عند ذاك أن نطلق ديناميات التنمية واللحاق بالعولمة المتوازنة، مثلما حصل بعد الحرب العالمية الثانية، حين استطعنا أن نحقق شوطاً من الاستقلال السياسي، وحين نشأت حركة عدم الانحياز التي استطاعت أن تفرض مواقفها على الدول الصناعية والاستعمارية آنذاك.

■ **هل تتم هذه السيرورة الاستقلالية من دون حضور عامل العنف ومنطق القوة؟**

بطبيعة الحال، فإن علاقات القوة هي التي تحكم العالم اليوم مثلما حكمته في مراحل تاريخية سابقة. والمعروف أن القوة الأطلسية تسعى إلى إخضاع العالم النامي بوساطة القوة، لكن هل نعتمد نحن من جانبنا لغة العنف؟ بالطبع ليس هذا خيارنا، إن خيارنا هو دفع القوى الكبرى إلى الحد من نزعات الهيمنة لديها من خلال تكتلات ضغط سياسية واقتصادية، والتركيز على فتح مفاوضات سياسية دولية للوصول إلى التوازن المطلوب.

■ **لكن، ما الآليات المفترضة التي تقترحونها في هذا الخصوص؟**

حتى يحصل هناك سوق عالمية موحدة، كما تقترح الدول الصناعية الكبرى، يجب علينا نحن في المقابل أن نفتح أسواقنا ونشارك الأقوياء في إعادة صوغ قواعد اللعبة، ليس في الميدان الاقتصادي فحسب وإنما أيضاً في الميادين الثقافية والمجتمعية والسياسية. هذا أمرٌ ممكن بدون الحرب. أي عن طريق المفاوضات غير المحدودة. ذلك لأن الحرب ولغة العنف لا تقود إلا إلى إضعاف المشاركين فيها.

■ **أين تبدو حالة العرب اليوم في ظل الجدال حول الحداثة والدخول في العصر، هل ما زلنا بعيدين عن هذه القيمة؟**

لقد دخلنا في الحداثة منذ قرن ونصف القرن، وليس الغرب وحده الذي عاش الحداثة بينما نحن نعيش خارج التاريخ. صحيح أن العولمة لم تُدخل العرب في الحداثة، غير أنها أدخلتنا في حقبة جديدة من الحداثة تغيَّر فيها وجه العالم تغيراً هائلاً، بحيث بات كل شيء يخضع لمقاييس ومعايير مختلفة عن السابق.

■ **ألا ترى أن السيرورة التي ينبغي على العالم الثالث الدخول فيها إلى القرن المقبل تعتمد على ثنائية التكيّف والممانعة في الوقت نفسه؟**

نحن لسنا مهددين بالاستعمار المباشر، الأمر الذي يفرض آليات مختلفة في المواجهة، إننا مهددون بالتهميش والانسحاق والتفتيت والإلغاء. هذا التهديد هو ذروة الخطر الذي يواجهنا كعالم نام. وإنني أقول هنا إن المسألة لا تتعلق بما إذا كان علينا اعتماد التكيّف أو الممانعة، وإنما في استيعاب حركية الصراع والمواجهة استيعاباً نقدياً إيجابياً. إن الاستيعاب الذي أقصده يعني المواجهة والانخراط في عملية تفاعل إيجابي طويلة المدى. ذلك أن الاستقلال والتخلص من التبعية لا بد أن ينتزعا انتزاعاً من الدول المهيمنة.

■ **أعادت العولمة سؤال الحداثة إلى الواجهة، حيث الجدال يدور اليوم حول ماهيتها، بين أن تكون تجلياً للثورة التكنوالكترونية أو أن تكون سيرورة تاريخية أو هي موقف نقدي حيال التطور الإنساني، كيف ترى طبيعة هذا الجدال؟**

في اعتقادي أن الحداثة سيرورة تاريخية وليست درجة من درجات التطور التكنولوجي والعلمي. غير أن هذه السيرورة لا تتعلق فقط بتطور المعرفة والعلم والتحقُّق التقاني، إنها تتعلق بنظرة الإنسان إلى نفسه وروحه ومكانه في العالم. وهي، على الإجمال، تتعلق بتطور أنظمة القيم والأخلاق والوظائف الإنسانية نفسها. إن أهمية الحداثة تكمن في أنها أعادت تشكيل الإنسان من حيث هو مفهوم، وموجِّه ومسيِّر للعالم أيضاً.

مأزق الحداثة المعلوماتية

■ **لكن ألا تعتقد في مقابل هذا، أن المجتمع الحداثي أو ما يسمى بالمجتمع ما بعد الحداثي في الغرب مثقل بمأزقه الخاص الذي جلبته إليه التقانة والمعلوماتية؟ ثم ما الآثار التي رتبتها ثورة المعلوماتية على العالم؟**

على خلاف ما يشيعه الفكر التبسيطي السائد، لا تساعد الطفرة التقنية المجسدة في ثورة المعلوماتية والاتصالات في تجاوز التناقضات والتوترات التي ورثها مجتمع المعلومات عن المجتمع الصناعي، بل إنها تعمل، بالعكس، على تعميقها وإضافة مشاكل جديدة أكبر إليها... من المشاكل التقليدية التي ستتفاقم حدتها في المراحل المقبلة – على الرغم من تضاؤل خطورتها وأهميتها إزاء المشاكل الجديدة المطروحة – التخلف الذي يمس مناطق واسعة من الكرة الأرضية، والفقر والاستغلال وانعدام الأمن والاستقرار والبطالة. أما المشاكل الجديدة التي سوف يضيفها مجتمع المعلوماتية المعولم إلى المشاكل الموروثة فهي من نوع مختلف وأكثر خطورة، لأنها أكثر شمولاً وأقل قابلية للحل من أفق الأطر الوطنية أو المحلية والإقليمية، وتحتاج إلى مناهج جديدة ووسائل مختلفة. من هذه المشاكل: تلوث البيئة وتلوث المصادر الطبيعية ونفادها، وفي مقدمتها المياه والهواء والتربة، ومنها مشاكل ضمان فعالية السلطة العمومية واستقلالها عن المافيات الدولية المتنامية، ومن وراء ذلك ضمان وجود سلطة قضائية نزيهة ودولة قانونية وفرص تحقيق المواطنة، والحفاظ على الديموقراطية. ومنها كذلك مشاكل انجراف التُّرَب الثقافية وضياع الهوية ونشوء مناطق واسعة تسيطر عليها الفاقة والجهل وانعدام التربية والتأهيل والتكوين المهني والأخلاقي، أي التي تخضع للفوضى والحروب الدائمة، وتتحول إلى مواطن لنمو حركات الإرهاب والتخريب والفوضى العالمية. ومنها مشاكل انتشار الأوبئة والأمراض المعدية كالإيدز، وما يمكن أن يظهر في المستقبل من عوارض يصعب حصرها في مكان واحد ومحاربتها على صعيد المنطقة أو الوطن. ومنها مشاكل السيطرة الأحادية وإيجاد وسيلة للتحول التدريجي لنمو عالم متعدد القطب، وبناء المؤسسات التي تسمح بالتداول والتبادل بين مختلف أطرافه، في سبيل تجنُّب مواجهات تقود إلى الدمار الشامل واستخدام أسلحة ذات قدرات تدميرية شمولية.

■ **كأنما تريد أن تقول من وراء هذا التوصيف للعولمة، أن التقانة الحداثوية الجديدة تنطوي على وجه كارثي بالنسبة للإنسان المعاصر؟**

أريد أن أقول إن الطفرات التقنية التي تقود إليها الثورات العلمية لا تؤدي تلقائياً إلى تحسين شروط حياة المجتمعات، أو الإنسان عموماً وبشكل مطلق، ذلك أنها لا تحصل في الفراغ، بل هي تحصل دائماً في سياق تاريخي يعكس توزيع القوى الاجتماعية أو الدولية، والذي يستفيد منها بالدرجة الأولى هو تلك القوى التي تملك وسائل السيطرة عليها، وعندما تدرك هذه القوى ما يمكن أن تقدمه لها من قدرة استثنائية جديدة ومن تفوق على القوى الأخرى، لابد أن تستخدمها كي تحقق بهذا

التفوق وتفرضه وتزيد من حدته... باختصار، إن كل ثورة تقنية تزيد من قوة القويّ الذي يكون هو نفسه وراء حصولها، وتُضعف أكثر موقف الضعيف أصلا. وبذلك فهي تعمِّق التناقضات الموجودة، وتفتح مجالات جديدة لنشوء قوى أكبر وأكثر قدرة على السيطرة، من القوى التي كانت موجودة قبلها.

منازعات المستقبل

■ **هذا الكلام يقود إلى السؤال عن طبيعة الصراع المقبل بين القوى المسيطرة والقوى المسيطر عليها، وشكل هذا الصراع، وتتضاعف أهمية هذا السؤال على وجه الخصوص، حين نرى السجال المحتدم اليوم حول بعض النظريات التي ظهرت مؤخراً في الغرب، وأبرزها نظرية صراع الحضارات كما قدمها عالم الاجتماع الأمريكي «صمويل هنتنغتون»، وما جرى عليها من تعليقات على مدى السنوات المنصرمة.**

فكرة صراع الحضارات، ومن بعدها الفكرة المقابلة لها التي قالت بحوار الحضارات، هما في نظري رؤيتان استراتيجيتان أكثر منهما تعبير عن واقع حقيقي. بمعنى أن كل جهة تحاول أن ترتب الأمور على نحو يسمح لها بالضغط على الآخر. بالنسبة للأمريكيين، فإن صراع الحضارات يعنون به ضرورة تكوين تكتلات استراتيجية عالمية في مواجهة تكتلات يمكن أن تحصل بين حضارات تنتمي إلى ثقافات مختلفة.

طبعاً، أنا لا أريد أن أنتقد هذه الفرضيات، إلا أنني أريد أن أركز على وجوب وجود تصور استراتيجي يعبِّر عن الحقيقة الواقعية التي يعيشها العالم اليوم. في اعتقادي أن الصراعات المقبلة ستكون متعددة المستوى؛ أي أنها لن تكون صراعات ثقافية فقط أو اقتصادية أيضاً، كذلك لن تكون صراعات كلاسيكية بين دول وقبائل أو مجموعات اثنية فحسب، إنها ستكون كل ذلك في الوقت نفسه، ويمكن أن يتغيّر تشكيل هذه الصراعات، بحيث يمكن القول اليوم: إن هناك حربا باردة ثقافية، تهدف من جانب الغرب والولايات المتحدة إلى افقاد العرب والمسلمين ثقتهم بأنفسهم، وبالتالي إلى تسليمهم بأسبقية القيم الحضارية والثقافة الغربية وتفوقها. هذا مستوى من الحرب سيستمر. لكن هناك مستوى آخر أشد هولاً، هو المستوى الاقتصادي حيث السيطرة على الأسواق والموارد.

وهذا المستوى من الصراع لن يختفي من الصراع على المستقبل، بل سيزداد لأن ما نشهده اليوم من جموح لا مثيل له لسيطرة رأس المال يعطي السمة العامة الأساسية لحركة الصراع في القرن المقبل.

إن طريقتنا نحن العرب في تنظيم الموارد الذاتية لقدراتنا ستحدد حجم النفوذ الذي سنحصل عليه في خريطة التقسيم العالمي المقبل. وبالتالي، فإن هناك معركة حقيقية ستستمر في إطار إخضاع الطرف الآخر لعالم الجنوب.

وفي هذا الإطار من الصراع يمكن أن تحصل آليات مواجهة، من قبيل الصراعات القبلية والعشائرية والقومية. وما يحصل في أفريقيا وبلاد البلقان وسواها إنما يدل على الاتجاهات المقبلة لتطورات المواجهة العالمية. وبالطبع، يضاف إلى هذا كله بعد آخر للصراع هو الصراع الاجتماعي الداخلي، حيث سنشهد أكثر فأكثر حروباً داخلية وأهلية واجتماعية سياسية بين الطبقات والفئات المختلفة، بقدر ما يزداد الضغط على المجتمعات النامية.

■ **هل هذه سمة المواجهات الأساسية في القرن المقبل؟**

في اعتقادي أن القرن المقبل سيشهد معارك متعددة المستوى ومتشابكة في ما بينها، هذا في الوقت الذي تكون هذه المعارك محكومة بمنطق التكتلات الإقليمية، أي هذه التكتلات التي تبدو محصورة الآن بثلاثة محاور هي أمريكا وأوروبا وآسيا الشرقية.

الطريق الوسط

■ **ألا يبدو لك أن الغرب نفسه يعيش بداية تحولات مناقضة لما يسمى بالرأسمالية الليبرالية الجديدة... إذ عدا عن السجال النقدي الذي يتركز حول لا عقلانية الرأسمالية الجديدة، هناك خيارات سياسية في عدد من بلدان أوروبا تمثلت في العودة إلى خيار الاشتراكية الديموقراطية من حيث هي بديل اقتصادي وسياسي ومجتمعي، كيف تفسر هذه الظاهرة وما هي أبعادها الثقافية والأيديولوجية؟**

الحديث يتركز في الجانب الأيديولوجي والسياسي الآن على ما يسمونه في أوروبا الطريق الثالث، وقد كان هذا الخيار على ما نعرف هو أحد تعبيرات العالم النامي، في مراحل منقضية، ولا سيما طريق عدم الانحياز بين الرأسمالية والشيوعية. إنني أعتقد أن العولمة وتطوراتها التكنولوجية أدت إلى خلخلة في المنظومات السياسية الاقتصادية والنظم الاجتماعية في أوروبا. ودفعت فئات كثيرة من الطبقات الوسطى إلى الخوف والقلق على مستقبلها وحصرها في إطار حرب اقتصادية طاحنة، ودفعت إلى القول بأن فكرة السوق المفتوحة بلا حدود ليست بالضرورة فكرة منتجة أو ذات جدوى، بل العكس، إذ إن هذه الفوضى هي التي أدت إلى استعادة الأيديولوجيا

الاشتراكية الديموقراطية، وإن من دون التضحية بالديموقراطية الاجتماعية ومنجزاتها. إن رد الفعل الأساسي على العولمة المتوحشة هي العودة إلى طريق يضمن الحد الأدنى من الاتساق الاجتماعي. لقد أدركت المجتمعات الأوروبية أن من مصلحتها أن لا تترك الأمور فوضى، وأن لا بد من حماية مكتسباتها الاجتماعية.

■ **يجري الكلام أحياناً، بل غالباً، كما لو أن المشهد العربي يتحرك خارج اللعبة... كيف ترى هذا المشهد وسط التحول الذي أخذ الصراع العربي – الصهيوني يسلكه بعد الحرب الباردة ولا سيما لجهة المسارات المعقدة التي تحكم عملية السلام في المنطقة؟**

ما نعيشه في العالم العربي على مستوى الصراع العربي الإسرائيلي، والتسوية والسلام، حصل في إطار حقبة من تخلخل النظام العربي وتفككه، وخصوصاً تفكك الجامعة العربية بوصفها إطاراً للتضامن بين البلدان العربية. وفي موازاة هذا الوضع نشهد تدهوراً في بنية المنظومة الاجتماعية والسياسية التي نشأت منذ الاستقلال، أي البنية التي حاولت إدخال جملة من الإنجازات الوطنية، كالتنمية الاقتصادية وتحديث مؤسسات المجتمع السياسية والمدنية وإيجاد الحد المعقول من العدالة الاجتماعية.

لقد بدأت عملية السلام في سياق هذا التدهور الإجمالي للبنية المجتمعية العربية، وتمثل ذلك في مستويات مختلفة، سواء أكان ذلك على صعيد التعاون الإقليمي العربي أم على مستوى النظم الوطنية والاجتماعية. وهذا في رأيي هو الذي يفسِّر النتائج الهزيلة لعملية السلام.

■ **لكن لو نظرنا إلى الجانب الإسرائيلي، في إطار المشهد العام للتحولات في المنطقة والعالم، لوجدنا أن المجتمع السياسي في إسرائيل يعيش مأزقه الخاص، إلى درجة أن هناك من الإسرائيليين من يعتبر السلام على النحو الذي جاء فيه بمثابة ورطة تاريخية لمجتمع ودولة لم يتهيأ له، ما هو تعليقك؟**

لا شك أن مقومات القوة في المجتمع الإسرائيلي تختلف عن مقومات القوة في المجتمعات العربية. بالنسبة إلينا، فإن الحد الأدنى من مقومات القوة، وهو التنسيق والتضامن، غير موجود. ذلك أن التكامل بين الدول العربية هو الخطوة الأولى البدهية لتصبح ذات وزن استراتيجي. والعنصر الآخر الذي فقدناه، أو هو تراجع إلى حدٍّ كبير، هو الإيمان العام بتحرير فلسطين ومعاداة الإمبريالية.

لكن مقومات القوة في المجتمع الإسرائيلي مختلفة كثيرا، ذلك أن أول هذه المقومات هو تحالف دولة إسرائيل مع القوى العظمى، وبخاصة الولايات المتحدة

الأمريكية. وهذا التحالف ليس عسكرياً فحسب كما قد يتصور بعضنا وإنما هو تحالف استراتيجي بعيد المدى. ولذا فإن أحد أهم عوامل القوة الإسرائيلية هو ما يستمد من هذا التحالف. وسنلاحظ أنه في خلال السنوات العشر الأخيرة ارتفعت نسبة القوة في إسرائيل على مختلف المستويات، في موازاة ارتفاع نسبة القوى لدى الولايات المتحدة الأمريكية التي انتصرت في الحرب الباردة وباتت القوة الوحيدة التي تحدد اتجاهات القوى في العالم.

ثم ليس صحيحاً ما يقال إن ثمة توازناً الآن بين عوامل الضعف العربية والإسرائيلية. ويمكن القول بأن مصدر القوة الأساسية الأخرى في إسرائيل هو التضامن العميق بين مختلف الجاليات اليهودية وإسرائيل، وعلى الصعد المالية والسياسية وشتى قوى الضغط في أمريكا والعالم الغربي عموماً.

■ **قصدت من سؤالي القول بان الضعف الإسرائيلي ناجم بصفة أساسية عن أن الكيان اليهودي يدخل، وللمرة الأولى منذ قيامه، في مساومة على الأرض من حيث مقدس أيديولوجي؟**

قبل أن ندخل في مناقشة نقاط الضعف الإسرائيلية لا بد من التأكيد على أن هناك نقاط قوة مستمرة ينبغي ألا نغض عنها الطرف، وبالتالي يجب أن نفهمها لكي ندرك الأسباب التي جعلت إسرائيل قادرة على الاحتفاظ بقواها في مفاوضات السلام. ومن نقاط القوة، تمتع إسرائيل بقدرة تكنولوجية وصناعية تجعلها تستحوذ على استثمارات هائلة في المجالات كافة، فضلاً عن الانفتاح على السوق العالمية.

هناك أيضاً عنصر مهم وأساسي من عناصر القوة الإسرائيلية، يتمثل في وجود نظام اجتماعي ديموقراطي (على الأقل بين التشكلات الاجتماعية والسياسية اليهودية) يسمح بتجديد البنى الاجتماعية وبثقة الفرد اليهودي بنفسه وبالدولة التي تحكمه.

في اعتقادي أن هذه العوامل المذكورة لم تتأثر كثيراً بمجريات السلام، ومع ذلك فهناك أزمات مقابلة لا يجوز عدم وضعها في الحسابات الاستراتيجية؛ منها أزمة الصهيونية في إسرائيل، وهي ليست بسبب عملية السلام فقط وإنما أيضاً بسبب تطورات نفسية وسياسية واجتماعية في الداخل، أهمها الصراع بين المتدينين الذين يشدون الدولة في اتجاه التشدد والانعزال، والعلمانيين الذين يريدون الحفاظ على نشأة دولة إسرائيل بوصفها دولة جاءت نتيجة تفاعل العلمانية الأوروبية مع الطموحات الصهيونية السياسية. ويمكن لهذا الصراع أن يحتدم على مصير الدولة

وهويتها في المستقبل، في حين يترافق ذلك مع مناخ سياسي محتدم يتعلق بعملية السلام وآثارها، ولا سيما لجهة الدخول في منطق المساومات. ويمكن القول بأن اتفاقيات أوسلو أدت فعلاً إلى رمي الكرة في ملعب إسرائيل، أي إلى نقل القضية الفلسطينية من الشتات ومن المعسكر العربي إلى داخل المعسكر الإسرائيلي نفسه.

لقد أصبحت القضية الفلسطينية قضية ملحة داخل إسرائيل بالذات، وبين الإسرائيليين أنفسهم.

هاتان النقطتان اللتان تؤسسان الضعف الإسرائيلي يمكن أن تشكلا جزءاً من الرهان الاستراتيجي العربي في المواجهة مع إسرائيل.

■ **إلى أي مدى يجوز الكلام إذن عن بداية انحدارٍ في المشروع الإسرائيلي؟**

إذا كان المشروع الإسرائيلي هو الذي تتحدث عنه مقولة أن حدود إسرائيل هي من الفرات إلى النيل، فإنني أرى أن مشروعاً كهذا غير وارد. الموضوع غير هذا، إنه يتعلق، في السنوات العشر المقبلة، بالمآل الذي سيتجه إليه ميزان القوى بين العرب وإسرائيل بعد السلام. ويبدو أن المشروع الإسرائيلي هو الإبقاء على التحكم في الأرض في الضفة الغربية مع منح استقلالية شكلية للشعب الفلسطيني.

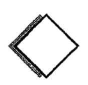
جانب آخر من المشروع الإسرائيلي هو الحفاظ على الدولة، ثم الانتقال بهذه الدولة إلى طور آخر من الهيمنة على المنطقة، بصفتها دولة قوية ومسيطرة على موازين القوى الإقليمية، على الأقل تجاه العرب.

إنني لا أميل إلى الاعتقاد بأن ينجح الإسرائيليون في مشروعهم للهيمنة على الوضع الإقليمي، لكن في المقابل فإنني على يقين من أنه إذا استطاع العرب واستطاع الفلسطينيون أن يبلوروا استراتيجية مقاومة، فسيستطيعون أن يضربوا مشروع الهيمنة الإسرائيلية الإقليمية، وأن يفرضوا على إسرائيل العودة إلى المشروع الأدنى الذي هو الحفاظ على الدولة ضمن حدود ما قبل عام 1967.

أود القول: إنه لا يوجد شيء جاهز في التاريخ أو خاضع للأقدار، فإذا نجح العرب في إعادة تشكيل الصف العربي وفي إعادة التنسيق الجيد لعوامل القوة، يمكن لهم تحويل إسرائيل إلى دولة عادية، أي إلى دولة تتوقف عند حدود قدراتها الحقيقية لا أن تكون دولة مهيمنة. إن هذا يتطلب ديناميات من العمل الاستراتيجي لا يزال العرب بعيدين عنها في الوقت الحاضر.

■ **لكن ماذا عن المجتمع المدني العربي وعوامل القوة الكامنة فيه، لإحداث نقلة في عملية الصراع مع إسرائيل؟**

إنني هنا أتحدث عن الدول لا عن المنظمات السياسية، ذلك أن الفاعل الأول في العالم العربي هو الدول التي تملك القدرات العسكرية والأمنية وموازين القوى. لكن لا شك أنه في داخل هذه الدول هناك تيارات وقوى ذات تأثير على حركة الصراع بين العرب وإسرائيل. المقاومة الإسلامية اللبنانية ضد إسرائيل هي عامل أساسي الآن في مقاومة المشروع الإسرائيلي وفرض التراجع عليه، كذلك فإن المقاومة السياسية والأيديولوجية على المستوى القومي ستشكل عاملاً أساسياً إضافياً في فرض التراجع على المشروع الإسرائيلي وإضعافه. لكن ينبغي أن يحدث نوع من التكامل بين الدول والمجتمعات العربية لكي تتحقق عوامل القوة الحقيقية التي ستسهم في دحر المشروع الإسرائيلي في حدّيْه الأعلى والأوسط، أي التوسع والهيمنة.



المجلة العربية للعلوم الإنسانية

علمية - اكاديمية - فصلية - محكمة

تصــدر عـن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيسة التحرير: د. شفيقة بستكي

صــدر العـدد الأول فـي يـنــايــر 1981

الاشتــراكــات

الكـــويـــت: 3دنـانيـر للأفـراد - ديناران للطلاب - 15 ديناراً للمـؤسـسـات.

الـدول العـــربيـــة: 4 دنـانيـــر للأفـــراد - 15ديـنـاراً لـلـمـؤسـســات.

الـدول الأجـنـبـيـــة: 15 دولاراً لـلأفـــراد 60 دولاراً لـلـمـؤسـســات.

بحوث باللغة العربية والإنجليزية - ندوات
مناقشات - عروض كتب - تقارير

توجه المراسلات الى رئيس التحرير:

ص.ب 26585 الصفاة - رمز بريدي 13126 الكويت

هاتف: 4817689 - 4815453 - فاكس: 4812514

E-mail: AJH@KUC01.KUNIV.EDU.KW

يمكنكم الاطلاع على المجلة باللغتين العربية والإنجليزية مع الفهرس على شبكة الإنترنت

HTTP://KUC01.KUNIV.EDU.KW/~AJH

المعارضة ومستقبل العراق

مداخلة وتعقيب

عز الدين سليم*

نشرت مجلة العلوم الاجتماعية – مجلد 26 العدد 1 ربيع 1998م، مقابلة مع الأخ ليث كبة حول «المعارضة ومستقبل العراق»، وكانت المقابلة مفصلة وشاملة، وقد تناولت عدداً مهماً من مسائل المعارضة العراقية، والنظام العراقي الحاكم، ومستقبل العراق السياسي، وهموم أخرى ذات علاقة قريبة أو بعيدة من هذه المسائل.

وكانت أجوبة كبة واسعة باتساع مساحة الأسئلة التي شملها حوار المجلة له، حتى كأنه أعطى فرصة مناسبة ليقول ما عنده حول المعارضة وما يمت للشأن العراقي الحاضر من صلة.

وبعد مطالعتي للمقابلة وجدت أن الأخ كبة خانته المعلومات والأرقام المتعلقة بداخل العراق وتطوراته بشكل واضح جداً، وهي مشكلة كثير من إخواننا الذين يعيشون بعيداً عن العراق بمسافات واسعة، ولا يملكون أجهزة ذات صلة بالداخل توفر لهم المعلومات المناسبة عن تطور الأوضاع السياسية والاجتماعية، والثقافية في البلاد. ومن الطبيعي أن يقع المحلل أو الباحث، في مثل هذه الحالة، في أخطاء سياسية كبيرة، كالتي وقع فيها الأخ كبة في عدة مواقع من مقابلته بسبب الخلل في مقدماته.

وأنا أعتذر له وللمجلة معاً حين أباشر عملية التصحيح لبعض المعلومات التي اعتمدها، والتي أدت إلى بعض من الاستنتاجات غير الدقيقة، بل المضرة أيضاً، وأشرع في تناول ما يستحق المناقشة من مفاصل المقابلة، حسب ترتيبها ومن دون رعاية للأهم والمهم فيها:

---

* عضو المكتب السياسي لتنظيم الدعوة الإسلامية – العراق، وعضو المجلس الاعلى للثورة الإسلامية في العراق – الشورى المركزية.

● **علاقة المهجر بداخل العراق (ص 10):** يفترض الأخ كبة أن الحاكم الذليل في العراق جعل «الشعب العراقي الرافض لصدام عاجزاً عن إفراز عمل منظم ضد هذا النظام.. ثانياً إن الذين أصروا على العمل المعارض انتهى بهم الأمر خارج العراق، وفي المحصلة استمرت المعارضة – مع الأسف – بعيدة عن الجمهور، وبالتالي تكونت بناها التحتية وأطروحاتها وصياغاتها بعيدة عن الشعب العراقي..»!!

هذه الحالة التي يتصورها الأخ كبة عن المعارضة العراقية قد تصح على بعض من النماذج، خصوصاً التي تكونت بعد عملية الغزو البعثي – الصدامي لدولة الكويت، فلا أريد أن أنفي بالمرة وجود مثل هذا النمط من المعارضين الذين يشكلون مكاتب سياسية في بعض العواصم، وقد تكون لهم نشاطات سياسية – إعلامية من دون ارتباط بداخل العراق، ولكننا حين نتحدث عن المعارضة الحقيقية للنظام العراقي، لا نجد صورة واقعية لما يتصوره الأخ كبة. فالمعارضة الإسلامية العراقية التي تمثلها محاور من قبيل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وحزب الدعوة، وتنظيم الدعوة الإسلامية، ومنظمة العمل الإسلامي... وغيرها، لها صلاتها الوشيجة بالعمق العراقي ولها امتداداتها العملية في داخل العراق وإن اختلفت مستويات هذه العلاقة بين هذه المجموعة وتلك. فهناك تنظيمات ذات بعد سياسي لها علاقة بهذا الوجود الإسلامي المهاجر، وهناك بؤر ذات طابع عسكري تنتشر هنا وهناك، وهناك دعم لهذه المجموعات أو تلك، ولها تعليمات وخطة توجيهية واتصال، كما أن هناك رسائل متبادلة بين المهجر والداخل، وتقارير، وتقييم لأوضاع الداخل.

ويملك الإسلاميون في المهجر، خصوصاً المتصدون في الساحة من العلماء والوجهاء والسياسيين، ملفاً متنوع النشاطات والفعاليات عن نشاط الداخل وفعالياته، وهناك لقاءات متبادلة بين كوادر من المهجر، وتنظيماتهم في الداخل، ومن عناصر من الداخل ومسؤوليهم في المهجر، ويبلغ عدد الكوادر التي تنتدب للقيام بمهمات تنظيمية، أو سياسية، أو ثقافية في الداخل العشرات أحياناً لفترات تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة مثلاً، من أجل التوجيه ومباشرة الأعمال الميدانية في البلاد.

ومن مظاهر الاتصال بين الوجود الإسلامي في المهجر وداخل العراق – مثلاً – إرسال الآلاف من الكتب العقائدية والسياسية، والأشرطة الثقافية للداخل لتوجيهه وسد النقص الثقافي والسياسي، هذا فضلاً عن توجيه الداخل من خلال ثلاث محطات للإذاعة تحت إشراف التحرك الإسلامي، ومحطة تلفزيون واحدة هي محطة تلفزيون الانتفاضة. وكلها تخاطب الداخل بما يحتاج من خطاب ثقافي وسياسي ولصياغة الرأي العام هناك.

ومن جانب آخر فإن الفعاليات السياسية العظيمة التي جرت وتجري باستمرار في بلادنا ضد الطاغية تعبّر بوضوح عن فشل محاولات النظام الذليل في مهمة الحيلولة بين الأمة وإفراز تنظيمات مناوئة للنظام وعاملة ضده في الداخل - لا كما افترض الأخ كبة - ابتداء بانتفاضة شعبان التي اندلعت في آذار (مارس) عام 1991م، بفعل شعبي واسع قوّض النظام في أغلب المدن العراقية - كما نعلم - ومروراً بالحركة المسلحة في الأهوار والتي تلت الانتفاضة، واستمرت عدة سنوات، ولم يقلل النظام من خطرها عليه إلا بعد عمليات التجفيف الواسعة التي شملت أهوار العراق الجنوبية التاريخية، وما نجم عنها من تدمير للبيئة الطبيعية، وتغيير البنية الاجتماعية لمليون مواطن أو يزيد. حيث تحولت المنطقة - «المثلث» الجنوبي - إلى صحراء قاحلة بعد استحداث المسطح المائي المعروف رسمياً باسم «نهر العز» وغيره من مشاريع.

وإن ننسَ، فلا يمكن أن ننسى صمود المجاهدين وعشائرهم في منطقة «صلّين»، شمال البصرة لسنوات عدة، وهو أبو زرگي، ومنطقة الگبور وعشرات القرى في البصرة والعمارة والناصرية، وكان آخر هذه الظواهر الهجوم البربري الذي قام به النظام بقيادة علي حسن المجيد، ونائبه عبدالباقي السعدون على مناطق الناصرية التي تضم مجموعة من بؤر المجاهدين ومواقعهم، وقد اتهم النظام هذه المناطق بأنها كانت وراء محاولة اغتيال «عدي»، فنظم ما سماه بهجوم «غسل العار»، حيث ووجه بمقاومة عنيفة من قبل مجموعات المجاهدين والعشائر المجاهدة في المنطقة. وبسبب عدم التكافؤ في نوعية الأسلحة بين جيش النظام والشباب المجاهد، تضررت عشائر آل جويبر المجاهدة وعشيرة العريثم وآل إسماعيل، وتضررت مجموعة من القرى لذلك وأحرقت «زورة» آل جويبر بالمدفعية الثقيلة، وهي غابة واسعة تتغذى من نهر الفرات بعدة روافد، وهذه العمليات جرت في شعبان الماضي 1419هـ، أي في نهاية عام 1998م وعلى مدى ثلاثة أسابيع، وقد خسر النظام كثيراً من رجاله وأسلحته.

وكانت الصدامات التي جرت بين قوى النظام وشباب محافظة البصرة أيام أربعينية الشهيد السيد محمد الصدر (رضي الله عنه)، وما نجم عنها من خسائر بقوى النظام، والمواطنين في شهر ذي الحجة 1419هـ من أهم الفعاليات المنظمة التي قام بها الشعب العراقي في الداخل قبل أقل من شهرين. وهذه العمليات اعتذر الأمريكيون بأنهم لم يكونوا على اطلاع عليها!! لأنهم لم تكن لهم طلعات جوية على الجنوب خلال تلك الفترة، لمدة ثلاثة عشر يوماً - كما أبلغوا جهات معارضة - أن هناك فرقاً شاسعاً بين أن يقول المحلل: إن هناك فعاليات منظمة في داخل العراق لمواجهة النظام العراقي، ولكن قدراتها التسليحية والتنظيمية دون قدرة النظام، وأن يقول بنفيها بالمرة.

إننا في العراق نواجه نظاماً لا يبالي كم يقتل من الناس إذا سلم رأسه، وكم يدمر من العراق إذا بقي على كرسيه، وكم يذهب من سمعة البلاد وسيادته إذا كان قابضاً على ناصية الأمور. ثم إننا لا نزال في العراق نواجه نظاماً لا يعترف بأية مقاومة أو معارضة حتى هذه الساعة، ناهيك عن الإعلان عن بعض فعالياتها، وحتى محاولة قتل عدي من قبل المعارضة، والتي انطلقت من أحد المواقع في مدينة الناصرية، حاول النظام أن يخفيها، ولكن لأنّ العملية قد جرت في سوق عام في محلة المنصور من بغداد، وأشاع الشارع أن صدام قد قتل، اضطر النظام أن يعلن على لسان وزارة الداخلية أن عدي قد تعرض لمحاولة اغتيال، ناهيك عن سياسة الكذب، والافتراء، والتزوير للحقائق، ومنع الصحافيين والمصادر المحايدة من الاقتراب من مناطق الأحداث.

ويتحمل الحلفاء مسؤولية كبيرة إذ إنهم يعرفون كثيراً من الحقائق عما يجري في العراق فيعتمون عليها لحاجة في نفس يعقوب، لا سيما أنهم – وإلى حد قريب – يعتمدون سياسة الاحتواء للنظام، وحتى بعد صدور ما يسمى بقانون تحرير العراق، لا تزال الإدارة الأمريكية تتناقض في مواقفها مع المخابرات الأمريكية بصدد عملية التغيير للنظام، الأمر الذي تصر معه تلك الأجهزة على تغييب دور الأمة في العراق، مهما كان كبيراً وفاعلاً، كما تسهم في هذا الموقف، بدرجة أو أخرى بعض الدول المحيطة بالعراق.

وفي هذه الأجواء الملبدة يغيب كثير من الحقائق والمعلومات عن كفاح الأمة في العراق، ومستوياته المختلفة. ويسهم بعض المعارضين في ذلك بسبب ذوقهم الغربي، وعزلتهم عن العمل مع جماهير الأمة في العراق في مشاريعهم السياسية وقناعاتهم.

وإذا وقعت بعض عناصر المعارضة في غفلة عن التحرك المستمر في داخل العراق لمواجهة الطاغية، فهل يمكن أن يغفل هذا البعض عن الحالة الدينية الواسعة التي شهدها العراق مؤخراً بمظاهرها المتعددة والتي يواجهها النظام منذ فترة بشتى الأساليب الإجرامية كان أبرزها اغتيال المرحوم السيد محمد بن السيد محمد صادق الصدر ونجليه في النجف الأشرف قبل ثلاثة أشهر.

إن ما يواجه به العراقيون حكومة الطغيان، بالوسائل المتاحة لديهم في الداخل، ومنها أشكال التنظيم السياسي المختلفة، إنما يعد مثالياً في ظروف القهر والقمع التي يواجهها شعب العراق من قبل نظام لا يتورع عن القتل والدماء. أما أن يتصور أحد من رجال المعارضة تنظيمات سياسية على غرار البلدان التي تتبنى الديمقراطية أو تبيح لشعوبها هامشاً من الحرية للتحرك السياسي، فهذا ما لا يصح تصوره في بلادنا الممتحنة.

● **وحدة المعارضة.. مشروع المجلس الوطني.. وأمثال ذلك (ص 11)**: يؤكد الأخ كبة على أهمية وجود كيان سياسي، كمجلس وطني أو غيره، لملء الفراغ

السياسي بعد سقوط الطاغية. والحقيقة أن العراقيين بذلوا وقتاً طويلاً لتوفير هذا الكيان السياسي منذ مؤتمر نصرة الشعب العراقي الذي عقد في طهران عام 1984م، وحضره كثير من الأطراف السياسية العراقية، وقد سبق هذه المبادرة صدور بيان التفاهم الذي دعا فيه حزب الدعوة عام 1981م إلى تشكيل تكتل وطني من جميع الأطراف السياسية والدينية والمذهبية والقومية في العراق لمواجهة النظام، ثم تلت ذلك عملية تشكيل «لجنة العمل المشترك»، ثم الحوار الإسلامي القومي، ثم المؤتمر الوطني الموحد. وكان النقص في جميع هذه المشاريع السياسية وفي أي مشروع مشابه هو عدم التوجه للعمل الميداني، وكان الإسلاميون (خصوصاً المجلس الأعلى، والقوة المؤتلفة فيه) يصرون على ضرورة التوجه إلى ميدان العمل من دون الاكتفاء بحالة تكوين الأطر السياسية، التي بدون العمل الميداني تبقى شكلية.

إن أي إطار أو تجمع سياسي للمعارضة العراقية إذا لم يتوجه إلى ساحة العمل الميداني ينشغل بالنشاطات السطحية، وبالحسابات غير الواقعية، وسرعان ما ينفرط عقده بسبب ذلك. ولذا، فإن الوجود الإسلامي العراقي (خصوصاً محور المجلس الأعلى، والقوى المؤتلفة فيه) كانت لا تعول كثيراً على فكرة الاكتفاء بالإطار السياسي لأي مشروع من دون التوجه لميادين العمل المختلفة في داخل العراق والمهاجر.

ولذا فإن المؤتمر الوطني كان العامل الأساس وراء تفتته ثلاثة أمور: (أ) غياب برنامج العمل الميداني الذي يستوعب طاقات المنضوين في هذا الإطار من القوى والمحاور المختلفة. (ب) تصور بعض الجهات أن المؤتمر سيكون حكومة البديل القادم، وأن الحلفاء بصدد تغيير النظام. فلما شعر أولئك بعدم صحة ذلك التصور سرعان ما تخلفوا عن المشروع المذكور، وانسحبوا. (ج) مشكلة الفردية في تصريف أمور المؤتمر.

ومن الجدير ذكره أن الإسلاميين العراقيين – تحديداً المجلس والقوى العاملة في إطاره – كانت لهم أهداف أخرى، منها: أنهم أرادوا إعطاء صورة مناسبة عن أن التيار الإسلامي يؤمن بالتعددية السياسية، ويستعد للعمل مع جميع الوطنيين الشرفاء فضلاً عن شعورهم بأهمية وجود كيان سياسي موحد يخاطب الشعب العراقي والعالم من حوله بوصفه بديلاً للكيانات المتعددة في هذه المرحلة.

● **التغيير والبديل، ومخاوف الحرب الأهلية (ص 14 وما بعدها):** تغيير النظام العراقي من أوضح الأمور وأكثرها ضرورة لدى العراقيين عموماً، نستثني من ذلك صدام حسين، ومن ربط حياته بوجوده ربطاً، وسيتضح حجم هؤلاء الحقيقي عند سقوط الطاغية، وإلا فإن التعايش مع هذا النظام مستحيل على مستوى الشعب العراقي

والمنطقة، فبقاء النظام لا يعني غير المزيد من الكوارث والآلام ونزيف الدماء والثروات للمنطقة كلها. ومن هنا فإن إسقاط الطاغية ضرورة عراقية وإقليمية ودولية وإنسانية، ولا بد من تعاون حقيقي وتكامل في الأدوار لغلق هذا الملف المرعب في العراق والمنطقة. وبالنسبة للعراقيين يمكنهم أن يقوموا بالدور الأكبر في هذه المهمة، فهناك شعب معارض للنظام حاقد على وجوده، يتربص به الفرص، وبمقدور العراق أن تجرى فيه انتفاضة شعبية واسعة، يدعمها عشرات الآلاف من العسكريين.

والعراقيون يحتاجون فحسب إلى شل القدرة العسكرية الثقيلة ذات الدمار الشامل التي يملكها النظام فعلاً، مثل: صواريخ أرض – أرض التي يغير مواقعها باستمرار وينقلها على شاحنات من مكان إلى آخر، والدبابات المتطورة التي لا يزال يملك منها عدداً مناسباً، والمدفعية الثقيلة، كما لا يزال يملك من سلاحه الكيميائي وربما الجرثومي كميات مناسبة، ومعلومات المعارضة تؤكد أنه كان قد أخفى كميات كبيرة من الأسلحة في أماكن عدة، بعضها في صحارى، وبعضها في مدارس، ومستشفيات وفي مزارع، وغير ذلك.

إن تفعيل القرار (688) الخاص بمنع قمع الناس في العراق أو منع القتل، ودفع العدوان عنهم، على الأرض من قبل الموقف الدولي، سوف يوفر الضوء الأخضر لانطلاق العراقيين، بمن فيهم نسبة عالية جداً من العسكريين، للانقضاض على النظام، وحسم الأمور لصالح البديل، بحيث تتحمل مسؤولية الدعم الغذائي والإغاثة، والمساعدات الإنسانية بشكل مناسب حتى يستقر النظام البديل. وهناك استعدادات كافية لدى الأمة في العراق للقيام بهذا العمل الواسع إذا اطمأنوا لموقف دولي يمنع القمع على الأرض، ويحول بين النظام وأسلحة الدمار، فضلاً عن الدعم الإقليمي على المستوى الذي ذكرناه. أما الخوف من فدائيي صدام، ومليشيات الحزب الحاكم، وأمثال ذلك، فهو مبالغ فيه جداً لأن أكثر هؤلاء غير مبدئيين، وإنما انخرطوا في هذا السلك بسبب الحاجة المادية، وكثير منهم انخرطوا تحت التهديد، خصوصاً المتطوعين من طلاب المدارس وأمثالهم.

ومعلوماتنا مؤكدة أن كثيراً من البعثيين والمتطوعين سوف ينضمون إلى أهليهم عند الوثبة، وكان غرض النظام من التشكيلات التي أوجدها بعد الانتفاضة عام 1991م، لحماية ظهره من الشعب أثناء الضربات العسكرية التي يقوم بها الحلفاء، وسوف ينهار عملاؤه في المناطق الجنوبية والوسطى عند أول تحرك جدي على الشكل الذي ذكرنا، كما حدث أثناء الانتفاضة عام 1991م.

أما المخاوف من الحرب الأهلية بهذا المستوى الذي يذكره الأخ كبة فهو أمر مبالغ

فيه جداً ويحتاج إلى أرقام صحيحة، ودراسة على الأرض في داخل العراق، من دون الاعتماد على التحليلات من مكان بعيد. فهناك انهيار واسع في معنويات الجيش والأمن والحزبيين، وعموم موظفي الحكومة، وهناك انتشار واسع للرشوة والفساد الإداري، وهناك أعداد كبيرة من أنصار السلطة يبعثون الرسائل لمن يعتقدون في علاقتهم بالمجاهدين وبالمعارضة، ويقولون فيها إنهم مع المعارضة عند أول فرصة مناسبة... إلى غير ذلك من وعود.

أما الانقلاب العسكري أو فكرة انشقاق عائلي داخل الدائرة الخاصة بالعائلة الحاكمة، فهذا من الأمور التي لا تحسم الموقف، فمحاولات الانقلاب فشلت مراراً، وبالنسبة للانشقاق العائلي لا يمكن أن يضبط الأمور لأن وجوه رجال السلطة والعائلة لا تحظى بأي تعاطف من الناس أبداً.

إن نجاح أي عمل واسع للإطاحة بصدام حسين وزمرته يحتاج إلى خطاب سياسي مناسب يرافق تلك العملية، خطاب يطمئن العرب والأكراد والتركمان، وخطاب يطمئن الشيعة والسنة، وخطاب يطمئن البعثيين، والأمن، والشرطة ويطمئن الجيش، والمنطقة، وخطاب يعطي التصور الأولي لحكومة المستقبل التي تعترف بالحقوق المهدورة للجميع، وتتكافأ فيها الفرص للجميع.

وفي هذه المرحلة نحتاج فعلاً للمشروع الوطني الذي يهتم بالبلاد والعباد في هذا البلد المدمر، والتعددية المدعومة بحكومة منصفة قوية تسهم كثيراً في وضوح المسيرة شيئاً فشيئاً.. وهذا ما يشترك فيه الآن الإسلاميون، والقوميون، والوطنيون، وقوام هؤلاء هم الذين وضعوا برنامج المؤتمر الوطني العراقي، الذي تشكل مضامين برنامجه السياسي هيكلية المشروع الوطني بغض النظر عن الهياكل والأشكال والأسماء.

● **الشيعة في الجنوب، وعلاقتهم بإيران (ص18)**: أريد أن أتحدث عن الشيعة في العراق من جانب آخر لم يتناوله الأخ كبة، فبغض النظر عن العلاقات المذهبية بين الشيعة في كل من العراق وإيران، وبغض النظر عن الوضع التاريخي للمرجعية الدينية في النجف الأشرف، وعلاقتها بالشعبين في كلا البلدين، إلا أن هناك أموراً ذات علاقة بالحالة الواقعية القائمة لا التاريخية، ولا المذهبية.

فالشيعة في العراق ليسوا كتلة بشرية محصورة في الجنوب كما أشاع إعلام النظام ذلك، وإنما الشيعة في العراق ينتشرون في العراق من شماله إلى جنوبه، ولكن مع اختلاف في النسبة العددية في المدن. فالحلة، وكربلاء، والنجف، والقادسية، وذي قار، والمثنى، وواسط، وميسان، والبصرة، وديالى وبغداد يشكل الشيعة فيها نسبة عالية جداً، تصل في بعض المحافظات إلى 95%، ويشكل الشيعة نصف التركمان تقريباً

كما في الموصل وكركوك، ولا يوجد في العراق عزلة نفسية بين الشيعة والسنة مثلاً، وإنما يعتبر الوضع المذهبي في العراق نموذجياً قياساً لكثير من بلاد المسلمين التي ابتليت بالحالة الطائفية كباكستان والهند وأفغانستان مثلاً، ففي العراق يشكل الشيعة المذهب الأكبر عدداً بين نفوس المسلمين، وقوامهم عرب أقحاح كتميم، وطي، وبني أسد، ومخزوم، وربيعة وأمثالهم من قبائل الجزيرة العربية وفروعها، ثم المذهب الشافعي، ويتركز في كردستان العراق، ويتبعه عدة ملايين من الناس، وله أتباع في البصرة، ثم المذهب الحنفي الذي يتركز في محافظات الموصل وبغداد وصلاح الدين والأنبار بنسبة عالية.

ويعيش المسلمون من هذه المذاهب الإسلامية حياة تسامح وتعارف وتفاهم، يقل نظيرها في العالم الإسلامي – كما قلنا – حتى إن حركة الإخوان المسلمين في العراق ضمت في قيادتها وكوادرها عناصر من الشيعة في فترة سابقة، وكان قادة حزب التحرير الإسلامي في العراق من الشيعة حتى نهاية الخمسينيات بالرغم من كون مؤسسه، ونظرياته وفق المذاهب الأربعة، وضم حزب الدعوة في كوادره عناصر من المذاهب الأخرى.

والأمر الآخر بالنسبة للحالة العامة للشيعة في العراق، هو في كونها تنسجم مع الحركة الإسلامية التي تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية على ضوء ظروف العراق، كبقية الحركات الإسلامية المعروفة اليوم في العالم الإسلامي. وليس الشيعة في العراق حالة طائفية متميزة كبعض الطوائف في المنطقة، وكانت هذه الحركة في صراع عنيف مع حزب البعث العراقي الذي وصل إلى السلطة في عام 1968م بفكر معاد للإسلام والمسلمين. وقد تحمل الإسلاميون العراقيون، وخصوصاً الشيعة، مآسي حمراء من هذا النظام المجرم على صعيد العدوان على مراجع الدين والحوزات العلمية، والتنظيم الإسلامي، والمفكرين من أمثال مفخرة العراق السيد الشهيد محمد باقر الصدر الذي قتله النظام في نيسان (أبريل) عام 1980م.

وبعد قيام الثورة الإسلامية في إيران، وجد الشيعة في العراق فيها متنفساً، فهاجر آلاف المطاردين منهم إلى إيران هرباً بدينهم، ليتمكنوا من مواصلة الكفاح ضد النظام الحاكم في العراق من المهجر. ومن المؤسف أن نذكر بأسف بالغ أن غالبية الدول المحيطة بالعراق لم تسمح للإسلاميين الشيعة الفارين يومذاك من النظام بالعيش في أراضيها، مجرد عيش، ولدينا ذكريات مؤلمة حول ذلك نبوح بها في وقتها عاتبين، فلم تستقبلنا غير إيران المسلمة، في حين اصطف الآخرون مع النظام العراقي، وسلمت أعداد من مجاهدي العراق وشرفائه إلى النظام في تلك الفترة، ولذا انحصر المهاجرون

العراقيون الشيعة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وسوريا بدرجة أقل من ذلك.

إن هذه الحالة تكاد تفرض على المهاجرين فرضاً، على الرغم من وجود مشاكل اللغة، والقوانين، واختلاف الأعراف ومع رغبتهم في الانتشار، ولذا يشكر العراقيون موقف إيران التاريخي تجاههم، في حين يأسفون لما جرى معهم في بعض من البلدان المجاورة للعراق، نصرة لصدام وزمرته خلال فترة طويلة انتهت بالعدوان على الكويت.

من جهة أخرى، لا بد من التأكيد أن الشيعة، وبسبب مواقفهم المعادية للنظام، كان نصيبهم أكبر من غيرهم في أذى النظام وعدوانه وبطشه، إذ عوملوا معاملة متطرفة جداً وموغلة في الطائفية والعدوان، ولذا فهم يطمحون إلى عراق يداوي جراحهم أسوة بغيرهم، ضمن دستور ثابت تتكافأ فيه الفرص للجميع في الثقافة والسياسة والحقوق والواجبات والمسؤوليات. وإذا كانت هناك مخاوف، فرياحها تهب من حيث تغمط الحقوق ويكون التمييز بين الناس قانوناً يحكم البلاد كما يفعل صدام اليوم، ولا توجد أية مخاوف أخرى كما يحاول النظام والأعداء إثارتها. ولذا يحاول النظام أن يثير المسألة الطائفية بعدة أساليب، مرة بالإيغال في عدوانه على الشيعة ثقافياً وسياسياً فضلا عن كل ألوان العدوان، ومرة بتشويه سمعتهم من خلال إعلامه، وأجهزته التثقيفية الخبيثة، كالكتابات التي ظهرت في صحيفة الثورة الرسمية، بعد الانتفاضة عام 1991م، والأبحاث التي تنشر في صحيفة بابل أخيراً بعنوان «تاريخ الطائفية في العراق»، وأمثال ذلك من أعمال عدوانية، يحاول فيها استثارتهم لاتخاذ مواقف تتسم برد الفعل المدافع عن الذات. ولكن ذلك لن يكون أبداً ما دام الهدف حماية وحدة المسلمين في العراق وحماية وحدة البلاد، وإفشال مخططات الطاغية وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص والحرية وتحقيق الحياة الكريمة.

● **النظرة العراقية للكويت: ترسيم الحدود وآثار الاجتياح على الشعبين (ص 20-23)**: في العراق لا توجد ثقافة لدى الناس تفيد أن للعراق حقوقاً في الكويت، كما لا توجد ثقافة يعتد بها تثير قضية اعتبار الكويت جزءاً من العراق أو ما أشبه. هذه القضية أثارها بعض الحكام حين شعروا باختناق سياسي في الداخل، مثل عبدالكريم قاسم عام 1961م، وصدام حسين عام 1990م.

ثم إن هذه القضية لا تمتلك مسوغات عملية معتد بها، فالعالم العربي كله كان مقسماً إلى ولايات تابعة للدولة العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى، وقبل ذلك كان العالم العربي والإسلامي تابعاً لدولة بني العباس، وقبلها الدولة الأموية، وهكذا... وبعد الحرب العالمية الأولى 1914-1918م، قسم العالم العربي حسب المصالح التي اتفق الحلفاء عليها. وهكذا نظمت خرائط جديدة للمنطقة لم تكن معروفة من قبل، وأصبحت

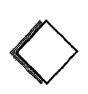
المشاعر الوطنية والإقليمية بمرور الزمن مرتبطة – عند كثيرين – بهذه الأوطان التي رسمتها تلك الخرائط أكثر من ارتباطها بالحالة القومية أو الحالة الأممية الإسلامية.

وطموح الإسلاميين في العالم أن تقوم دولة الفكرة الإسلامية التي تتخطى الحدود والقوميات، وتعلو على المشاعر الوطنية والقومية، ولكن ذلك يبقى طموحاً يحتاج إلى تربية، وإعداد، وقيام التجارب الإسلامية التي تؤمن بالوحدة الإسلامية، ضمن وجود الظروف المحلية والإقليمية والدولية المساعدة على ذلك، وفي تلك المرحلة يمكن أن تُلغى الخرائط التي وضعها الحلفاء لبلداننا، بحيث نشعر أننا أمة واحدة على بقعة محدودة من أرض الله عز وجل.

أما في الظرف الحالي، فإن الواقع الحضاري للمسلمين وكذلك الواقع الثقافي والسياسي لم يؤهلهم ذاتياً – على الأقل – لإقامة وحدتهم لأسباب متنوعة جداً، وما يتبع ذلك من إلغاء للحدود بين الدول والأقاليم. وما يدريك لعل المسلمين، حتى إذا وصلوا سياسياً إلى مستوى إقامة التجربة الإسلامية الواحدة في أقاليم عدة، يمكن أن يتجهوا إلى إقامة دولة كونفدرالية، يحتفظ كل وطن وكل إقليم بخصائصه ضمن تلك الدولة، أو غير ذلك من أمور ولسنوات.

أما في الوضع الفعلي للمسلمين، فهم يحتكمون إلى القوانين الدولية المعمول بها في العالم في مسائل الحدود والمياه الإقليمية، والثروات المشتركة بين بلدين أو ثلاثة. ولذا فإن قضية ترسيم الحدود بين العراق والكويت على ضوء القانون الدولي في واقعنا الفعلي هي من المسائل الطبيعية جداً لأننا لا نملك بديلاً لذلك، والواعون في العراق يعتبرون أن مشكلة الكويت خلقها النظام العراقي، كما خلق قبلها مشكلة الحرب مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وما تمخض عنها من مشاكل.

وإذا كان هناك من شعور بالمرارة فإنه ناجم عن الحصار والإرهاب والمحنة العميقة الجذور التي كان وراءها صدام وزمرته، ولا أجد في الشارع العراقي غيرها.



محددات هروب الأموال الساخنة من الاقتصاد الكويتي

نايف المطيري*
محمد إبراهيم السقا**

ملخص: يهدف هذا البحث إلى دراسة المحددات الاقتصادية الكلية لعملية هروب رؤوس الأموال الساخنة من دولة الكويت. وفي سبيل ذلك تم القيام بتقدير حجم رؤوس الأموال الهاربة من دولة الكويت باستخدام مقاييس الهروب التي تقوم على أساس تدفق الأموال الساخنة إلى الخارج. وقد قمنا ببناء وتقدير نموذج اقتصادي مكون من معادلة واحدة يحتوي على المحددات الاقتصادية الكلية لهروب رؤوس الأموال الساخنة. وقد توصلت الدراسة إلى أن العوامل الرئيسة المسئولة عن هروب رؤوس الأموال الساخنة من دولة الكويت هي: الكبح المالي والمتمثل في صورة عدم تماشي معدلات الفائدة المحلية مع معدلات الفائدة في الخارج، وفروق معدلات التضخم بين الداخل والخارج، وانحراف معدل صرف الدينار الكويتي عن معدله التوازني في الأجل الطويل، وارتفاع درجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، ومستويات التهريب في الفترة الزمنية السابقة.

اكتسبت ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج اهتماماً كبيراً في السنوات القليلة الماضية، بعد ملاحظة أن نسبا جوهرية من تدفقات رؤوس الأموال إلى كثير من الدول النامية في صورة ديون خارجية، لم تستثمر في مشاريع اقتصادية منتجة، وإنما استنزفت بسبب تدفقات رؤوس الأموال الخاصة من هذه الدول إلى الخارج، وهو الأمر الذي قيد قدرة هذه الدول على خدمة ديونها، وأدى إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية لها. وقد أثارت ظاهرة الاقتراض العام من جانب حكومات الدول النامية، واستثمار رؤوس الأموال الخاصة في الأسواق المالية الدولية في الوقت ذاته، من جانب المقيمين

* أستاذ مساعد (Associate Prof.) قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت.
** أستاذ مساعد (Associate Prof.) قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت.

في هذه الدول، اهتماما واسعاً. ففي الوقت الذي كانت هذه الدول تبحث عن مصادر تمويلية جديدة لمشروعاتها التنموية نجد أن رؤوس الأموال الخاصة كانت تتدفق من هذه الدول إلى الخارج في محاولة لامتلاك أصول أجنبية بعيدا عن تحكم السلطات المحلية، وهو الأمر الذي دعا إلى تسمية هذه التدفقات الخارجية لرؤوس الأموال الخاصة «هروب رأس المال».

وعادة ما يبحث أصحاب رؤوس الأموال الخاصة عن الوسائل المناسبة التي يمكن من خلالها تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج. وتمثل التحويلات البنكية إحدى القنوات الطبيعية لهروب رؤوس الأموال في الدول التي تتبع نظاماً اقتصادياً حراً. أما في الدول التي تفرض قيوداً على عمليات الصرف الأجنبي وتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج، فإن أصحاب رؤوس الأموال في هذه الدول يستخدمون أساليب غير رسمية يمكن من خلالها نقل رؤوس أموالهم إلى الخارج. ومن القنوات غير الرسمية للتهريب، عمليات التهريب النقدي في صورة عملات أو شيكات سياحية بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية. وغالباً ما تكون معظم الأموال التي تهرب بهذه الصورة من مصادر غير مشروعة، مثل أموال تجارة المخدرات وتجارة السوق السوداء والرشاوي وأنشطة المافيا... الخ، ومن أشهر الأمثلة على ذلك عمليات التهريب التي يقوم بها تجار المخدرات في أمريكا اللاتينية باستخدام طائراتهم الخاصة إلى جزر الـ Off Shore مثل جزيرة Cayman. كذلك يمكن استخدام معاملات التجارة الخارجية للسلع والخدمات في تهريب رؤوس الأموال. ويتم ذلك من خلال إظهار فواتير التجارة الخارجية بصورة تختلف عن القيمة الحقيقية لها. مثال ذلك بخس قيمة الصادرات Undervaluation بهدف الاحتفاظ بالفرق بين القيمة الحقيقية والقيمة المسجلة للصادرات في الخارج. كذلك من الممكن أن تتم هذه العملية من خلال المغالاة في قيمة الواردات Overvaluation وذلك لاستبقاء الفرق بين التكلفة الحقيقية للواردات والتكلفة الفعلية لها في الخارج. كما يمكن أن تتم عملية الهروب من خلال الاتفاق بين المقيمين في دولة ما مع المقيمين في دولة أخرى على تبادل القروض في آن واحد Swaps، والتي من خلالها يقوم شخص في الولايات المتحدة، مثلا، بإيداع مبلغ من المال بالدولارات لصالح شخص كويتي، بينما يقوم الكويتي بإيداع مقابل هذا القرض لصالح الأمريكي بالدينار الكويتي، لاستخدامات الأمريكي في الكويت من دون أن يحدث انتقال فعلي لرؤوس الأموال.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض المقيمين في الدول المتقدمة قد يسعون، في بعض الأحيان، إلى امتلاك بعض الأصول في الدول النامية نظراً لارتفاع العائد على تلك الأصول بسبب ندرة رأس المال في هذه الدول. وعادة ما يطلق على هذه العمليات «استثماراً أجنبياً»، في حين نجد أن قيام المقيمين في الدول النامية بمثل هذه العملية

لامتلاك أصول مالية في الدول المتقدمة يطلق عليه «هروب رأس المال»، ولا يسمى استثماراً أجنبياً. إن هذا التناقض في التسمية يرجع أساساً إلى أهمية رأس المال في الدول النامية باعتباره العنصر الإنتاجي الأكثر ندرة بالمقارنة مع باقي عناصر الإنتاج الأخرى. ولذلك ينظر إلى تدفقات هذا العنصر النادر إلى الخارج باعتبارها هروبا له.

وبالرغم من تنافس الدول النامية على استقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال تقديم الامتيازات المختلفة إلى المستثمرين الأجانب، مثل الإعفاءات الجمركية والإعفاءات الضريبية، والحد من الإجراءات البيروقراطية وتسهيل عملية تحويل دخول الاستثمارات بالنقد الأجنبي إلى الخارج، فإننا نجد في المقابل أنه لا توجد محاولات جادة من جانب هذه الدول للحد من عمليات تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج. وإن كانت هناك بعض المحاولات إلا أنه لم يكتب لكثير منها النجاح، ربما لعدم إلمام صانع السياسة بطبيعة العوامل المسؤولة عن الهروب. وهنا تبرز أهمية الدراسات التي تتناول هذا الموضوع في محاولة لمعرفة حجم المشكلة وتحديد مسبباتها. وتتعدد الدراسات التي أجريت في هذا المجال، غير أنها انصبت في غالبيتها على دول أمريكا اللاتينية بسبب مديونيتها الكبيرة وشيوع ظاهرة الهروب منها على نطاق واسع. كما يلاحظ أن معظم هذه الدراسات اهتمت أساساً بتقدير كمية رؤوس الأموال الهاربة باستخدام مقاييس عدة للهروب. غير أن قليلاً منها حاول البحث في مسببات الهروب، فليس مهما حجم رأس المال الهارب، وإنما المهم هو لماذا تهرب رؤوس الأموال إلى الخارج؟ وقد تباينت نتائج الدراسات القياسية حول طبيعة العوامل المسؤولة عن ظاهرة هروب رؤوس الأموال، مما يقلل من استفادة الدول النامية من المعلومات التي توصلت إليها هذه الدراسات. إن محاولة التعرف على العوامل المحددة للهروب يعد أمراً في غاية الأهمية بالنسبة لصانع السياسة الاقتصادية، للوقوف على العوامل المحددة لهذه الظاهرة، حيث يساعد ذلك في رسم السياسات المناسبة للسيطرة على عمليات الهروب، والعمل على تشجيع عملية إعادة توطين رؤوس الأموال.

تتناول هذه الدراسة ظاهرة هروب رؤوس الأموال الساخنة في إحدى الدول النفطية وهي دولة الكويت. وقد يثور الجدل حول مدى مناسبة أدبيات الهروب لحالة الدول النفطية، وبصفة خاصة دولة الكويت. آخذا في الاعتبار أن هذه الدول تتمتع بوفرة مالية، بشكل عام، ومن ثم لا يشكل رأس المال عنصرا مقيداً لعملية تحقيق التنمية فيها. وبالتالي، فإن تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج من هذه الدول يدخل في إطار الاستثمار الأجنبي ولا يعتبر هروبا لرؤوس الأموال. غير أن هذا الحكم لم يعد في محله الآن، وذلك إذا أخذنا في الاعتبار أن زمن الفوائض المالية – بالنسبة للكويت

وباقي الدول النفطية – قد انقضى منذ أوائل الثمانينيات، مع تراجع أسعار النفط، وانخفاض الإنتاج النفطي بسبب سياسة الإنتاج النفطية التي تفرضها منظمة الأوبك على إنتاج الدول الأعضاء. وقد ترتب على هذا الوضع ظهور العجز في الميزانية العامة للدولة، والذي بدأ محدوداً في العام المالي 1982/1981 وأخذ يتفاقم منذ ذلك التاريخ.

وقد أتت بعد ذلك كارثة العدوان العراقي لتضيف بعدا مهما للمشكلة، وبخاصة بعد قيام الدولة بتسييل جانب كبير من أصولها المالية العامة المستثمرة في الخارج لتمويل تكاليف حرب التحرير وعمليات إعادة البناء والإعمار في فترة ما بعد التحرير. ولقد ترتب على هذا الوضع الجديد تراجع إيرادات الاستثمار التي كانت تستخدم عادة لسد العجز في الميزانية العامة للدولة ما أدى إلى ظهور ما يسمى بالعجز الحقيقي في الميزانية العامة. وتستلزم عملية علاج هذا الوضع إيجاد حل للمشكلة الأساسية التي يعاني منها الاقتصاد الكويتي والمتمثلة في الاختلالات الهيكلية، وعلى رأسها أحادية الإنتاج وسيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، من خلال تقليص حجم القطاع العام وإعطاء القطاع الخاص الأولوية والريادة لقيادة عجلة التنمية. ولن يتحقق هذا الأمر إلا من خلال تبني السياسات الاقتصادية التي من شأنها توفير البيئة الاقتصادية المناسبة للعمل على تشجيع عملية توطين رؤوس الأموال في الداخل والحد من تدفقها للخارج. وهنا تبرز أهمية هذه الدراسة.

خلفية عامة عن الاقتصاد الكويتي 1970-1995:

يتسم الاقتصاد الكويتي بصغر حجمه وانفتاحه على العالم الخارجي واعتماده على مورد شبه وحيد متمثل بالنفط. ويعد النفط القطاع المهيمن على الاقتصاد منذ بداية تصديره عام 1946، إذ لم تقل مساهمة هذا القطاع عن 50% من الناتج المحلي الإجمالي، ما عدا في عام 1986 الذي شهد انخفاض مساهمة هذا القطاع إلى حوالي 37% نتيجة للركود في سوق النفط العالمي في ذلك العام، بحيث انخفض سعر النفط إلى أدنى مستوياته خلال الثمانينيات، وكذلك في عامي 1991-1992 اللذين توقف فيهما إنتاج النفط الكويتي وتصديره على أثر العدوان العراقي على دولة الكويت. ويعد قطاع النفط من القطاعات المملوكة بالكامل للحكومة، ومن ثم فإن إيراداته هي الممول الرئيس للإنفاق الحكومي والواردات، وتعد المحرك الأساسي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية والتي تتحدد بصورة أساسية بحجم الإنفاق الحكومي.

ويوضح الجدول (1) أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة من 1970-1995. ومن الجدول يلاحظ أن الإيرادات النفطية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي تزايدت من 33% عام 1970 إلى حوالي 63% عام 1975.

ثم شهدت تراجعاً في منتصف الثمانينيات بفعل انخفاض أسعار النفط والقيود التي فرضتها منظمة أوبك والتي قلصت حصة الكويت من النفط المصدر. كذلك فإن بيانات التجارة الخارجية توضح مدى سيطرة إيرادات الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات، حيث نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات لم تقل عن 85%. وعلى الرغم من تزايد الواردات السلعية من الخارج بصورة ملحوظة فقد كانت الصادرات النفطية كفيلة بالمحافظة على فائض الميزان التجاري، باستثناء عامي 1991 و 1992، عندما انخفضت الصادرات بالشكل الذي جعل الميزان يسجل عجزاً كبيراً.

ونتيجة للأزمات النفطية التي تعرضت لها أسواق النفط العالمية في عامي 1973 و1979 وما تلاهما من ارتفاع حاد في أسعار النفط، فقد شهدت فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات زيادة واضحة في الإيرادات النفطية تفوق احتياجات الإنفاق الحكومي، الأمر الذي أدى إلى تراكم كبير للفوائض المالية الحكومية انساب معظمها إلى أسواق المال العالمية. من ناحية أخرى فإن البيانات المتاحة تشير إلى انخفاض ملحوظ في متوسط الاستهلاك النهائي، بوصفه نسبة من الدخل المحلي المتاح من 67.5% عام 1973 إلى 35% عام 1979، وهو ما ترتب عليه تزايد معدلات الادخار من 32.5% إلى 63% في تلك الفترة. غير أنه، بسبب بعض الظروف المحيطة بالاقتصاد الكويتي، مثل صغر السوق المحلي وضيق الطاقة الاستيعابية، فإن هذه المعدلات المرتفعة من الادخار لم تنعكس على مستويات الاستثمار والتراكم الرأسمالي خلال تلك الفترة. ولذلك لم يكن من المستغرب نزوح معظم هذه المدخرات إلى خارج البلاد سعيا وراء معدلات مناسبة من العائد، أو استخدامها في أغراض المضاربة في أسواق العقار والأوراق المالية المحلية، والتي انتهت بواحدة من أعنف أزمات الأوراق المالية والتي تعرف بأزمة المناخ في عام 1982. وقد انعكست هذه الأزمة العنيفة بصورة سلبية على أداء الاقتصاد الكويتي في تلك الفترة، الأمر الذي استدعى تدخل الحكومة لضخ المزيد من الأموال لمعالجة الآثار الحادة لتلك الأزمة.

شهد منتصف الثمانينيات أزمة مديونية البنوك المحلية حدت بالحكومة، مرة أخرى، إلى محاولة ضخ كمية جديدة من الأموال لمعالجة هذه الأزمة المستجدة. وقد ترتب على هذا الإجراء تملك الحكومة لعدد من الشركات العاملة في النشاطات الاقتصادية المختلفة والتي كان يتملكها القطاع الخاص. وشكلت الأزمات المتتالية (النفطية، والمناخ، والمديونية) مبعثاً رئيساً لفقدان ثقة المدخرين في الاقتصاد الكويتي، ومن ثم أسهمت في خروج مزيد من المدخرات إلى خارج الاقتصاد المحلي بحثاً عن مناخ استثماري أكثر استقرارا. وقد أضاف العدوان العراقي لدولة الكويت في عام 1990

بعداً سياسياً وأمنياً لفقدان الثقة في الاقتصاد الكويتي والذي ترتب عليه أيضاً نزوح كثير من المدخرات الخاصة إلى خارج البلاد، وذلك فور قيام البنك المركزي برفع القيود عن التحويلات إلى الخارج، التي فرضت بعد التحرير مباشرة، باعتباره وسيلة احترازية للحد من التسرب المتوقع في رأس المال.

على الرغم من التراجع في حصيلة الدولة من الإيرادات النفطية، والذي بدأ منذ منتصف الثمانينيات، فقد حرصت دولة الكويت على الاستمرار في تبني مفهوم دولة الرفاه الذي كانت قد تبنته منذ السبعينيات، واستمرت في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية وغيرها من الخدمات التي أصبحت ترتب على الدولة تكاليف ضخمة تتزايد مع زيادة حجم السكان. وقد ترتب على هذا الوضع حدوث عجز في الميزانية العامة، بدأ محدوداً خلال العام المالي 1982/1981، ليصل إلى 1400 مليون دينار في ميزانية 1988/1987. وفي البداية كان هذا العجز يمول باستخدام قسم من عوائد الأصول الحكومية في الخارج، أو بالاقتراض من السوق المحلي من خلال إصدار السندات الحكومية، وهي السياسة التي تم تبنيها لأول مرة خلال ذلك العام. وبفعل أزمة العدوان العراقي واضطرار الحكومة لتسييل جانب كبير من أصولها الخارجية بوصفه وسيلة لتغطية تكاليف حرب التحرير وتمويل عمليات إعادة البناء التي تم الشروع فيها بعد التحرير مباشرة، فقد تفاقمت مشكلة عجز الميزانية العامة للدولة، وأصبحت من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه البلاد. وكان ذلك وحده كافيا لجعل القضاء على العجز من أهم الأهداف الرئيسة التي تسعى الخطة الخمسية للبلاد (1995/1996-1999/2000) لتحقيقها. غير أن الملاحظ أن الدولة، ومن خلال هذه الخطة، كانت تحاول القضاء على العجز بالحد من النمو أو بتخفيض الإنفاق الحكومي من جانب، وزيادة الإيرادات الحكومية من خلال تبني سياسة رسوم الاستخدام على الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين أو الوافدين من جانب آخر. لكن كثيراً من الاقتصاديين يرون أن هذه الحلول بمثابة المخدر لمشكلة العجز، ولا تشكل حلا جذريا لتلك المشكلة، ذلك أن العجز متأصل في هيكل الاقتصاد الكويتي بسبب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد والتي يأتي في مقدمتها سيطرة القطاع العام على معظم الأنشطة الاقتصادية، ومحدودية مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي. ويرى هؤلاء الاقتصاديون أن الحل الأجدى يتمثل في إعادة هيكلة الاقتصاد الكويتي من خلال تقليص حجم القطاع العام وتدعيم دور القطاع الخاص وتشجيعه وإعطائه الريادة لقيادة عجلة التنمية الاقتصادية. وقد انعكس ذلك على تزايد نغمة الحديث عن عملية خصخصة المشروعات العامة. غير أن نجاح عملية الخصخصة إنما يرتبط بتوافر القدر المناسب من المدخرات المحلية، وخصوصاً بالنسبة لعمليات

الخصخصة الضخمة، حتى لا تلجأ الدولة إلى الخصخصة بالاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية من خلال تمليك الأجانب. ومن هنا تبرز أهمية الحاجة إلى توطين المدخرات المحلية، والبحث عن وسائل لتضييق الفجوة بين الادخار والاستثمار. وهو ما لن يحدث إلا بعد توفير البيئة المناسبة لتشجيع بقاء المدخرات. ويتبين في هذه الحالة أهمية عملية تحديد العوامل المسؤولة عن هروب المدخرات من الاقتصاد الكويتي، والبحث عن وسائل الحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، وتشجيع عملية استخدامها في الداخل، وهو ما يمثل أحد الأهداف الرئيسة التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها.

مفهوم هروب رأس المال:

لم تتفق الدراسات السابقة لظاهرة هروب الأموال على تعريف محدد لهروب رأس المال. أكثر من ذلك، فإننا نجد أن هناك عدم اتفاق في شأن ما يمكن اعتباره هروباً لرأس المال وما لا يعد هروبا. غير أن معظم الدراسات حاولت التمييز أو التفرقة بين التدفقات العادية وغير العادية لهروب رأس المال إلى الخارج، متبعة في ذلك معايير مختلفة للتمييز.

وقد يتبادر إلى الأذهان أن عمليات هروب رأس المال إلى الخارج ترتبط أساساً بالأنشطة غير القانونية، أو ما يطلق عليه الأموال القذرة Dirty Money، مثال ذلك الإيرادات الناتجة عن العمولات والرشاوي والتجارة في المخدرات وأعمال المافيا وتزييف فواتير التجارة الخارجية والتهرب الضريبي، إلى آخر هذه القائمة الطويلة من الأنشطة غير القانونية، والتي يصاحبها عادة تهريب لرأس المال، إما بهدف الاحتفاظ بهذه الأموال بعيداً عن أعين السلطات حتى لا يكتشف أمرها، أو لإجراء عمليات غسيل Money Laundering لهذه الأموال لكي تعود مرة أخرى إلى البلد الأصل أموالا لا غبار عليها. وتعتبر مراكز الـ Off Shore أهم أماكن جذب مثل هذه الأموال. غير أنه ليس من الضروري أن ترتبط عمليات هروب رأس المال بالمعاملات غير القانونية. إذ ينظر إلى هروب رأس المال على أنه ينشأ نتيجة للقرارات المتعلقة بمحاولة تنويع المحفظة الاستثمارية الخاصة، كرد فعل لبعض التغيرات المتوقعة في البيئة أو الظروف الاقتصادية المحيطة بالدولة موضوع الدراسة. على سبيل المثال، إذا قام شخص ما بالاستثمار في الخارج لكي يتجنب الضرائب المحلية وغيرها من إجراءات السياسة، فإن هذا التدفق يعد هروباً لرأس المال. وقد حاول بعض الباحثين في هذا المجال التمييز بين عملية هروب رأس المال وعملية «التنويع الطبيعي» أو الاعتيادي للمحافظ الاستثمارية والأنشطة الاقتصادية للمقيمين، وذلك على أساس اعتبار أن هروب رأس المال يمثل تدفقاً غير عادي لرأس المال. فقد عرف (Kindleberger, 1937)، هروب رأس

المال بأنه التدفقات غير الطبيعية لرؤوس الأموال نتيجة عمليات الخوف أو الشك (الريبة). بينما يرى (Walter, 1987) أن عملية هروب رأس المال تشمل عمليات تعديل محافظ الأوراق المالية التي تتم استجابة للتدهور في مستويات العائد/ المخاطرة المرتبطة بالأصول الموجودة في دولة ما والتي تنشأ في ظل وجود تعارض بين أهداف مالكي الأصول والدولة. وقد يتعارض ذلك أو لا يتعارض مع القانون.

من أبرز التعريفات التي حاولت التفرقة بين التدفقات العادية لرأس المال والتدفقات غير العادية (هروب رأس المال)، تعريف (Dooley, 1988) والذي يعرف هروب رأس المال بأنه يمثل الأصول الخارجية المملوكة بواسطة القطاع الخاص والتي لا تولد دخلا مسجلا في ميزان المدفوعات للدولة تحت الدراسة. وهو التعريف الذي تبناه(Dooley, 1988 و (Khan & Ul-Haque, 1985)، للتمييز بين ما يمكن اعتباره تدفقاً عاديا لرأس المال وما يمكن اعتباره هروبا له. كذلك يعرف (Dooley & Kletzer, 1994) هروب رأس المال بأنه تراكم الأصول الخارجية للمقيمين والناتجة عن محاولة التهرب من رقابة الحكومات المحلية، مثل الضرائب وغيرها من القيود التنظيمية Regulation أو في الحالات الحادة المصادرة. أما (Cuddington, 1986) فينظر إلى هروب رأس المال على أنه يمثل تدفقات الأموال الساخنة Hot Money، حيث يعرف هروب رأس المال بأنه جزء من محاولات تعديل محافظ الأوراق المالية كرد فعل تجاه أي تغيرات غير عادية في العوائد أو المخاطرة المرتبطة بمحافظ الأوراق المالية الخاصة بالأصول الموجودة في الداخل أو الخارج. ويلاحظ أن التعريفات السابقة تنطوي أساساً على أنواع معينة من تدفقات رأس المال، ولذلك تسمى هذه التعريفات عادة بالمفاهيم الضيقة لهروب رأس المال.

من جانب آخر انتقد بعض الباحثين هذه التعريفات الضيقة للهروب على أساس الاعتقاد بأن رأس المال يعد من أكثر عناصر الإنتاجية ندرة في الدول النامية، ومن ثم يعتبر من أهم العوامل المقيدة لعملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول، ولذلك يرون أن أي تدفق لهذا العنصر النادر إلى الخارج، بغض النظر عن مصدره، يعد هروباً لرأس المال، وهو ما يطلق عليه المفهوم الواسع لهروب رأس المال والذي يضم كل الأصول الخارجية المملوكة للمقيمين، سواء المسجلة أو غير المسجلة، بما في ذلك مشتريات الأصول الحقيقية المملوكة للقطاعات البنكية وغير البنكية، وسواء أكانت خاصة أم عامة. ومن الواضح أن هذا المفهوم لا يحاول التفرقة بين التدفقات العادية وغير العادية لهروب رأس المال إلى الخارج، فهو ينظر إلى كل التدفقات الرأسمالية إلى الخارج على أنها تمثل هروبا لرأس المال. إلا أنه من الواضح أن التعريفات الضيقة للهروب هي الأنسب للتعبير عن حالة هروب رؤوس الأموال في حالة الكويت.

مسح الدراسات السابقة:

يعتقد كثيرون ممن قاموا بدراسة ظاهرة هروب رؤوس الأموال بأنها ترتبط أساساً بكثير من السمات الخاصة بالمناخ الاقتصادي والسائد في دول الهروب، والذي يخلق فروقاً بين معدلات العائد الاجتماعي ومعدلات العائد الخاص المتوقع على الاستثمارات المحلية. ومن بين هذه التشوهات معدلات العائد المتوقع على الاستثمارات المقومة بالعملة المحلية، والتي قد تواجه ظاهرة الكبح المالي Financial Repression، والذي يتمثل في الاحتفاظ بمعدلات الفائدة على المودعات المقومة بالعملة المحلية عند مستويات أقل من معدلات الفائدة التوازنية. فمن المعلوم أن معدلات الفائدة الحقيقية في الدول النامية لا يتم تعديلها بمعدلات التضخم لكي تعكس التكلفة الحقيقية للأموال. وفي ظل هذه الأحوال سيكون معدل الفائدة الحقيقي أقل من المعدل التوازني، وفي بعض الأحوال يكون سالبا. من ناحية أخرى فإن ظاهرة الكبح المالي عادة ما تساندها سياسة المغالاة في قيمة العملة المحلية، أي تحديد معدل صرف العملة المحلية عند مستويات أقل من مستوياتها السوقية. وفي مثل هذه الظروف ترتفع درجة المخاطرة المرتبطة بالاستثمار في الأصول المقومة بالعملة المحلية. ذلك أن المغالاة في قيمة العملة المحلية يصاحبها تكثيف التوقعات حول تدهور قيمة العملة في المستقبل، ومن ثم ارتفاع درجة المخاطرة المرتبطة بالاستثمار في الأصول المقومة بالعملة المحلية.

ويركز (Dooley & Kletzer, 1994) على أهمية دور السياسات التي تتبناها السلطات المحلية، والفرص المتاحة أمام الأفراد لتجنب أثر هذه السياسات على الدخل الصافي من الأصول. وبما أن السياسات المحلية عادة ما تتعامل مع المقيمين وغير المقيمين الذين يحتفظون بالأصول بصورة مختلفة، فإن هروب رأس المال يمكن النظر إليه على أنه نتيجة لعملية التحكم الدولي في السياسات المحلية. ومن الناحية العملية فإن أنواع السياسات التي يمكن أن تؤدي إلى هروب رأس المال تختلف بحسب إقامة المستثمر، ويمكن أن تتضمن الضرائب على الدخل، والقيود على قائمة الأصول المتاحة للمقيمين والتي تختلف عن تلك المتاحة لغير المقيمين والدعم - بما في ذلك الدعم المشروط - المقدم للاستثمارات التي تتم بواسطة غير المقيمين، وكذلك عمليات التأميم أو المصادرة.

ومن الصعب أن يتم تجنب دفع الضرائب على الدخول التي يتم تحقيقها من الأصول المحلية، بالمقارنة بالإيرادات من الأصول الأجنبية والتي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية. ومثل هذه الضرائب تقوم عادة على أساس المصدر والإقامة. فالمستثمرون المحليون في المودعات المقومة بالعملة المحلية يحصلون عادة على معدلات فائدة أقل، وكذلك يواجهون احتمال فرض الضرائب التضخمية على مودعاتهم،

في حين يحصل غير المقيمين على معدل أعلى للعائد بعد الضريبة على المطالبات على رأس المال المحلي. وعلى ذلك فإن المخاطر والعوائد المرتبطة بالأصول المحلية تختلف حسب إقامة المستثمر. ويؤدي هذا إلى تنويع للمحافظ الاستثمارية على المستوى الدولي، إلا أن ذلك في حد ذاته وفقاً لرأي (Dooley & Kletzer, 1994)، لا يؤدي إلى هروب رأس المال. ذلك أن هروب رأس المال ينشأ عندما يحاول المقيمون تجنب الضرائب المتوقعة على المودعات المحلية (على سبيل المثال من خلال التضخم)، وإجمالي الإيرادات على الأصول الخارجية المسجلة. ويعد الحصول على الأصول في الخارج لكل من المجموعتين من المستثمرين (المقيمين وغير المقيمين) عملية تحكيم على المستوى الدولي في قواعد الضريبة أو الضرائب المتوقعة.

إن الضريبة على الدخول الرأسمالية تختلف عادة حسب نوعية الأصول ومحل إقامة متلقي تلك الدخول، ففي كثير من الحالات قد يكون عبء الضريبة الكلي على المستثمر المحلي أكبر من عبء الضريبة على المستثمرين الأجانب الذين يستثمرون في الأصول المحلية. وفي مثل هذه الأحوال فإنه عندما يحتفظ المقيمون بالأصول بعيدا عن رقابة سلطات الحكومات الوطنية لهم، فإنهم سيحققون عوائد أعلى بعد التعديل بالمخاطرة، حتى بعد خضوع هذه العوائد للضريبة، وذلك مقارنة بالعوائد على الأصول المحلية. وفي ظل هذه الظروف، فإن المستثمرين الأجانب سوف يجدون الحافز على الاستثمار في الأصول الوطنية، في حين لا يقبل المقيمون على ذلك. وهكذا فإن مثل هذه الفروق في معدل الضريبة الفعال على دخول الاستثمارات سوف تؤدي إلى تدفقات خارجية وتدفقات داخلية لرأس المال. ومن ثم فإن تخفيض معدل الضريبة على أساس الإقامة (أي فروق معدل الضريبة على أساس الإقامة) إلى الصفر قد يؤدي إلى الحد من هروب رأس المال.

وتعد عمليات تزييف فواتير التجارة الخارجية أحد أهم السبل لتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج. إذ من خلال المغالاة في قيمة الواردات يحصل المستوردون على مقدار من الصرف الأجنبي يفوق التكلفة الحقيقية للواردات، بحيث يتم الاحتفاظ بالفائض في الخارج. من ناحية أخرى فإن عملية بخس قيمة الصادرات تمكن المصدرين من الحصول على قدر من الصرف الأجنبي يفوق التكلفة الحقيقية للصادرات والتي يتم من خلالها تهريب رؤوس الأموال[1]. وتجدر الإشارة إلى أن سياسات التجارة الخارجية في بعض الأحيان قد تخلق حافزاً لتزييف فواتير الواردات والصادرات في الاتجاه المعاكس لعملية تحويل الأموال إلى الخارج، بحيث تصبح عملية بخس قيمة الواردات طريقا لتخفيض عبء الرسوم الجمركية على الواردات، وفي المقابل فإن هيكل الحوافز التي تقدمها بعض الدول لتشجيع الصادرات قد تدفع

بالمصدرين إلى تزييف فواتير الصادرات بالمغالاة في قيمة الصادرات، أي في الاتجاه المخالف لعملية تهريب رأس المال إلى الخارج. ومن ثم فإن المصدرين يسلمون كمية من الصرف الأجنبي أكبر مما حصلوا عليه بالفعل.

وفي الواقع عندما تكون فواتير الصادرات والواردات مزيفة أو تنتشر عمليات التهريب السلعي للواردات Smuggling، فإن بيانات ميزان المدفوعات لا تعكس التدفق الحقيقي للسلع والخدمات ورأس المال. فإذا كان التهريب السلعي يزيد من عجز ميزان المدفوعات فإن رأس المال الهارب ستكون قيمته أقل من القيمة التي يتم الحصول عليها بوصفه باقياً Residual في بيانات ميزان المدفوعات، مما يعنى أن المقيمين ينفقون عملات أجنبية أكثر مما يظهر في الميزان. فالأصول الخارجية يمكن الحصول عليها عند تقييم الواردات بأكثر من قيمتها الحقيقية أو تقييم الصادرات بقيمة أقل من قيمتها الحقيقية. كذلك يؤدي ارتفاع مستوى العجز في الميزانية العامة للدولة على المدى الطويل إلى اتباع سياسات اقتصادية للمساعدة في الحد من العجز، كرفع مستوى الضرائب، أو التمويل التضخمي، وهو ما يخلق الدوافع نحو هروب رؤوس الأموال، إما لتجنب ارتفاع عبء الضريبة، أو لتجنب الخسائر الناجمة عن الاحتفاظ بأصول مقومة بالعملة المحلية. وفضلا عما سبق، فإن هناك عديداً من العوامل غير الاقتصادية التي قد تمارس، في بعض الحالات، تأثيراً أقوى من تأثير العوامل الاقتصادية، مثل ارتفاع درجة عدم الاستقرار السياسي والأمني سواء الداخلي أو الخارجي والذي يرفع من درجة المخاطر التي تواجه الأصول المحلية، والفساد الإداري والعوامل النفسية والتوقعات... الخ، والتي تدفع بالمستثمرين إلى محاولة تقليل مستوى المخاطر الذي تحتويه محافظهم الاستثمارية من خلال تعمد إحداث قدر أكبر من التنويع للأصول بين الداخل والخارج.

ويلاحظ بشكل عام أن دراسات هروب رأس المال تتركز على دول أمريكا اللاتينية، ربما بسبب أزمة المديونية التي واجهتها هذه الدول والتي صاحبها في الوقت ذاته هروب رؤوس الأموال الخاصة إلى الأسواق العالمية لرأس المال.

فقد حاول (Ketkar & Ketkar, 1994) البحث في محددات هروب رأس المال من ثلاث دول في أمريكا اللاتينية وهي الأرجنتين والبرازيل والمكسيك. وقد أظهرت الدراسة نتائج متفقة مع تلك التي توصل إليها (Cuddington, 1986) من حيث إن المغالاة في معدل الصرف للعملة الوطنية Overvaluation والتضخم يمثلان أهم العوامل المؤثرة في انتقال الأموال الساخنة. كذلك تشير الدراسة في موضع آخر إلى أن حالات عدم التأكد وعدم الاستقرار الناتج عن التغير في الحكومات وأزمات الدين العام، لهما تأثير على تشجيع هروب رأس المال، في حين لم يشكل معدل الفائدة على

الأصول الأجنبية عنصرا معنويا في التأثير على عمليات الهروب في كل من الأرجنتين والبرازيل، باستثناء المكسيك حيث وجد أن هناك علاقة إيجابية بين حجم ودائع المؤسسات المكسيكية في البنوك الأمريكية ومعدلات الفائدة الأمريكية. أما (& Dooley Kletzer, 1994) فقد استخدما تعريف (Dooley, 1988) لهروب رأس المال، وحاولت الدراسة توضيح دور السياسات العامة في تشجيع هروب رأس المال أو الحد منه، وبصفة خاصة السياسة الضريبية. وفي هذا المجال تم تطوير نموذج نظري للمالية العامة يؤكد على دور السياسات العامة للاقتصاديات المختلفة. وقد رأت الدراسة أن عملية هروب رأس المال هي في الواقع عملية تحكيم دولي في السياسات المحلية. وعمليا، فإن نوعية السياسات التي يترتب عليها هروب رأس المال تختلف باختلاف مكان إقامة المستثمر، وهي تتضمن ضرائب الدخل والقيود على أنواع الأصول التي يمكن امتلاكها والدعم، وكذلك احتمالات التأميم أو المصادرة.

أوضحت دراسة (Hermes & Lensink, 1992) التي شملت ست دول إفريقية[2] أن تدفقات رؤس الأموال إلى هذه الدول في صورة ديون خارجية، تعتبر أحد العوامل المسؤولة عن هروب رأس المال إلى الخارج. كذلك لوحظ أن المغالاة في معدل الصرف وما يتبعه من تخوف ناتج عن توقع حدوث تخفيض في قيمة العملة في المستقبل، يعد أحد العوامل المسؤولة عن هروب رأس المال. في حين لم تثبت الدراسة معنوية تأثير العوامل الأخرى التي شملتها الدراسة، مثل معدل التضخم، وانتقال رأس المال إلى الداخل في صورة هبات، ومعدل الضريبة، ومعدل الفائدة الأجنبي على رؤوس الأموال الهاربة. كذلك لاحظ (Snoy, 1989) أن هروب رأس المال من دول أمريكا اللاتينية إلى الخارج، مع اشتداد أزمة الدين الخارجي في الفترة من 1978-1982، يعود إلى عدد من العوامل أهمها المغالاة في معدل صرف العملة المحلية والذي يجعل الأصول المالية الأجنبية رخيصة التكلفة نسبيا، ويؤدي إلى توقعات للأفراد باحتمال تخفيض سعر الصرف مستقبلا، والتضخم السريع الذي ساد معظم هذه الدول خلال تلك الفترة وخلق جوا من عدم التأكد وأدى إلى تخفيض العوائد الحقيقية للاستثمارات المحلية، والسياسات المالية الحكومية مثل فرض سقف أعلى لسعر الفائدة، والشراء الإجباري للسندات الحكومية ذات العائد المنخفض، فضلا عن الضرائب التصاعدية على عوائد الاستثمارات المحلية مما يجعل معدل الفائدة الحقيقي سالبا، وأخيرا غيبة الثقة في الإدارة الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي الذي ترتب عليه تغيير بعض أنظمة الحكم في دول أمريكا اللاتينية.

أما في الدول العربية فقد حاول السقا (1994) تحديد العوامل المسؤولة عن هروب رأس المال من الاقتصاد المصري خلال الفترة 1970-1990، وقد توصل إلى أن أهم

العوامل المحددة لهروب رأس المال خلال تلك الفترة هي المغالاة في قيمة الجنيه المصري، حيث وجد أنه يؤدي دوراً حاسماً في عملية الهروب. فكلما كان معدل الصرف غير واقعي زاد الاتجاه نحو تهريب رأس المال إلى الخارج، لتجنب الخسارة التي ستلحق بالأصول المقومة بالجنيه المصري نتيجة تخفيض قيمة العملة إلى مستويات تتناسب مع قيمتها الحقيقية. كما كان لدرجة عدم الاستقرار السياسي، والتي تم التعبير عنها بمتغير صوري يأخذ قيمة واحد في فترات عدم الاستقرار السياسي وصفر في الفترات الأخرى، دوراً في تشجيع هروب رأس المال. كذلك أظهرت نتائج الدراسة معنوية الضرائب على الدخول كعامل مؤثر في الاتجاه نحو تهريب تراكم رؤوس الأموال الناتجة عن التهرب الضريبي. أما معدل التضخم وعنصر الكبح المالي، ممثلا في الفروق بين معدلات الفائدة المحلية والأجنبية، فلم تؤكد النتائج أهميتها كمؤثرات على هروب رأس المال إلى الخارج، وهو ما يتوافق مع النتائج التي توصل إليها (Cuddington, 1986; Ketkar & ketkar, 1994).

قياس هروب رأس المال:

تتم عملية قياس هروب رأس المال إلى الخارج بنوعين من الطرق: الطرق المباشرة والطرق غير المباشرة. وتقوم الطرق المباشرة، أساساً، على محاولة تقدير الأصول الخارجية المملوكة للمقيمين من خلال فحص تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج باستخدام بيانات ميزان مدفوعات الدولة تحت الدراسة. ويلاحظ أن هذه الطرق تدخل ضمن إطار المفهوم الضيق لهروب رأس المال. ومن أمثلة هذه الطرق ما استخدمه (Cuddington, 1986) وكذلك (Khan & Ul-Haque, 1985) اللذان تبنيا مدخل Cuddington. وتقوم هذه الطريقة على أساس تعريف هروب رأس المال بأنه يمثل ردود الفعل المباشرة للمستثمرين إزاء عوامل عدم الاستقرار الاقتصادي، والتي يمكن رصدها من خلال النظر مباشرة إلى التغيرات في الأصول الأجنبية للمقيمين، كما هو مسجل في ميزان المدفوعات. وبناء على هذا المفهوم فإن التغيرات في الأصول الأجنبية قصيرة الأجل أو ما يسمى بالأموال الساخنة Hot Money تنشأ نتيجة الاستجابة السريعة لتلك العوامل، ومن ثم فإنها تمثل رأس المال الهارب. وقد اعتمد Cuddington لتحديد تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، بشكل أساسي، على بند السهو والخطأ في ميزان المدفوعات، باعتباره المكون الأساسي لهروب رأس المال بالإضافة إلى بعض بنود تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل. ويرجع السبب في استخدام بند السهو والخطأ، كما يرى Cuddington، أن عملية قياس هروب رأس المال تمثل مشكلة حادة في الدول التي تضع قيوداً على تحركات رؤوس الأموال. فإذا حدث انتقال لرأس المال ولم يسجل

في ميزان المدفوعات فإنه سيبرز فقط في بند السهو والخطأ. ومن أهم الانتقادات التي توجه إلى هذه الطريقة أن بند السهو والخطأ لا يشمل فقط تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل غير المسجلة، بل يشمل أيضاً عناصر أخرى ليست من هروب رأس المال. كذلك فإن بعض تحركات رؤوس الأموال غير المسجلة لا يمكن رصدها واعتبارها جانبا من رأس المال الهارب، وذلك لعدم ظهورها مطلقاً في بند السهو والخطأ. على سبيل المثال، فإن الإيرادات الناجمة عن تزييف فواتير الصادرات والواردات والتهريب السلعي لا يمكن تقديرها طالما أن إيراداتها سوف يتم الاحتفاظ بها في الخارج. وبسبب هذه الصعوبات التي تكتنف استخدام بند السهو والخطأ في تقدير حجم رأس المال الهارب حاول بعض الباحثين أمثال (Sinn, 1990)، إزالة الخلل في بند السهو والخطأ من خلال تعديله، غير أن هذه المحاولة لم تكن كافية لانها كانت تنصب على جانب واحد فقط من بند السهو والخطأ، في حين يتأثر بند السهو والخطأ من جانبين (الدائن والمدين) في حين أن التعديل الذي يتبناه Sinn يتناول الأثر الدائن فقط.

إن التركيز على الأصول قصيرة الأجل يواجه مشكلة أخرى، وهي أن الأصول طويلة الأجل من الصعب فصلها أحيانا عن الأصول قصيرة الأجل. على سبيل المثال، فإن السندات طويلة الأجل تعتبر بديلا قريباً للأصول قصيرة الأجل، على اعتبار أن تسييلها يمكن أن يتم بسهولة نظرا لوجود الأسواق الثانوية التي تساعد على زيادة درجة سيولة الأصول طويلة الأجل.

كما حاول (Dooley, 1988) تقدير حجم الأموال الهاربة من خلال محاولة التفرقة بين عملية التدفق الطبيعي لرأس المال إلى الخارج، أي استجابة لقرارات الاستثمار العادية في محفظة الأوراق المالية، والتدفق غير الطبيعي لرأس المال والمتمثل في الرغبة في وضع المدخرات بعيدا عن تحكم السلطات المحلية. وللوصول إلى تقدير هروب رؤوس الأموال قام Dooley بالآتي: (أ) تقدير رصيد الأصول الخارجية من خلال حساب تراكم تدفقات رؤوس الأموال، ثم تحويل هذه التدفقات إلى أرصدة Stocks من خلال إلحاقها برأس المال (رسملة) Capitalization، بيانات السنة الأولى عن عوائد الاستثمار، باستخدام معدل الفائدة السوقي، ثم إضافة بند السهو والخطأ باعتباره تعديلاً للتقدير. بعد ذلك يقوم Dooley بقياس الفرق بين الاقتراض الخارجي المنشور بواسطة البنك الدولي والاقتراض الخارجي المسجل في ميزان المدفوعات على أساس أن الفرق بينهما يمثل أيضاً مقتنيات للأصول الخارجية بواسطة القطاع الخاص. (ب) حساب متوسط معدل الفائدة السوقي للإلحاق برأس مال دخول الاستثمارات الخارجية للوصول إلى تقدير الأصول الخارجية قبل غير المقيمين. ومن خلال أخذ الفرق بين رصيد الأصول

الخارجية المحسوب في (أ) ورصيد الأصول الخارجية المحسوب في (ب) توصل Dooley إلى هروب رأس المال وفقاً لهذا التعريف. ولعل أهم المشاكل المرتبطة بهذا المدخل، فضلا عن النقد الموجه إلى بند السهو والخطأ، هي أن دخول الاستثمارات قد يحتفظ بها في الخارج وبالتالي لا تسجل في ميزان المدفوعات، ومن ثم فإن عملية الإلحاق برأس المال للسنة الأولى قد تكون غير دقيقة إذا لم يتم تحويل كافة الدخول الاستثمارية إلى الداخل في هذه السنة.

أما الطرق غير المباشرة لقياس هروب رأس المال، فيتم اللجوء إليها عندما تكتنف المشاكل استخدام التغيرات في الأصول الأجنبية قصيرة الأجل وبند السهو والخطأ. وهذه الطرق تتعامل مع هروب رأس المال على أنه يمثل عنصر البواقي residuals لأربعة مكونات أساسية لميزان المدفوعات، وهي التغيرات في الدين الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر (وتمثلان تحركات رؤوس الأموال إلى الداخل)، وعجز ميزان الحساب الجاري والتغير في الاحتياطيات الخارجية (والتي تمثل استخدامات رؤوس الأموال). ويقوم الافتراض الأساسي لهذه الطرق على أساس أن تحركات رؤوس الأموال إلى الداخل في صورة زيادة المديونية أو في استثمار أجنبي مباشر، تستخدم إما في عمليات تمويل عجز الحساب الجاري أو في صورة تراكم الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدولة. وفي حالة ظهور فروق (بواقي) بين تحركات رؤوس الأموال إلى الداخل واستخداماتها، فإن هذه الفروق تشير إلى التراكم في الأصول الأجنبية الخاصة والتي تعتبر رأس المال الهارب. ومن الواضح أن هذا الأسلوب يقوم على أساس مقارنة الزيادة في الدين الخارجي باحتياجات الاستدانة الحقيقية من الخارج والذي يتحدد بواسطة عجز الحساب الجاري والمعدل بالتغيرات في الاحتياطيات للبنك المركزي والتدفقات الداخلية للاستثمارات المباشرة. فإذا تعدت الأولى الثانية فإن الفرق بينهما يعد هروبا لرأس المال.

على أن تقديرات رأس المال الهارب بطريقة البواقي قد يترتب عليها احتساب بعض تحركات رؤوس الأموال العامة على أنها هروب لرأس المال، ذلك أن هناك بعض المؤسسات العامة التي تحتفظ ببعض الأصول الخارجية، ومن ثم فإن التراكم الصافي في أصولها الخارجية يجب استبعاده من تقديرات الباقي مثله في ذلك مثل التغيرات في الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدولة. وقد استخدم (The World Bank, 1985); (Erbe, 1985) هذا الأسلوب المبنى على ملاحظة وجود اختلاف بين التغيرات في رصيد حجم المديونية الخارجية، كما يظهر في تقارير البنك الدولي، وحجم الديون الجديدة المتعاقد عليها. كما تظهره بيانات ميزان المدفوعات. وفي حالة اكتشاف أن التغيرات في حجم المديونية

الخارجية تفوق حجم الديون الجديدة المسجلة في ميزان المدفوعات، فإن الاختلاف يمثل متحصلات القطاع الخاص من الأصول الأجنبية، وهو ما يمكن اعتباره هروبا لرأس المال. وقد استخدم كل من: (Dooley et al, 1986; Erbe, 1985; The World Bank, 1985: Rodriguez, 1986; Morgan Guaranty, 1986) وغيرهم من المحللين، المقاييس الواسعة للهروب والمعبر عنه بالأصول الكلية المحتفظ بها في الخارج.

تقديرات رؤوس الأموال الساخنة الهاربة من الكويت:

تنبغي الإشارة في البداية إلى صعوبة التوصل إلى التقديرات الحقيقية لهروب رؤوس الأموال، ذلك أن الأفراد الذين يشتركون في عملية الهروب يقومون عادة بهذه العملية سرا أو باستخدام الطرق غير الرسمية للتحويل. ولذلك فإن عملية قياس هروب رأس المال بدقة تعد من الأمور المستحيلة. وبناء على المناقشة السابقة، فإن الطرق المباشرة لتقدير هروب رؤوس الأموال هي الأنسب في حالة دولة الكويت حيث تميل عمليات الهروب إلى أن تأخذ شكل الأموال الساخنة[3]. فقد تمت عملية تقدير رؤوس الأموال الهاربة من الكويت باستخدام أسلوب (Cudington, 1986) (CF1)[4] وأسلوب (CF2) (Alvarez & Guzman, 1988). وقد هدف Cuddington إلى عزل تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل والتي يمكن اعتبارها هروبا لرأس المال، أو التدفقات الخارجية لرأس المال بواسطة القطاع الخاص غير البنكي. إذ يعرف هروب رأس المال على أنه يمثل «الأموال الساخنة»، أو التدفقات الخارجية لرأس المال لأغراض المضاربة. ويحسب هروب رأس المال كالآتي: هروب رأس المال = (السهو والخطأ) + تدفقات الأصول الخارجية قصيرة الأجل بواسطة القطاع الخاص غير البنكي.

وفي حين يركز (Alvarez & Guzman, 1988) على مدخل السهو والخطأ، فضلا عن التعديلات الآتية: طرح الفائدة على الأصول الخارجية والتي يتم الاحتفاظ بها في الخارج، أي بزيادة عجز الحساب الجاري ومن ثم تخفيض مقياس هروب رأس المال، وطرح تراكم الأصول بواسطة القطاع العام والبنوك التجارية على أساس أنها من وجهة نظرهما ليست هروباً لرأس المال، ثم طرح المعاملات في الذهب والفضة وأرباح إعادة التقويم للاحتياطيات الأجنبية بما في ذلك حقوق السحب الخاصة من الاحتياطيات الرسمية.

وعلى ذلك فإن هروب رأس المال يحسب باستخدام الصيغة الآتية: هروب رأس المال = (السهو والخطأ) + تدفق الأصول الخارجية للقطاع الخاص والعام والقطاع البنكي – الفائدة على الأصول الأجنبية التي يتم الاحتفاظ بها في الخارج – مبيعات أو مشتريات الذهب + أرباح إعادة تقويم الاحتياطيات الأجنبية + مخصصات حقوق السحب الخاصة – الزيادة في الأصول الخارجية المملوكة للقطاع العام – الزيادة في الأصول الخارجية للقطاع البنكي.

ويوضح الجدول رقم (2) تقديرات رؤوس الأموال الساخنة الهاربة من الاقتصاد الكويتي خلال الفترة 1975-1995، وفقا للتعريفين السابقين. ومن الجدول يلاحظ أن تقديرات رؤوس الأموال الهاربة تختلف من حيث درجة حدتها من فترة زمنية إلى أخرى وذلك حسب درجة توافر الحوافز نحو الهروب. كما يلاحظ أنه في بعض السنوات كان التقدير سالبا، وهو ما يعني أن تدفقات رؤوس الأموال تتجه نحو الداخل، وذلك بانعكاس الحوافز نحو التهريب، وتحويل الأصول الأجنبية إلى الداخل لشراء أصول محلية مقومة بالعملة المحلية. وبصفة عامة نجد أن هروب رؤوس الأموال كان محدودا حتى عام 1978، ثم أخذت عمليات الهروب في التزايد بصورة واضحة بدءاً من عام 1978 لتبلغ أعلى مستوياتها عام 1981، قبل أن تنخفض عام 1982. وترجع هذه الزيادة المضطردة إلى أزمة سوق الأوراق المالية والزيادة الكبيرة في الدخل القومي في أعقاب صدمات أسعار النفط والتي ترتب عليها زيادة كبيرة في الدخل القومي، في الوقت الذي كانت الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي لتلك الأموال الضخمة محدودة. من ناحية أخرى فإننا نجد أن هناك فروقاً بين معدلات الفائدة المحلية ومعدل الفائدة العالمي LIBOR، وقد بلغت تلك الفروق أقصاها عام 1981. كما يتضح – بالنظر إلى معدلات الفائدة الحقيقية خلال هذه الفترة (معدل الفائدة الاسمي مطروحا منه معدل التضخم) – نجد أن معدلات الفائدة الحقيقية في عام 1978 كانت سالبة، وبالرغم من أنها أصبحت موجبة بدءاً من عام 1979 فإنها ظلت عند مستويات منخفضة في الأعوام اللاحقة، وذلك بالمقارنة بمعدلات الفائدة العالمية، في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم أيضاً خلال هذه الفترة. وبهذا الشكل يتضح أن جميع المؤشرات كانت تحفز المستثمرين على تحويل أموالهم نحو الخارج، بدلا من الاستثمار في الداخل.

وتشهد تقديرات هروب رؤوس الأموال تراجعا حادا في عام 1982 وفقا للمقياسين المستخدمين، إلى حوالي 3% من مستوياته عام 1981. ويمكن تفسير هذا الانخفاض بالتطورات الحادثة في الاقتصاد الكويتي في تلك السنة. فقد شهدت بورصة الأوراق المالية في ذلك العام نشاطا غير عادي، وتكثيف عمليات المضاربة على أسعار الأوراق المالية والتي ترتب عليها أرباح مضاربة خيالية دفعت بعمليات المضاربة إلى أعلى مستوياتها وصولا إلى الشكل الذي انتهى بانهيار سوق المناخ للأوراق المالية، في واحدة من أعنف أزمات أسواق الأوراق المالية. وبشكل عام فقد شجعت أرباح المضاربة المستثمرين على تخفيض عمليات التهريب وتفضيل استثمار الأموال محليا. ومع تداعى أزمة سوق الأوراق المالية أخذت عمليات الهروب في الصعود السريع عام 1983، في العام التالي للأزمة، حينما اشتدت حدة أزمة المناخ وعم الكساد سوق الأوراق المالية وكذلك سوق العقارات، واللذين يمثلان المصدرين الرئيسين لعمليات المضاربة في الكويت، ما دفع بكثير من المضاربين إلى تحويل رؤوس أموالهم إلى

الخارج، بعد أن فشلت سوق الأوراق المالية في توفير المناخ المناسب لاستقطاب هذه الأموال. ويلاحظ أنه في سنتي 1984 و1986 كان هروب رؤوس الأموال إلى الخارج سالبا. ويمكن تفسير ذلك في إطار مستويات معدلات الفائدة السائدة في هذين العامين. ففي عام 1984 ارتفعت معدلات الفائدة المحلية، وبلغ معدل الفائدة الحقيقي أعلى مستوياته. وفي عام 1986 كانت معدلات الفائدة المحلية أكبر من معدل الفائدة العالمي LIBOR. كذلك فقد كانت معدلات التضخم المحلي منخفضة للغاية، ومن ثم فقد بلغت معدلات الفائدة الحقيقية أعلى مستوياتها خلال تلك الفترة. ومن ناحية أخرى فقد أخذت أسعار النفط في التراجع إلى أدنى مستوياتها عام 1986، مع العلم أن الإيرادات النفطية تمثل المصدر الأساسي لتكوين المدخرات في الكويت.

وبالرغم من ارتفاع مستويات التهريب عام 1987 فقد انخفضت – بدءًا من عام 1988 – رؤوس الأموال المهربة. وفي عام 1989 كانت حركة تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج سالبة. ويمكن أن نعزو ذلك إلى حالة الرواج التي أخذت تسري شيئاً فشيئاً في جسد الاقتصاد الكويتي، التي ساعد فيها ميل أسعار النفط نحو الارتفاع وزيادة مستويات الإنفاق الاستثماري، وذلك قبل العدوان العراقي على دولة الكويت مباشرة. من ناحية أخرى فقد قررت الحكومة في عام 1988 تمويل عجز الميزانية العامة للدولة من خلال الاقتراض من السوق المحلي، وهو ما فتح مجالا استثماريا للمدخرين الراغبين في الاستثمار في السوق المحلي. إلا أن العدوان العراقي على دولة الكويت وما تبعه من ارتفاع درجة عدم الاستقرار السياسي بصورة واضحة، حتى بعد انتهاء حرب الخليج الثانية بسبب التهديدات العراقية المستمرة، قد أدى إلى تكثيف عمليات التحويل إلى الخارج وذلك بهدف تجنب المخاطرة. وبشكل عام، بلغت عمليات التهريب أعلى مستوياتها عام 1991، أي بعد التحرير مباشرة. ويعزى هذا الارتفاع الكبير في الهروب إلى عوامل عدة أغلبها مرتبط بهيكل المخاطرة المحيط برؤوس الأموال المستثمرة في الكويت، والتي تدفع بأصحاب رؤوس الأموال إلى محاولة إبقاء مدخراتهم في أماكن أكثر أمنا، على الرغم من حاجة البلاد إلى تلك الأموال لتمويل عمليات إعادة البناء والتعمير، وبخاصة مع توقف الانتاج النفطي نتيجة حرائق آبار النفط. والواقع أن هذا الهروب لرؤوس الاموال تم أساساً من خلال القنوات غير الرسمية، وبعد القيود التي فرضتها السلطات النقدية في البلاد على تحويلات رؤوس الأموال إلى الخارج، في محاولة منها لوقف الانهيار المحتمل للنظام النقدي في البلاد على أثر أزمة العدوان. أكثر من ذلك، فإن البيانات المتاحة تشير إلى انخفاض معدلات الفائدة المحلية بالمقارنة بالمعدلات العالمية، وارتفاع معدلات التضخم، فضلا عن كون معدلات الفائدة الحقيقية سالبة خلال عامي 1990 و 1991. غير أنه وبدءاً من عام 1992، أخذت معدلات التهريب في الانخفاض بصورة واضحة. وربما يرجع ذلك إلى ارتفاع ثقة المواطنين في الاقتصاد الوطني وزوال المخاوف من الأخطار التي تهدد أمن البلاد.

ومن الواضح أن أداء سوقى الأوراق المالية والعقار من العوامل التي تقوم بدور مهم في تحفيز المستثمرين نحو التهريب، ففي عام 1995 أصبح هروب رؤوس الأموال إلى الخارج سالبا، بعد أن تحسن أداء سوقي الأوراق المالية والعقار، وبخاصة سوق الأوراق المالية الذي شهد أداءً متميزاً خلال عام 1995. فقد أخذت أسعار الأسهم تتزايد تدريجياً مع تزايد الثقة بين المضاربين، كذلك أخذت عمليات الشراء الآجل «المارجن» للأوراق المالية في التزايد بصورة واضحة وإلى درجة جعلت السوق يحقق أرقاماً قياسية في التعامل وارتفاع مؤشر الأسعار في يناير 1997، وهو ما دفع بعض المستثمرين إلى التحذير من قرب تكرار أزمة المناخ مرة أخرى، الأمر الذي استدعى تدخل البنك المركزي لإعطاء توجيهاته إلى البنوك لوقف تمويل عمليات «المارجن»، أي شراء الأوراق المالية باستخدام التسهيلات الائتمانية، الأمر الذي جعل السوق تتراجع وتميل إلى الاستقرار مرة أخرى.

محددات هروب رؤوس الأموال الساخنة من الكويت

عندما نناقش حالة الكويت لا بد أن نضع في الاعتبار أن الكويت كانت في وقت من الأوقات تواجه فائضا في رأس المال، بعكس حالة الدول الأخرى التي تمت دراسة أوضاعها في ما سبق، ومن ثم فإن عمليات الهروب تنصرف أساسا إلى تحركات رؤوس الأموال الخاصة قصيرة الأجل التي تحاول زيادة العوائد على المحافظ الاستثمارية، وفي الوقت ذاته تحاول خفض المخاطر المرتبطة بتلك الأصول. وعلى ذلك فمن المتوقع أن تهرب رؤس الأموال إذا كانت معدلات الفائدة في الداخل أقل من معدلات الفائدة في الخارج، بالشكل الذي يجعل عملية الاستثمار في الأصول المالية المقومة بالدينار الكويتي غير جذابة. وهو ما يمكن التعبير عنه باستخدام الدالة الآتية:

$$FR_t = [(1 + r_t) / (1 + r_{wt})] / (1 + \Delta\ exch_t);$$

حيث:

FR_t = الكبح المالي.

r_{wt} = معدل الفائدة في الخارج.

r_t = معدل الفائدة في الكويت.

$\Delta\ exch_t$ = التغير في معدل صرف الدينار الكويتي في مقابل الدولار الأمريكي.

من ناحية أخرى فإن ارتفاع معدل التضخم في الداخل عن الخارج يؤدي إلى محاولة تجنب الاستثمار في الأصول المقومة بالدينار الكويتي لتجنب الخسارة الناجمة

عن انخفاض القوة الشرائية لهذه الأصول. كذلك فإنه في حالة تجاوز معدل الصرف الإسمي للعملة المحلية معدلات الصرف التوازنية في الأجل الطويل، فإن الاستثمار في الأصول المقومة بالعملة المحلية يقل، كما تزداد عمليات الهروب تجنبا للخسارة التي قد تنجم عن عمليات تعديل معدلات الصرف الإسمية لمعدلاتها التوازنية على المدى الطويل. ويطلق على هذا الانحراف عن المعدلات التوازنية بالمغالاة في معدل الصرف Overvaluation. وبافتراض أن معدل الصرف التوازني في الأجل الطويل يتبع فرضية تعادل القوة الشرائية Purchasing Power Parity (ppp)، فإن المغالاة في معدل الصرف يمكن التعبير عنها بالصيغة الآتية:

$$Oval_t = exch_t - (P_w / P)_t;$$

حيث:

$Oval_t$ = درجة المغالاة في معدل الصرف.

P_{wt} = مستوى الأسعار في الخارج.

P_t = مستوى الأسعار المحلية.

وأخيرا، فإنه من المتوقع أن تقوم درجة عدم الاستقرار السياسي بدور مهم في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج من الكويت، وهو ما يمكن التعبير عنه من خلال متغير وهمي لفترات عدم الاستقرار السياسي في الكويت. على أنه يمكن افتراض أن المستثمر الذي يمارس عملية تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج يسعى أساساً نحو الوصول إلى مستوى مرغوب فيه من تهريب رؤوس الأموال خلال عام معين. ومن ثم فمن الممكن حدوث انحراف بين المستوى المرغوب فيه من التهريب والمستوى الفعلي لتهريب رؤوس الأموال. وفي مثل هذه الحالة، من المتوقع أن يقوم المستثمر بتعديل مستويات التهريب الفعلية إلى المرغوب فيها وفقاً لصيغة ما من التعديل الجزئي Partial Adjustment، وهو ما يعني ضمنا أن مستوى التهريب المؤخر Lagged سوف يكون ضمن العوامل المحددة لهروب رأس المال.

وبناء على المناقشة السابقة يمكن صياغة النموذج الآتي لمحددات هروب رؤوس الأموال في الكويت:

$$CF_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 FR_t + \alpha_2 Infd_t + \alpha_3 Oval_t + \alpha_4 Risk_t + \alpha_5 CF(t-1);$$

حيث:

CF_{it} = التعريف i لهروب رؤوس الأموال في الفترة الزمنية t.

$Infd_t$ = فروق معدلات التضخم بين الداخل والخارج.

FR_t = الكبح المالي.

$Oval_t$ = درجة المغالاة في معدل صرف الدينار الكويتي.

$Risk_t$ = متغير يعكس المخاطرة.

CF(t-1) = هروب رأس المال المؤخر لفترة زمنية واحدة.

إن تدقيق النظر في المعادلة السابقة قد يوحي بوجود نوع من الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity. على سبيل المثال قد يكون هناك نوع من الارتباط الخطي بين الكبح المالي ودرجة المغالاة في معدل صرف الدينار الكويتي. كذلك قد يكون هناك نوع من الارتباط الخطى بين فروق معدلات التضخم ودرجة المغالاة في معدل صرف الدينار. وللتأكد من عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج قمنا بحساب مصفوفة الارتباط الجزئي بين المتغيرات المكونة للنموذج، وفقا للتعريفين المستخدمين في الدراسة، كما هو موضح في الجدول رقم (3). وبفحص مصفوفتي الارتباط الخطي نجد أنه لا يوجد ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج.

ويستلزم الأمر قبيل القيام بتقدير معادلات هروب رأس المال التأكد من درجة سكون المتغيرات الداخلة في النموذج، بما فيها المتغيرات التابعة والمتمثلة في مقاييس الهروب التي تم التوصل إليها، حيث من الضروري أن تكون جميع المتغيرات المستخدمة في التقدير ساكنة، وإلا فإن النتائج التي سيتم التوصل إليها سوف تصبح مضللة ولا يمكن الاعتماد عليها، وهو ما يطلق عليه أحيانا ظاهرة «الانحدار الزائف Spurious regression (Phillips 1987). من ناحية أخرى ترى معظم الأدبيات الحديثة في الاقتصاد القياسي أن معظم المتغيرات الاقتصادية غير ساكنة Non-stationary variables، أي أنها تتصف بأحادية الجذور، وهو الاصطلاح الذي يطلق على المتغيرات التي لا تتصف بوسط وتباين خطي ثابت مع مرور الزمن. ولاختبار مدى سكون المتغيرات يتطلب الأمر تطبيق بعض الاختبارات الشائعة في هذا المجال، ومن أشهر تلك الاختبارات اختبار Dickey and Fuller test (DF)، بصيغته الأصلية والموسعة Augmented من خلال إضافة المزيد من الفروق إلى معادلة الاختبار للتأكد من أن الخطأ العشوائي يأخذ خصائص التوزيع الطبيعي. وتؤكد النتائج التي تم التوصل إليها من تطبيق اختبار (DF) بصيغته الأصلية والموسعة (انظر الجدول (4))، على المتغيرات الداخلة في الدراسة وهي CF1 وCF2 وFR وINFD وOval، على عدم رفض فرضية العدم القائمة على اعتبار أن المتغيرات غير ساكنة، أي أحادية الجذور. ولرفض فرضية العدم يجب أن تكون القيمة المطلقة للمعلمة Y(t-1) (انظر الملاحظات أسفل الجدول (4)) أكبر من القيم الحرجة للمعنوية المدونة في

(Fuller, (1976), Table (8.5.2)، وبناء على العينة المستخدمة نجد أن درجات المعنوية هي – 3.70 و –2.99 عند 1% و5% على التوالي، وهو ما أكدته النتائج في الجدول (4). وبعد التحقق من عدم سكون المتغيرات في مستوياتها، أعيد تطبيق اختبارات DF على فوارق المتغيرات، وتوضح النتائج المدونة أيضاً في الجدول (4) أن جميع المتغيرات ساكنة في فوارقها الأولى، مما يؤكد أن جميع المتغيرات في النموذج أحادية الجذور، ومتكاملة من الدرجة الأولى Integrated of order one، وذلك على اعتبار أنها غير ساكنة في مستوياتها، لكنها وجدت ساكنة في فروقها الأولى.

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها مسبقا، فإنه من الضروري استخدام فوارق المتغيرات، بدلا من مستوياتها (لعدم سكونها) عند تقدير معادلات الهروب. ولكن التطورات الحديثة في علم الاقتصاد القياسي تدعو إلى ضرورة اللجوء إلى مدخل التكامل المشترك Co-integration من أجل التحقق من وجود علاقة هيكلية طويلة المدى بين المتغيرات المستخدمة في المعادلات القياسية (Engle & Granger, 1987). ففي حالة وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بين المتغيرات فإنها تصبح متكاملة تكاملا مشتركا Co-integrated. ويقتضي الأمر عندئذ تقدير المعادلات القياسية باستخدام مستويات المتغيرات، حتى ولو كانت هذه المتغيرات غير ساكنة، وذلك لأن عملية الحصول على فوارق المتغيرات سوف تؤثر سلبياً على العلاقة التوازنية على المدى الطويل بين المتغيرات، وربما تؤدي إلى تدميرها. ولاختبار ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات، سوف نستخدم طريقة (Engle & Granger, 1987)، والتي تقوم أولا على تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك بالصورة التالية:

$$CF_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 FR_t + \alpha_2 Infd_t + \alpha_3 Oval_t + e_t ;$$

ثم إجراء اختبارات DF السابقة على البواقي residuals الناتجة عن تقدير المعادلة السابق، للتحقق من أن هذه البواقي تشكل سلسلة زمنية ساكنة. وفي حالة تبين أنها تشكل سلسلة زمنية ساكنة، تصبح هذه المتغيرات متكاملة بصورة مشتركة. وقد جرى تطبيق هذا الاختبار من خلال تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك لكل من CF1 وCF2 ثم جرى بعد ذلك اختبار سكون البواقي. وتشير النتائج التي تم التوصل إليها إلى أن قيم إحصاء t للمتغير (Y_t-1) لكل من FD وADF كانت – 4.87– 3.47 على التوالي للتعريف CF1 و -5.21 و3.75 على التوالي للتعريف CF2. ومن خلال مقارنة هذه القيم مع درجات المعنوية عند مستوى 5% (أي – 4.35 على حالة أربعة متغيرات) والمدونة في (Engle & Yoo, 1987)، والتي تعتبر قيما معدلة لتلك الواردة في (Fuller, 1976). نظرا لأنها تأخذ بعين الاعتبار عدد المتغيرات في معادلة انحدار التكامل

المشترك، نجد أن النتائج تؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين هذه المتغيرات. وبناءً على ذلك يمكننا تقدير المعادلات القياسية لكل من CF1 وCF2 باستخدام مستويات المتغيرات، على الرغم من عدم سكونها، وذلك من أجل الحفاظ على العلاقة الهيكلية على المدى الطويل التي وجدت بين هذه المتغيرات.

من ناحية أخرى فمن الواضح أن إضافة المتغير المؤخر التابع وكذلك إضافة متغير صوري، أديا إلى الحصول على تقديرات للنموذج يتسم عنصر الخطأ فيها بالارتباط المتسلسل، وبما أن النموذج المقدر يحتوي على متغير تابع مؤخر Lagged dependent variable كأحد المتغيرات المستقلة، فقد وجدنا أن إحصاء Durbin (h) للارتباط الذاتي معنويا، وهو ما يشير إلى وجود ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ، ولذلك فقد قمنا بإعادة تقدير النموذج السابق مع تصحيح الارتباط الذاتي باستخدام أسلوب Hildreth-lu، وذلك لعدم مناسبة استخدام أسلوب Cochran- Orcutt لتصحيح الارتباط الذاتي إذا كان المتغير التابع المؤخر ضمن المتغيرات المستقلة. ويوضح الجدول (5) نتائج التقدير للنموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى مع تصحيح الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى.

ويلاحظ من الجدول (5) أن أداء النموذج يعد جيدا، حيث ترتفع قيمة معامل التحديد المعدل R^{-2}، ما يعني أن المتغيرات المدرجة في النموذج تفسر حوالي 90% من التغيرات في هروب رؤوس الأموال في الكويت، كذلك فإن إحصاء F معنوي عند مستوى المعنوية 1%، وهو ما يوحى بمعنوية النموذج المستخدم ككل في اختبار محددات هروب رؤوس الأموال من الكويت.

وبالنظر إلى محددات هروب رؤوس الأموال الساخنة من الكويت نلاحظ أن الكبح المالي في صورة عدم تماشي معدلات الفائدة المحلية مع معدلات الفائدة في الخارج، يقوم بدور مهم في اتخاذ قرارات المستثمرين نحو تهريب رؤوس أموالهم إلى الخارج. فكلما زادت الهوة بين معدل الفائدة على الدينار الكويتي ومعدل الفائدة العالمي، ازدادت عمليات تهريب رؤوس الأموال، وذلك لمحاولة الاستفادة من فروق معدلات الفائدة بين الكويت والخارج، أخذا في الاعتبار التغيرات المتوقعة في معدلات صرف الدينار الكويتي. كما نلاحظ أن فروق معدلات التضخم بين الداخل والخارج تمارس تأثيراً معنويا على اتجاهات المستثمرين نحو تحويل رؤوس أموالهم إلى الخارج، وذلك لتجنب تدهور القوة الشرائية للأصول المقومة بالدينار الكويتي مع ارتفاع معدلات التضخم. فكلما ازداد الفرق بين معدل التضخم المحلي ومعدل التضخم في الخارج، ازداد الاتجاه نحو تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج، للاحتفاظ بالمدخرات في أصول مقومة بعملات توفر نوعا من الحماية ضد التضخم. ونلاحظ أيضاً أن انحراف معدل صرف الدينار الكويتي عن معدله التوازني على الأجل الطويل يدفع بالمستثمرين نحو

تهريب رؤوس الأموال، تجنبا للخسارة التي يمكن أن تلحق بهم نتيجة عملية تعديل معدل الصرف بما يتوافق مع مستوياته التوازنية. فكلما ازدادت درجة المغالاة في قيمة الدينار الكويتي ازداد الاتجاه نحو تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج والعكس.

نلاحظ كذلك أن درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي تقوم بدور حاسم في تحديد اتجاه المستثمرين نحو تهريب رؤوس أموالهم إلى الخارج، فارتفاع درجة عدم الاستقرار تؤدي إلى تكثيف عمليات تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج بحثا عن مكان أمين لتلك الأموال، وهو ما يفسر تكثيف عمليات تهريب رؤوس الأموال في أعقاب أزمة المناخ وفي أعقاب العدوان العراقي على دولة الكويت، كما يلاحظ أن هناك علاقة طردية بين مستويات التهريب في أي فترة زمنية والفترة الزمنية السابقة عليها، وبشكل عام فإن هناك نوعاً من التعديل الجزئي لمستويات التهريب الفعلية إلى مستويات التهريب المرغوب فيها. وبحساب متوسط مدة التعديل وجدنا أنها تتراوح بين خمس وسبع سنوات، وهو ما يعني طول فترة التعديل بشكل عام. وقد تقوم عملية توافر المعلومات وكفاءة عمليات التحويل والحرص على السرية بدور في إطالة فترة التعديل.

الخلاصة

اتضح من هذه الدراسة أن عملية هروب رؤوس الأموال من الاقتصاد الكويتي تمثل مشكلة حقيقية، سواء إذا نظرنا إلى ضخامة حجم التدفقات السنوية لرؤوس الأموال الهاربة، أو نظرنا إلى تراكم الأصول الخارجية المملوكة للكويتيين في الخارج. وبالنظر إلى طبيعة المشكلات التي أصبحت تواجه الاقتصاد الكويتي حاليا، فإن الأمر يقتضي محاولة السطيرة على تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى الخارج والعمل على إعادة توطين الهارب منها.

ومن نتائج هذه الدراسة يتضح التالي: أن معدل الفائدة على المودعات بالدينار ينبغي أن يكون تنافسيا مع المعدلات العالمية، وذلك لمحاولة الحد من تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج بحثا عن معدلات أعلى للعائد على المودعات، وأن سياسة الخصخصة ستقوم بدور كبير في عملية توطين رؤوس الأموال الهاربة، حيث تؤدي عملية تحويل المشروعات العامة إلى القطاع الخاص إلى توفير فرص أوسع لاستثمار رؤوس الأموال الخاصة في الداخل. وبالتالي فالأمر يقتضي العمل على خلق مناخ استثماري مناسب تقوم فيه الاستثمارات المنتجة بدور أكبر حتى يتم الحد من عمليات المضاربة بما لها من آثار سلبية على سوق المال أو العقارات، ومن ثم على عمليات الهروب. كما أن عملية تحديد معدل صرف الدينار الكويتي ينبغي أن تتم بصورة أقرب إلى معدلاتها التوازنية على المدى الطويل. أما سيطرة صانع السياسة الاقتصادية على التغيرات السياسية المؤثرة

على عمليات الهروب، فلا شك أنها تعد محدودة إلى درجة كبيرة، وذلك أخذا في الاعتبار طبيعة التهديدات الخارجية المفروضة على دولة الكويت. ومن ثم فإن اهتمام صانع السياسة بهذه العوامل سوف يساعد، ولا شك، في الحد من ظاهرة تدفق رؤوس الأموال من الاقتصاد الكويتي.

جدول (1)

تطور أهم المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية خلال الفترة من 1970-1995

(مليون دينار)

البيان السنة	1970	1975	1980	1985	1990	1995
الحسابات القومية						
الناتج المحلي الإجمالي	1084	3279	7373.7	5934.9	3130.8	7952.3
– القطاع النفطي	652	2294	5156.8	2983.6	334.9	3136.8
– القطاعات غير النفطية	432	985	2216.9	2951.7	2795.9	4815.5
المالية العامة						
الايرادات العامة	427.2	3432.3*	465.3	2330.8	273.0	3473.1
ـ نفطية	354.1	3329.3	4434.2	2094.6	246.1	3113.5
ـ غير نفطية	72.1	103.0	225.1	236.2	26.9	359.6
الإنفاق العام	348.3	1032.6	2629.6	3047.9	7613.9	4126.5
الفائض (العجز)	68.9	2599.7	2029.7	(717.1)	(7340.9)	(653.4)
التجارة الخارجية						
إجمالي	590.9	2873.3	5519.6	3151.9	309.4	3814.4
ـ نفطية	564.5	2658.5	5111.5	2847.7	248.6	3597.1
ـ غير نفطية	26.4	214.8	408.1	304.2	60.8	217.3
إجمالي الواردات	223.3	693.2	1764.9	1784.7	1353.3	2323.1
الميزان التجاري	367.2	1969.8	3754.7	1367.2	(1043.9)	1491.3

* تبلغ السنة المالية في هذه السنة مدة استثنائية قدرها 15 شهراً.

المصدر: بنك الكويت المركزي «النشرة الإحصائية الفصلية» أعداد مختلفة.

جدول (2)
تقديرات هروب رؤوس الأموال الساخنة من الكويت 1995/75
(مليون دولار)

السنة	التعريف رقم 1 (CF1)	التعريف رقم 2 (CF2)
1975	-	14.5
1976	1.72	49.9
1977	302.1-	391.0-
1978	68.1	759.2
1979	2289.4	2307.7
1980	2228.4	2153.1
1981	4266.3	4152.0
1982	143.2	100.6
1983	5940.4	5412.2
1984	998.8-	410.1-
1985	1720.7	1932.8
1986	2078.0-	2150.0-
1987	1674.0	1241.0
1988	90.0	56.0
1989	333.0-	1066.0-
1990	4051.0	5376.0
1991	10530.0	10212.0
1992	8908.0	8868.8
1993	2001.0	2004.0
1994	4130.0	4803.0
1995	2845.0-	2618.0-
الإجمالي	42097.3	42506.9

جدول (3)
مصفوفة الارتباط التعريف CF1

	FR	INDF	OVAL	RISK	CF1 (-1)
FR	1.00				
INDF	0.261	1.00			
OVAL	-0.419	0.172	1.00		
RISK	0.009	0.208	-0.057	1.00	
CF1 (-1)	-0.207	-0.254	-0.486	0.153	1.00
مصفوفة الارتباط التعريف CF2					
	FR	INDF	OVAL	RISK	CF1 (-1)
FR	1.00				
INDF	0.261	1.00			
OVAL	-0.420	0.172	1.00		
RISK	0.009	0.208	-0.057	1.00	
CF1 (-1)	-0.227	-0.205	-0.429	0.154	1.00

جدول (4)
نتائج اختبار الجذور الوحدية للمتغيرات

المتغير	المستويات		الفروق	
	F	ADF	F	ADF
CF1	-2.06	-1.33	-6.18	-3.46
CF2	-1.93	-1.27	-6.02	-3.35
Fr	-1.27	-0.965	-5.07	-2.55
Indf	-3.17	-2.49	-3.89	-3.49
Oval	-5.33	-2.80	-9.02	-3.43

ملاحظات: DF = اختبار Dicky Fuller

ADF = الصيغة الموسعة لاختبار Dicky Fuller

ويأخذ اختبار Dicky Fuller الصيغة الرياضية التالية:

$$\Delta Y_1 = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{1-1} + \Sigma_{i-1}^{*} \alpha_i \Delta \propto_{t-i} + u_t ;$$

حيث تمثل Yt السلسلة الزمنية للمتغير التي سيتم اختبار درجة سكونه وu_t تمثل خطا عشوائياً له خصائص التوزيع الطبيعي. ويمكن الحصول على الصيغة غير الموسعة لاختبار Dicky Fuller من خلال إلغاء الجزء الذي يشتمل على الفوارق في الجانب الأيمن من المعادلة.

وتقوم فرضية العدم على وحدة الجذور في مستوى المتغير Xt أي أن المتغير غير ساكن. ويتم رفض فرضية العدم إذا ما وصلت α_1 إلى قيمة معنوية.

جدول (5)
محددات هروب رؤوس الأموال الساخنة من الكويت

المتغير	المعلمات المقدرة والاختبارات التشخيصية CF1	
Constant	-6.420 (2.974)**	SSR 36.563
Fr	5.405 (3.277)**	SEE 1.823
infd	0.458 (2.952)**	$\bar{R}^2 = 0.877$
Oval	12.273 (2.128)*	DW = 1.868
Cft-1	0.894 (5.858)**	F = 23.730**
Risk	2.057 (2.552)**	Log of likelihood = -30.631
rho	-0.900 (4.617)**	
	CF2	
Constant	-5.281 (2.763)**	SSR 30.877
Fr	4.567 (3.120)**	SEE 1.675
infd	0.496 (3.631)**	$\bar{R}^2 = 0.908$
Oval	10.164 (2.150)*	DW = 1.812
Cf t-1	0.835 (5.008)**	F = 32.641**
Risk	2.165 (2.990)**	Log of likelihood = -29.195
rho	-1.000 (5.182)**	

** = معنوي عند مستوى معنوية 1%.

* = معنوي عند مستوى معنوية 5%.

الهوامش

(5) لمزيد من التفاصيل حول عملية تزييف فواتير التجارة الخارجية انظر: El-Sakka, M.I.T. [1994] "Misinvoicing of Trade Transactions in Egypt: 1972-1991", Journal of Business Studies, (Helwan Univ., Cairo) Vol. 8, no. 3, pp 34-62.

(6) هذه الدول هي: ساحل العاج ونيجيريا والسودان وتنزانيا وأوغندا وزائير.

(7) لم نستخدم في هذه الدراسة أسلوب Dooley لأنه يفترض أن دخول الاستثمارات سوف تعود بالكامل إلى دولة الأصل سنويا، ومن ثم فإن مدى دقة التقدير تعتمد على مدى صحة هذا الفرض: ذلك أنه في السنوات التي يكون فيها دخول الاستثمارات الخارجية المسجلة أقل من الواقع فإن ذلك يؤدي إلى الحصول على تقديرات أقل من الواقع للأصول الخارجية. أما في السنوات التي يتم فيها سحب كميات من دخول الاستثمارات أكبر من الواقع، فإن ذلك يؤدي إلى مغالاة في قيمة الأصول الخارجية. على سبيل المثال، فإن بيانات ميزان المدفوعات الكويتي توضح أن دخول الاستثمارات في عام 1985 بلغت 5200 مليون دولار أمريكي، وباستخدام معدل الفائدة Libor في هذا العام لرسملة دخول الاستثمارات لكي نحصل على رصيد الأصول الخارجية نجد أنه يبلغ 57080 مليون دولار أمريكي. وفي عام 1986 بلغت دخول الاستثمارات المسجلة في ميزان المدفوعات 8345 مليون دولار، وهو ما يعني أن إلحاق دخول الاستثمارات برأس المال تؤدي إلى الحصول على رصيد للأصول الخارجية تصل إلى 120070 مليون دولار. وهو ما يعني تضاعف حجم الأصول الخارجية المسجلة تقريبا في عام واحد، بينما لا يوجد ما يوحي بتضاعف حجم الأصول الخارجية في هذا العام بالذات. بل على العكس من ذلك، فإن أسعار النفط في ذلك العام بلغت أدنى مستوياتها، وهو ما يفسر ارتفاع حجم الدخول المسجلة للاستثمارات لتعويض النقص الناتج عن انخفاض إيرادات النفط. كذلك فإن إلحاق دخول الاستثمارات برأس المال في الأعوام من 1990 إلى 1993 يُظهر تزايدا في حجم الأصول الخارجية، بينما الواقع يثبت عكس ذلك، إذ من المعلوم أن الأصول الخارجية لدولة الكويت قد مالت إلى التناقص الواضح في هذه السنوات بسبب عمليات التسييل التي تمت لتغطية تكلفة الحرب وإعادة تعمير ما دمرته حرب تحرير الكويت، وبصفة خاصة للبنية الأساسية.

(8) استخدم Khan and Ul-Haque (1987) وكذلك Katkar and Katkar (1989) هذا التعريف.

المصادر

– محمد السقا (1994) «دراسة قياسية لحجم ومحددات المدخرات الهاربة من الاقتصاد المصري». المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة أبريل 1994. الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة.

Alvarez, G., & Guzman, J. (1988). 'Las Fugas de Capital en Mexico: Un Analysis critico de los Planteamientos Recientes, Moetaria, 11 (4) Cited in Eggerstedt, H., Hall, R., & Wijnbergen, S. (1995) "Measuring Capital Fligh: A Case Study of Mexicio" World Development 23: 211- 32.

Cuddington, J (1986). "Capital Flight: Estimates, Issues, and Explanations", Studies in International Finance (58) Prineceton University.

-------- & Levich, R. (1987). "On the Definition and Magnitude of Recent Capital Flight", in Lessard, D. and Williamson, J. eds. Capital Filight and Third World Debt. Institute for International Economics, Washington, D.C.

Dooley, M. (1988). "Capital Flight: A response to Differences in Finacial Risks". IMF Staff Papers, Vol. 35, pp. 422-436.

--------& Kletzer, K. (1994). "Capital Flight, External Debt, and Domestic Policies". Federal Reserve Bank of San Francisco Economic Review, (4): 29-37.

-------- et al. (1986). "An Analyisis of External Debt Positions of Eight Developing Countries Through 1990, "Journal of Development Economics, 15: 283-318.

El-Sakka, M. (1994). "Misinvoicing of Trade Transactions in Egypt: 1972-1991". Journal of Business Studies, (Helwan Univ., Cairo), 8 (3): 34-62.

Engle, R. & Granger, C. (1987). "Co-inegrration and Error Correction representation, Estimation and Testing". Econometrica, 35: 251-276.

-------- & Yoo, B. (1987). "Forecasting and Testing in Co-integrated Systems'. Journal of Econometrics, Erbe S. "The Flight 1985 of Capital from Developing Countries Intereconomic". 4: 268-75.

Fuller, W. (1976). Introduction to Statistical Time Series. John Wiley and Sons.

Gurria, J. & Fadl, S. (1991). Estimation de la Fuga de Capitales de Mexico 1970-1990 Serie del Monografias 4 (Washington DC: Banco Interamericano del dewarrollo). Cited in Eggerstedt, H., Hall, R., & Wijnbergen, S. Measuring Capital Flight: A case Study of Mexico World Development, 23: 211-232.

IMF. International Financial Statistics, Various Issues.

Ketkar, S. & Ketkar, K. (1989). "Determinants of Capital Flight from Argentina, Brazil, and Mexico Contemporary Policy Issues", 7: 11-29.

Khan, M. & Ul-Haque, N. (1985). Foreign Borrowing and Capital Flight: A Formal Analysis, IMF Staff Papers, 32: 606-628.

Kindleberger, C. (1937). International Short Term Capital Movements. Augestine Kelley: New York.

Manuel, P. (1990). "Capital Flight from Latin America". World Development, 18: 1-18.

Morgan Guaranty Trust Company (1986). "LDC Capital Flight World". Financial Markets, 20: 13-15.

Phillips, P. (1987). Time Series Regression with a Unit Root. Econometrica, 55: 277-301.

Rodrigues, F. (1987). "Consequences of Capital Flight for Latin America Debtor Countries. "in Lessard, D. and Williamson, J. (eds.) Capital Flight and Third World Debt, Institute for International Economics Washington, D.C.

Sinn, S. (1990). Net External Asset Positions of 145 Countries Estimation and Interpretation. Kieler Studien 234, Tuebingen: Kiel Institute of World Ecnomics.

Snoy, B. (1989). "Ethical Issues in International Lending". Journal of Business Ethics, 8: 635-39.

Walter, I. (1987). "The Mechanisms of Capital Flight", in Lessard, D. and Williamson, J. (eds) Capital Flight and Third Worls Debt. Institute for International Economics, Washington, D.C..

World Bank (1985). "World Bank Report" Washigton D.C.

رؤية في التنمية العربية:
نحو الحد من التبعية وتحقيق التنمية المستقلة

عبدالفتاح علي الرشدان*

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم التنمية ومعرفة الواقع التنموي في الوطن العربي، ثم بيان معنى التبعية وأسبابها والمخاطر التي يمكن أن تؤدي إليها، وأخيراً ناقشت الدراسة مفهوم التنمية المستقلة والاستراتيجية التي تقوم عليها وقدمت بعض المقترحات التي يمكن أن تسهم في تحقيقها.

يلاحظ المتابع للكتابات التي تناولت موضوع التنمية العربية، طبيعة المشكلة التي انتابت ذلك المسار والشكوك والغموض الذي يدور حول قضية التنمية، إن من حيث المستويات التي فُسرت من خلالها عملية التنمية أو من حيث المخاطر والمؤثرات والعوائق التي تواجه هذه المجتمعات. ذلك أن الإنجازات التي تحققت بعد مضي عقود على التجارب التنموية العربية لا تمثل ما يمكن اعتباره قاعدة تنموية يمكن الاستناد إليها للانطلاق نحو آفاق تنموية أكثر رحابة وأشد صلابة. وفي ضوء هذه المعطيات، هناك مجموعة من التساؤلات التي يمكن طرحها: ما التنمية العربية؟ وهل هي تنمية فعلاً؟ وهل يمكن أن تحدث التنمية في البلاد العربية في إطار قطري أم في إطار إقليمي؟ ما المشكلات التي تعترضها وما العمل من أجل المستقبل؟ وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال: توضيح مفهوم التنمية والواقع التنموي العربي بشكل خاص، بيان معنى التبعية وأسبابها في الوطن العربي، وكذلك المخاطر التي تؤدي إليها، مناقشة مفهوم التنمية المستقلة والاعتماد على الذات بإيجاز، وعرض الأسباب والشروط اللازمة لتحقيقها ثم معرفة الاستراتيجية التي تقوم عليها التنمية المستقلة في ظل الأوضاع الراهنة، وإزالة اللبس حول المقصود بالاعتماد

* أستاذ مشارك (Associate prof.) بقسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، الأردن.

على الذات في علاقته بالاقتصاد العالمي، واقتراح استراتيجية عربية مستقبلية للتنمية المستقلة.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من المنطلقات التالية: (1) الأهمية التي يتمتع بها موضوع التنمية سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي، ذلك أن حوالي 75% من سكان الأرض يعيشون تحت ما يمكن أن يسمى مستوى الكفاية في المعيشة، والجزء الأكبر من الوطن العربي لا يخرج عن إطار هذه المعاناة. (2) الوضع المتردي الذي يعيشه الوطن العربي من حيث الانقسام والتجزئة والانكفاء القطري، وخيبة الأمل بسبب ضعف وهشاشة الإنجازات التي حصلت بعد مضي عقود عدة من محاولات التنمية ثم ازدياد التبعية للخارج، وما يترتب على ذلك من اختراق للأمن القومي العربي. (3) التطورات الدولية الجديدة التي تجاذبت العالم الثالث والوطن العربي، وكان أبرزها نهاية الحرب الباردة، وانهيار المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفيتي. فقد أدت هذه التطورات إلى إيجاد مزيد من الضغوط على الوطن العربي من أجل تقليل الدور الاقتصادي للدولة وفتح المجال الإقتصادي أمام رأس المال الغربي، ثم حرب الخليج الثانية وما أبرزته من الطابع العالمي الجديد للهجمة الرأسمالية الأمريكية وما تفرضه من تهميش للوطن العربي وتعميق للاعتماد على الدول الرأسمالية.

وتعتمد هذه الدراسة في منهجها على الأسلوب الوصفي التحليلي وذلك عن طريق الاستعانة بالمقتنيات المكتبية المختلفة مثل الكتب والدوريات والوثائق الرسمية، بالإضافة إلى استخدام الأرقام والجداول والإحصائيات والنسب المئوية التي تسهم في توضيح بعض القضايا التي تطرحها الدراسة وتدعيمها. وسوف تغطي الدراسة في مناقشتها للتنمية العربية الفترة الزمنية خلال العقدين الأخيرين.

مفهوم التنمية

شغلت قضية التنمية جمهور الباحثين في العلوم الاجتماعية منذ ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ولا تزال، وقد ارتبط مفهوم التنمية بالنظريات التي نشأت في الخمسينيات من هذا القرن لدراسة التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث، حيث نظرت نظريات التنمية والتحديث التي أدت إلى التطورات العصرية التي حدثت في المجتمعات الأوروبية أثر قيام الثورة الصناعية نظرة إيجابية تفاؤلية، باعتبارها الركيزة التي قامت عليها المنجزات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكبيرة. وحاولت هذه النظريات معالجة مسألة التنمية في دول العالم الثالث من خلال المنظور الغربي الذي عُني بدراسة كيفية تحول الدول النامية من المظاهر التقليدية إلى الخصائص العصرية التي تم تحقيقها في الدول الأوروبية.

لقد تركز اهتمام نظريات التنمية والتحديث على إبراز المعالم التفصيلية لمظاهر الحضارة الغربية، ونموذج التنمية السياسية والاقتصادية الذي اتبعته الدول الغربية والذي بني على أساس الديموقراطية والرأسمالية وكيف تمخض عنه نجاح الدول الأوروبية في تطوير أنظمتها الديموقراطية، وبناء مؤسساتها السياسية وذاتياتها الوطنية، ثم تعزيز الأجهزة الحكومية المتخصصة والأنظمة التعليمية المتقدمة، والأحزاب السياسية، وإحداث قنوات واسعة ومتعددة لاستيعاب المشاركة السياسية (Webster, 1984, 41-64). وتؤكد هذه المدرسة على وجوب سلوك الدول النامية الأسلوب الذي سلكته الدول الغربية المتقدمة، وتنادي بحلول اقتصادية تقوم على أساس من النمو لإعطاء إشارة الانطلاق لمسيرة التنمية، مسيرة تكون مماثلة لتنمية أوروبا وأمريكا الشمالية. وبالتالي فإن ما كان صالحاً للدول الغربية في القرون الماضية، يصبح تبعاً لهذه النظريات صالحاً للدول حديثة الاستقلال. ويظهر ذلك جلياً من نظرية روستو Rostow عن مراحل النمو الاقتصادي (Bill & Hardgrave, 1981, 60-64).

تفترض معظم نظريات التنمية والتحديث وجود نوعين من المجتمعات: التقليدية والحديثة، تتميز بخصائص مختلفة. وتتمثل عملية التنمية في الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث المعاصر، وتنهض التفرقة بين المجتمعين «الحديث» و«التقليدي» على أساس دراسة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والفكرية والنفسية السائدة في كل منهما (محمد، 1983). وتعزو نظريات التنمية والتحديث تخلف البلدان النامية وإخفاقها في التطور والتنمية إلى عوامل داخلية خاصة بثقافة الدول النامية التقليدية وعدم امتلاكها للمصادر الكافية وافتقارها إلى الطاقات والقدرات اللازمة لتحقيق التنمية، وكذلك لأسباب تقنية، منها زيادة عدد السكان المرتفعة والسريعة التي أنهكت جميع محاولات التنمية ومنها كذلك تخلف التصنيع، واتسمت هذه النظريات بإهمالها المطلق لتأثير الأبعاد الدولية والنظام الاقتصادي الدولي على ظروف التخلف في الدول النامية.

حظيت قضية التنمية باهتمام قادة ومفكري الدول النامية، ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى أن هذه الدول كانت حديثة الاستقلال وتحقيق التنمية فيها قضية هامة وأساسية، بل إنها قضية حياة ومصير بالنسبة لشعوب هذه الدول. وبالتالي فإن هذه الدول مطالبة بتوفير أوضاع سياسية مواتية ومستقرة نسبياً حتى تستطيع أن تحسن أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن هنا فقد بذلت محاولات وتجارب تنموية حثيثة، ومع ذلك بقيت شعوب هذه المجتمعات تعيش مشكلة التخلف والمعاناة. وتشير النتيجة التي خرج بها عالم الاقتصاد السويدي «ميردال» بعد دراسات طويلة

إلى أن مشكلة التنمية في العالم الثالث، أبعد ما تكون عن الحل الآن من أي وقت مضى (هلال، 1982، 32). ويؤكد واقع العالم العربي في الوقت الحاضر ما قاله العالم السويدي، وهذا ما يشير إليه نادر فرجاني في وصفه لأوضاع العالم العربي بقوله «ثلاث حقائق تصدم العربي المتأمل في الثمانينيات في تطور الوطن العربي في النصف الثاني من القرن العشرين: إن الإنسان العربي يعيش واقعاً متردياً وإن هذا التردي يزداد، وإن استمرار التردي يدفع بالعرب إلى هوة سحيقة قد تجعل منهم أكثر شعوب البسيطة تخلفاً في القرن الحادي والعشرين (نادر فرجاني، 1984، 31).

شهدت العقود الثلاثة الماضية حملة مراجعة نقدية لمفهوم التنمية ونماذجها لمعرفة جوانب النجاح والإخفاق التي حصلت في السنوات الماضية، وقد ظهرت دراسات كثيرة في إطار البحث في مشاكل التنمية في الوطن العربي. وعلى الرغم من اتفاق هذه الدراسات على ضرورة تحقيق التنمية في الوطن العربي، فمن الملاحظ أن هناك اختلافاً حول تعريفها، فمثلاً يقول أنور عبدالملك في مقاله: «تنمية أم نهضة حضارية»: «تعني التنمية الحضارية أول ما تعني الاعتماد على النفس وتعبئة كافة الإمكانات والطاقات والقوى الوطنية»((عبدالملك، 1978، 10) ويرى إسماعيل صبري عبدالله (1982، 54 - 55) أن التنمية الشاملة هي «عملية تضرب جذورها في كل جوانب الحياة وتمضي إلى مولد حضارة جديدة، أو مرحلة جديدة من مراحل التطور الحضاري... وللتنمية أساس مادي وآخر فكري... والتنمية هي ثمرة التفاعل المستمر بينهما، بحيث يغذي كل منهما الآخر ويقوي حركته». كما يرى يوسف صايغ (1984 ,100) أن عملية التنمية «تتخطى مجرد تحقيق نمو مقبول في الناتج القومي الفردي، لتتضمن تحقيق عدد من التبدلات الجوهرية في المعطيات والمؤسسات الاقتصادية والديموقراطية والتكنولوجية والاجتماعية والسياسية». ويقدم علي خليفة الكواري (1983، 4) تعريفاً آخر للتنمية الاقتصادية – الاجتماعية الشاملة على أساس أنها «عملية مجتمعية واعية موجهة لإحداث تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية ويتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفاً توفير الاحتياجات الأساسية وتوفير ضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي». ويؤكد محمد لبيب شقير (1981 ,24) أن التنمية «ليست أقل من مشروع حضاري للمجتمع بأسره في معظم نواحي حياته، يتزامن فيه تفعيل عوامل النهوض الداخلي واستثارة حوافز النضال ضد قوى المركز، الأمر الذي يجعل التنمية عملية لا تتم دون تحقيق درجة معينة من المشاركة الضرورية من قبل المجتمع وشرائحه».

ويبدو من التعريفات المختلفة التي عرضنا لها في تحديد مفهوم التنمية أن معظم الكتّاب العرب قد عبروا عن رفضهم للتطور التقليدي لعملية التنمية، باعتبارها مستوردة من النماذج والتصورات الغربية، وأن الإطار الذي تنطوي عليه هذه التعاريف هو أن عملية التنمية تمتاز بشمولها وتعدد أبعادها وجوانبها، باعتبارها عملية تهدف إلى إحداث تغيير حضاري شامل تشارك فيه أبنية المجتمع كافة، ويشمل جوانبه المادية والمعنوية على حد سواء.

في الواقع العملي، فإن النماذج التنموية التي طبقت في الوطن العربي كانت في أغلب محاورها وتوجهاتها مستوردة من دول أجنبية وليست مستمدة من اجتهادات ذاتية أو من قيم الحضارة العربية الإسلامية، إلا في القليل النادر. ولذلك فإن معظم البلدان العربية تعاني من التردد في اختيار طريق التنمية بالرغم من توافر البديل القومي وإمكاناته في دعم النموذج الخاص بكل منها، وذلك يعود إلى تبعثر الجهود وضعف التخطيط وعدم الوضوح في الرؤى. وقد قام كثير من المشرفين على التنمية في الوطن العربي بأخذ ما حدث في الغرب الرأسمالي قاعدة للتحليل وأساساً لفهم عمليات التغير الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلاد، وللتنبؤ بمسارها في المستقبل وكأن التنمية جزء من تكوين عالمي متكامل ينبغي استيراده لا خلقه (Rosena, 1980, 81). ويشير «جاك لوب» إلى التحديات التنموية في العالم الثالث والوطن العربي باعتباره جزءاً منه بقوله «ويبدو أنه يسود الآن بين كثير من الاقتصاديين والقادة السياسيين إحساس بالقلق، وكثيراً ما يقال: إن ثلاثة عقود من النمو لم تسفر إلا عن نتائج مخيبة لآمال البلدان النامية، بل إنه يسود اعتقاد عام بأن الأعوام القادمة ستكون أكثر صعوبة»، ويرى أنه لا بد من مطلبين أساسيين: 1 – إعادة النظر في أنماط التنمية التي تمّ اتباعها خلال التجربة السابقة ووضعها موضوع الارتياب 2 – تغيير الأسلوب الذي ستبنى عليه أية استراتيجية تنموية جديدة، بحيث يتم تحديد الاختيارات والأهداف والأساليب بقدر أكبر من الدقة والموضوعية (جاك لوب 1986، 6 – 8).

ويمكن القول بأن التنمية العربية قد اتسمت بما يلي: الاهتمام بعملية الإنفاق العسكري لدرجة استنزاف القدرات والإمكانات المتوافرة، والإهمال الكبير للقطاع الزراعي والتركيز على قطاع الصناعة من دون تهيئة الإمكانات اللازمة لذلك، والانفتاح الاقتصادي الكبير نحو استيراد السلع الاستهلاكية، والاعتماد على تصدير المواد الخام والثروات المعدنية، والتركيز على تنمية المدن وتطويرها على حساب المناطق الريفية والصحراوية، واتساع الفجوة بين المطلوب والمتاح من الاحتياجات الأساسية (المواد الغذائية) لأغلب مواطني البلاد العربية.

المشكلات والتحديات التي تواجه التنمية العربية

– غلبة التوجه القطري في التنمية العربية: اتسمت معظم محاولات الدول العربية في تحقيق عملية التنمية وبناء هيكلها الاقتصادي بالقطرية والسعي المنفرد دونما تنسيق مع بعضها، وكان الاعتقاد الغالب أن التنمية مسألة يجب تحقيقها دون انتظار لتحقيق الوحدة السياسية. وقد أغفل العرب بذلك البعد القومي للتنمية، بالرغم من أهميته وضرورة الاهتمام به في عملية التنمية، وما يمكن أن يحقق من مكاسب بفضل ما يحققه من مصلحة لكل دولة في حد ذاتها، وكذلك ما يمكن أن يحققه من مصلحة عامة لجميع الدول العربية مجتمعة، كون هذه الدول تشترك جميعاً في حاجات ومطالب اجتماعية وثقافية واقتصادية وأمنية، تحتم العمل بشكل جماعي من أجل تلبيتها ضمن إطار قومي، (يوسف صايغ 1984، 107). ومن المؤسف أن التطورات والتحولات التي شهدها العالم العربي منذ حصول دوله على الاستقلال لم تمكنه، عملياً، من تعميق تنميته المستقلة، فكل بلد عربي مندمج في السوق الرأسمالي العالمي بعيداً عن الأقطار العربية الأخرى.

– نقل التكنولوجيا الجاهزة دون البحث عن التكنولوجيا الملائمة: قامت معظم الدول العربية وفي إطار سعيها لتحقيق التنمية، بنقل التكنولوجيا الحديثة الجاهزة من الدول المتقدمة دون الأخذ بعين الاعتبار أن التنمية عملية شاملة مرتبطة بالبيئة والمجتمع، وأنه لا يجوز الانبهار بأحدث ما وصل إليه العالم من تكنولوجيا متطورة وإنما يجب اختيار التكنولوجيا الملائمة للظروف السائدة في البلاد العربية. كما يقول أنطوان زحلان (1981) «إن من الممكن شراء ما تنتجه العلوم والتكنولوجيا غالباً بأسعار باهظة، أما نشاط العلماء فبالإمكان تمويله ودعمه، ولكن ليس بالإمكان شراؤه». وقد دفعت الدول العربية نتيجة نقلها للتكنولوجيا الجاهزة، في منح الاحتكارات الدولية للتكنولوجيا وبخاصة الشركات المتعددة الجنسية والتي تبيع من التكنولوجيا ما يخدم مصالحها على المدى البعيد (جبر 1979، 21)، إن افتقار الأقطار العربية للخطط اللازمة لامتصاص التقنيات الغربية يجعلها تعتمد على ما تقرره تلك القوى بإرادتها، حيث المشاريع الاستثمارية التي يصممها الغرب ويقوم بتنفيذها، وما أدى إلى جعل التكنولوجيا تظهر وكأنها جسم غريب داخل المجتمع، وما يزيد الأمر سوءاً أنه وفي الوقت الذي تنهض الثورة التقنية المتطورة في المعلوماتية والالكترونيات الدقيقة والهندسة البيولوجية في العالم المتقدم، نجد ميدان العمل التكنولوجي في الوطن العربي يتسم بالتبعثر والضعف، فضلاً عن غياب السياسات التكنولوجية الملائمة في الوطن العربي.

– الفجوة الغذائية في الوطن العربي: لقد أدى تزايد السكان إلى ازدياد الطلب على السلع والمنتجات الغذائية بشكل يفوق معدلات نمو الإنتاج من هذه السلع. ولجأت الدول العربية إلى الاستيراد من الدول الأجنبية من أجل تأمين حاجتها من السلع الغذائية. وترتب على زيادة استيراد الوطن العربي للمواد الغذائية من الخارج انخفاض ملموس في قدرة الدول العربية على الاكتفاء الذاتي من الغذاء، حتى وصلت في مجملها عام 1987 إلى نحو 60% فقط. وهذه النسبة بطبيعة الحال تختلف من دولة إلى أخرى (العبدالله 1991).

وتعاني الدول العربية من أزمة الغذاء بصورة واضحة إلى درجة أنها أصبحت مهددة بالمجاعة وسوء التغذية بالرغم من توافر الأراضي الزراعية والأيدي العاملة. وبالرغم من أن هناك 301 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، فإنه لا يتم زراعة سوى 47,4 مليون هكتار فقط من هذه الأراضي (شنوده 1985، 87)، ولا يعود الانهيار في الاكتفاء الذاتي من الغذاء في الوطن العربي إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني وحسب، بل إنه في الغالب يعود إلى الفشل الواضح في زيادة معدلات الإنتاج الزراعي، وفي تركيز الاهتمام على المدن والصناعة وعدم الالتفات إلى الريف والقطاع الزراعي فيه. ويؤكد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1995 أن أداء الصادرات من الدول العربية بشكل عام لايزال دون المستوى المطلوب. ففيما يتعلق بالانتاج الزراعي تعاني الدول العربية بصورة عامة من تنامي العجز التجاري الزراعي وارتفاع الفجوة الغذائية في السلع الغذائية الرئيسة، باستثناء الأسماك والفواكه والخضروات. ويبين الجدول (1) تطور الفجوة الغذائية العربية في الأعوام 1980، 1985، 1992، 1993. فيما يبين الجدول (2) واردات الدول العربية من السلع الغذائية للأعوام 1980، 1985، 1988، 1993.

إن استمرار المعاناة من الفجوة الغذائية في الوطن العربي قد أصبحت تشكل مصدر تهديد كبير للأمن القومي العربي، بحيث أخذت الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم الغذاء أداةً للضغط على الدول العربية، التي تحاول قياداتها أن تنهج سياسات قومية تهدف إلى حماية مصالح شعوبها وتحصينها، بما يتلاءم والمصالح الأمريكية والغربية (ربيع، 1984، 60).

– ضعف المشاركة الشعبية في صنع القرار وغياب حقوق الإنسان: يتطلب تحقيق التنمية السليمة الشاملة والاعتماد على الذات مشاركة شعبية واسعة وحقيقية، إذ إن عملية التنمية تعتمد على جهود المواطنين ومدى التزامهم بالمسؤوليات والأعباء المترتبة عليها (صايغ، 1984). ولكن السمة الغالبة في معظم الدول العربية هي ضآلة المشاركة الشعبية وضعفها وعدم شعور المواطن بأهميته أو بدوره في صنع القرار أو حتى في اشتراكه بمنجزات ومكاسب التنمية.

ومن المعروف أن العالم الغربي يعيش مرحلة من الاهتمام بحقوق الإنسان وحقوق الجماعات في التعبير عن آرائها وثقافتها واهتماماتها، وكيفية ممارسة حقوقها بحرية وخاصة حق الإنسان في التعليم والمشاركة والعمل والمسكن والأجر العادل، بينما تعيش المسألة الديموقراطية في الوطن العربي أزمة متفاقمة، فما زالت حقوق الإنسان غير محترمة وما زالت المؤسسات السياسية مثل البرلمانات والأحزاب السياسية وكذلك النقابات والاتحادات المهنية تتسم بالضعف وعدم القدرة على الدفاع عن حقوق فئاتها أو التأثير على رسم السياسات العامة للدولة ولا يخفى ما لمؤسسات المجتمع المدني من دور مهم في توفير آليات ملائمة للمشاركة الشعبية في جهود التنمية والمساهمة في خلق الدافعية نحو الإنجاز عند الأفراد وتساعد في ترسيخ الانتماء المخلص للدولة ومشاريعها (خيري، 1994). ويقول سعد الدين إبراهيم (1985, 109) «إن مكونات المجتمع المدني هي الخليقة بضمان تحول مؤشرات النمو الكمي إلى معدلات حقيقية، وهي الضامنة لتعظيم مشاركة الأفراد في صياغة حياتهم ومستقبل أبنائهم على مستوى المجتمع المحلي والمجتمع القومي».

ولا بد من الإشارة إلى أمر يتعلق بحقوق الإنسان وهو مشاركة المرأة العربية في العمل والإنتاج وماله من تأثير على عملية التنمية حيث دور المرأة العربية ومشاركتها خارج المنزل ما زالا ضعيفين ولا تتعدى نسبة مشاركة المرأة في العمل المأجور 15% سنة، (الملف الإحصائي، 1989) وهي نسبة منخفضة إذا قورنت بالمستويات الدولية، والتي تبلغ حوالي 25% في أمريكا اللاتينية، وهي في شرق آسيا وافريقيا تبلغ حوالي 33% (نصر، 1985، 30).

– ضعف التجارة العربية البينية: تميزت مسيرة التنمية العربية بالاعتماد على الخارج: ويعود ذلك إلى القصور الهيكلي في بنية الاقتصادات العربية من حيث تخلف القاعدة الإنتاجية والاعتماد على تصدير الموارد الأولية واستيراد الآلات والمعدات والسلع المصنعة بالإضافة إلى ضعف التنسيق والترابط بين الدول العربية. وتبين التقارير الصادرة عن جامعة الدول العربية أن مستوى التجارة بينها ضعيف جداً إذا قورنت بحجم التعامل التجاري العربي مع الدول الرأسمالية (مرسي، 1985، 88)، فمثلاً، في عام 1974/1975 كان نصيب الدول الصناعية حوالي 80% من مجموع التجارة الخارجية العربية مع الدول الأجنبية، بينما كانت نسبة التبادل التجاري بين الدول العربية في عام 1974:4,4% من إجمالي تجارتها مع العالم، وفي عام 1975 انخفضت النسبة إلى 4,2% (اسكندر، 1985، 78). ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1985 إلى أزمة الاقتصاد العربي بقوله: «إن التجارة العربية البينية ما زالت تمثل الحلقة الأضعف في التجارة الخارجية العربية،

فهي لا تسهم بأكثر من 7% من الصادرات العربية الإجمالية، وبنسبة 8% من الواردات العربية الإجمالية لعام 1983 أي أدنى من المستوى الذي كانت عليه في سنة 1975». (التقرير الاقتصادي العربي، 1989). وتشير الإحصائيات كذلك إلى أن الصادرات العربية البينية قد ارتفعت من 5% عام 1981 إلى 7,3% عام 1982، بينما زادت الواردات العربية البينية من 7,3% إلى 9,1% عام 1982 وبلغ نصيب الصادرات العربية البينية من صادراتها الكلية 8% عام 1988، ثم تقلص إلى 7,3% عام 1990، أما نسبة الواردات البينية إلى الواردات الكلية قد بلغت 9% عام 1990 (الأفندي، 1993، 12). ويؤكد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1995، أن أهم العوائق التي تعاني منها الاقتصادات العربية خلال عام 1994 وتتطلب المزيد من الجهد، هو عدم إحراز أي تقدم ملموس يذكر في إطار جهود الدول العربية لتعزيز التعاون الاقتصادي في ما بينها كمجموعة، كما تبرز ذلك التطورات في التجارة العربية البينية. فقد بقيت هذه التجارة على نفس مستواها المتواضع الذي ظلت عليه خلال العقدين الماضيين، إذ لم تتجاوز نسبتها إلى التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية 10%. ويبرز الجدول (3) واقع التجارة العربية البينية في الفترة من عام 1989 – 1994.

– تخلف الصناعة: حاولت الدول العربية منذ حصولها على الإستقلال توجيه اهتمامها نحو الصناعة، إذ كانت الفكرة السائدة في الدول النامية أن هناك تلازماً بين التقدم والصناعة. وقد اتسمت جميع محاولات التصنيع العربية بالقطرية. ويبدو بعد مرور فترة ليست قصيرة من الزمن أن الدول العربية لا تزال متخلفة صناعياً، وأن التنسيق ما زال غائباً بين مشروعاتها الصناعية، هذا عدا أن منتجاتها لا تسد حاجة الاستهلاك المحلي. إن الصناعات الثقيلة كالصناعات الميكانيكية والكهربائية والمعدنية والكيماوية وجميع الصناعات الأساسية بشكل عام ضئيلة جداً فضلاً عما يتبع ذلك من افتقار لسياسات تكنولوجية واضحة ومدروسة (مركز دراسات الوحدة العربية، 1985). ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1995 إلى أنه وبالرغم من النجاح النسبي الذي تحقق في زيادة نسبة السلع الصناعية المصدرة في عدد من الدول العربية، فقد اتضح أن استجابة قطاع التصدير، وبخاصة بالنسبة للسلع الصناعية، للجهود المبذولة في الإصلاح الهيكلي لم تتم بالسرعة التي كانت متوقعة. وفي هذا الصدد فإن تقديرات عام 1994 تشير إلى انخفاض فائض الميزان التجاري للدول العربية خلال العام إلى أدنى مستوى له منذ عام 1989.

– الإنفاق العسكري: تشير الدراسات إلى أن الدول العربية قد أنفقت خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الحالي، أكثر من 667 بليون دولار، بالأسعار الجارية

على التسلح والمؤسسات العسكرية وحوالي 629 مليار دولار بالأسعار الثابتة وأسعار الصرف الثابتة لعام 1985. مع العلم أن التقديرات الرسمية المنشورة من قبل الحكومات لا تشمل النفقات السرية، مثل صناعات الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، ولذلك فإن القيمة الحقيقية للإنفاق العسكري العربي خلال الفترة المذكورة قد تتجاوز 1000 بليون دولار. وبناء على ذلك فقد فاقت معدلات نمو التكوين الرأسمالي الثابت لكل البلدان العربية. ويجب الإشارة إلى أن هذا الهدر في الإنفاق يتم في الوقت الذي لا تزال معدلات الأمية بين الكبار في الوطن العربي تتجاوز 44%، وتصل بين النساء إلى 65%، ومعدلات وفيات الأطفال تقارب 70 لكل ألف طفل، ولا يزال قطاع واسع من الشعب العربي يفتقد الحاجات الأساسية، مثل توافر مياه الشرب النقية، ووسائل التصريف الصحية الحديثة والكهرباء (الفارس، 1993، 4-5). ويبين الجدول (4) التطور الزمني للإنفاق العسكري في البلدان العربية بأسعار الدولار الثابتة لعام 1985 وأسعار الصرف لعام 1985. وعلى ضوء ذلك يمكن القول: إن الإنفاق العسكري يشكل تكلفة اقتصادية صافية للأقطار العربية، ويؤدي إلى مزيد من هدر الموارد، وبالتالي تفاقم المشاكل الاقتصادية والسياسية للدول العربية مما يرتب آثاراً سلبية كبيرة على عملية التنمية بسبب التنافس بين الموارد المحدودة والحاجات المتعددة. وإذا كان من الخطأ تعريض الأمن الوطني للخطر بحجة العناية بالعدل الاجتماعي، فإنه ليس من المجدي أن تكون هناك سياسة عسكرية من شأنها تعريض المجتمع الذي وضعت للدفاع عنه للإفلاس (الفارس، 1993، 34).

– الظروف الدولية المستجدة: أسهمت الظروف الدولية الجديدة، بما عكسته من آثار سلبية على اقتصادات الدول العربية، في زيادة التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، وخصوصاً مع سعي النظام الرأسمالي إلى السيطرة على العالم وعولمة الاقتصاد وجعله نظاماً واحداً، مما أدى وسيؤدي إلى ازدياد الهوة بين المركز والأطراف عن طريق الشركات الرأسمالية المتعددة الجنسية التي تحاول السيطرة على الإنتاج الوطني والثروات المتوافرة داخل الدول النامية. هذا فضلاً عن إقدام العديد من الدول العربية على اللجوء إلى القروض والمساعدات الاقتصادية الخارجية التي تؤدي حتماً إلى زيادة التبعية للنظام الرأسمالي.

لقد أدت قوى التغيير في الثمانينيات وبداية التسعينيات إلى بروز صورة جديدة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي تمخض عن حدثين على المستوى العالمي، ويتمثل الحدث الأول في انهيار الاتحاد السوفيتي وما ترتب عليه من انهيار الدعوة المناهضة للرأسمالية. ويتمثل الحدث الثاني في حرب الخليج الثانية وما أدت إليه من تكريس

وضعية أقوى دولة في العالم على الصعيدين العسكري والسياسي وهي الولايات المتحدة الأمريكية. وهذه الأحداث تعزز تقوية النظام الرأسمالي المركزي المطلق والنسبي في التكنولوجيا – المدنية والعسكرية – مقابل تهميش دول العالم الثالث والتي تعد الدول العربية جزءاً منها (عيسى، 1996). كما أن حرب الخليج الثانية وما تلاها من أحداث على مستوى الوطن العربي قد أدت إلى تضخيم الخلافات العربية والانقسامات داخل الصف العربي التي أصبحت تشكل عائقاً أمام العمل العربي المشترك.

مفهوم التبعية

ظهرت مدرسة التبعية Dependency Theory في الستينيات من القرن الحالي في محاولة لتقديم مفاهيم مختلفة عن أفكار مدرسة التنمية، واهتمت هذه المدرسة اهتماماً كبيراً بتحليل الاقتصاد السياسي للتنمية وإبراز تأثير الرأسمالية الدولية على تخلف الدول النامية، وبخاصة الانتكاسات الاقتصادية المتوالية في دول أمريكا اللاتينية (Andrew, 1985) ويقول «جيمس كاسبوراسو»: إن مفهوم التبعية يمكن استيعابه على أنه «مكون من عدة عناصر ومفاهيم تحليلية متشابكة، بحيث يكون الاتباع الخارجي وجهاً من أوجه التبعية وليس هو التبعية بمعناها الشامل» (Casporaso, 1981).

عرفت التبعية بأنها الحالة التي يكون فيها اقتصاد دولة محددة متوقفاً على التطور والتوسع لاقتصاد آخر يكون الأول خاضعاً له (Santos, 1970) وقد ركزت مدرسة التبعية على التمييز بين دول المركز Center، وهي الدول الرأسمالية المسيطرة على الاقتصاد الدولي ودول الهامش أو الأطراف periphery وهي الدول المتخلفة التابعة لها (Chilcote, 1484). ويذهب أتباع هذه المدرسة إلى أن نمو المراكز الصناعية المتقدمة في العالم اليوم كان على حساب التخلف المتزامن للدول التي استغل الغرب فائضها الاقتصادي، ونتيجة لتوسع النظام الرأسمالي الدولي وسيطرته فقد حققت دول المركز التطور في حين بقيت دول الهامش تعيش ظروف التخلف. ويذكر Frank أن دول المركز لم تكن في السابق دولاً متخلفة كما هو الوضع الحالي لدول الهامش، وإنما كانت دولاً غير متطورة، ونتيجة لتوسع النظام الرأسمالي الدولي وسيطرته فقد حققت دول المركز التطور في حين بليت دول الهامش بظروف التخلف. (Frank, 1979).

وبالرغم من أن معظم الدول النامية، ومنها الدول العربية، قد حازت على استقلالها السياسي خلال السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، فإن ذلك لم يعنِ انتهاء السيطرة على خيرات هذه الدول، وبقيت الهياكل التي تضمن تبعيتها ودورانها في فلك التبعية (بودقة، 1981)، ومن ثم فإن تحقيق النمو الاقتصادي المستقل مرهون بكسر علاقات التبعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التي تقيد مستقبل العالم

الثالث وتجمده في خدمة الاقتصاد الإمبريالي. ومن هنا فإن التبعية الاقتصادية العربية هي نتاج العملية التاريخية لإدماج الوطن العربي في النظام الرأسمالي العالمي بحيث خضعت هذه الدول إلى علاقة غير متكافئة مع الدول الرأسمالية، مما أسهم في نهب ثرواتها واستغلال شعوبها بشكل أخضع التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية لصالح النظام الرأسمالي العالمي؛ (عبدالله، 1987):

يعود تكريس التبعية العربية للخارج لأسباب وعوامل تتعلق بالحقبة الاستعمارية والتي أسهمت في إفشال التجربة التنموية العربية، ويتضح ذلك من الحصار الاستعماري على تجربة محمد علي في مصر وتصفية كل الإنجازات التي قدمها، ثم بعد الاستقلال استمرت القوى الاستعمارية في إبقاء التجربة التنموية في البلاد العربية أسيرة الانشغال بهاجس الأمن القومي ومواجهة الحروب مع إسرائيل. كما أن النظام الاقتصادي العالمي أسهم في عملية الاحتكار التكنولوجي لمجموعة محددة من الدول بحيث استطاعت أن تحافظ على تفوقها التكنولوجي، وخلقت جراء ذلك فجوة كبيرة بينها وبين الدول النامية بما فيها الدول العربية وما زالت هذه الفجوة مستمرة في الاتساع. وزاد في هذه الأسباب عدم نجاح الدول العربية في تطوير علاقاتها للاعتماد المتبادل بين بعضها، في جميع المجالات الاقتصادية وبخاصة التكنولوجية. فالسوق على مستوى الدولة الواحدة يبقى ضعيفاً ويجعل من عملية خلق التكنولوجيا أكثر تكلفة من استيرادها من الخارج (أمين، 1976)، في حين أدت النزعة القطرية التي تهيمن على معظم الدول العربية إلى انقسام الوطن العربي إلى دول الفائض ودول العجز، وهو ما شكل عائقاً في سبيل تطوير العمل العربي المشترك، وأبقى الاقتصادات العربية خاضعة بشكل كبير لتأثير الأسواق العالمية.

من عوامل تكريس التبعية أيضاً عدم وجود دور فاعل للنخب السياسية والمثقفة في الوطن العربي والضعف الذي اتسمت به في عدم القدرة على بلورة الإرادة الجمعية للتنمية المستقلة (عبدالملك، 1978)، وزيادة الإنفاق العسكري بسبب الحروب والنزاعات بين الدول العربية وإسرائيل وتهديدات الدول الأخرى (الفارس، 1993).

مجموع العوامل الآنف ذكرها كرست التبعية، بل أدت إلى تزايد اعتماد الدول العربية على القروض والمساعدات الأجنبية وما تؤدي إليه هذه القروض من ارتباط بعجلة الدول المانحة، كما كرست ارتباط الوطن العربي بالنظام الرأسمالي العالمي من خلال شبكة معقدة من الشركات متعددة الجنسية (سعيد، 1986)، مما يؤدي إلى سيطرة القوى الأجنبية على إنتاج الخيرات الوطنية واستغلال قسط وافر من الإنتاج الوطني وتسيير القطاع الصناعي حسب مصالحها. وتشمل التبعية الغربية التبعية السياسية

والتبعية التجارية والغذاء والاستثمار الأجنبي والتبعية التكنولوجية. وهذه التبعية تجعل الوطن العربي مرتبطاً بل جزءاً مندمجاً داخل الشبكة العالمية للدول الغربية.

مفهوم التنمية المستقلة

من الحقوق الأساسية المشروعة للإنسان أن يسعى في جهوده التنموية للوصول إلى مجتمع يوفر له حياة كريمة يمارس فيها انتماءه ووجوده وإنسانيته بصورة متوازنة من الفاعلية، والكفاءة الإنتاجية، والسلامة البدنية والنفسية، والشعور بالأمن والطمأنينة، في انسجام مع النظام الطبيعي للكون، ومع إمكاناته وقدراته، دونما استنزاف جائر للموارد أو تجاهل لمستقبل الأجيال أو تبعية أو استغلال للغير. والتنمية المقصودة هنا هي التنمية المستقلة المعتمدة على الذات. ويقوم مفهوم التنمية المستقلة على أساس التقليل من الاعتماد على الجهات الخارجية في توفير الحاجات الأساسية للمجتمع، وتختلف عملية التنمية المستقلة باختلاف طاقات المجتمع وقدراته وما يتوافر له من إمكانات وموارد طبيعية وبشرية. كما أن التنمية المستقلة تختلف عن نموذج إحلال الواردات Import - Substitution الذي حاولت بعض الدول العربية مثل سوريا ومصر والجزائر، تطبيقه في فترة الستينيات. ويعتمد نموذج إحلال الواردات على محاولات التصنيع الداخلي لبعض السلع الاستهلاكية وإحلالها محل الواردات، على أمل أن تؤدي محاولات التصنيع هذه إلى تعميق مسار التنمية، بحيث تتمكن هذه البلاد في فترة لاحقة من إنتاج الصناعات الثقيلة وتأمين استقلالها الوطني (رمسيس، 1984).

إن التنمية المستقلة جزء من النضال الوطني المستمر بعد الاستقلال السياسي من أجل تحقيق التحرر الاقتصادي والاجتماعي، بقصد إنهاء الاستغلال والتبعية وترسيخ بنى الاستقلال والعدل الاجتماعي. ويشير إبراهيم سعدالدين عبدالله إلى أن التنمية المستقلة هي «مشروع تطرحه قوى وطنية عربية لتحقيق تنمية عربية مطردة تحقق تحرير الاقتصاد العربي من السيطرة الإمبريالية ومن التبعية، وتستهدف الوفاء بالاحتياجات الأساسية للشعوب العربية والتحسن المستمر في مستوى ونوعية الحياة العربية، وتحقيق العدالة الاجتماعية في إطار من الديمقراطية والمشاركة الشعبية» (عبدالله، 1992، 17). والتنمية المستقلة لها مواصفات قامت على أساسها، من أهمها: فكرة الاعتماد على الذات بدلاً من الاعتماد على المعونات والقروض الخارجية، والتوجه الداخلي للتنمية بدلاً من الارتباط بالشركات المتعددة الجنسية، والوفاء بالاحتياجات الأساسية في مواجهة إثراء الأقلية على حساب الأكثرية. وظهرت فكرة التنمية البيئية بدلاً من الانبهار بأحدث التكنولوجيا، ثم اكتسبت فكرة المشاركة الشعبية أهمية جديدة في مواجهة طغيان الحكام واستبدادهم (عبدالله، 1986). ويشير أحد الباحثين إلى أنه وفي ظل التحول نحو النظام

الرأسمالي، فإن التنمية العربية المستقلة تعتمد بالدرجة الأولى على التطور الرأسمالي المستقل، وذلك من خلال تكوين قطاع قوي للصناعات الأساسية، والعمل على إنتاج السلع الرأسمالية، والدخول بحزم في ميدان تطوير التكنولوجيا وابتكارها، والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء بخاصة، وتحقيق معدلات نمو مناسبة. ويضرب الباحث مثالاً بتجربة الهند كدولة استطاعت أن تحقق التنمية، على الرغم من انضوائها تحت النظام الرأسمالي العالمي، من دون أن تُكبَّل كثيراً بالديون الخارجية أو تذعن لسيطرة المؤسسات النقدية العالمية. بيد أن هناك ظروفاً استثنائية توفرت للتجربة الهندية، مثل سوق محلية ضخمة، وقبول الرأسمالية فيها بقدر مناسب من التخطيط إلى جانب تخوف الغرب الرأسمالي من أن يؤدي الضغط المكثف عليها إلى انتهاج الطريق الذي سلكته الصين المجاورة، التي حققت في فترة مماثلة إنجازات تجاوزت بكل المقاييس كل ما تطمح إليه دولة مثل الهند، وبخاصة في ما يتصل بالقضاء على الأمية وتوفير الحاجات الأساسية للطبقات الكادحة (خلاف، 1994، 138).

وإذا كانت التنمية المستقلة أمراً ضرورياً تحتمه مصلحة الأمة العربية وتقتضيه تنمية الجوانب الأخرى في الحياة العربية، فإنه من واجب العرب، شعوباً وقادة، الاهتمام بها والتخطيط لها على أسس علمية سليمة. ومن أولى خطوات التخطيط السليم تحديد المرتكزات والمبادئ التي تقوم عليها وتسترشد بها التنمية المستقلة. أما شروط تحقيق التنمية المستقلة في الوطن العربي، فأولها فهم حقيقة أن التنمية ليست عملية اقتصادية بحتة، بل ظاهرة شاملة تتكامل فيها جميع جوانب الحياة من ثقافية وعلمية وتقنية واجتماعية وروحية واقتصادية وسياسية، وما إلى ذلك. فمشكلات أي مجتمع مترابطة في جميع جوانبها، ولا يجوز إهمال الجوانب الاجتماعية والسياسية.

ثم إن التنمية هي بناء للإنسان الذي يعتبر عصب التنمية ومركز اهتمامها وهدفها الأساسي، فهي تهدف إلى تطوير كفاءته وتدعيم اعتماده على نفسه وإطلاق قدراته على العمل، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الاهتمام المستمر بمستواه الصحي والعلمي. كما أن التنمية عملية تقوم على ضرورة المشاركة الشعبية الفاعلة التي تشمل الأفراد والجماعات وكافة الفئات في المجتمع، لأن مشاركة المواطنين في صنع السياسة العامة وتحديد أهداف التنمية ومشروعاتها تعتبر أرقى صور العلاقة بين السلطة والمجتمع، عدا عن أنها تؤدي إلى تعميم فوائد التنمية على شرائح المجتمع كافة، من خلال تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوافر الحريات الأساسية، وبدون المشاركة لا يمكن تصور قبول الجماهير بالالتزام الصادق بقبول أهداف التنمية. ذلك أن التنمية وتدعيم قوة الدولة أمران مترابطان، لحماية مكتسبات التنمية وتطوير الإمكانات الاقتصادية وتعبئة الموارد البشرية والمادية.

ولا يوجد للتنمية نموذج واحد وإنما يجب على كل مجتمع أن يبحث عن الأسلوب الذي يلائمه، مستفيداً من تجارب الآخرين، ومن ثم فإن التنمية العربية المستقلة يجب أن تنبع وتنطلق من المجتمع العربي، وتعبر عن إرادته الحرة، وتراعي معتقداته وقيمه وتقاليده المعتبرة، كما تراعي واقعه وظروفه الخاصة وتحترم ذاتيته وتعمل على صياغتها وترسيخها.

والمقصود بالتنمية العربية المستقلة ليس التنمية على الصعيد القطري، بل هي التنمية التي تقوم على الاعتماد على الذات عربياً لأن الجدوى تكمن في الاعتماد على الذات على مستوى الوطن العربي. وليس هناك دولة عربية واحدة تتمتع بما يكفي من القوى البشرية على مختلف مستويات الكفاءة والموارد المادية والقدرات الثقافية لتمكينها من الوصول إلى التنمية المستقلة.

مفهوم الاعتماد على الذات من أجل المستقبل

بالرغم من ضخامة التحديات والمشكلات التي تواجه العرب وما قد تؤدي إليه من تشاؤم، فإن تلك التحديات والمشكلات تبقى علامة بارزة على أن سياسة التبعية للدول الغربية التي سار عليها العرب خلال العقود الأخيرة قد أوقعتهم في هاوية المآزق الأمنية والاقتصادية بصورة تهدد وجود الوطن العربي على الخريطة العالمية. والظروف القاسية التي تهز الكيانات العربية، لا بد أن تفرض على العرب جميعاً محاولة البحث عن سياسة بديلة تقوم على التوازن والاعتماد على الذات، والبعد عن الاعتماد على الدول الأجنبية، ولا سيما في ظل ظهور أقطاب اقتصادية فاعلة ذات وزن على الساحة الدولية، مثل المجموعة الأوروبية واليابان، والتي يمكن للدول العربية أن تتعامل معها بشكل أكثر فعالية وأكثر قدرة على الإقناع من خلال القدرة الذاتية.

إن التنمية لا يمكن أن تتحقق بدون الاستناد إلى مفهوم التخطيط بأوسع وأدق معانيه، من خلال وضع نموذج مستقبلي. وبمقدور كل شعب ينتمي إلى حضارة أصيلة أن يبحث عن أنماط إنمائية تتلاءم وطبيعة تراثه الحضاري وتقاليده الاجتماعية، إلا أن علينا أن ندرك أن هنا مصالح متنوعة ومختلفة لكل دولة عربية، ولذلك لا بد من التنسيق بين هذه المصالح من أجل المواجهة المشتركة لهذه الدول، مع محاولة ربط المصلحة الخاصة بكل دولة بالمصلحة العامة للدول العربية. وهذا يفترض درجة عالية من التفهم والدراسة والمعلومات عن كل دولة عربية ومصالحها الذاتية وإمكاناتها ودرجة نموها الاقتصادي والاجتماعي وحاجاتها الأساسية.

إن الحديث عن التنمية الاقتصادية في ظل المعطيات الدولية السائدة، وما يمثله العالم اليوم من سوق متكاملة وارتباط وثيق بين الدول ببعضها، وبخاصة من أجل

تسويق منتجاتها والحصول على المواد الغذائية ورأس المال والتكنولوجيا، قد جعل من عملية الانفكاك عن العالم مسألة صعبة ومعقدة، وإن محاولة بناء استراتيجية للاعتماد على الذات، بمعنى الانغلاق أو العزلة، ربما تشكل نوعاً من المكابرة (حريق، 1989). ومن هنا فإن المقصود بالاعتماد على الذات هو محاولة الاندماج في النظام الاقتصادي الدولي على أساس متكافئ للعمل بحيث تستطيع الدول العربية الاستفادة من الإمكانات والخبرات الخارجية مع السعي الدؤوب لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال السلع الأساسية وخاصة الغذاء (سعد الدين وعبدالفضيل، 1978). ولا يقصد بالتنمية العربية المستقلة قطع العلاقات بالدول الأخرى أو تحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع المجالات، وإنما تعني استخدام العلاقات الاقتصادية الدولية لخدمة التطور المستقل بدلاً من الخضوع لها أو التأقلم معها، غير أن الاعتماد على الخارج في غيبة قاعدة ذاتية للانطلاق في التنمية يعود في غالب الأحيان إلى حالة تبعية مستمرة، تخضع فيها الدول التابعة لشروط الدول المتقدمة، مما يضر كثيرا بخطط التنمية في الدول التابعة على المدى البعيد (خلاف، 1994، 138). ويتم السعي إلى تحقيق التنمية المستقلة على مراحل، وفي خطوات تدريجية تساعد في الحصول على مزيد من الاستقلال وحرية الإرادة الوطنية، وتحويل علاقات الارتباط بالسوق العالمية من موقع التبعية إلى موقع المساواة وتبادل المصالح والتفاعل والتعاون المتبادل (عبدالله، 1992).

لا بد من الإشارة هنا إلى أن أية دولة عربية لا تستطيع بمفردها أن تحقق تنمية مستقلة إلا من خلال البحث عن أسلوب للتعاون والتكامل مع غيرها من الدول العربية، بعيدا عن الخلافات السياسية، وبحيث تكون هذه العلاقات محكومة بالمصالح الاقتصادية ضمن ظروف وخصائص كل دولة، وبما يضمن مزايا متكافئة لجميع الوحدات الداخلة في إطار هذا التعاون. ويرى محمد عابد الجابري أن القطرية تبلورت وتركزت في الوطن العربي بفعل العامل الخارجي أساساً، متحدية الأماني القومية التي عاشت عليها الأمة العربية منذ فجر يقظتها الحديثة، ويؤكد الجابري أن هذا لا يعني أن المستقبل العربي أصبح خارج الإرادة العربية نهائياً، وبخاصة إذا ما انطلق العربي من فهم موضوعي لهذه المعطيات، وبشكل خاص الاعتراف بالقطرية التي حلت محل الوطنية والقومية، والتركيز على المصالح الاقتصادية المتبادلة التي تقرب بين الدول العربية لإيجاد تضامن عربي جدي يقايض الاعتراف بإسرائيل، واتساع السوق الاستهلاكية العربية بالاعتراف بحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم الوطنية، وبحق العرب في تعديل مكانتهم داخل النظام العالمي (الجابري، 1992). ففي ظل المتغيرات الدولية والضغوط التنافسية الجديدة في الاقتصاد العالمي، أخذت الدول العربية تبحث عن صيغ جديدة لتوسيع حيز الفضاء الاقتصادي الذي تعمل في إطاره. وقد تعرض

العالم العربي لمشاريع إقليمية متعددة، وفي ظل هذه المشاريع المطروحة احتدم الجدل في الدول العربية حول أفضل الترتيبات الإقليمية وبخاصة المفاضلة بين المشروع الشرق أوسطي والشراكة الأوروبية – المتوسطية، حيث يهدف كلا المشروعين إلى إيجاد فضاء اقتصادي جديد يضم عدداً من الدول العربية، ويؤدي إلى قيام منطقة التبادل التجاري في غضون عام 2010.

المشروع الشرق الأوسطي هو في الأساس صياغة إسرائيلية بدعم أمريكي بهدف بناء ما أسماه شمعون بيريز رئيس وزراء إسرائيل السابق «الشرق الأوسط الجديد» الذي تقوم فيه إسرائيل بدور أساسي وقيادي، ويكون بمثابة الوسيط بين المراكز الرأسمالية المتقدمة في الغرب وآسيا، من ناحية وبلدان المشرق والخليج العربي من ناحية أخرى (عبدالفضيل، 1997). ولكل من المشروعين، الشرق أوسطي والمتوسطي، محاذيره وأخطاره على الدول العربية. وقد حذّر جميل مطر من مخاطر الترتيبات الاقتصادية الجديدة، من حيث إن كلاً من هذه الترتيبات يقوم على تجزئة العرب إلى أجزاء جغرافية منفصلة ومتشابكة مع أجزاء أخرى من الاقتصاد العالمي، جزء كبير في الإقليم الشرق أوسطي، وبعض من هذا الجزء مع جزء آخر في الإقليم المتوسطي (مطر، 1995).

ومن أجل مواجهة هذه الترتيبات والتقليل من مخاطرها لا بد من العمل على بناء التضامن العربي والارتقاء إلى مستوى العمل الجماعي الجاد، والعمل على تعبئة الأمة العربية اجتماعياً وسياسياً لمواجهة التطورات الإقليمية والعالمية، فعالم اليوم يميل إلى إقامة نظام الكتل والتجمعات، وبدون تجمع العرب في كتلة قوية لا يمكن لهم أن يحققوا أية فائدة ترتجى من الدخول في مثل هذه الترتيبات أو أي تقدم آخر منشود على طريق التنمية المستقلة.

نختتم هذا البحث ببعض المقترحات التي قد تفيد في بناء استراتيجية عربية للتنمية المستقلة، أولها تنمية الطاقات البشرية في الوطن العربي باتباع نظام تعليمي يهدف إلى تدريب البشر وتزويدهم بالمعارف والمهارات والقدرات اللازمة للمشاركة بفاعلية وكفاءة في الإبداع والإنتاج. بشكل عام فإن التركيبة المستقبلية للسكان في الوطن العربي يفترض أن تجعل من التعليم مدخلاً أساسياً لتحويل الكم العربي إلى تفوق نوعي يمكن عن طريقه رفع نسبة المشاركة في قوة العمل وزيادة معدلات الإنتاج. ويرتبط بناء البشر في الوطن العربي بضرورة تحقيق مستوى صحي رفيع متكامل يقوم على الوقاية أكثر من العلاج، ويهدف إلى توفير الحاجات الأساسية من غذاء ومسكن وملبس وعلاج، ويحتاج تحقيق التنمية المستقلة جهوداً كبيرة على مستوى الوطن العربي لتكوين ثروة بشرية وإعدادها على كافة المستويات.

ثاني هذه المقترحات، بناء القاعدة التكنولوجية والعلمية والعمل على تطويرها بما يتلاءم والوفاء باحتياجات المجتمع وذلك من خلال الاعتماد على قاعدة معرفية واسعة والربط العملي بين المؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية ومراكز الإنتاج، إذ إنه طالما تمارس الدول الغربية هيمنتها على مقدرات النمو الاقتصادي في بلدان العالم الثالث، فإن التحرر من التبعية والاعتماد على الذات يستدعي التحرر من هيمنة الغرب على التكنولوجيا المستخدمة في البلدان العربية، وبناء القاعدة الثقافية التي تتطلب تخصيص الموارد المالية الكافية ودعم البحث العلمي في مجال التكنولوجيا والعناية بالتربية والإعداد اللازم لتكوين جيل قادر على مواكبة التطورات والتفاعل معها. وهذا الأمر يتطلب (كاقتراح ثالث)، تطوير القدرة الإنتاجية للدول العربية لكي تتمكن من إنتاج ما يكفي لإشباع الحاجات الأساسية للناس وتقليص حدة الاعتماد على الخارج، ويكون ذلك من خلال الاهتمام بالزراعة وتطوير الريف في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتخلي عن فكرة تطوير المدينة على حساب الريف، واتباع سياسات جديدة تهدف إلى تغيير أساليب الحياة والابتعاد عن نمط الاستهلاك المقلد للغرب. ويُعنى مفهوم الإنتاجية بمدى الفاعلية والقدرة على استثمار الثروات والموارد ومدى الكفاءة في مستويات الأداء، وهذا المفهوم أمر بالغ الأهمية في تحقيق التنمية المستقلة لأنه يقوم على أساس خلق الشخصية المنتجة القادرة على الإنتاج بأوسع معانيه المادية والمعنوية، ولذلك تبرز ضرورة إرساء قواعد العمل العربي المشترك من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون والقدرة على تحقيق وحدة السوق العربية أو تكوين كتلة اقتصادية عربية قادرة على إيجاد قواعد تكامل تبادلي متكافئ في إطار السوق الدولية. إن المحافظة على بقاء الأمة العربية مرتبط بالتعاون في مختلف المجالات العلمية والاقتصادية والتكامل وإنشاء الأسواق المشتركة، على أن يشمل التعاون كل أرجاء الوطن العربي، بحيث تكون هذه الاستراتيجية قادرة على تعبئة واستنفار كافة الجهود والطاقات البشرية والمادية في إطارها.

الخلاصة أننا أمام موضوع يشمل مستويات متعددة ومتشابكة قطرية وقومية ودولية. فعلى المستوى القطري نلاحظ مدى الحاجة إلى العمل على ترسيخ المناخ الديموقراطي الذي يوفر البنية السليمة لصنع القرارات الصائبة لتحقيق الأهداف المنشودة على المستويين القطري والقومي. وعلى المستوى القومي نلاحظ مدى أهمية العمل على تهيئة الظروف الملائمة نفسياً واجتماعياً وسياسياً من أجل التمسك والالتزام بمبادئ العمل العربي المشترك، ووضعها موضع التنفيذ، لأن مفهوم التنمية المستقلة لا يمكن أن يكون قطرياً، بل لا يمكن أن يقوم إلا في إطار عربي شامل. وعلى المستوى الدولي لا يمكن الانفكاك من التعامل مع العالم، إنما يجب أن يكون هذا التعامل في إطار يمتاز

بالتكافؤ والتوازن وعدم الاستغلال. فهل لدى الدول العربية العزم على تكوين تكتل قادر على تحقيق التكامل الذاتي والبروز باعتبارها كتلة مستقلة في إطار العلاقات الدولية وباعتبارها طرفاً فعّالاً وإيجابياً في إطار السوق العالمية؟ إن الواقع يشير إلى أن مظاهر التعامل بين الدول العربية في اتجاه إيجاد تكتل مستقل لا يزال يواجه أزمة عميقة، وأنه ليس من السهل الرهان على الخروج من هذه الأزمة في ظل الظروف الراهنة، ولكن تبقى المناقشة والاقتراحات التي تقدمت بها هذه الدراسة تمثل الأمل نحو المستقبل.

المصادر

إبراهيم سعدالدين (1992). «التنمية المستقلة والمتغيرات الدولية المعاصرة»، المستقبل العربي، العدد (157) آذار: 17-27.

إبراهيم سعد الدين، ومحمود عبدالفضيل (1978). الاعتماد الجماعي على النفس والسبيل للتنمية الاقليمية المستقلة. بغداد.

إسماعيل صبري عبدالله (1982). التنمية الاقتصادية العربية وإطارها الدولي ومنحاها القومي. في دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي. بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.

إسماعيل صبري عبدالله (1986). «التنمية المستقلة، محاولة لتحديد مفهوم مجهلّ». المستقبل العربي، العدد (9) آب.

أمين اسكندر (1985). «التبعية البنيوية، محاولة لفهم حركة التطور الاجتماعي – الاقتصادي للبنيات العربية المعاصرة». المنار، العدد (3)، آذار.

أنطوان زحلان (1981). البعد التكنولوجي للوحدة الغربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

أنور عبدالملك (1978). «تنمية أم نهضة حضارية». المستقبل العربي، العدد (131)، أيلول.

إيليا حريق (1989). «الدولة الرعوية ومستقبل التنمية العربية»، المستقبل العربي، العدد (121)، آذار، 4 - 28.

الملف الإحصائي (1989). المستقبل العربي، العدد (123) أيار.

جاك لوب (1986). العالم الثالث وتحديات البقاء، (ترجمة أحمد فؤاد بلبع) سلسلة عالم المعرفة العدد (1104)، الكويت.

جامعة الدول العربية (1985). التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تونس.

جلال أحمد أمين (1976). «تنمية أم تبعية اقتصادية ثقافية»، مصر المعاصرة، العدد (366).

جميل مطر (1995). وثائق المنظومة الإقليمي الأعظم في الشرق الأوسط. الحياة، 1995/12/10.

حامد ربيع (1984). «سلاح الغذاء ومستقبل التعاون الدولي مع الوطن العربي»، شؤون عربية، العدد (39) أيلول.

خلاف خلف خلاف (1994). آليات التبعية والتنمية العربية المستقلة: دروس مستفادة، شؤون عربية، العدد (178)، حزيران: 132-140.

سعد الدين إبراهيم (1985). ملاحظات على التنمية الاجتماعية في الوطن العربي: ورقة عمل قدمت في مؤتمر التنمية الاجتماعية في العالم العربي، عمان 16 – 19 كانون الأول، الجامعة الأردنية.

شنودة سمعان شنودة (1985). «الفجوة الغذائية في البلاد العربية»، المنار، العدد (11) نوفمبر.

عبدالخالق عبدالله (1987). «التبعية: المصطلح والفرضيات والنظريات». شؤون اجتماعية، العدد (13).

عبدالرزاق فارس الفارس (1993). «السلاح والخبز: الإنفاق العسكري والتنمية في الوطن العربي 1970 – 1990»، المستقبل العربي العدد (171): 4-24.

عبدالقادر محمد بودقة (1981). «أهمية نظم المعلومات الاقتصادية في تنسيق السياسات التخطيطية لأقطار الخليج العربي»، المجلد الثاني، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة.

علي الدين هلال (1982). في مفهوم التنمية، السياسة الدولية، العدد (18)، ابريل.

علي خليفة الكواري (1983). «نحو فهم أفضل للتنمية بإعتبارها عملية حضارية». المُستقبل العربي، العدد 49، آذار: 4-27.

فؤاد مرسي (1985). الاقتصاد العربي في قبضة النفط. المنار، العدد (3)، مارس.

فلاح سعيد جبر (1979). مشاكل نقل التكنولوجيا: نظرة إلى واقع الوطن العربي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

مارلين نصر (1985). «المرأة والعمل في الشرق العربي: الحجم الإجمالي والنسبي لقوة العمل الثابتة». مجلة الوحدة، العدد (9) يونيو.

مجدالدين خيري (1994). «المتغير السياسي والتنمية العربية: نحو اطار نظري». شؤون عربية، العدد (79) أيلول: 54-76.

محمد عابد الجابري (1992). «آفاق المستقبل العربي». المستقبل العربي، العدد (156)، شباط: 4 - 14.

محمد عبدالشفيع عيسى (1996). «النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقالية». السياسة الدولية، العدد (124) أبريل.

محمد علي محمد (1983). أصول علم الاجتماعي السياسي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

محمد لبيب شقير (1981). مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها، في التخطيط لتنمية عربية: آفاقه وحدوده. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

محمد السيد سعيد (1986). «الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية». الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، (107).

محمود عبدالفضيل (1997). «الشرق أوسطية ومستقبل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي». المستقبل العربي، العدد (220)، حزيران: 87-97.

مركز دراسات الوحدة العربية (1985). ندوة السياسات التكنولوجية في الأقطار العربية. بيروت، خصوصاً جورج قرم في مقدمة الندوة، (11).

مصطفى العبدالله (1991). «الأمن الغذائي في الوطن العربي». شؤون عربية، العدد (66).

نادر فرجاني (1984). عن غياب التنمية عن الوطن العربي في التنمية العربية. الواقع الراهن والمستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

نادية رمسيس (1984). «النظرية الغربية والتنمية العربية. المستقبل العربي»، العدد (64)، حزيران: 30-50.

نزيرة الأفندي (1993). «تلخيص التقرير الاقتصادي العربي الموحد». الاهرام الاقتصادي، 23 آذار.

يوسف صايغ (1984). التنمية العربية والمثلث الحرج، في التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

Andrew, W. (1985). Introduction to the Sociology of Development. London: Macllan Publishers LTD.

Hardgrave, B. (1981). Comparative Politics: The Quest for Theory. Lanham, MD: University Press of America

Casporaso, J. (1981). Dependence, Dependency in Global System: A structural and Behavioral Analysis, International Organization. Winter, 32 (1).

Chilcote, R. (1984). Theories of Development and Under-development. Boulder Colorado: West View Press.

Rosenaw, J. (1980). The study of Global Interdependence, London.

Santos, D. (1970). The Structure of Dependence, American Economic Review (60).

Webster, A. (1984). Introduction to the Sociology of Development, London: Macmillan Education..

Frank, A. (1979). "The Development of Under-development". pp 103-113, In C.K. Wilber (Ed), The Political Economy of Development and under-development, New York: Random House.

جدول (1)

تطور الفجوة الغذائية العربية

(1980، 1985، 1992، 1993)

	الفجوة الغذائية عام 1980			الفجوة الغذائية عام 1985			الفجوة الغذائية عام 1992			الفجوة الغذائية عام 1993		
	كمية (ألف طن)	قيمة (مليون دينار)	% للاكتفاء	كمية (ألف طن)	قيمة (مليون دينار)	% للاكتفاء	كمية (ألف طن)	قيمة (مليون دينار)	% للاكتفاء	كمية (ألف طن)	قيمة (مليون دينار)	% للاكتفاء
الاجمالي		10,164			12,897			11,557			10,944	
مجموعة الحبوب	18,764	4,557	58	34,046	6,419	58	30,605	5,552	51	30,109	4,748	58
(القمح)	9,999	2,201	50	15,574	2,575	50	13,747	2,383	52	14,270	2,249	56
(الشعير)	2,164	500	73	7,455	1,050	70	6,418	879	49	4,444	458	57
بطاطس	214	69	40	395	84	95	-6	-22	101	191	75	96
البقوليات	91	63	92	323	170	93	344	183	80	401	226	74
الخضروات	-10	-32	100	1,420	669	100	433	308	98	810	361	97
الفاكهة	-271	-163	102	385	355	102	-100	-86	101	235	89	99
سكر مكرر	3,531	1,830	26	2,569	700	30	4,458	1,569	31	3,529	1,115	37
زيتون وشحوم	1,379	1,183	37	1,370	1,346	42	2,239	1,228	29	2,743	1,305	31
اللحوم	880	1,359	69	1,024	1,453	74	733	1,138	84	861	1,250	83
أسماك	-5	-96	100	-64	-320	103	-126	-419	107	-235	-506	114
بيض	139	208	76	132	187	78	55	137	85	47	98	95
ألبان	4,389	1,187	65	1,324	1,834	92	8,510	1,969	59	8,928	2,183	59

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة سبتمبر 1995.

جدول (2)

واردات الدول العربية من السلع الغذائية

(1980، 1985، 1988، 1993)

الكمية: بالألف طن

القيمة: مليون دولار

	1980		1985		1988		1989		1990		1991		1992		1993	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
الاجمالي		13,522		15,312		16,702		16,936		16,097		16,471		17,689		
الحبوب	18,643	4,637	31,956	5,965	35,679	6,258	37,844	.6,841	34,786	5,977	32,342	5,136	34,598	6,037		17,916
القمح	12,467	2,541	21,136	3,757	21,871	3,718	24,109	3,691	21,042	3,533	20,651	3,597	20,558	2,99	19,481	2,791
السكر الخام	3,131	1,722	3,931	707	4,186	1,278	03,78	001,3	4,658	1,892	04,53	1,506	04,39	1,372	4,355	1,311
الدرنيات	487	134	677	147	505	163	560	178	217	183	760	257	845	244	779	208
البقوليات	302	164	334	170	466	225	445	243	431	245	518	280	672	323	485	227
الخضار	688	236	1,137	486	1,415	580	1,599	758	01,47	702	2,669	1,207	3,118	01,28	2,759	1,069
الفواكه	1,121	535	1,336	677	01,47	732	01,45	652	1,315	648	1,768	871	1,907	905	1,972	919
زيوت نباتية	1,018	867	1,948	1,489	2,142	1,348	2,172	1,349	2,3	1,366	2,218	1,242	2,595	1,495	2,57	1,36
الأغنام والماعز	10,148	691	12,859	768	15,008	872	13,381	891	11,492	748	12,314	754	13,595	780	13,657	898
اللحوم	666	989	1,015	1,294	848	1,488	788	1,223	800	1,232	820	1,155	823	1,165	1,040	1,378
الألبان	8,037	1,572	11,244	1,794	10,445	2,049	9,305	2,032	8,644	2,013	983	1,874	935	1,951	1,157	2,199
البيض	136	204	156	213	106	220	95	174	51	100	55	105	66	101	64	94
الشاي، القهوة، التبغ	461	1,771	517	1,602	554	1,489	525	1,295	491	991	659	2,084	623	2,046	601	2,218

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة: سبتمبر 1995.

جدول (3)

الصادرات والواردات العربية البينية ومعدلات التغير السنوي (1989 - 1994)

مليون دولار

	الصادرات العربية البينية								الواردات العربية البينية							
	1989	1990	1991	1992	1993	1994	معدل التغير عام 1993	معدل التغير عام 1994	1989	1990	1991	1992	1993	1994	معدل التغير عام 1993	معدل التغير عام 1994
مجموع الدول العربية	12,142	13,902	13,36	13,517	123,432	12,75	−0,6	−5,1	8,071	8,781	8,825	10,549	9,928	10,148	5,9	2,2
الأردن	420	390	253	327	412	482	25,9	17,.1	581	661	497	680	720	749	5,9	4,0
الإمارات	1,259	1,321	2,255	02,23	2,071	1,825	−7,2	−11,9	755	947	1,389	001,5	1,467	1,483	2,2−	1,1
البحرين	378	378	284	316	441	411	39,7	−6,8	200	215	277	292	293	335	0.3	14,3
تونس	294	363	386	391	380	381	−2,9	0,3	235	402	283	365	253	351	−30,7	38,7
الجزائر	174	284	210	216	202	209	−6,5	3,5	189	185	195	242	223	233	−7,9	4,5
السعودية	3,059	4,698	4,598	3,979	3,742	3,361	6,0−	10,2−	1,077	1,126	1,184	1,393	1,5	1,427	7,7	4,9−
السودان	113	107	63	157	172	150	9,7	12,7−	166	357	291	369	290	197	21,4−	32,1−
سورية	502	786	786	765	756	761	1,2−	0,7	119	148	139	196	234	215	19,4	8,1−
الصومال	67	59	51	78	84	81	7,2	3,6−	48	25	10	10	121	11	20,2	8,5−
العراق	956	721	252	408	330	369	19,1−	11,8	1,228	924	150	113	8	61	92,9−	662,5
عُمان	2,762	2,469	2,469	50520	2,509	3,3	1,6−	−632	730	937	-01,18	1,121	01,15	5,0−	2,6	2,6
قطر	230	253	229	279	263	271	5,7−	3,0	148	202	226	278	229	254	17,6−	10,9
الكويت	780	395	117	238	296	310	24,3	4,7	818	495	422	896	789	802	12,0−	1,6
لبنان	255	250	286	312	353	333	13,1	5,7-	290	437	477	568	539	553	5,1	2,6
ليبيا	109	409	390	406	440	423	8,4	-3,8	181	298	432	628	516	572	17,8	10,9
مصر	244	266	435	544	531	537	2,4−	1,2	150	191	266	252	273	262	8,3	4,0−
المغرب	264	388	467	340	330	235	2,9−	28,8−	705	1,041	879	988	747	867	24,4−	16,1
موريتانيا	0	2	2	2	2	2	23,5	14,3	18	26	42	45	51	48	13,3	5,9−
اليمن	92	71	47	60	77	98	28,3	27,3	432	372	630	554	663	578	19,7	12,8−

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة: سبتمبر 1995.

جدول (4)

الإنفاق العسكري في البلدان العربية بأسعار الدولار الثابتة لعام 1985 وأسعار صرف 1985

(مليون دولار)

الدولة	1970	1975	1980	1985	1990
البلدان العربية النفطية					
السعودية	462	4122	17875	20083	15926
الكويت	125	623	937	1537	1435
الإمارات العربية المتحدة	18	34	1232	2053	1594
عُمان	41	761	959	2351	1640
البحرين	11	16	1610	156	210
قطر	-	-	-	-	-
العراق	432	1418	2987	12070	12523
بلدان المواجهة العربية					
مصر	605	2049	1658	2648	4572
سوريا	161	705	3343	2739	5453
الأردن	91	135	332	539	689
لبنان	94	212	102	93	106
بلدان المغرب العربي					
الجزائر	87	183	481	853	1499
ليبيا	199	98	3449	3573	1708
المغرب	41	154	404	592	846
تونس	13	33	87	394	386
بلدان عربية أخرى					
اليمن	9	39	245	324	567
اليمن الديمقراطي	22	45	120	181	223
السودان	8	10	32	112	522
موريتانيا	3	9	62	48	35
الصومال	26	32	64	29	20
مجموع البلدان العربية	**2448**	**11278**	**34530**	**503735**	**49955**

المصدر: عبدالرزاق فارس الفارس، 1993، السلاح والخبز: الانفاق العسكري والتنمية في الوطن العربي (1970 - 1990). المستقبل العربي، العدد (171)، بالاعتماد على:

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), Yearbook of World Armaments and Disarmament (Oxford: Oxford University Press, various issues).

تنمية أسواق الأوراق المالية:
بورصة الدار البيضاء نموذجاً

إبراهيم منصوري*

ملخص: يتسم مفهوم التنمية المالية بالتعقيد كما هو الحال بالنسبة لمفهوم التنمية الاقتصادية. وتحاول هذه المقالة أن تعرف بهذا المفهوم وأن تقيسه بتحليل ومقارنة مجموعة من المؤشرات البسيطة لتنمية أسواق الأوراق المالية، وبناء أرقام استدلالية مركبة بالاستناد إلى عينة من البلدان المتقدمة والسائرة في طريق النمو، من بينها المغرب. وتهدف بذلك إلى تسهيل المقارنات الدولية وفهم أحسن للعلاقات بين تنمية أسواق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي.

تستجيب نهضة أسواق الأوراق المالية في عدد من البلدان النامية لمنطق التحرير المالي الرامي إلى تعبئة المدخرات الداخلية والخارجية، كما أنها ترتبط باستراتيجية خفض المديونية الخارجية التي حلت محل الاستراتيجية القديمة والمتمثلة في تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق المديونية الخارجية والتي عرفها عقد السبعينيات في جو يتسم بسيولة دولية مفرطة ومالية خارجية رخيصة. وقد أهملت استراتيجية السبعينيات تعبئة الادخار والسياسات المالية والنقدية بينما تهتم الاستراتيجية الجديدة بهذه السياسات وبتعبئة الادخار (Labidi, 1996).

يعتبر التحرير المالي رد فعل للعوامل التي أدت إلى تفاقم المديونية الخارجية، ذلك أن قمع القطاع المالي Financial repression (Shaw, 1973; Mckinnon, 1973)، يعتبر المسؤول الأول عن الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية. كما أن التحرير المالي يعتبر رد فعل للالتزامات الخارجية المرتبطة بتسديد الديون الخارجية ولاستمرار تمويل

* أستاذ (Professor) قسم الاقتصاد، جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب.

التنمية لأن تبني سياسة التحرير المالي يمكن أن يضمن صيرورة تدفق رأس المال الأجنبي. ولذلك فإنه، وتحت ضغط مشكل المديونية، ترتبط نهضة أسواق الأوراق المالية، كما في حالة المغرب، باستراتيجية التحرير المالي كما تكون عاملا مهما لاندماج الاقتصاديات النامية في مالية عامة أكثر فأكثر عولمة (النجار، 1993).

تتميز أسواق الأوراق المالية ومنذ بداية العقد الأخير بنموها الانفجاري، فقد عرفت قيمة رأس مال أسواق الأوراق المالية على الصعيد العالمي ارتفاعا مهولا من 4.7 تريليون إلى 15.2 تريليون دولاراً أمريكياً بين سنتي 1985 و1995، كما ارتفع نصيب رأس مال أسواق الأوراق المالية الناهضة خلال هذه الفترة من 4 إلى 13٪ من القيمة الإجمالية لرأس مال أسواق الأوراق المالية على الصعيد العالمي، كما عرف حجم التداول في الأسواق المالية الناهضة تطوراً مهماً بحيث قفزت قيمة الأوراق المالية المتداولة فيها من أقل من 3٪ إلى 17٪ خلال الفترة الممتدة من 1985 إلى 1994 (Demirguç-Kunt & Levine, 1996 b, 233)[1] . لكن أسواق الأوراق المالية الناهضة في العديد من البلدان النامية لا تكون في الحقيقة نماذج جديدة لأسواق ترتبط نهضتها بجيل جديد من الإبداعات المالية Financial innovations. فهي، ببساطة، مجموعة من الأسواق المالية التقليدية التي أهملت في أغلب الأحيان ولكنها بدأت مؤخرا تتطور باستمرار (Lelart) كما يتضح من تطور رأس مالها وحجم التداول فيها.

بيد أن تنمية أسواق الأوراق المالية الناهضة لا يمكن قياسها استناداً إلى معيار واحد أو عدد محدود من معايير تنمية أسواق أوراق المالية. وتبين النماذج المتوفرة أن مفهوم تنمية أسواق الأوراق المالية مفهوم متعدد الأوجه. ولهذا فإنه من الضروري تبني مقاربة متعددة المعايير multicriteria approach (De Boissieu, 1994). وتهدف هذه المقاربة إلى الإحاطة بجميع مظاهر تنمية أسواق الأوراق المالية وتسهيل المقارنات الدولية. إلا أن تلك المقاربة لا ترمي فقط إلى تسهيل المقارنات الدولية لأن بناء أرقام استدلالية متعلقة بتنمية أسواق الأوراق المالية يهدف أيضاً إلى فهم أحسن للعلاقات بين تنمية أسواق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، مما يفضي إلى رؤية ما إذا كانت التنمية المالية ضرورية للتنمية الاقتصادية.

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية: ما التعريف الذي يمكن إعطاؤه لمفهوم تنمية أسواق الأوراق المالية؟ هل يمكن قياس هذا المفهوم إمبريقيا؟ هل من الممكن بناء مؤشرات وأرقام استدلالية لتنمية الأسواق المالية تدمج أقصى ما يمكن من المعلومات حول نشاط أسواق الأوراق المالية الناهضة ونموها؟ ما المنهجية التي يجب اتباعها لبناء تلك المؤشرات والأرقام الاستدلالية؟ كيف يمكن استعمالها للقيام

بمقارنات دولية؟ ما أهميتها لغرض فهم أحسن للعلاقات بين تنمية الأسواق البورصية والنمو الاقتصادي؟ وفي محاولتنا للإجابة عن هذه الأسئلة، تبقى لهذه المقالة في أساسها أهمية منهجية كما تستند، كلما كان ذلك ممكنا، إلى الحالة الخاصة لبورصة القيم بالدار البيضاء.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم تنمية أسواق الأوراق المالية، مثل مفهوم التنمية الاقتصادية، يتسم بالتعقيد وبتعدد الأوجه، ولهذا فإن أي معيار مفرد لا يمكنه الإحاطة بكل مظاهر تنمية أسواق الأوراق المالية، والمقاربة الأكثر واقعية يجب أن تستعمل مؤشرات عدة لتنمية أسواق الأوراق المالية، وألا تقتصر على نسبتي رأس مال السوق وحجم التداول بالقياس إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما في عدد من الصحف والمجلات. بيد أن المؤشرات، على تعددها، تنتج ترتيباً مختلفا للبلدان عند القيام بالمقارنات الدولية، ولهذا فمن أجل تقييم واقعي للمستوى العام الذي وصلته تنمية أسواق الأوراق المالية في مجموعة معينة من الدول، يكون من الأهمية بناء أرقام استدلالية مركبة لتنمية الأسواق تمكن من إدماج كل المعلومات التي تحويها تلك المؤشرات.

يقدم القسم الأول من هذا البحث تحليلا ومقارنة للمؤشرات البسيطة المتعلقة بتنمية أسواق الأوراق المالية، في حين يعرض القسم الثاني منه الأرقام الاستدلالية المركبة ومنهجية بنائها.

المؤشرات البسيطة لتنمية الأسواق المالية:

المؤشرات البسيطة التي ستكون موضوعا للتحليل والبحث في هذا الفصل هي: (1) مؤشرات حجم السوق (نسبة رأس مال السوق وعدد الشركات المدرجة). (2) مؤشرات السيولة(نسبة حجم التداول، نسبة رقم المعاملات). (3) مؤشر التمركز. (4) مؤشر التنمية المؤسساتية. (5) مؤشر عدم الاستقرار في الأسعار والمردودية. (6) مؤشر الاندماج الدولي للسوق.

1- حجم وسيولة السوق المالية: يمكن قياس حجم سوق الأوراق المالية بنسبة رأس مال السوق وعدد الشركات المدرجة كمعيار إضافي. أما في ما يتعلق بسيولة السوق فيمكن قياسها بنسبتي حجم التداول ورقم الأعمال.

أ – حجم السوق: نسبة رأس مال السوق: تساوي هذه النسبة قيمة الأوراق المالية المدرجة مقسومة على قيمة الناتج المحلي الإجمالي. وبالمعنى الاقتصادي، هناك فرض يتضمنه مصطلح رأس مال السوق وهي أن حجم سوق الأوراق المالية مرتبط إيجابا بالقدرة على تعبئة الرأسمال وتنويع المخاطرة. ومن أجل الحصول على فكرة عامة عن نسبة رأس المال خلال فترة معينة، فإننا نحسب المتوسط السنوي لهذه النسبة لعينة

من البلدان المتقدمة والسائرة في طريق النمو. ففي المغرب مثلا وصل هذا المتوسط السنوي إلى 5 في المائة خلال الفترة الممتدة من 1986 إلى 1993. ويعود انخفاض هذا الرقم إلى أن رأس مال سوق الأوراق المالية في المغرب لم تعرف تطوراً مهماً إلا بعد سنة 1993، وذلك بفضل الإصلاحات التي تم تبنيها وموجة الخصخصة التي عرفها المغرب منذ ذلك الوقت. ويعطي حساب هذا المتوسط السنوي لعينة من البلدان مقارنات دولية متناقضة. كما يتضح من جدول (1): يفوق المتوسط السنوي لنسبة رأس المال 100 في المائة في بلدان مثل جنوب افريقيا وهونغ كونغ واليابان وسنغافورة خلال الفترة 1986-1993 بينما يكون هذا المتوسط أقل من 10٪ في بلدان أخرى كنيجيريا والمغرب والأرجنتين وأندونيسيا وكولومبيا وتركيا خلال الفترة نفسها. وتفوق نسبة رأس المال في عدد من البلدان النامية مثيلتها في بعض البلدان المتقدمة. على سبيل المثال، يفوق المتوسط السنوي لنسبة رأس مال السوق المالية الماليزية المتوسط السنوي في دول متقدمة كفرنسا واستراليا والدانمرك وإيطاليا.

– عدد الشركات المدرجة: يعتبر عدد الشركات المدرجة مقياسا إضافيا لحجم أسواق الأوراق المالية، في حين لا يمكن القياس على الاختلافات الهامشية في عدد الشركات المدرجة، حيث تكون القيم القصوى مفيدة. على سبيل المثال، ليس مهما أن يكون المتوسط السنوي لعدد الشركات المدرجة في أستراليا هو 1184 في حين يكون العدد في كندا هو 1118 شركة مدرجة خلال الفترة 1985-1993، في حين هناك إدراج أقل من 70 شركة في المغرب وتونس والبحرين (صندوق النقد العربي، على أساس إحصائيات البورصات العربية، 1993) وزيمبابوي (Demirgüç-Kunt & Levine, 1996a) دليلا على محدودية أسواق الأوراق المالية في هذه الدول (لمقارنات دولية أخرى، انظر جدول 1).

ب – سيولة السوق: يستعمل المحللون الماليون – بوجه عام – مصطلح السيولة للدلالة على القدرة على شراء وبيع الأصول المالية بسهولة في أسواق الأوراق المالية. إذا كانت السيولة تمكن المستثمرين من التخلص من محافظهم بسرعة وبكلفة أقل، فإنها تجعل الاستثمار أقل مخاطرة وتسهل القيام باستثمارات إضافية ذات مردودية عالية وعلى المدى الطويل (Demirgüç-Kunt & Levine, 1996; Bencivenga et al., 1996; Bencivenga, 1992). ويعتبر المحللون السيولة مؤشرا مهماً لتنمية أسواق الأوراق المالية لأنها من الناحية النظرية تسهم في تحسين توزيع الموارد ودفع عجلة النمو الاقتصادي على المدى الطويل (Demirgüç-Kunt & Levine 1996a, 295; Duke 1993, 19; هوفاجيميان 1993، 83-49 ,Levine1996,323-340.

إن القياس الأكثر واقعية لسيولة سوق أوراق مالية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار كل التكاليف المتعلقة بالمعاملات داخل السوق، بما فيها التكاليف الزمنية time costs وتلك المتعلقة بعدم التأكد من الحصول على مقابل ومن تصفية المعاملات (Bencivenga et al., 1996). غير أن القياس المستخدم على العموم هو نسبة حجم تداول الأوراق المالية إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي. بيد أنه من المفيد إدخال نسبة رقم الأعمال (القيمة الإجمالية للأوراق المتداولة مقسومة على رأس مال السوق) بوصفها مقياساً إضافياً لسيولة السوق. في حين تقيس نسبة حجم التداول أهمية قيمة الأوراق المتداولة في علاقتها بالاقتصاد الوطني ككل، تمكننا نسبة رقم الأعمال من قياس أهمية التداول في علاقته بحجم السوق.

من المهم حساب هاتين النسبتين في المغرب وتونس في الفترة الممتدة من 1990 إلى 1995، وذلك من أجل مقارنة سيولة هذين السوقين الماليين المغاربيين. فالمتوسط السنوي لنسبة حجم التداول في المغرب خلال هذه الفترة لا يتعدى 2.65 في المائة في حين يصل في تونس إلى ما يقارب 6.9٪. أما المتوسط السنوي لنسبة رقم الأعمال خلال الفترة نفسها فقد بلغ حوالي 21.86 في المائة في المغرب في حين لا يتعدى 17.85 في تونس. وهذا يعني أنه وبالقياس إلى الإقتصاد الوطني ككل، يمكن اعتبار السوق التونسي أكثر سيولة في حين يكون السوق المالي المغربي أكثر نشاطا وسيولة بالقياس إلى حجم السوق (رأس المال).

إلا أن المقارنات الدولية يجب ألا تنحصر في بلدين ناميين، فمن أجل مقارنات دولية أكثر واقعية، لا بد من استخدام عينة عريضة من البلدان المتقدمة والسائرة في طريق النمو. غير أن المعطيات الإحصائية المتوفرة حول مثل هذه العينة تخص الفترة الممتدة من 1985 إلى 1993 فقط. إلا أن التطور الأهم الذي عرفته رؤوس الأموال البورصية وقيمة التداول بالمغرب قد حصل ابتداء من أواخر عام 1992 إلى اليوم.

من أجل تكوين فكرة عامة عن سيولة أسواق الأوراق المالية في عينة من 42 بلدا متقدما وسائرا في طريق النمو خلال الفترة 1985-1993 (المتوسط السنوي)، حسبت نسبتا التداول ورقم الأعمال ووضعت في جدول (2).

تمركز السوق وعدم الاستقرار في الأسعار والمردودية:

أ – تمركز السوق Market Concentration: يعتبر تمركز سوق الأوراق المالية غير مرغوب فيه نظرا لأثره السلبي على السيولة. ويمكن قياس تمركز السوق بواسطة نسبة رأس مال عدد معين من أكبر الشركات المدرجة (مثلا الشركات العشر الأوائل) إلى إجمالي رأس مال السوق. وفي المغرب مثلا يعتبر تمركز بورصة الدار البيضاء مرتفعاً

كما تبينه نسبة رأس مال الشركات العشر الأوائل إلى إجمالي رأس مال السوق، والتي قمنا بحسابها اعتماداً على الأرقام التي أوردتها مؤسسة Upline Research بالدار البيضاء وتبلغ هذه النسبة حوالي 67٪ في 31 ديسمبر 1996. وفي هذا الإطار تحتل البنوك المدرجة ضمن الشركات العشر الأوائل نصيب الأسد بنسبة تصل إلى حوالي 28٪ من مجموع رأس مال السوق المقدرة بـ 75382 مليون درهم متبوعة بالمجموعات وشركات الاستثمار (19%) والصناعات الغذائية (14%) وقطاع البترول (6%). واستناداً إلى تقرير شركة البورصة أبلاين سيكيورتيز Upline Securities في الدار البيضاء في سنة 1995 (L'Economiste، 28 ديسمبر 1995)، فإنه من بين النتائج القطاعية لبورصة القيم في الدار البيضاء في سنة 1995، حصلت البنوك على نصيب الأسد من إجمالي رأس مال السوق. وفي أواخر مارس 1996، أصبحت تمثل حوالي 39 في المائة من القيمة الإجمالية لرأس مال السوق (Oudghiri, 1996, 37). وفي أواخر ديسمبر 1996، أصبحت تمثل أقل من 36 في المائة متبوعة بالمجموعات holdings وشركات الاستثمار (أقل من 19 في المائة) وقطاع الصناعات الغذائية (أقل من 16 في المائة).

ب - عدم الاستقرار في الأسعار والمردودية: استأثر مؤشر عدم الاستقرار في الأسعار والمردودية باهتمام خاص في الكتابات التي تعنى بأسواق الأوراق المالية (Bekaert & Harvey, 1995; Schwert, 1989)، وقد تطلب هذا المؤشر حسابات اعتمدت على تقدير Estimation الانحراف المعياري للمردوديات الشهرية في أسواق الأوراق المالية (Demirgüç-Kunt & Levine 1996a) وحسابات أكثر تعقيدا للارتباطات الذاتية autocorrelations المتعلقة بالمردوديات البورصية السنوية بالاعتماد على سلاسل متوسط المردوديات الشهرية (Schwert, 1989). ونقترح بالنسبة للمغرب حسابات أكثر بساطة لرؤية ما إذا كانت مردوديات بورصة الدار البيضاء أكثر أو أقل استقراراً. وتتمثل المنهجية في حساب الانحراف المعياري لمتوسط المردوديات السنوية. وقد بلغ المتوسط السنوي للمردود العام (م.س.م.ع)[2] خلال الفترة 1985-1995، حوالي 5.82 في المائة في حين قدرت قيمة الانحراف المعياري بحوالي 2.64 في المائة. ويمكن اعتبار هذا الرقم الأخير مؤشرا لدرجة استقرار أو عدم استقرار المردود ولا سيما أن الانحراف المعياري يشير في المتوسط إلى درجة تغير المردود السنوي في علاقته بالمتوسط السنوي، أما معامل التغير فيصل إلى حوالي 45.36 في المائة مما يبين تذبذبا Volatility أقل ارتفاعا، واستناداً إلى بحث قام به (Demirgüç-Kunt & Levine, 1996a, 297)، فقد بلغ مؤشر تذبذب المردود في بورصة الأرجنتين والتي اعتبرت الأقل استقراراً، حوالي 34 في المائة، في حين وصل المؤشر نفسه ببورصة الباكستان (الأكثر استقرارا) أقل من 3 في المائة.

السؤال الأهم يتعلق، في الواقع، بما إذا كان عدم استقرار أسواق الأوراق المالية مؤشرا، بالضرورة، لتنمية أو تخلف الأسواق المالية. ومن المرجح أن يكون عدم الاستقرار إشارة إلى تنمية سوق الأوراق المالية ما دام التداول الفعال للمعلومات يؤدي حتماً إلى نوع من عدم الاستقرار في أسواق الأوراق المالية (Bekaert & Harvey, 1995). وفضلاً عن هذا، يمكن اعتبار تذبذب الأسعار والمردود عاملاً مهما لسيولة السوق، وبخاصة في أسواق الأوراق المالية الناهضة. فكما أوضح دوك (Duke, 1993, 22)، من المهم جلب المضاربين إلى أسواق الأوراق المالية الناهضة وذلك لغرض تزويدها بالسيولة المطلوبة على المدى القصير. فالمضاربون يتخذون قراراتهم في أجل أقصر مما يفعله المستثمرون المؤسساتيون، إنهم يفضلون الأسواق المتذبذبة التي تتميز باطرادها وسيولتها الدائمة.

التنمية المؤسساتية والاندماج الدولي للأسواق المالية:

أ - التنمية المؤسساتية: حسب بغانو (Pagano, 1993)، يمكن للعوامل التنظيمية والمؤسساتية أن تؤثر على سير أسواق الأوراق المالية، ولكن كيف يمكن قياس التنمية المؤسساتية التي تتسم بطابعها الكيفي؟ حاول (Demirgüç-Kunt & Levine, 1996a) و (Demirgüç-Kunt & Maksimovic, 1996) الإجابة عن هذا السؤال فجمعوا معلومات من مؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation, IFC, 1993) تتعلق بأسواق الأوراق المالية الناهضة، فبنوا سبعة مؤشرات مؤسساتية: (أ) يبين المؤشر الأول ما إذا كانت الشركات المدرجة في البورصة تنشر المعلومات المتعلقة بتكاليفها وأرباحها(تعطى قيمة صفر أو واحد، حيث قيمة واحد تشير إلى أن المعلومات دقيقة ومنشورة دولياً). (ب) يقيس المؤشر الثاني قواعد المحاسبة المعمول بها (تعطى قيمة صفر، واحد أو اثنين للبلدان التي تتبنى على التوالي قواعد محاسبية ضعيفة أو كافية أو حسنة). (ج) يقيس المؤشر الثالث نوعية القوانين المتعلقة بحماية المستثمر كما تبث فيها مؤسسة التمويل الدولية (تعطى قيمة صفر أو واحد أو اثنين للإشارة إلى أن القوانين المعمول بها ضعيفة أو كافية أو حسنة على التوالي). (د) يبين المؤشر الرابع ما إذا كان البلد يتوفر على مجلس للصرف وتصفية الأصول المالية. (هـ) أما المؤشرات الخامس والسادس والسابع فتقيس الحواجز المفروضة على إعادة توطين الأرباح ورأس المال من طرف المستثمرين الأجانب والاستثمارات الداخلية من طرف الأجانب (على سبيل المثال، من أجل قياس الحواجز المفروضة على إعادة توطين الأرباح، تعطى قيمة صفر أو واحد أو اثنين للإشارة إلى أن الحواجز صارمة أو أقل صرامة أو لا وجود لها على التوالي).

إذا كانت $S_1,...,S_n$ هي مؤشرات التنمية المؤسساتية كما بينت طريقة قياسها، فإن متوسط الرقم الاستدلالي للتنمية المؤسساتية يمكن كتابته هكذا:

$$S = \sum_{i=1}^{i=n} Si/n$$

يكون من المفيد حساب هذا الرقم الاستدلالي بالنسبة للمغرب، وفي هذا الإطار لم يتوان المغرب في إصدار قوانين متعددة لغرض إصلاح سوق رأس المال وتطويره (El Abdaimi, 1994 ؛ العياشي والبختي، 1995 ;Kably, 1997).

نعتقد أن النصوص المنظمة لسير سوق رؤوس الأموال في المغرب ليست إلا نوايا، ذلك أن الأهم هو سلوك الفاعلين الاقتصاديين، أسراً وشركات وإدارات، ورد فعلهم للقوانين التي تم إصدارها. على سبيل المثال لا الحصر، ليس أكيداً أن تكون للشركات رغبة في نشر معلومات دقيقة حول سيرها وأدائها الاقتصادي والمالي، كما أن رفع الحوافز عن تدفقات رأس المال الأجنبي لا يعني بالضرورة أن الاستثمارات في المحفظة ستأتي إلى البلد (للتعرف أكثر على محددات الاستثمار في المحفظة، انظر: (World Bank, 1993; Duke, 1993; Claessens, 1993).

تلك بعض العوامل التي تفرغ الرقم الاستدلالي للتنمية المؤسساتية من محتواه بالنسبة للسوق المالي المغربي، مع أن هذا الرقم يفيد في تجميع كل المعلومات المتعلقة بالتنمية التنظيمية للسوق المالي.

ب – تقييم الأصول والاندماج الدولي لأسواق الأوراق المالية: تشير النظرية المالية إلى أن القدرة على تنويع المخاطرة عن طريق الاستثمار في محفظة تتسم بالتنوع دوليا، يمكنها أن تؤثر على قرارات الاستثمار وبالتالي على نسب النمو الطويل الأمد (Levine Akdogan, 1997; Obstfeld, 1994). ويعتقد عدد من الباحثين أن الحواجز أمام تدفقات رأس المال الأجنبي تحول دون تنويع المخاطرة وتنقص من اندماج أسواق رؤوس الأموال، كما أنها تحرم المتعاملين من معادلة ثمن المخاطرة على الصعيد الدولي (Errunza et al., 1992; Dasgupta & Glen, 1995; Claessens, 1993).

من أجل قياس قدرة المتعاملين على تنويع المخاطرة على الصعيد الدولي، يكون من المفيد استغلال تقديرات (Korajczyk, 1994,1996) لدرجة الاندماج الدولي لأسواق الأوراق المالية. ويعتقد Korajczyk أن نموذج تقييم الأصول المالية الدولية يبين أن

فائض المردود المرتقب لكل أصل مالي على المردود الناجم عن أصل مالي معفى من المخاطرة risk-free asset يكون مرتبطاً خطياً بمحفظة تمثيلية يمكن قياسها بتقدير العوامل المشتركة اعتمادا على محفظة دولية من الأوراق المالية، وباستعمال مناهج المكونات الرئيسة المائلة التي تبناها Connor and Korajczyk (1986). ولمعلومات إضافية عن نماذج تقييم الأصول، (انظر Akdogan, 1997).

إذا كان n هو عدد الأصول المالية في سوق أوراق مالية معينة، وكانت T هي عدد السنوات، وكان R_{it} هو فائض المردود المرتقب للأصل المالي i في السنة t على المردود الناجم عن أصل مالي معفي من المخاطرة (zero-beta asset)، وكانت P_t هي المحفظة التمثيلية في السنة t، فإن نموذج تقييم الأصول المالية الدولية يقودنا إلى الانحدار التالي:

$$(1) \quad R_{it} = a_i + b_i P_t + \varepsilon_{it}$$

حيث إن ε_{it} هو متغير الخطأ.

وتعني معادلة الانحدار (1) أن:

$$(2) \quad \begin{cases} R_{1t} = a_1 + b_1 P_t + \varepsilon_{1t} \\ R_{2t} = a_2 + b_2 P_t + \varepsilon_{2t} \\ \vdots \quad \vdots \quad \vdots \quad \vdots \\ R_{nt} = a_n + b_n P_t + \varepsilon_{nt} \end{cases}$$

لكل انحدار في النظمة (2)، نقدر إل a_i وال b_i. بالنسبة للانحدار $(R_{1t} = a_1 + b_1 + P_1 + E_{1t})$ مثلا، يمكن التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى والتي تعطي:

$$\hat{a} = \overline{R}_1 - \hat{b}\overline{P}$$

$$\hat{b} = \left(\sum_{t=1}^{T}(R_{1t} - \overline{R}_1)(P_t - \overline{P})\right) \Big/ \sum_{t=1}^{T}(P_t - \overline{P})^2$$

$$\overline{R}_1 = \sum_{t=1}^{T} R_{1t} \Big/ T \quad ; \quad \overline{P} = \sum_{t=1}^{T} P_t \Big/ T$$

ومن السهل فهم أن الاندماج الدولي الكامل لسوق أوراق مالية معينة يعني أن:

$$a_1 = a_2 = ... = a_n = O$$

بالنسبة لمجموع أصول السوق المالية، يمكن قياس مؤشر الاندماج الدولي للسوق ودرجة تنويع المخاطرة فيها باحتساب متوسط القيم المطلقة لمقدرات الثوابت a_i.

إذا كان âi هو مقدر الثابت ai، فإن المؤشر يمكن كتابته هكذا:

$$INT = \sum_{i=1}^{i=n} |\hat{a}_i| \Big/ n$$

فكلما كانت قيمة INT ضعيفة كانت درجة الاندماج مرتفعة، وكلما كانت هذه القيمة مرتفعة تزيد درجة انعزال سوق الأوراق المالية. ومن الجدير بالذكر أن نموذج تقييم الأصول المالية الدولية ينحو إلى إفراز نتائج متناقضة، ذلك أن بعض أسواق الأوراق المالية التي تعتبر أقل تنمية تكون، بالاعتماد على النموذج، أكثر اندماجا على الصعيد الدولي وأكثر قدرة على تقييم المخاطرة، في حين الأسواق الأخرى التي تعتبر أكثر تنمية تكون، حسب النموذج، أقل اندماجا وأقل قدرة على تقييم المخاطرة بفعالية (Korajczyk, 1996; Demirgüç-Kunt & Levine, 1996 a). حسب (Korajczyk, 1996, 267))، «في الأسواق التي تتميز باندماجها المالي على الصعيد الدولي، يضطر رأس المال إلى التدفق عبر الحدود حتى يضمن لثمن المخاطرة – أي المقاصة التي يستفيد منها المستثمرون نظرا لتحملهم المخاطرة – أن يتعادل بالنسبة لجميع الأصول المالية». لكن يبدو أن الاندماج الدولي لا يكفي لاعتبار سوق الأوراق المالية ناميا ومتقدماً.

الأرقام الاستدلالية المركبة لتنمية أسواق الأوراق المالية:

بما أن كل مؤشر بمفرده له مساوىء إحصائية ومتعلقة بالمفاهيم فقد يكون من المهم تجميع المعلومات التي تحويها مختلف المؤشرات من أجل بناء أرقام استدلالية مركبة تتعلق بدرجة تنمية أسواق الأوراق المالية.

1 – المنهجية العامة:

أ – طريقة حساب الأرقام المركبة: تتبع طريقة حساب الأرقام الاستدلالية المركبة المراحل العامة التالية: أولاً: لكل مؤشر ولكل بلد، نحسب المتوسط السنوي في فترة معينة. ثانياً: لكل مؤشر، نحسب المتوسط العام لعينة من الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو. ثالثاً: لكل مؤشر ولكل بلد، نحسب الفرق بين المتوسط السنوي للمؤشر ومتوسطه العام المتعلق بالعينة. رابعاً: نقسم هذا الفرق كما هو محسوب على المتوسط العام للعينة. خامساً: لعدد معين من المؤشرات ولكل بلد، نحسب المتوسط

الحسابي البسيط للنسب (المتوسط السنوي - المتوسط العام) المتوسط العام.

إذا كانت $a_1, a_2, ..., a_n$ هي المؤشرات البسيطة لتنمية سوق الأوراق المالية لبلد معين، فإننا نحسب المتوسط السنوي لكل مؤشر خلال فترة مختارة.

إذا كانت $\bar{a}_1, \bar{a}_2,...., \bar{a}_n$ هي هذه المتوسطات السنوية، فيمكن كتابتها هكذا:

$$\bar{\alpha}_1 = \sum_{i=1}^{i=T} \alpha_{1i} \Big/ T \quad ; \bar{\alpha}_2 = \sum_{i=1}^{i=T} \alpha_{2i} \Big/ T \quad ; \cdots ; \bar{\alpha}_n = \sum_{i=1}^{i=T} \alpha_{ni} \Big/ T$$

إذا كانت $\bar{a}_{11}, \bar{a}_{12},..., \bar{a}_1k$ هي المتوسطات العامة للمؤشر (a_1) لعينة من البلدان حجمها k، فإن المتوسط العام لهذه العينة سوف يكون:

$$\bar{\alpha}_{1m} = \sum_{j=1}^{j=k} \bar{\alpha}_{1j} \Big/ k \quad k = \text{عدد البلدان}$$

وبالطريقة نفسها تحتسب المتوسطات العامة للمتوسطات السنوية المتعلقة بالمؤشرات الأخرى ونحصل على:

$$\bar{\alpha}_{2m} = \sum_{j=1}^{j=k} \bar{\alpha}_{2j} \Big/ k \quad ; \bar{\alpha}_{3m} = \sum_{j=1}^{j=k} \alpha_{3j} \Big/ k \quad ; \cdots ; \bar{\alpha}_{nm} = \sum_{j=1}^{j=k} \alpha_{nj} \Big/ k$$

لكل بلد من العينة ولكل مؤشر، نحتسب بعدئذ الفرق بين المتوسط السنوي والمتوسط العام ثم نقسم هذا الفرق على المتوسط العام للعينة. وبهذا تكون هذه النسبة (r_{e1}) المتعلقة بالمؤشر (a_1) هكذا:

$$r_{e1} = \frac{\bar{\alpha}_1 - \bar{\alpha}_{1m}}{\bar{\alpha}_{1m}}$$

وتؤدي الطريقة نفسها إلى احتساب هذه النسبة للمؤشرات الأخرى، أي أن:

$$r_{e2} = \frac{\alpha_2 - \bar{\alpha}_{2m}}{\bar{\alpha}_{2m}} \; ; \; r_{e3} = \frac{\bar{\alpha}_3 - \bar{\alpha}_{3m}}{\bar{\alpha}_{3m}} \; ; \cdots ; r_{en} = \frac{\bar{\alpha}_n - \bar{\alpha}_{nm}}{\bar{\alpha}_{nm}}$$

ويكون الرقم الاستدلالي المركب لتنمية سوق الأوراق المالية لبلد معين، والذي يمكن من تجميع المعلومات التى توفرها مؤشرات عددها p، كما يلي:

$$I_p = \frac{r_{e1} + r_{e2} + \cdots + r_{ep}}{p}$$

مع العلم أن $P \leqslant n$

ويتبين أن الرقم الاستدلالي المركب يقوم على فكرة المتوسطات البسيطة.

ب – اية مؤشرات بسيطة لأية أرقام استدلالية مركبة؟ يكون من الممكن تجميع المعلومات التي توفرها المؤشرات التالية من أجل بناء أرقام استدلالية مركبة لتنمية أسواق الأوراق المالية:

– مؤشرات الحجم (نسبة رأس مال السوق = a_1) والسيولة (نسبة التداول = a_2؛ نسبة رقم الأعمال = a_3)؛

– مؤشرات الحجم والسيولة والتمركز (نسبة التمركز = a_4)؛

– مؤشرات الحجم والسيولة والاندماج الدولي (a_5+ INT)؛

– مؤشرات الحجم والسيولة والتمركز والاندماج الدولي.

وبذلك يمكن حساب الأرقام الإستدلالية المركبة التالية:

الرقم الاستدلالي 1 = $$\left(\frac{\overline{\alpha}_1-\overline{\alpha}_{1m}}{\overline{\alpha}_{1m}}+\frac{\overline{\alpha}_2-\overline{\alpha}_{2m}}{\overline{\alpha}'_{2m}}+\frac{\overline{\alpha}_3-\overline{\alpha}_{3m}}{\overline{\alpha}_{3m}}\right)\Big/3$$

$$= \left(\frac{\overline{\alpha}_1}{\overline{\alpha}_{1m}}+\frac{\overline{\alpha}_2}{\overline{\alpha}_{2m}}+\frac{\overline{\alpha}_3}{\overline{\alpha}_{3m}}\right)\Big/3 - 1$$

– ويمكن هذا الرقم الاستدلالي من تجميع المعلومات المتعلقة بحجم وسيولة سوق الأوراق المالية.

الرقم الاستدلالي 2 = $$\left(\frac{\overline{\alpha}_1-\overline{\alpha}_{1m}}{\overline{\alpha}_{1m}}+\frac{\overline{\alpha}_2-\overline{\alpha}_{2m}}{\overline{\alpha}_{2m}}+\frac{\overline{\alpha}_3-\overline{\alpha}_{3m}}{\overline{\alpha}_{3m}}+\frac{\overline{\alpha}_4-\overline{\alpha}_{4m}}{\overline{\alpha}_{4m}}\right)\Big/4$$

$$= \left(\frac{\overline{\alpha}_1}{\overline{\alpha}_{1m}}+\frac{\overline{\alpha}_2}{\overline{\alpha}_{2m}}+\frac{\overline{\alpha}_3}{\overline{\alpha}_{3m}}+\frac{\overline{\alpha}_4}{\overline{\alpha}_{4m}}\right)\Big/4 - 1$$

ويسعى هذا الرقم الاستدلالي إلى تجميع المعطيات المرتبطة بالحجم والسيولة والتمركز.

الرقم الاستدلالي 3 = $$\left(\frac{\overline{\alpha}_1-\overline{\alpha}_{1m}}{\overline{\alpha}_{1m}}+\frac{\overline{\alpha}_2-\overline{\alpha}_{2m}}{\overline{\alpha}_{2m}}+\frac{\overline{\alpha}_3-\overline{\alpha}_{3m}}{\overline{\alpha}_{3m}}+\frac{\overline{\alpha}_5-\overline{\alpha}_{5m}}{\overline{\alpha}_{5m}}\right)\Big/4$$

$$= \left(\frac{\overline{\alpha}_1}{\overline{\alpha}_{1m}}+\frac{\overline{\alpha}_2}{\overline{\alpha}_{2m}}+\frac{\overline{\alpha}_3}{\overline{\alpha}_{3m}}+\frac{\overline{\alpha}_5}{\overline{\alpha}_{5m}}\right)\Big/4 - 1$$

ويمكن هذا الرقم الاستدلالي من تجميع المعطيات المتعلقة بالحجم والسيولة والاندماج الدولي لسوق الأوراق المالية.

الرقم الاستدلالي 4 =

$$= \left(\frac{\overline{\alpha}_1-\overline{\alpha}_{1m}}{\overline{\alpha}_{1m}}+\frac{\overline{\alpha}_2-\overline{\alpha}_{2m}}{\overline{\alpha}_{2m}}+\frac{\overline{\alpha}_3-\overline{\alpha}_{3m}}{\overline{\alpha}_{3m}}+\frac{\overline{\alpha}_4-\overline{\alpha}_{4m}}{\overline{\alpha}_{4m}}+\frac{\overline{\alpha}_5-\overline{\alpha}_{5m}}{\overline{\alpha}_{5m}}\right)\Big/5$$

$$= \left(\frac{\overline{\alpha}_1}{\overline{\alpha}_{1m}}+\frac{\overline{\alpha}_2}{\overline{\alpha}_{2m}}+\frac{\overline{\alpha}_3}{\overline{\alpha}_{3m}}+\frac{\overline{\alpha}_4}{\overline{\alpha}_{4m}}+\frac{\overline{\alpha}_5}{\overline{\alpha}_{5m}}\right)\Big/5 - 1$$

ويرمي هذا الرقم الاستدلالي إلى تجميع المعطيات المرتبطة بالحجم والسيولة والتمركز والاندماج الدولي لسوق الأوراق المالية.

حيث إن α_i = بالنسبة لكل بلد.

α_{im} = المتوسط العام للمتوسط السنوي للمؤشر البسيط ai بالنسبة لعينة من البلدان.

$$i \in \{1, 2, ..., 5\}$$

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام الاستدلالية يمكن أن تكون موجبة أو سالبة. فإذا كان الرقم الاستدلالي موجباً فإنه يدل على أن تجميع المعطيات المتوفرة عن مجموعة من المؤشرات البسيطة يبين أن درجة تنمية سوق الأوراق المالية المعنية تفوق المتوسط العام للعينة. أما في حالة ما إذا كان الرقم الاستدلالي سالبا، فإنه يدل على أن درجة تنمية السوق تقل عن المعدل العام للعينة.

حساب الأرقام الاستدلالية المركبة والمقارنات الدولية:

أ - حساب الأرقام الاستدلالية المركبة: نكتفي في هذا البحث بحساب الرقمين الاستدلالين 1 و2 وذلك لأنه لا تتوافر لدينا المعطيات الإحصائية المتعلقة بالاندماج الدولي لأسواق الأوراق المالية.

حسب قاعدة المعلومات المتعلقة بأسواق الأوراق المالية الناهضة والتي تتوافر لدى مؤسسة التمويل الدولية (IFC, 1996) واستناداً إلى إحصائيات مورغان ستانلي كابيتال إنترنشيونال (Morgan Stanley Capital International)، وحسابات (Demirgüç-Kunt & Levine 1996a)، تكون المتوسطات العامة ($\overline{a}_{1m}, \overline{a}_{2m}, \overline{a}_{3m}$) لعينة من 41 بلدا في الفترة من 1986-1993، هي:

$$\overline{a}_{1m} = 0.41; \overline{a}_{2m} = 0.15; \overline{a}_{3m} = 0.36$$

إلا أن المغرب لم يؤخذ بعين الاعتبار في هذه العينة، ويستدعي إدخال المغرب في العينة حساب متوسط عام جديد.

عندنا:

$$\overline{\alpha}_{1m} = \sum_{j=1}^{j=41} \alpha_{1j} \Big/ 41 = 0{,}41$$

يبين الجدول 1 أن المتوسط السنوي لنسبة رأس المال في المغرب خلال الفترة من 1986-1993 هو 5٪. ولذلك يصبح المتوسط العام للعينة بعد إدخال المغرب:

$$\overline{\alpha}_{1m} = \left(\sum_{j=1}^{j=41} \alpha_{1j} + 0{,}05\right) \Big/ 42$$

$$= \frac{1}{41/\sum \overline{\alpha}_{1j} + 1/\sum \overline{\alpha}_{ij}} + \frac{0{,}05}{42} = \frac{0{,}41 \times 41 + 0{,}05}{42} \approx 0{,}40$$

وتقود هذه الطريقة إلى حساب المتوسطات العامة الأخرى:

$$\overline{a}_{2m} = 0.1466;\ \overline{a}_{3m} \approx 0{,}355$$

وتمكننا المتوسطات السنوية للمغرب والمتوسطات العامة للعينة من حساب الرقم الاستدلالي بالنسبة للمغرب حيث سنجد أن:

الرقم الاستدلي 1 $= \left(\frac{0{,}05 - 0{,}4}{0{,}4} + \frac{0{,}0061 - 0{,}1466}{0{,}1466} + \frac{0{,}14 - 0{,}355}{0{,}355}\right) \Big/ 3$

$\approx -0{,}813$

ويعني هذا الرقم أن تجميع المعلومات المتوفرة عن حجم وسيولة بورصة القيم في الدار البيضاء في الفترة 1986-1993، يبين أن المغرب بلغ فقط 18.7 في المائة من المتوسط العام لعينة من 42 بلداً متقدماً وسائراً في طريق النمو (انظر الجدول 4). ويعكس هذا الرقم الاستدلالي ضعف المؤشرات البسيطة المتعلقة بالمغرب في الفترة الممتدة من 1986 إلى 1993، وبخاصة نسبة رأس مال السوق ونسبة التداول فيها، حيث لم يتعد المتوسط السنوي للنسبتين 5٪ و0.61٪ على التوالي. وهذا ما يوضح النمو البطيء لحجم بورصة الدار البيضاء خلال تلك الفترة وسيولتها، مع أن المتوسط السنوي لنسبة رقم الأعمال كان مهماً نسبياً حيث بلغ حوالي 14٪.

إن أهم تطور عرفته نسب رأس المال والتداول في بورصة القيم في الدار البيضاء كان قد حصل بين 1992 و1997. ولهذا نحسب المتوسط السنوي لهذه النسب خلال

الفترة 1986-1996 (للتعرف على الإحصائيات المتعلقة بالبورصة، انظر منشورات البورصة؛ (Amar, 1997; Oudghiri, 1996)، فتحصل على:

$$\bar{a}_1 = 0.0843; \bar{a}_2 = 0,0264; \bar{a}_3 = 0,2126$$

لنفرض أن المتوسط العام للعينة لم يتغير في الفترة من 1986-1996 للنسب الثلاث... في هذه الحالة، يكون الرقم الاستدلالي 1 بالنسبة للمغرب هو:

الرقم الاستدلالي 1 =

$$\left(\frac{0,0843-0,4}{0,4}+\frac{0,0264-0,1466}{0,1466}+\frac{0,2126-0,355}{0,355}\right)\Big/3$$

$$\approx -0,67$$

ويعني هذا الرقم أن تجميع المعلومات المتوفرة عن حجم وسيولة بورصة القيم في الدار البيضاء في الفترة من 1986-1996، يبين أن المغرب بلغ 33 في المائة من المتوسط العام لعينة من 42 بلداً متقدما وسائراً في طريق النمو (انظر الجدول 4).

ويعكس هذا الرقم الاستدلالي التطور النسبي الذي عرفته بورصة الدار البيضاء على مستوى الحجم والسيولة، إذ بلغ المتوسط السنوي خلال الفترة من 1986-1996، لنسبة رأس المال والتداول ورقم الأعمال 8.43٪ و2.64٪ و21.26٪ على التوالي.

إذا اعتبرنا النسب (a_1, a_2, a_3) لسنة 1996 فقط، عندها يكون الرقم الاستدلالي 1 بالنسبة للمغرب هو:

الرقم الاستدلالي 1 =

$$\left(\frac{0,24-0,4}{0,4}+\frac{0,12-0,1466}{0,1466}+\frac{0,50-0,355}{0,355}\right)\Big/3 =$$

$$\approx -0,058$$

ويعني هذا الرقم الجديد أنه وبالإستناد إلى حجم سوق الأوراق المالية في الدار البيضاء وسيولتها، يكون المغرب قد وصل سنة 1996 إلى 94.2 في المائة من المتوسط العام لعينة من 42 بلدا متقدما وسائرا في طريق النمو. ويوضح هذا الرقم الاستدلالي مدى القفزة الكمية التي عرفتها بورصة الدار البيضاء سنة 1996، إذ بلغت نسب رأس المال والتداول ورقم الأعمال 24٪ و12٪ و50٪ على التوالي.

وتقود هذه الطريقة إلى حساب الرقم الاستدلالي 2 الذي يمكن من تجميع المعلومات عن حجم وسيولة وتمركز سوق الأوراق المالية[3].

يكون المتوسط العام لنسبة تمركز السوق لعينة من 26 بلداً حوالي 0.40 (انظر IFC, 1996; Demirgüç-Kunt & Levine, 1996a; Morgan Stanley Capital International, 1993). وبإدماج المغرب في هذه العينة، نحصل على متوسط عام جديد وهو حوالي 0.41، عندئذ يكون الرقم الاستدلالي 2 بالنسبة للمغرب عام 1996، هو:

الرقم الإستدلالي 2 =

$$\left(\frac{0,24-0,4}{0,4}+\frac{0,12-0,1466}{0,1466}+\frac{0,50-0,355}{0,355}+\frac{-0,67^{(1)}+0,41}{0,41}\right)\Big/4 - 2$$

$$\approx -0,20$$

ويعني هذا الرقم أن تجميع المعلومات عن حجم وسيولة وتمركز سوق الأوراق المالية في الدار البيضاء يبين أن المغرب قد وصل إلى حوالي 80 في المائة من المتوسط العام لعينة من 27 بلداً متقدماً وسائرا في طريق النمو[4] (انظر الجدول 4).

وتجدر الإشارة إلى أننا أجرينا التعديل نفسه على البلدان الأخرى، بحيث قمنا بحساب الرقمين الاستدلاليين 1 و2 لجميع البلدان المكونة للعينة اعتمادا على المتوسطات العامة الجديدة للعينة (انظر الجدول 4).

ب – **مقارنات دولية:** يقدم الجدول 4 الرقمين الاستدلاليين 1 و4 المحسوبين على التوالي لعينة من 42 بلداً و27 بلداً من بينها المغرب، كما أرفقنا هذين الرقمين الاستدلالين بترتيب البلدان المكونة للعينتين.

حساب نسب نمو الأرقام الاستدلالية والمقارنات الدولية:

أ – **حساب نسب نمو الأرقام الاستدلالية المركبة:** يمكننا حساب نسب نمو الأرقام الاستدلالية المركبة لتنمية أسواق الأوراق المالية من تكوين فكرة دقيقة عن سرعة التنمية التي تشهدها كل سوق أوراق مالية، ولهذا فإننا نحسب نسب نمو المتوسط السنوي لعدد من مؤشرات تنمية السوق المالي (نسبة رأس مال السوق، ونسبة التداول، ونسبة رقم الأعمال، ونسبة التمركز، الخ) خلال فترة مختارة، ثم نحسب المتوسط الحسابي لنسب النمو تلك.

باستعمال الرموز السابقة وإذا كانت $t(a_1), t(a_2),..., t(a_n)$ هي المتوسطات السنوية لمعدل نمو المؤشرات $a_1, a_2,..., a_n$، وكانت $t(I_1), t(I_2), t(I_3), t(I_4)$ هي نسب نمو الأرقام الاستدلالية المركبة I_1, I_2, I_3, I_4 فإننا سنحصل على:

$$t(I_1)=(t(\alpha_1)+t(\alpha_2)+t(\alpha_3))/3$$
$$t(I_2)=(t(\alpha_1)+t(\alpha_2)+t(\alpha_3)+t(\alpha_4))/4$$
$$t(I_3)=(t(\alpha_1)+t(\alpha_2)+t(\alpha_3)+t(\alpha_5))/4$$
$$t(I_4)=(t(\alpha_1)+t(\alpha_2)+t(\alpha_3)+t(\alpha_4)+t(\alpha_5))/5$$

أما المتوسطات السنوية لمعدلات النمو $t(a_1), t(a_2),..., t(a_j)$ فإننا نحسبها باتباع طريقة المتوسط الهندسي. خلال الفترة من 1986-1993 مثلا، وإذا كانت $\psi_0, \psi_1, ..., \psi_6$. هي معدلات نمو نسب رأس مال السوق من سنة إلى أخرى، فإننا سنحصل على:

$$\alpha_1(87)=\alpha_1(86)(1+\psi_0)$$
$$\alpha_1(88)=\alpha_1(87)(1+\psi_1)=\alpha_1(86)(1+\psi_0)(1+\psi_1)$$
$$\vdots \qquad \vdots \qquad \vdots$$
$$\alpha_1(93)=\alpha_1(86)(1+\psi_0)(1+\psi_1)x...x(1+\psi_6)$$

وهذا ما يعطي:

$$\alpha_1(86)(1+\psi_0)(1+\psi_1)x...x(1+\psi_6)=\alpha_1(86)(1+t(\alpha_1))^7$$

أي أن:

$$\prod_{i=0}^{6}(1+\psi_i)=(1+t(\alpha_1))^7$$

ما يعطي:

$$t(\alpha_1)=\sqrt[7]{\prod_{i=0}^{6}(1+\psi_i)}-1$$

ويمكن نهج هذه الطريقة لاحتساب متوسط معدلات النمو السنوية للمؤشرات البسيطة الأخرى.(انظر: إحصائيات بورصة الدار البيضاء، 1996).

ب – مقارنات دولية: يقدم (جدول 5) معدلات نمو الأرقام الاستدلالية المركبة لعينة من 42 بلداً متقدماً وسائر في طريق النمو، خلال الفترة 1982-1993. كما أرفقنا معدلات النمو بترتيب البلدان حسب سرعة تنمية أسواق أوراقها المالية.

حاولنا طيلة هذا البحث أن نحلل ونقيس ونقارن مجموعة من المؤشرات البسيطة لتنمية أسواق الأوراق المالية. وقد حاولنا تفحص المنهجية التي تبنيناها لتقييم هذه

المؤشرات كما طبقناها، كلما كان ذلك ممكناً، على الحالة الخاصة لبورصة القيم في الدار البيضاء، بالاعتماد على المعطيات الإحصائية المتعلقة بعينة من البلدان المتقدمة والسائرة في طريق النمو ومن بينها المغرب، تبين المقالة أن المؤشرات البسيطة (الحجم والسيولة والتنمية المؤسساتية والتذبذب والاندماج والتمركز، إلخ) تنتج ترتيباً متبايناً للدول عند القيام بالمقارنات الدولية. ولهذا فإن المقالة حاولت بناء أرقام استدلالية مركبة لتنمية الأسواق المالية وذلك بتجميع المعلومات التي توفرها مجموعة من المؤشرات البسيطة، لغرض تسهيل المقارنات الدولية.

في إطار عينة من البلدان المتقدمة والسائرة في طريق النمو، وخلال الفترة من 1986-1993، يبدو سوق الأوراق المالية المغربي أقل حجماً وسيولة وأكثر تمركزاً، وخلال الفترة نفسها، يبين تقييم الأرقام الاستدلالية المركبة أن بورصة الدار البيضاء أقل تنمية. إلا أنه يلاحظ تطور مهم للبورصة خلال السنوات القليلة الماضية كما تبينه المؤشرات البسيطة والأرقام الاستدلالية المجمعة، ومن المرجح أن المنهجية التي تفحصناها وحاولنا تطبيقها سوف تمكن من القيام بأبحاث ودراسات جديدة لبناء أرقام استدلالية مركبة أخرى. ولغرض رؤية ما إذا كانت وتيرة تنمية سوق الأوراق المالية المغربي أكثر أو أقل سرعة بالمقارنة مع بلدان أخرى، فإننا حاولنا حساب معدل نمو الرقم الاستدلالي 1 الذي يمكن من تجميع المعلومات عن حجم السوق وسيولته، وتبين الأرقام أن معدل نمو هذا الرقم الاستدلالي في حالة المغرب مهم نسبياً وبخاصة خلال الفترة من 1986-1996. إلا أن تحليل وقياس المؤشرات البسيطة والأرقام الاستدلالية المركبة لتنمية أسواق الأوراق المالية لا يهدفان، فقط، إلى تسهيل المقارنات الدولية، بل إنهما يسعيان أيضاً إلى فهم أحسن للعلاقات بين تنمية أسواق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي، ونحاول في إطار الجزء الثاني من هذا البحث أن ندرس العلاقات التي يمكن أن تربط بين المؤشرات البسيطة والأرقام الاستدلالية المركبة لتنمية أسواق الأوراق المالية من جهة، والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، وذلك حتى نحاول فهم ما إذا كانت التنمية المالية ضرورية للتنمية الاقتصادية.

الهوامش

(1) ارتفع حجم التداول في أسواق الأوراق المالية على الصعيد العالمي بين سنتي 1985 و1994 من 1.6 تريليون إلى 9.6 تريليون دولار امريكي.

(2) م.س.م.ع = (إجمالي الأرباح الموزعة/إجمالي رأس مال السوق) 100x.

(3) نضرب مؤشر التمركز على ناقص واحد (1-) لنأخذ بعين الاعتبار الأثر السلبي لتمركز مرتفع على تنمية الأسواق المالية.

(4) يكون الرقم الاستدلالي 2 بالنسبة للمغرب لفترتي 1986-1993 و1986-1996 هو 0.77 – (23 في المائة من المتوسط العام) و0.66–(34 في المائة من العدل العام للعينة) على التوالي.

المصادر

إحصائيات بورصة الدار البيضاء (1996). الدار البيضاء.

أندري هوفاجيميان (1993). السياسات المالية وأسواق المال العربية. دبي: صندوق النقد العربي.

سعيد النجار (1993). «تقديم»، السياسات المالية وأسواق المال العربية. دبي: صندوق النقد العربي.

صندوق النقد العربي (1993). إحصائيات البورصات العربية.

يوسف علال البختي وعلا العياشي (1995). «تنشيط البورصة وتنمية سوق رؤوس الأموال بالمغرب»، مجلة الحوليات المغربية للاقتصاد، رقم 13.

Akdogan, H. (1997). The Integration of International Capital Markets: Theory and Empirical Evidence. Cheltenham, England: Edward Elgar Publishing Limited.

Amar, A. (1997). Un Bon Millesime pour la Bourse de Casablanca. La View Economique Vendredi 3, Janvier.

Bekaert, G. & Cambell, H. (1995). Time-varying World Market Integration. Journal of Finance 50:2.

Bencivenga, V. (1992). Financial Intermediation and Endogenous Growth. Review of Economic, 58 (2) April.

Bencivenga, V., Smith, B. & Starr, R. (1996). Equity Markets, Transaction Costs and Capital Accumulation: An Illustration. The World Bank Economic Review, 10 (2) May.

Claessens, S. (1993). Alternative Froms of External Finance: A Survey. The World Bank Research Observer, January.

Connor, G. & Korajczyk, R. (1986). Performance Measurement with the Arbitrage Pricing Theory: A New Framework for Analysis. Journal of Financial Economics, 15.

Dasgupta, S. & Glen, J. (1995). Return Behavior in Emerging Stock Markets. The World Bank Economic Review, (1).

De Boissieu, C. (1994). Problematique des Marches de Capitaux Emergents. Revue d'Economic Financiene (29) été.

Demirguc-Kunt, A. & Levine, R. (1996a). Stock Market Development and Financial Intermediation: Stylized Facts. The World Bank Economic Review, 10, May.

Demirguc-Kunt, A. & Levine, R. (1996b). Stock Market, Corporate Finance, and Economic Growth: An Overview. The World Bank Economic Review, 10 (2) May.

Duke, L. (1993). Accessing Emerging Stock Markets: Prerequistes for International Investors. The Journal of Investing. Summer.

El Abdaimi, M. (1994). Maroc: Pays Emergent? Bilan et Perspectives d'une Transition Financiere. Berepie. Marrakech.

Errunza, V., Losq, E. and Padmanabhan, P. (1992) Tests of Integration, Mild Segmentation and Segmentation Hypotheses. Journal of Banking and Finance, 16 (5).

International Finance Corporation (IFC) (1996). IFC Index Methodology. Washington, D.C.

Kably, M. (1997). Le Maroc dans L'investable. Index avant Fin 1997. L'Economiste, 20 Fevrier.

Korajczyk, R. (1994). Measuring Integration of Developed and Emerging Stock Markets. Northwestern University, Evanston.

Korajczyk, R. (1996). A Measure of Stock Market Integration for Developed and Emerging Markets. The World Bank Economic Review, 10 (2) May.

Labidi, M. (1996). Les Nouveaux Marches Financiers Emergents du Maghreb: La Bourse de Tunis Annales Marocaines d'Economie 17, Automne.

Lelart, M. (1996). les pays Emergents et La Finance International- Annales Marocaines d'Economic, 17, Automne.

Levine, R. & Zervos, S. (1996). Stock Market Development Long-run Growth. The World Bank Economic Review, 10 (2) May.

McKinnon, R. (1973). Money and Capital in Economic Development. Brookings Institution, Washington, D.C.

Morgan Stanley Capital International (1993).

Obstfeld. M. (1994). Risk-taking, Global Diversifcation and Growth. American Economic Review, 84 (5) December.

Oudghiri, M. (1996). B.V.C.: Le Chiffre d'affaires Multiplie par 12 en 6 ans. L'Economiste 4 Juillet.

Pagano, M. (1993). The Flotation of Companies on the Stock Market: A Coordination Failure Model. European Economic Review 37.

Schwert, G. (1989). Why Does Stock Market Volatility Change over Time? Journal of Finance, 44 (5).

Shaw, E. (1973). Financial Deepening in Economic Developemnt. New York: Oxford University Press.

World Bank (1993). Rising portfolio Flows: Short Lived or Sustainable? World Bank Policy Research, 4 (2) March-April.

جدول (1)
نسبة رأس مال السوق إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)
وعدد الشركات المدرجة (المعدل السنوي 1986-1993)

البلد	نسبة رأس مال السوق	الترتيب	عدد الشركات المدرجة	الترتيب
جنوب أفريقيا	154	1	700	7
هونغ كونغ	136	2	318	14
ماليزيا	128	3	291	16
اليابان	108	4	2027	03
سنغافورة	104	5	147	31
المملكة المتحدة	92	6	1932	04
لكسمبورغ	-	-	205	23
سويسرا	77	7	176	28
الولايات المتحدة الأميركية	64	8	7087	01
تايوان	-	-	197	24
الأردن	57	9	103	36
أستراليا	54	10	1184	05
شيلي	52	11	25	21
هولنده	49	12	239	18
كندا	48	13	1118	6
السويد	46	14	133	32
كوريا الجنوبية	40	15	576	10
نيوزيلندا	39	16	226	20
تيلندا	36	17	210	22
بلجيكا	36	18	182	27
الدانمارك	28	19	267	17
فرنسا	27	20	641	08
أسبانيا	25	21	383	13

تابع جدول (1)

البلد	نسبة رأس مال السوق	الترتيب	عدد الشركات المدرجة	الترتيب
ألمانيا	24	22	551	11
الفلبين	24	23	152	30
المكسيك	22	24	193	25
إسرائيل	21	25	312	15
فنلندا	19	26	62	43
النرويج	19	27	126	35
زيمبابوي	18	28	57	44
إيطاليا	16	29	227	19
البرتغال	16	30	162	29
الهند	16	31	4614	02
اليونان	12	32	126	34
الباكستان	11	33	487	12
البرازيل	11	34	579	09
النمسا	10	35	90	39
فينزويلا	10	36	82	41
تركيا	08	37	91	37
كولومبيا	07	38	87	40
أندونيسيا	06	39	91	38
الأرجنتين		40	187	26
المغرب	05	41	71	42
نيجيريا	04	42	127	33
المعدل العام	%40	-	614	-
عدد البلدان	-	42	-	44

المصدر: قاعدة المعلومات عن أسواق الأوراق المالية الناهضة (مؤسسة التمويل الدولية)، Morgan Stanley Capital Demirgüç-Kunt & Levine, 1996a; Korajczyk, 1994; Intertional: حساباتنا في شأن المغرب اعتماداً على احصائيات بورصة الدار البيضاء 1996.

جدول (2)
نسبة التداول إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة رقم الأعمال(٪)
(المعدل السنوي خلال فترة 1986-1993)

البلد	نسبة التداول	الترتيب	نسبة رقم الأعمال	الترتيب
اليابان	62	01	54	08
هونغ كونغ	59	02	44	12
ماليزيا	46	03	24	26
الولايات المتحدة	41	04	65	06
المملكة المتحدة	41	05	44	13
كوريا الجنوبية	37	06	93	02
سنغافورة	35	07	34	18
ألمانيا	35	08	147	01
سويسرا	31	09	39	15
تيلاندا	22	10	70	04
هولنده	21	11	41	14
أستراليا	17	12	31	21
كندا	15	13	31	20
الأردن	13	14	22	29
إسرائيل	11	15	72	03
السويد	10	16	24	25
النرويج	09	17	48	10
فرنسا	09	18	35	16
المكسيك	09	19	56	07
اسبانيا	08	20	35	17
جنوب افريقيا	08	21	05	40
النمسا	07	22	69	05

تابع جدول (2)

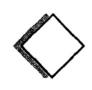
البلد	نسبة التداول	الترتيب	نسبة رقم الأعمال	الترتيب
الدانمارك	07	23	24	23
نيوزيلندا	06	24	17	32
الهند	06	25	50	09
البرازيل	05	26	48	11
فنلندا	04	27	21	30
بلجيكا	04	28	12	36
إيطاليا	04	29	24	24
شيلي	04	30	08	38
الفلبين	04	31	23	28
البرتغال	03	32	20	31
تركيا	03	33	28	22
الأرجنتين	02	34	34	19
فنزويلا	02	35	15	33
أندونيسيا	02	36	23	27
اليونان	02	37	13	35
الباكستان	01	38	08	37
زيمبابوي	01	39	03	41
كولومبيا	01	40	07	39
المغرب	0.61	41	14	34
نيجيريا	0.10	42	01	42
عدد البلدان	-	42	-	42
المعدل العام	14.66	-	35.5	-

المصدر: قاعدة المعلومات لأسواق الأوراق المالية الناهضة(مؤسسة التمويل الدولية Morgan Stanley) Capital International; Demirgüç-Kunt & Levine 1996a حساباتنا في شأن المغرب بالاعتماد على إحصائيات بورصة الدار البيضاء 1996.

جدول (3)
رأس مال الشركات العشر الأوائل المدرجة
في بورصة الدار البيضاء (27-12-1996) بملايين الدراهم

الشركة	طبيعتها	رسملتها البورصية
البنك التجاري المغربي	بنك	9142.50
أومنيوم شمال افريقيا	مجموعة	8772.00
البنك المغربي للتجارة الخارجية	بنك	5772.78
الشركة الوطنية للاستثمار	شركة استثمار	5445.00
لاسامير	شركة بترولية	5036.53
مشروبات المغرب	شركة صناعة غذائية	3750.43
لوسيور	شركة صناعة غذائية	3727.43
مصبرات المغرب	شركة صناعة غذائية	3164.25
بنك الوفاء	بنك	3069.98
مصرف المغرب	بنك	2876.67
المجموع (1)		50.757.57
مجموع رأس مال السوق (2)		75.382.00
مؤشر تمركز السوق (1/2)		%67

المصدر: (Upline Research, Casablanca)





رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور عادل الطبطبائي

مجلة فصلية أكاديمية محكّمة تعنى بنشر البحوث

والدراسات القانونية والشرعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ٣ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات

في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات

في الدول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد ، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة الحقوق. جامعة الكويت

ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت

تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣

تقنين استخبار الصحة العامة في دولة الكويت

هدى جعفر حسن*

ملخص: اهتمت الدراسة الحالية بفحص الخصائص السيكومترية لاستخبار الصحة العامة على عينة من الأسوياء (ن = 648) وعينة من المترددين ونزلاء مستشفى الطب النفسي (ن = 188) في دولة الكويت. وأظهرت النتائج أن الاستخبار له معاملات ثبات وصدق مرتفعة، وكشف التحليل العاملي عن سبعة عوامل: القلق/التوتر، والأفكار الانتحارية، والمرض العام، واضطراب النوم، واضطراب الوظيفة الاجتماعية، وانخفاض الثقة بالنفس، والاكتئاب. إن عوامل القلق، واضطراب النوم، واضطراب الوظيفة الاجتماعية، والاكتئاب ظهرت في معظم الدراسات السابقة وفي دليل التعليمات بوصفها أبعاداً مستقلة، أما بقية الأبعاد النفسية فقد كانت مندمجة مع أبعاد أخرى وهذا يختلف عما توصلت له هذه الدراسة. كما بينت النتائج أن الاستخبار قادر على التمييز بين الحالات المرضية والسوية، فهو مقياس صالح لفرز الحالات النفسية التي يحتمل أن تطور الاضطرابات النفسية في المستقبل واكتشافها. وكانت حساسية الاستخبار وقدرته التمييزية متقاربة عندالعتبة (7 درجات). وخلصت الدراسة كذلك إلى انه يفضل تقليص عدد البنود والاكتفاء بالبنود التي أثبتت قدرتها التمييزية بين المرضى والأسوياء عند استخدام الاستخبار بوصفه اداة لفرز الحالات المرضية في المستقبل.

في مجال الصحة النفسية يعتبر استخبار الصحة العامة (General Health Questionnaire) من تأليف «غولدبيرج، ووليامز» (Goldberg & Williams, 1991) من المقاييس المعروفة والمشهورة التي تستخدم بوصفها أداة سهلة وسريعة، لتمييز الأفراد الذين يحتمل أن يعانوا من اضطرابات نفسية غير ذهانية عن غيرهم من

* مدرسة (Assistant Prof.) قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
تم تمويل هذا البحث من إدارة الأبحاث في جامعة الكويت - مشروع رقم AP0023 وتتوجه الباحثة لها بالشكر.

الأسوياء، ومن ثم تحديد من يحتاج منهم إلى مراجعة طبيب مختص أو تطبيق مقاييس أخرى أكثر تخصصاً لتشخيص الاضطراب. وقد صُمم هذا الاستخبار ليستخدم في المستشفيات العامة (Banks, 1983; Benjamin et al., 1982; Burvill & Knuiman, 1983; Cavanaugh, 1983; Hobbs et al., 1983; Surtees, 1987)، وفي عيادات الأطباء العامة (Boardman, 1987; Cleary et al., 1982; Skuse & Williams, 1984) لأنه يركز على التغيير في الأداء النمطي للفرد، كما أنه يهتم باكتشاف العجز عن الاستمرار في أداء الوظائف العادية للفرد، وبروز ظواهر جديدة ذات طبيعة مقلقة أو كربية للفرد. ويهتم الاستخبار باكتشاف الاضطرابات التي تستمر أقل من أسبوعين والتي لا يمكن اعتبارها حالات مرضية حسب التصنيفات التشخيصية المختلفة في الدليل التشخيصي والإحصائي الرابع (DSM IV) وقائمة المقابلة الإكلينيكية (Clinical Interview Schedule, CIS)، والتي تشترط وجود الأعراض لمدة أسبوعين على الأقل حتى تعتبر اضطراباً يحتاج للمعالجة. لقد وضع استخبار الصحة العامة ليكون حساساً تجاه الاضطرابات العابرة التي يمكن أن تهدأ من دون معالجة، أو التي يمكن أن تتحول إلى اضطراب نفسي في ما بعد. فهو لا يستخدم لتشخيص الحالات المرضية وإنما لاكتشافها وفرزها حتى تقدم لها المساعدة المناسبة في فترة مبكرة (Graetz, 1991).

يتألف الاستخبار الكامل من 60 بنداً، وتوجد له صيغ عدة مختصرة، منها الصيغ 30، و28، و12، (وتعني عدد البنود المستخدمة في هذه الصيغة) (Goldberg, 1972; Goldberg & Hillier, 1979) ويستفسر كل بند في الاستخبار عما إذا كان المستجيب قد عانى مؤخرا من عرض معين، ويختار الاستجابة على سلم من أربعة بدائل تتراوح من «إطلاقاً» حتى «أكثر من المعتاد بكثير».

صُمم الاستخبار ليقيس خمسة مجالات من الاضطرابات النفسية هي: الاكتئاب، والقلق، وخلل الوظيفة الاجتماعية، والاضطرابات النفسية الجسمية، واضطراب النوم (Goldberg & Williams, 1991). وقد استخرجت معظم الدراسات – سواء التي استخدمت الصيغة الكاملة أو المختصرة (28 بنداً) – هذه الأبعاد، فمثلا أظهر التحليل العاملي في دراسة «شان» (Chan, 1993)، والذي استخدم الصيغة الكاملة على عينة صينية أن هناك خمسة مقاييس فرعية هي: القلق، والاهتمام بالصحة، والتكيف/ القلق، ومشاكل النوم، والأفكار الانتحارية. كما استخرج «تاكيشي وكيتامورا» (Takeuchi & Kitamura, 1991) على عينة يابانية خمسة عوامل هي: اختلال الوظيفة الاجتماعية، والقلق والتوتر، والأعراض النفسية الجسمية والتعب، والاكتئاب الحاد، والأرق. في حين استخرجت دراسة «ستورت وزملائه» (Stuart et al., 1993) والتي أجريت على عينة تركية مهاجرة

إلى أستراليا أربعة عوامل هي: القلق/ التوتر، واختلال الوظيفة الاجتماعية، والاكتئاب الحاد، والأعراض النفسية الجسمية. وحتى الدراسات التي استخدمت الصيغة المختصرة من الاستخبار (28 بنداً) خلصت إلى وجود عوامل مشابهة للدراسات التي استخدمت الصيغة الكاملة، فدراسة «بوغل وبراكاش» (Bhogle & Prakash, 1994) على عينة هندية كشفت عن أربعة عوامل هي: القلق، والاكتئاب، والمرض العام، وسوء التكيف، كما أظهرت أن الاكتئاب يقوم بدور مهم في استجابة الهنود.

من جانب آخر، خلصت دراسة «كوك وزملائه» (Cook et al. 1996) إلى أنه وعلى الرغم من أن استخبار الصحة العامة (بصيغته المختصرة والمتكونة من 12 بندا) مصمم لتقييم الاضطرابات النفسية إلا أنه يقيس نطاقاً واسعاً من سوء التكيف، بما في ذلك عناصر ذهانية، بمعنى أنه يقيس الاضطرابات العصابية وجزء من الذهانية.

تُرجم الاستخبار إلى 36 لغة بجانب اللغة الأصلية له وهي اللغة الإنكليزية (Goldberg & Williams, 1991)، وأثبت كثير من الدراسات فعالية الاستخبار في البيئات الثقافية المختلفة غير الناطقة باللغة الإنكليزية والتي صمم فيها أصلاً، وهذا يدعم الفكرة القائلة أن هناك لغة مشتركة للاضطرابات النفسية تتخطى الحواجز الحضارية والثقافية وتتغلب عليها (Goldberg & Williams, 1991; Grayfallos et al., 1991). فقد ترجم الاستخبار إلى الإيطالية، والأسبانية، والمكسيكية، واليابانية، واليوغسلافية، والهندية، واليونانية، والصينية، والتركية، والهولندية، والتشيكية، والنيجيرية، والتشيلية، والنرويجية، والكمبودية وغيرها... ولكن الباحث لم يعثر على دراسة عربية تناولت هذا الاستخبار قبل الشروع في إجراء هذه الدراسة.

كشفت الدراسة الأصلية التي هدفت إلى تطوير استخبار الصحة العامة أن حساسية المقياس وقدرته التمييزية على اكتشاف الحالات المرضية وتمييزها كان مقبولاً بشكل كبير، كما أثبتت كثير من الدراسات أن المقياس قادر على تمييز الحالات المرضية في المجتمعات المختلفة[1]. فقد خلصت دراسة «روز وغلاسر» (Ross & Glaser, 1989) إلى أن الاستخبار أداة فعالة في الكشف (الروتيني) عن الاضطرابات النفسية، وليس عن الإدمان على الكحول أو المخدرات، وإذا أريد استخدامه مع المدمنين فيجب رفع العتبة القصوى المميزة للحالات، لأن مشكلة الإدمان هي التي أظهرت الاضطرابات الجسدية، والقلق، وخلل الوظيفة الاجتماعية، والاكتئاب. كما بينت دراسة «فازكويز وزملائه» (Vazquez et al. 1985) أن الاستخبار فعال في الاستخدام في الفحص الروتيني لمرضى القلب، وأن ظهور آلام القلب العضوية ارتبطت بالحصول على درجة مرتفعة على الاستخبار، ولكن مع انخفاض في القدرة التمييزية ونسبة

مرتفعة من الحالات الإيجابية الكاذبة (أي الحالات التي شخصت على أنها مرضية في حين أنها ليست كذلك). في حين أن «فارمر وزملاءه» (Farmer et al., 1996) لم يجدوا دلائل على أن المقياس قادر على تمييز واكتشاف زملة التعب المزمن (Chronic Fatigue Syndrome) على الرغم من أن معظم من يعانون من هذه الزملة يعانون من أعراض القلق والاكتئاب، كما أن دراسة «فازكويز وزملائه» (Vazquuez et al., 1985) خلصت إلى أن الاستخبار أقل فعالية في تحديد شدة الاضطراب النفسي في المستشفيات العامة. ولكن هذه القدرة التمييزية تختلف من مجتمع إلى آخر لذلك اقترح كل من «غولدبيرغ» (Goldberg, 1986) و«تاكيشي، وكيتامورا» (Takeuchi & Kitamura, 1991) فحص البناء العاملي للمقياس في البيئة الثقافية المراد استخدامه فيها للتحقق من قدرته على اكتشاف الأفراد الذين يحتمل بشدة أن يظهروا أي نوع من الاضطرابات النفسية.

بحثت دراسات كثيرة العلاقة بين درجات الأفراد على استخبار الصحة العامة وبعض المقاييس الأخرى المستخدمة في التشخيص. فقد وجدت دراسة «فازكويز وزملائه» (Vazquez et al. 1985) أن معامل الارتباط بين استخبار الصحة العامة وقائمة المقابلة الإكلينيكية (Clinical Interview Schedule, CIS) وصل إلى (0,72)، في حين وصل إلى (0,78) مع مقياس الحالة النفسية الحاضرة (Present State of Examination, PSE) (Garyfallos et al., 1991). ووجدت دراسة «كايند، وجوديكس» و (Kind & Gudex 1994) أن الاستخبار له قدرة على تمييز الحالات المرضية عن الحالات السوية عندما استخدم بجانب استخبار قياس الصحة (Health Measurement Questionnaire, HMO) ومبيان نوتنغهام للصحة (Nottingham Health Profile, NHP). أضف إلى ذلك أن دراسة «كوزيني» (Kozeny, 1986) استخرجت ارتباطاً مرتفعاً بين الدرجة الكلية على استخبار الصحة العامة واستخبار أيزنك للشخصية (EPQ) وبخاصة مع بعدي العصابية والانبساط في حين لم تظهر علاقة مع بُعدي الكذب (L) والذهانية (P).

قارنت دراسات عدة بين استخبار الصحة العامة ومقياس الحالة النفسية الحاضرة (Present State Examination, PSE)، وخلصت إلى أن استخبار الصحة العامة له قدرة على تمييز الحالات المرضية التي اكتشفها مقياس الحالة النفسية الحاضرة (Garyfallos et al., 1991; Van Hement et al., 1995; Vazquez et al., 1988)، ومن جانب آخر وجد «فازكويز وزملاؤه» (Vazquez et al., 1986) أن استخبار الصحة العامة يعتبر أداة فعالة للاستخدام في المرحلة الأولى من أي بحث ذي مرحلتين لاكتشاف الحالات التي يحتمل أن تعاني من اضطرابات نفسية، ما يضمن أن المقياس لا يغفل أي حالات

محتملة للمرض النفسي في المرحلة الثانية من البحث والذي تستخدم فيه المقابلة الإكلينيكية، إلا أن المقياس لا يميز تماماً بين الأشخاص الذين يعانون من حالات مؤقتة من الاضطراب النفسي وبين حالات المرض الحقيقي والتي تكتشف عادة بواسطة مقياس الحالة النفسية الحاضرة.

إن حساسية[2] الاستخبار وقدرته التمييزية[3] تختلف من دراسة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر. لذلك فمن الضروري تحديد كل من الحساسية والقدرة التمييزية للاستخبار في كل بيئة ثقافية يراد استخدامه فيها للكشف عن الحالات المرضية (Goldberg, 1986). ففي دراسة «فان هاميرت وزملائه» (Van Hemert et al., 1995) وصلت حساسية الاستخبار إلى (0,90) في حين كانت القدرة التمييزية أقل، وقد وصلت إلى (0.54)، وفي دراسة «فازكويز وزملائه» (Vazquez et al., 1986) وصلت حساسية الاستخبار إلى أكثر من (0,80)، وفي دراسة «غاريفالوس وزملائه» (Garyfallos et al., 1991) كانت حساسية الاستخبار (87%)، في حين وصلت القدرة التمييزية إلى (85%).

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى توفير أداة يمكن أن يستخدمها الاختصاصيون النفسيون في التعرف على الحالات التي يحتمل أن تتعرض للاضطرابات النفسية، ومن ثم فإن الاستخبار يمكن أن يستخدم بوصفه أداة للفرز في المرحلة الأولى للتعرف على حالات الاضطرابات النفسية التي تحتاج إلى تشخيص في مرحلة لاحقة، مع العلم أن هذه الخطوة تساعد في تخفيض عدد المرضى الذين ستقدم لهم الخدمة النفسية المتخصصة، ومن ثم تخفض نفقات الخدمة النفسية. ولكن تجدر ملاحظة أن الاستخبار لا يحل محل التشخيص الإكلينيكي، بل يشير إلى أن الدرجة العالية عليه تعني أن هناك احتمال أن المريض يعاني من الاضطراب النفسي. لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ثلاثة أهداف: (1) التحقق من الخصائص السيكومترية والبناء العاملي لاستخبار الصحة العامة في دولة الكويت. (2) التحقق من فعالية الاستخبار في تمييز الحالات المرضية وفرزها عن الحالات السوية في المجتمع الكويتي. (3) تحديد الدرجة التي تكون عندها حساسية الاستخبار وقدرته التمييزية مناسبة للمجتمع الكويتي.

العينة:

طُبق[4] استخبار الصحة العامة على عينتين، الأولى قوامها 648 (450 من طلبة الجامعة 69,4%، 198 من طلبة كلية التربية الأساسية 30,6%) على اعتبار أنها عينة الأسوياء. وكانت نسبة الذكور 53,7% (ن = 348) والإناث 46,3% (ن = 300). وبلغ متوسط عمر أفراد هذه العينة 21 عاماً والانحراف المعياري قدره 2,9 عام. وكانت

نسبة الكويتيين 92,7% (ن = 601) وغير الكويتيين 7,1% (ن = 46) وحالة واحدة (0,2%) غير محددة الجنسية. وكانت هناك نسبة قدرها 16,7% من أفراد هذه العينة يعملون بجانب كونهم طلبة. أما العينة الثانية فقوامها 188 من المترددين على مستشفى الطب النفسي ونزلائه. استبعد المتخلفون عقلياً والذين يعانون من صعوبات الكلام، وتنوعت الاضطرابات النفسية التي كان يعاني منها المرضى. فقد شُخصت (47) حالة اكتئاب، (46) حالة قلق، (3) اضطراب النوم، (12) مشاكل اجتماعية، (4) هستيريا، (1) انخفاض الثقة بالنفس، (1) انسحاب، (6) اضطرابات الأكل، (1) نشاط زائد، (17) مخاوف مرضية، (3) صداع، (1) مشاعر الذنب، (7) اضطرابات شخصية، (3) أمراض نفسية جسمية، (2) سلوك عنف، (8) وساوس قهرية، (1) توهم مرضي، (3) سيكوباثية، (3) صرع، (2) اضطراب الضغوط التالية للصدمة، (1) فقدان التركيز، (1) ضغوط الحياة، (1) مشاكل جنسية، (1) تبول لا إرادي، (13) حالة لم تشخص بعد حيث كانت تحت الملاحظة.

إن اختيار فئات مرضية متنوعة هو أمر مقصود في هذه الدراسة لأن الاستخبار المستخدم لا يهدف إلى تشخيص الحالات المرضية وتصنيفها وإنما إلى اكتشافها، فهو كما سبق القول أداة للكشف السريع عن الحالات المرضية العصابية وتمييزها عن الحالات السوية. كما أن البحوث الحديثة تركز على التشابهات بين الفئات الفرعية للعصاب أكثر من الفروق بينها، وخاصة البحوث التي ترى أن هناك عاملاً عاماً للعصابية بين معظم الأمراض النفسية. وبلغت نسبة الذكور في هذه العينة (الثانية) 55,3% (ن = 104)، في حين بلغت نسبة الإناث 44,7% (ن = 84). وكان متوسط عمر أفراد العينة 32,6 عاماً وانحراف معياري قدره 9,6 عاما. ونسبة الكويتيين كانت 64,4% (ن = 121) وغير الكويتيين 35,1% (ن = 66) وحالة واحدة غير محددة الجنسية (0,5%). اختلف أفراد هذه العينة في المستوى الوظيفي فبلغت نسبة الطلبة 11,2%، والموظفين (59%)، والذين يعملون في المهن الحرة 2,7%. في حين كانت نسبة ربات البيوت 14,9%، والعاطلين والمتقاعدين 7,4%، أما فئة غير محدد الوظيفة فكانت نسبتها (4,8%). وتراوح المستوى التعليمي لأفراد العينة بين أمي إلى حملة المؤهل الجامعي. فقد بلغت نسبة الأميين 8,0%، والذين يحملون المؤهل الأقل من الثانوي كانت نسبتهم 28,7%، و23,4% يحملون المؤهل الثانوي، و10,6% دبلوم، و25,0% من المؤهل الجامعي و4,3% غير معروف المؤهل. يلاحظ أن العينة المرضية تختلف عن العينة السوية في خصائصها الديموغرافية وهذا يعود إلى صعوبة الحصول على عينة مرضية مناسبة مماثلة للعينة السوية في العمر والمستوى التعليمي... إلخ.

أداة البحث:

استخدمت الصيغة الكاملة لاستخبار الصحة العامة تأليف «غولدبيرغ، ووليامز» (Goldberg & Williams, 1991)، وتتكون من 60 بنداً تدور حول التغيرات في الحالة الصحية والنفسية للفرد خلال الأسابيع القليلة السابقة لتطبيق الاستخبار. أمام كل بند هناك أربعة بدائل للإجابة، وهذه البدائل كانت على صيغتين الأولى كانت كالآتي: «إطلاقاً»، و«ليس أكثر من المعتاد»، و«أكثر من المعتاد بقليل»، و«أكثر من المعتاد بكثير». أما الصيغة الأخرى للبدائل فكانت كالآتي: «أحسن من المعتاد»، و«كالمعتاد»، و«أقل من المعتاد»، و«أقل من المعتاد بكثير»، واختلفت صياغة هذه البدائل حسب صيغة كل بند. وتم تصحيح الاستخبار بالطريقة التقليدية والتي اقترحها «غولدبيرغ، ووليامز» (Goldberg & Williams, 1991) وهي إعطاء «صفر» للبديل الأول والثاني، ودرجة «واحد» للبديل الثالث والرابع.

ترجم الاستخبار إلى اللغة العربية من قبل الباحثة، ومر تنقيح الترجمة بعدة مراحل. فأولاً عرضت الترجمة على مدرس لغة إنكليزية في مركز اللغات في جامعة الكويت لمراجعة الترجمة من الناحية اللغوية. ثانياً، عرضت الترجمة بعد التعديل على اثنين من الأساتذة في قسم علم النفس – جامعة الكويت يتقنان اللغة العربية والإنكليزية لإبداء الراي في الترجمة من الجانب النفسي، وهل تحمل الترجمة المعنى النفسي المقصود في الاستخبار الأصلي الأجنبي. ثالثاً، أجريت دراسة أولية وذلك بتطبيق الاستخبار على عينة من طلبة الصف الرابع الثانوي وطلبة الجامعة، قامت بها الباحثة بنفسها للتحقق من وضوح بنود الاستخبار وسهولة فهمها. وعُدلت صياغة بعض البنود الغامضة بناء على تعليقات أفراد العينة. رابعاً، روجعت التعديلات في صياغة بعض البنود من قبل أحد أساتذة علم النفس والذين شاركوا في مراجعة الترجمة الأولية.

أضيفت ثمانية أسئلة في نهاية الاستخبار، وأرفقت مع الاستمارات التي وزعت على عينة الأسوياء، وقد أخذت هذه الأسئلة من دليل تعليمات الاستخبار، وكانت بدائل الإجابة عن هذه الأسئلة هي «نعم/ لا»، وكان الهدف منها تحديد أي فرد يُحتمل أن يكون قد عانى من مشكلات صحية أو نفسية أو راجع الطبيب في الأسابيع السابقة لتطبيق الاستخبار، وذلك للتحقق من أن جميع أفراد هذه العينة حالات سوية فعلا. والأسئلة هي كالآتي: (1) هل تتمتع بصحة جيدة؟ (2) هل راجعت الطبيب لأكثر من مرة خلال الأشهر الثلاثة الماضية؟ (3) هل تتعاطى أي أقراص مهدئة أو تتبع أي علاج منظم وصفه لك طبيبك؟ (4) هل تغيبت عن عملك أو دراستك لأكثر من أسبوعين خلال الأشهر

الثلاثة الماضية؟ (5) هل تمنعك صحتك من عمل أي شيء؟ (6) هل تعاني من أرق مستمر أو أي نوع من المشاكل العصبية؟ (7) هل تتناول شرابا أو حبوبا لأعصابك؟ (8) هل تعتقد أنك تعاني من مرض نفسي أو عصبي؟

استغرقت الفترة الزمنية لتطبيق الاستخبار بكامله بين 15-30 دقيقة، سواء لعينة الأسوياء أو المرضى.

الإجراءات:

بعد التحقق من وضوح بنود الاستخبار، طبق على عينتي الأسوياء والمرضى، وقد طُبق الاستخبار بشكل جماعي في الفصول الدراسية لعينة الأسوياء وهم الذين أبدوا تعاوناً في إجراء الدراسة، في حين طُبق الاستخبار بشكل فردي على عينة المرضى، وقد قامت اثنتان من الأخصائيات النفسيات العاملات في مستشفى الطب النفسي بتطبيق الاستخبار على عينة المرضى بعد تدريبهم على طريقة التطبيق، وطُلب منهما وضع ملاحظاتهما عن أداء أفراد العينة على استمارات الاستخبار، كما طُلب منهما وضع التشخيص لكل حالة بناء على تشخيص الطبيب المختص بالحالة وكما ورد في ملف المريض. وقد قامت الأخصائيتان النفسيتان بقراءة بنود الاستخبار على الحالات التي لا تستطيع القراءة لأي سبب خاص، وهذا لا يتعارض مع إجراءات التطبيق، فقد ذكر «غولدبيرغ، ووليامز» (Goldberg & Williams, 1991: 63) أنه يمكن قراءة بنود الاستخبار للحالات غير القادرة على القراءة لأي عذر كان.

النتائج

كما سبق ذكره فإن هدف هذه الدراسة هو فحص الخصائص السيكومترية «لاستخبار الصحة العامة»، وبيان مدى تحقق الخصائص السيكومترية فيه، وذلك حتى يمكن استخدامه في دولة الكويت للكشف السريع عن الحالات النفسية غير السوية أو التي يحتمل أن تظهر اضطرابات نفسية في المستقبل، لذلك بدأت النتائج بحساب صدق الاستخبار وثباته.

صدق الاستخبار وثباته:

الصدق: تم تحليل بنود الاستخبار للعينة السوية والتي بلغ عددها 648 فرداً، وبناء عليه حذفت البنود التي كانت ارتباطاتها مع الدرجة الكلية أقل من (0,40) وعددها عشرة بنود هي (9، 10، 11، 24، 25، 26، 29، 33، 43، 48). والبنود المحذوفة تتعلق بمظاهر نفسية مختلفة منها: الصحة البدنية، واضطرابات النوم، والاهتمام بالمظهر الخارجي، والعلاقة مع الآخرين، ولكن هذه المظاهر النفسية قيست بالبنود الأخرى المتبقية في الاستخبار، ويبين جدول (1) هذه الارتباطات.

جدول (1)

معاملات الارتباط بين بنود الاستخبار والدرجة الكلية (ن = 648)

رقم البند	معامل الارتباط	رقم البند	معامل الارتباط	رقم البند	معامل الارتباط
1	0,47	21	0,40	41	0,52
2	0,44	22	0,46	42	0,58
3	0,48	23	0,49	43	+0,32
4	0,41	24	+0,39	44	0,53
5	0,42	25	+0,01	45	0,57
6	0,45	26	+0,26	46	0,62
7	0,49	27	0,46	47	0,63
8	0,49	28	0,56	48	+0,37
9	+0,39	29	+0,34	49	0,64
10	+0,31	30	0,46	50	0,53
11	+0.37	31	0,47	51	0,49
12	0.43	32	0,48	52	0,53
13	0.47	33	+0,32	53	0,53
14	0.54	34	0,41	54	0,61
15	0.60	35	0,48	55	0,57
16	0.62	36	0,49	56	0,49
17	0.46	37	0,46	57	0,42
18	0.45	38	0,50	58	0,63
19	0.44	39	0,62	59	0,48
20	0.61	40	0,56	60	0,41

+ هذه الإشارة تدل على البنود ذات الارتباط الضعيف.

ولحساب صدق استخبار الصحة العامة أجري التحليل العاملي للبنود المتبقية من الخطوة السابقة (عددها 50 بندا) باستخدام طريقة المكونات الأساسية، وأسفر التحليل عن تسعة عوامل دورت تدويراً مائلاً بطريقة (Oblimin). واستبقيت سبعة من هذه العوامل تبعاً للمحكين الآتيين: (1) العوامل التي وصل الجذر الكامن لها إلى ما يزيد عن الواحد الصحيح، (2) التي تشبعت بها على الأقل ثلاثة بنود دالة (تحدد التشبع الدال بأنه ما يصل إلى 0,45). وقد استوعبت العوامل المستخلصة (47,1%) من التباين الكلي، وقد سميت كما يلي: القلق والتوتر، والأفكار الانتحارية، والمرض العام، واضطراب النوم، واضطراب الوظيفة الاجتماعية، وانخفاض الثقة بالنفس، والاكتئاب، ولم يكن هناك أي بند له تشبع دال على أكثر من عامل. والجدول (2) يبين هذه العوامل. كذلك استخدم التدوير المتعامد بطريقة (Varimax)، وتم استخلاص سبعة عوامل لها

المسميات نفسها ولكن مع اختلاف التباين وعدد البنود والتشبعات لكل عامل، وعرضت هذه العوامل في جدول مستقل في ملحق رقم (1).

جدول (2)

العوامل المستخلصة من التحليل العاملي بعد التدوير المائل ومضمونها وتشبعاتها مرتبة تنازلياً (ن = 648)

رقم البند	محتوى البند	التشبع
العامل الأول: القلق والتوتر، استوعب 29,2% من التباين الكلي		
55	أنك عصبي ومتوتر طوال الوقت	0,66
45	أنك خائف أو في حالة ذعر دون سبب معقول	0,64
44	أنك منفعل وعصبي المزاج	0,62
49	أنك مكتئب وغير سعيد	0,55
40	أنك لا تستطيع التغلب على المشكلات التي تواجهك	0,49
العامل الثاني: أفكار انتحارية، استوعب 5,6% من التباين الكلي		
57	بأنك قد تقتل نفسك	0,86-
60	بفكرة الانتحار تتردد على ذهنك باستمرار	0,83-
59	أنك تتمنى لو كنت ميتا وبعيدا عن كل شيء	0,68-
العامل الثالث: المرض العام، استوعب 3,2% من التباين الكلي		
1	أنك بصحة جيدة وأن كل شيء على ما يرام	0,79
4	أنك مريض	0,79
2	أنك في حاجة إلى دواء مقوي	0,70
العامل الرابع: اضطراب النوم، استوعب 2,6% من التباين الكلي		
18	أنه من الصعب عليك أن تعود إلى النوم إذا حدث واستيقظت	0,79
17	أنه يصعب عليك بدء النوم	0,73
14	أن نومك قل نتيجة للهموم	0,58
12	أن ساعات نومك غير كافية	0,57

العامل الخامس: اضطراب الوظيفة الاجتماعية، استوعب 2,3% من التباين الكلي		
رقم البند	محتوى البند	التشبع
31	أنك قادر على أن تشعر بالدفء والحب نحو الأفراد المحيطين بك	0,62
32	أنك تجد من السهولة التعامل مع الآخرين	0,56
15	أنك متيقظ ذهنيا	0,48
7	أنك قادر على تركيز انتباهك في أي شيء تؤديه	0,47
العامل السادس: انخفاض الثقة بالنفس (عدم الكفاية)، استوعب 2,2% من التباين الكلي		
رقم البند	محتوى البند	التشبع
27	أنك تستطيع تدبير الأمور كما يفعل معظم الأفراد الذين هم في ظروفك	0,53-
30	أنك راضٍ عن الطريقة التي تؤدي بها مهامك اليومية	0,53-
28	أنك تقوم بمهامك بشكل جيد	0,51-
23	أنك تميل إلى أن تفقد الاهتمام بأنشطتك العادية	0.46-
العامل السابع: الاكتئاب، استوعب 2,0% من التباين الكلي		
رقم البند	محتوى البند	التشبع
52	أن الحياة ميئوس منها تماما	0,56-
53	بالأمل في مستقبلك الشخصي	0,48-
51	أنك تفكر في نفسك على أنك شخص عديم الفائدة	0,47-
56	أن الحياة لا تستحق أن تعيشها	0,47-

استوعب العامل الأول الجزء الأكبر من التباين الكلي، وهو يقيس التوتر والخوف من دون سبب ظاهر والانفعالية، كما يشمل عنصراً اكتئابياً. أما العامل الثاني فهو متصل بالأفكار الانتحارية والرغبة في الموت والتخلص من الحياة. ومن جانب آخر فإن البنود المكونة للعامل الثالث تعد مؤشرات للصحة البدنية العامة، ويلاحظ أن البندين (1، 4) في هذا العامل على الرغم من أن مضمونهما متناقض إلا أن تشبعاتهما لهما الاتجاه نفسه (إيجابي) وهذا يعود إلى اختلاف اتجاه بدائل الإجابة بين هذين السؤالين. أما العامل الرابع فقد تألف من بنود مرتبطة بصعوبة البدء والاستمرار في النوم، في حين أن العامل الخامس ارتبط بعلاقة الفرد بالآخرين وصعوبة التركيز، أما العامل السادس فقد ارتبط بعدم الرضى عن الأداء وانخفاض الثقة بالنفس، في حين أن العامل الأخير (السابع) تكون من بنود ذات علاقة بالاكتئاب وفقدان الأمل.

أظهرت النتائج أن الاستخبار يقيس أربعة من الجوانب النفسية التي وردت في دليل تعليمات الاستخبار وهي: القلق، واضطراب النوم، واضطراب الوظيفة الاجتماعية،

والاكتئاب، مع بعض الاختلاف في عدد البنود التي تشكل كل مقياس فرعي، ما يثبت صدق هذا المقياس في البيئة العربية. لكن هذه الدراسة وجدت ثلاثة مقاييس فرعية أخرى لم ترد في دليل التعليمات وهي: الأفكار الانتحارية، والمرض العام، وانخفاض الثقة بالنفس. ومع ذلك يمكن القول بأن الاستخبار صادق في قياس الجوانب النفسية التي صمم لقياسها، كما أن البنود المكونة للعوامل غير الموجودة في دليل التعليمات متسقة بوجه عام مع ما يقيسه الاستخبار.

أظهر التحليل العاملي أن 27 بنداً من بين بنود الاستخبار الكلي (والتي عددها 60 بنداً) هي المناسبة فقط لعينة الدراسة وهي البنود التي شكلت المقاييس الفرعية، لذلك سيتم التعامل مع هذه البنود في النتائج التالية أما بقية البنود فسيتم الاستغناء عنها.

الثبات: حُسب ثبات البنود المتبقية باستخدام معامل ثبات ألفا لكرونباخ – ثبات الاتساق الداخلي – وقد وصلت قيمة المعامل إلى (0,90)، ثم حسب معامل الثبات لكل مقياس فرعي (العوامل المستخلصة من التحليل العاملي) باستخدام معامل ثبات ألفا لكرونباخ، وكانت معاملات الثبات للمقاييس الفرعية كالآتي: القلق والتوتر (0,79)، أفكار انتحارية (0,81)، المرض العام (0,72)، اضطراب النوم (0,71)، اضطراب الوظيفة الاجتماعية (0,69)، انخفاض الثقة بالنفس (0,68)، الاكتئاب (0,80).

جدول (3)

معاملات الارتباط بين المقاييس الفرعية والدرجة الكلية على المقياس

(ن = 648)

	القلق والتوتر	أفكار انتحارية	المرض العام	اضطراب النوم	اضطراب الوظيفة الاجتماعية	انخفاض الثقة بالنفس	الاكتئاب
القلق والتوتر	-						
أفكار انتحارية	0,45	-					
المرض العام	0,40	0,24	-				
اضطراب النوم	0,47	0,26	0,37	-			
الوظيفة الاجتماعية	0,57	0,34	0,42	0.42	-		
انخفاض الثقة بالنفس	0,53	0,29	0,37	0.41	0,54	-	
الاكتئاب	0,54	0,58	0,34	0,32	0,46	0,44	-
الدرجة الكلية	0,83	0,59	0,61	0,68	0,76	0,73	0,72

جميع الارتباطات دالة عند مستوى 0,001

يوضح الجدول (3) معاملات الارتباط بين المقاييس الفرعية والدرجة الكلية (وهي مجموع درجات المقاييس الفرعية معاً) وجميعها ارتباطات دالة إحصائياً، ما يعني أن هذه المقايس غير مستقلة عن بعضها بعضاً وأن هناك عاملاً عاماً يربط بينها. ويلاحظ أن الارتباطات بين المقاييس الفرعية والدرجة الكلية أعلى منها بين المقاييس الفرعية بعضها بعضاً، فهي تتراوح بين (0,59 و0,83) بين المقاييس الفرعية والدرجة الكلية، في حين أنها تتراوح بين (0,24 و0,58) بين المقاييس الفرعية بعضها بعضاً، مما يدل على أنه بالرغم من أن هذه المقاييس ذات استقلال نسبي، فإنها تشترك في ما بينها في عامل عام. وكان أعلى ارتباط بين الدرجة الكلية ومقياس القلق والتوتر، وهذا يدل على أنه البعد الأساسي الذي يقيسه استخبار الصحة العامة، وأن القلق والتوتر هما العنصران المشتركان في معظم الاضطرابات النفسية. ويتضح ذلك عند فحص معاملات الارتباط بين المقاييس الفرعية بعضها ببعض، فيلاحظ أن مقياس القلق ارتبط مع جميع المقاييس الفرعية الأخرى ارتباطات أعلى من ارتباطات المقاييس الفرعية بعضها ببعض. وبذلك تكون هذه النتائج قد حققت الهدف الأول من الدراسة.

في الخطوة التالية حُسب معامل الارتباط بين الدرجة الكلية على الاستخبار (27 بنداً) والدرجة الكلية على البنود الثمانية الإضافية. وقد وصل هذا المعامل إلى (0,60) وهو دال عند 0,001 ما يعني أن الأشخاص الذين حصلوا على درجة عالية على استخبار الصحة العامة ذكروا أنهم لا يتمتعون بصحة جيدة، وأنهم ربما يعانون من مرض نفسي أو عصبي. مع العلم أن معامل ثبات ألفا كرونباخ للبنود الثمانية الإضافية وصل إلى (0,66). بينت النتائج أن الاستخبار له قدرة تمييزية بين الحالات المرضية والسوية. فقد أظهر اختبار (ت) أن هناك فروقاً دالة إحصائياً بين الحالات المرضية والسوية في الدرجة الكلية على الاستخبار حيث كان متوسط الدرجة الكلية لعينة الأسوياء (6,99) ولعينة المرضى (9,82) وهذا الفرق دال عند مستوى (0,001)، إذ بلغت قيمة ت (4,52) ودرجة الحرية (256).

في الخطوة التالية تمت مقارنة درجات الأسوياء مع درجات المرضى على المقاييس الفرعية السبعة التي تم استخلاصها، وقد أظهر اختبار (ت) أن هناك فروقاً بين المجموعتين في خمسة من المقاييس الفرعية هي: القلق، والمرض العام، واضطراب الوظيفة الاجتماعية، وانخفاض الثقة بالنفس، والاكتئاب، في حين أنه لم تظهر فروق بين المرضى والأسوياء على مقياسي الأفكار الانتحارية، واضطراب النوم. والنتائج موضحة في جدول (4).

جدول (4)

الفروق بين المرضى والأسوياء على المقاييس الفرعية

والدرجة الكلية لاستخبار الصحة العامة

المقاييس الفرعية		المتوسط	قيمة (ت)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
القلق	مرضى أسوياء	2,26 1,44	5,28	271	0,001
أفكار انتحارية	مرضى أسوياء	0,48 0,41	1,01	296	غير دال
المرض العام	مرضى أسوياء	1,11 0,57	6,01	264	0,001
اضطراب النوم	مرضى أسوياء	1,77 1,67	0,77	288	غير دال
اضطراب الوظيفة الاجتماعية	مرضى أسوياء	1,49 1,04	3,9	279	0,001
انخفاض الثقة بالنفس (عدم الكفاية)	مرضى أسوياء	1,52 1,20	2,51	265	0,01
الاكتئاب	مرضى أسوياء	1,18 0,64	4,70	260	0,001
الدرجة الكلية	مرضى أسوياء	9,82 6,99	4,52	256	0,001

لمعرفة قدرة كل بند على التمييز، أي فرز الحالات السوية عن المرضية استخدم الباحث اختبار ($كا^2$) وظهر أن هناك سبعة بنود فقط غير مميزة وهي البنود التي تحمل أرقام (12، 14، 17، 30، 57، 59، 60)[5]، أما بقية البنود فكانت مميزة والجدول (5) يبين هذه الفروق. ويلاحظ من الجدول أن ثلاثة من البنود غير المميزة وهي (12، 14، 17) هي البنود التي شكلت مقياس اضطراب النوم، في حين أن البنود (57، 59، 60) شكلت مقياس الأفكار الانتحارية، وهذان المقياسان كما ظهر من الجدول (4) لم يميزا بين الأسوياء والمرضى. والنتائج السابقة حققت الهدف الثاني من الدراسة.

جدول (5):

قيم كا² لتحديد القدرة التمييزية لكل بند بين الحالات المرضية (ن = 188) والسوية (ن = 836)

رقم البند	قيمة كا 2	مستوى الدلالة		رقم البند	قيمة كا 2	مستوى الدلالة
1	40,4	0,001		32	8,3	0,01
2	18,9	0,001		40	16,3	0,001
4	24,8	0,001		44	6,0	0,01
7	11,5	0,001		45	36,3	0,001
12	3,0	غير دال		49	15,9	0,001
14	0,3	غير دال		51	18,6	0,001
15	5,6	0,01		52	15,9	0,001
17	2,1	غير دال		53	27,2	0,001
18	4,8	0,05		55	24,4	0,001
23	6,3	0,01		56	9,0	0,01
27	11,4	0,001		57	1,3	غير دال
28	9,9	0,001		59	2,0	غير دال
30	0,21	غير دال		60	0,002	غير دال
31	10,9	0,001				

لتحديد الدرجة المناسبة التي عندها يمكن اعتبار المفحوص حالة مرضية يجب حساب حساسية الاستخبار وقدرته التمييزية، والقيمة التنبئية الموجبة والسالبة، ومعدل خطأ التصنيف، وذلك بمقارنة الدرجة الكلية التي حصل عليها الأفراد الأسوياء مع الدرجة الكلية التي حصل عليها أفراد العينة المرضية عند عتبات مختلفة (threshold). وهذه الطريقة في حساب الحساسية والقدرة التمييزية للاستخبار قد استخدمها «شان» (Chan 1993) في دراسته.

يبين جدول (6) حساسية الاستخبار وقدرته التمييزية ومعدل خطأ التصنيف[6] والقيمة التنبئية الموجبة[7] والسالبة[8] عند (23) عتبة[9] مختلفة (threshold)، وقد ظهر أن أفضل عتبة أو درجة لتمييز الحالات المرضية من الحالات السوية هي (7 درجات) بمعنى أن من يحصل على سبع درجات فأكثر على الاستخبار يحتمل أن يكون حالة مرضية تحتاج إما إلى تدخل من الطبيب المختص أو استخدام طرق تشخيصية أخرى للتحقق من التشخيص. وقد اختيرت هذه الدرجة لأن الحساسية والقدرة التمييزية عندها كانت متقاربة. فقد بلغت الحساسية (56,4%)، والقدرة التمييزية (56,2%) ومعدل خطأ التصنيف

جدول (6)
حساسية المقياس وقدرته التمييزية ومعدل خطأ التصنيف
والقيم التنبئية عند عتبات مختلفة

العتبة	الحساسية٪	القدرة التمييزية ٪	معدل خطأ التصنيف ٪	القيمة التنبئية الموجبة ٪	القيمة التنبئية السالبة ٪
3	76,6	29,3	60,0	23,9	81,2
4	71,3	35,3	56,6	24,2	80,9
5	68,1	42,1	52,0	25,4	82,0
6	62,2	48,3	48,6	25,9	81,5
7	56,4	56,2	43,7	27,2	81,7
8	52,7	61,9	40,2	28,6	81,8
9	47,3	67,3	37,2	29,6	81,5
10	46,3	71,6	34,1	32,1	82,1
11	43,6	75,5	31,7	34,0	82,2
12	38,8	78,7	30,3	34,6	81,6
13	36,2	82,1	28,2	37,0	81,6
14	34,0	84,4	26,9	38,8	81,5
15	31,4	87,0	25,5	41,3	81,4
16	26,6	90,1	24,2	43,9	80,9
17	22,9	91,4	24,0	43,4	80,3
18	21,8	92,3	23,6	45,1	80,3
19	17,6	93,8	23,3	45,2	79,7
20	16,0	94,6	23,1	46,2	79,5
21	12,8	95,7	23,0	46,2	79,1
22	11,2	96,1	23,0	45,7	78,9
23	11,2	97,5	21,9	56,8	79,1
24	6,4	98,0	22,6	48,0	78,3
25	2,1	98,6	23,1	30,8	77,6

(43,7%)، والقيمة التنبئية الموجبة (27,2%)، والقيمة التنبئية السالبة (81,7%)). إن رفع العتبة المميزة يقلل من معدل خطأ التصنيف ويزيد من القدرة التمييزية والقيمة التنبئية الموجبة، ولكن ذلك يكون على حساب انخفاض الحساسية، فقد ذكر «فازكويز وزملاؤه» (Vazquez et al., 1986) أن القيمة التنبئية السالبة والموجبة للاستخبار تتحسن برفع درجة العتبة، ولكن ذلك على حساب انخفاض كبير في الحساسية. إن الارتفاع النسبي في معدل خطأ التصنيف في هذه النتائج لا يعتبر ذا أهمية. فقد ذكر «غولدبيرغ، ووليامز» (Goldberg & Williams, 1991: 45) أن معدل خطأ التصنيف ليس

مقياساً مفيداً لأنه عبارة عن اندماج نوعين من خطأ التصنيف هما «الموجب الكاذب»[10] و«السالب الكاذب»[11].

تم اختيار الدرجة (7) كعتبة لتحديد الحالات المرضية في هذه الدراسة وذلك لتقارب حساسية الاستخبار وقدرته التمييزية عند هذه الدرجة، وحتى نقلل من احتمال فقدان حالات مرضية قد تحتاج إلى علاج، كما نقلل من عدد الحالات التي يقدم لها علاج نفسي قد لا تحتاجه.

إن حساسية الاستخبار في التعرف على الحالات المرضية يجب أن تكون لها الأولوية في الأهمية على القدرة التمييزية ومعدل خطأ التصنيف والقيم التنبئية السالبة والموجبة لأن الفشل في اكتشاف الحالات المرضية ينطوي على مخاطرة عدم اكتشاف الأفراد الذين يحتاجون إلى تدخل أو مساعدة علاجية، فارتفاع نسبة الأفراد الذين يصنفون خطأ على أنهم حالات مرضية أفضل من ارتفاع نسبة الأفراد الذين يصنفون خطأ على أنهم أسوياء في حين أنهم ليسوا كذلك[12].

المناقشة:

سعت هذه الدراسة إلى التحقق من صدق استخبار الصحة العامة وثباته ومدى فعاليته في اكتشاف الحالات المرضية – في دولة الكويت – في مراحل مبكرة بحيث تقدم لها الخدمات النفسية المناسبة في وقت مناسب. وقد أظهرت النتائج أن الاستخبار صادق ويقيس ما وضع لقياسه، إذ أظهر التحليل العاملي أنه يحتوي على سبعة عوامل (مقاييس فرعية) هي: القلق، والأفكار الانتحارية، والمرض العام، واضطراب النوم، واضطراب الوظيفة الاجتماعية، وانخفاض الثقة بالنفس، والاكتئاب. أربعة من هذه المقاييس وهي: القلق، واضطراب النوم، واضطراب الوظيفة الاجتماعية، والاكتئاب وردت في دليل تعليمات الاستخبار وكذلك في معظم الدراسات التي اهتمت بدراسة التركيب العاملي للاستخبار بصيغته الكاملة (60 بندا) ولكن مع بعض الاختلاف في البنود المكونة لكل عامل وعدد العوامل التي تم استخلاصها، وهذا أمر متوقع. فقد ذكر «غولدبيرغ، ووليامز» (Goldberg & Williams, 1991) أن العوامل التي استخلصتها الدراسات المختلفة التي فحصت التركيب العاملي لاستخبار الصحة العامة تراوحت بين 7-19 عاملاً. فعلى سبيل المثال، بينت دراسة «هوبز وزملائه» (Hobbs et al., 1983) أن مقياس الاكتئاب تكون من البنود التي أرقامها من (40 إلى 59)، في حين حددت دراسة «ميدينا – مورا» (Medina - Mora, 1983) البنود التي تشكل هذا المقياس على أنها البنود من (50 إلى 59)، بينما أضافت دراسة «شان» (Chan, 1985) إلى هذا المقياس (الاكتئاب) البندين (10، 17)، في حين أظهرت الدراسة الحالية أن البنود المكونة لمقياس

الاكتئاب هي من بين البنود ((51-56)، أما دراسة «ورسلي وزملائه» (Worsley et al., 1978) فقد كشفت أن بُعدي القلق واضطراب النوم كانت متضمنة في بُعد الاكتئاب.

تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة «ستورت وزملائه» (Stuart et al., 1993)، وبخاصة في ما يتعلق بمقاييس القلق/ التوتر، واضطراب الوظيفة الاجتماعية، والاكتئاب، حيث إن البنود التي شكلت هذه المقاييس لها تشبعات دالة في الدراستين، ولكن دراسة «ستورت وزملائه» (Stuart et al., 1993) لم تكشف عن عوامل مستقلة لكل من الأفكار الانتحارية، واضطراب النوم، وانخفاض الثقة بالنفس، وإنما كانت هذه العوامل مندمجة في مقاييس أخرى، حيث البنود التي شكلت الأفكار الانتحارية كانت ضمن مقياس الاكتئاب، وبنود اضطراب النوم كانت ضمن مقياس القلق، في حين أن مقياس الثقة بالنفس كان ضمن مقياس الوظيفة الاجتماعية. إن مقياس اضطراب الوظيفة الاجتماعية ظهر في أغلب نتائج التحليل العاملي بوصفه بُعداً مستقلاً، وأحياناً كان هناك أكثر من عامل يختص بالوظيفة الاجتماعية (Chan & Chan, 1983). أما بُعد اضطراب النوم فلم يظهر في كل الدراسات وإنما في بعضها (ومثال هذه الدراسات: Benjamin et al., 1982; Burvill & Knuiman, 1983).

كان هناك تشابه بين نتائج الدراسة الحالية ودراسة «فازكويز وزملائه» (Vazquez et al., 1988) التي استخرجت ستة عوامل هي: الوظيفة الاجتماعية/ التفاؤل. والتوتر العام، والمرض العام، والسلبية، واضطراب النوم، والأفكار الاكتئابية. وهي العوامل التي استخلصتها الدراسة الحالية مع اختلاف عدد البنود المكونة لكل عامل، إلا أن معظم البنود المكونة لهذه العوامل مشتركة بين الدراستين عدا مقياس الوظيفة الاجتماعية/ التفاؤل، ويلاحظ أن «فازكويز وزملاءه» (Vazquez et al., 1988) أطلق مسمى «السلبية» على عامل الاكتئاب، و«الأفكار الاكتئابية» على عامل الأفكار الانتحارية.

من جانب آخر، فإن بُعد الاضطرابات النفسية الجسمية، بوصفه بعداً مستقلاً، ظهر في عدد محدود من الدراسات (انظر: Worsley et al., 1978; Benjamin et al., 1982) ولكنه لم يظهر في الدراسة الحالية إلا إذا اعتبرنا أن المرض العام هو أحد مظاهر الاضطرابات النفسية والجسمية. وكما ذكر «ستورت وزملاؤه» (Stuart et al., 1993) فإن عدم ارتباط البنود التي تقيس الحالة البدنية العامة – مثل «أشعر بصحة جيدة» (البند الأول) أو «أنا في حاجة إلى دواء منشط» (البند الثاني) – مع مقياس الاضطرابات النفسية والجسمية يرجع إلى أن المفحوصين لم يستطيعوا التمييز بين المرض النفسي والجسدي عند الإجابة عن الأسئلة العامة، وهذا يرجع إلى زيادة الميل إلى تجسيد الأعراض النفسية. إن

هذه الظاهرة غير شائعة في المجتمعات الغربية، ليس لأن المستجيبين غير الغربيين غير قادرين على التمييز بين الأعراض الجسدية والنفسية بل لأنها تعكس الاعتقاد عن العلاقة بين الأعراض الجسدية والنفسية وبخاصة تلك التي تكون مقبولة بوصفها تعبيراً عن الضغوط النفسية (Kleimman, 1977).

إن اختلاف النتائج بين الدراسات المختلفة أمر متوقع لأن ذلك يعتمد على خصائص عينة البحث وعلى الطريقة المستخدمة في التحليل (Goldberg & Williams, 1991)، ولكن التشابه بين الدراسات المختلفة أكثر من الاختلاف بينها، ما يعني أن لغة الاضطرابات النفسية شائعة وتتخطى الحواجز الثقافية. ومثل تلك النتائج توصلت إليها دراسات أخرى منها: (Aderibigbe & Gureje, 1992; Bhogle & Prakash, 1994; Chan, 1985, 1993; Lobo et al., 1986; Stuart et al., 1993; Takeuchi & Kitamura, 1991; Vazquez et al., 1988) مع بعض الاختلاف في ظهور كل هذه الأبعاد في جميع الدراسات. ويلاحظ عموماً أن المقاييس التالية: القلق، والاكتئاب، والأعراض النفسية الجسمية ظهرت في معظم الدراسات.

إن الارتباطات بين المقاييس الفرعية تدل على أنها مقاييس غير مستقلة عن بعضها بعضاً، فمقياس القلق له ارتباط عال مع الدرجة الكلية وبقية المقاييس الفرعية حيث استوعب الجزء الأكبر من التباين الكلي، ما يعني أن القلق هو القاسم المشترك بين معظم الاضطرابات النفسية (Aderibigbe & Gureje, 1992; Bhogle Peakash, 1994) وأنه البعد الأساسي الذي يقيسه استخبار الصحة العامة، على الرغم من أن «غولدبيرغ ووليامز» (Goldberg & Williams, 1991) ذكرا أن مقياس القلق لم يحتل الصدارة والأولوية في معظم الدراسات التي قاما بمراجعتها. في حين أن أقل المقاييس ارتباطاً بالدرجة الكلية كان مقياس الأفكار الانتحارية، وهذا يشير إلى تأثر عينة الدراسة بالعوامل الدينية والاجتماعية، والتي تستنكر التفكير في الانتحار بوصفه وسيلة للتعامل مع المصاعب التي تواجه الفرد، إلا أن هذا المقياس كان أكثر ارتباطاً مع مقياس الاكتئاب، ما يدل على أن التفكير في الانتحار هو أحد مظاهر الاكتئاب، ويتفق ذلك مع الدراسات السابقة. فقد ذكر عبدالخالق (1996) أن بعض التقديرات تورد أن نسبة تتراوح بين 7-15% ممن يعانون من الاكتئاب سوف ينتحرون في مقابل نسبة 1% من غير المكتئبين. كما وجد عبدالخالق عند فحصه للبناء العاملي لقائمة «بيك» للاكتئاب في صيغته العربية أن الأفكار الانتحارية ومشاعر الذنب كانت أحد العوامل المكونة للاكتئاب (عبدالخالق 1996: 39).

إن الارتباط بين المقاييس الفرعية والدرجة الكلية كما ذكر «جاكوبسون وزملاؤه»

(Jacobsen et al., 1995) يدل على أن الاضطرابات النفسية المختلفة والشائعة، مثل الاكتئاب، لها تأثير مماثل على نوعية الحياة وعلى الأنشطة اليومية، وبما أن استخبار الصحة العامة يركز على هذه الأنشطة فمن المحتمل أن بنوده تكون حساسة جداً لعديد من الاضطرابات النفسية، لذلك فإن بنود الاستخبار ترتبط في ما بينها إيجابيا.

أظهرت نتائج الدراسة الحالية أن معامل الثبات مناسب جداً، سواء للمقياس الكلي أو المقاييس الفرعية. وعلى الرغم من أن «غولدبيرغ ووليامز» (Goldberg & Williams, 1991) ذكرا أن أفضل صيغة لاستخبار الصحة العامة يمكن أن تستخدم هي النسخة الكاملة، إلا أن الدراسة الحالية وجدت ضرورة حذف بعض بنود الاستخبار لارتباطاتها الضعيفة مع الدرجة الكلية، كما حذفت مجموعة أخرى من البنود لأن ليس لها تشبعات دالة على أي من المقاييس الفرعية المستخلصة من التحليل العاملي، مما يعني أن تقليص بنود الاستخبار الكلية والاكتفاء بالبنود التي تحقق درجة مناسبة من الصدق والثبات قد يكون أمراً مناسباً أكثر نظراً لاختصار وقت التطبيق. إن ضعف ارتباط بعض البنود مع الدرجة الكلية قد يرجع إما إلى عدم مناسبتها لبيئة التطبيق أو لعدم دقة الترجمة.

إن الارتباط المرتفع بين الدرجة الكلية على الاستخبار والدرجة الكلية على البنود الإضافية، والتي شملت أسئلة مباشرة عن تقييم الفرد لحالته الصحية وهل يعتقد أنه يعاني من مرض نفسي أو عصبي، يدل على أن الأفراد الذين يحصلون على درجة عالية على استخبار الصحة العامة على وعي وإدراك باضطرابهم النفسي، ومن ثم فإنهم يحتاجون إلى طلب المساعدة النفسية، كما أنه يعني أن الاستخبار يصلح للتعرف على الأفراد الذين قد يتعرضون لأي اضطراب نفسي في المستقبل وحتى لو أنكروا أنهم يعانون من أي مشاكل نفسية عند سؤالهم مباشرة.

من النتائج المهمة التي أظهرتها هذه الدراسة، هي قدرة الاستخبار على تمييز الحالات المرضية عن السوية على ثلاثة مستويات هي: الدرجة الكلية، والمقاييس الفرعية، والبنود، وهذا يدل على أن الاستخبار مناسب لاكتشاف الحالات المرضية، ولكن بعد استبعاد مقياسي الأفكار الانتحارية واضطراب النوم لأنهما غير قادرين على التمييز بين الحالات المرضية والسوية، وهذا يتعارض مع دراسة «شان» (Chan, 1993) التي وجدت أن مقياسي اضطراب النوم والأفكار الانتحارية هما أكثر المقاييس المميزة بين الأسوياء والمرضى. إن عدم تمييز مقياس اضطراب النوم لعينة المرضى عن عينة الأسوياء ربما يكون سببه أن عينة الأسوياء هي عينة من طلاب الجامعة، وبالتالي فإن الضغوط الدراسية التي يواجهونها هي التي سببت لهم اضطراب النوم، وبخاصة إذا لاحظنا أن متوسط درجة الأسوياء والمرضى على هذا المقياس مرتفعة مقارنة

بالمقاييس الفرعية الأخرى. كما أن عدم دلالة الفرق بين عينتي الدراسة في مقياس الأفكار الانتحارية يشير إلى أن كلا العينتين متأثرة بالتساوي بالعوامل الاجتماعية، وبخاصة إذا عرفنا أن عينة المرضى هي عينة تعاني من اضطرابات عصابية وليست ذهانية، ومن ثم فهي على وعي بقيم المجتمع ومفاهيمه، ويدلل على ذلك انخفاض متوسط الدرجة على هذا المقياس لكلا العينتين مقارنة بالمقاييس الفرعية الأخرى.

تأكدت النتيجة السابقة عند مقارنة عينة المرضى مع عينة الأسوياء على مستوى البنود، حيث ظهر أن هناك بعض البنود غير مميزة، وهذه البنود تشكل مقياسي الأفكار الانتحارية واضطراب النوم، وهما المقياسان غير المميزين كما سبق ذكره. إن عدم ظهور فروق بين عينة المرضى والعينة السوية في الأفكار الانتحارية واضطراب النوم قد يعود في جزء منه إلى عدم تجانس عينة المرضى، إذ إنها تشمل فئات مرضية مختلفة قد لا تكون الأفكار الانتحارية واضطراب النوم أعراضاً مشتركة في ما بينها. كما نوه «فان هاميرت، وزملاؤه» (Van Hemert et al., 1995) بأنه عند استخدام الاستخبار مع مرضى العيادات الطبية العامة يجب استبعاد مقياس الاضطرابات النفسية الجسمية، لأن هؤلاء المرضى سيحصلون على درجة عالية على هذا المقياس بسبب حالتهم الصحية والتي استدعت مراجعتهم للطبيب، وليس بالضرورة بسبب أن الاضطراب النفسي هو الذي أظهر هذه الأعراض النفسية الجسمية. إن ظهور الشكوى من الأمراض الجسدية هو مصدر مهم لارتفاع معدل سوء التصنيف (Kirk & Saunders, 1979; Vazquez et al., 1985).

إن الدرجة المناسبة التي عندها يمكن اعتبار الحالة حالة مرضية هي سبع درجات فأكثر، لأنه عند هذه الدرجة تكون حساسية الاستخبار وقدرته التمييزية عالية في اكتشاف الحالات التي يحتمل أن تكون حالات مرضية.

يلاحظ من النتائج الحالية أن حساسية الاستخبار تقارب قدرته التمييزية، وهذا أمر مناسب، لأن الاستخبار كما سبق ذكره هو أداة أولية سريعة لفرز الأفراد الذين يحتمل أن يكونوا مرضى، وبالتالي يحتاجون إلى وسائل تشخيصية أخرى للتأكد من حالتهم المرضية، فكلما ارتفعت حساسية الاستخبار عنى ذلك أنه قادر على فرز عدد أكبر من الأفراد المحتمل أن يتعرضوا لاضطرابات نفسية في المستقبل، مما يتطلب استخدام وسائل تشخيصية أكثر تخصصا لاكتشاف هذه الحالات وتمييزها عن الحالات التي يمكن أن تكون قد صنفت خطأ على أنها حالات مرضية واستبعادها، لأن الفشل في اكتشاف هذه الحالات ينطوي على مخاطرة حرمان حالات مرضية من المساعدة النفسية.

خلاصة القول، فإن نتائج هذه الدراسة بينت أن استخبار الصحة العامة قادر على

تمييز الحالات المرضية من الحالات السوية في دولة الكويت، ومع أنه لا يقوم بالتشخيص فإنه قادر على التعرف على قطاع عريض من الاضطرابات النفسية. وترى الباحثة أنه من المهم التوسع في إجراء بحوث مستقبلية باستخدام أداة البحث «استخبار الصحة العامة» للمقارنة بين الجنسين، أو للمقارنة بين المستويات التعليمية أو الوظيفية المختلفة في مدى انتشار الأمراض النفسية، كما يمكن القيام بدراسة لمعرفة إمكانية استخدام الاستخبار في اكتشاف الحالات الذهانية في مقابل الحالات العصابية.

الهوامش

(1) هدفت كثير من الدراسات إلى التحقق من صدق الاستخبار وثباته بصيغه المختلفة، ولكن تركيز معظم الدراسات كان منصباً على الصيغ المختصرة من الاستخبار.

(2) الحساسية: هي معدل الحالات المرضية التي يتم التعرف عليها بشكل صحيح.

(3) القدرة التمييزية: هي معدل الحالات السوية التي يتم التعرف عليها بشكل صحيح.

(4) تشكر الباحثة كل من أسهم في المساعدة في ترجمة المقياس وتنقيحه وتطبيقه وهم (إلهام السليمي من مركز اللغات بجامعة الكويت على مراجعة الترجمة، وأحمد عبدالخالق وصفوت فرج من قسم علم النفس بجامعة الكويت على مراجعة وتنقيح الترجمة، والاختصاصيتان النفسيتان آمنة الربيعي ومحاسن الشريف من مستشفى الطب النفسي في دولة الكويت على المشاركة في تطبيق المقياس).

(5) تشير هذه الأرقام إلى أرقام البنود الأصلية في الاستخبار.

(6) معدل خطأ التصنيف: هو معدل المستجيبين الذين تم تشخيصهم بشكل غير صحيح.

(7) القيمة التنبئية الموجبة: هي معدل من حصلوا على درجات عالية وتم تشخيصهم على أنهم حالات مرضية.

(8) القيمة التنبئية السالبة: هي معدل من حصلوا على درجات منخفضة وتم تشخيصهم على أنهم أسوياء.

(9) العتبة: هي الدرجة الكلية على الاستخبار والتي عندها يحتمل أن تكون الحالة هي حالة مرضية.

(10) الموجب الكاذب: هي الحالات التي شخصت خطأ على أنها حالات مرضية.

(11) السالب الكاذب: هي الحالات التي شخصت خطأ على أنها حالات سوية.

(12) طرق حساب الحساسية والقدرة التمييزية... إلخ مدرجة بالتفصيل في الملحق (2).

المصادر

أحمد عبدالخالق (1996). دليل تعليمات قائمة «بيك» للاكتئاب، تأليف آرون بيك، وروبرت ستير. تعريب وإعداد أحمد عبدالخالق. دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية.

Aderibigbe, Y., Gureje, O. (1992). "The validity of the 28-itmes General Health Questionnaire in a Nigerian anatenatal clinic". Social Psychiatry and Psychiatric Epidemiology. 27 (6): 280-283.

Banks, M.H. (1983). "Validation of the General Health Questionnaire in a young community sample". Psychological Medicine. 13 (2): 349-353.

Benjamin, J., Decalmer, P., & Haran, D. (1982). "Community screening for mental illness: A validity study of the General Health Questionnaire". British Journal of Psychiatry. 140: 174-180.

Bhogle, S., & Prakash, I. (1994). "Factor structure of the scaled GHQ on Indian population". Psychological Studies. 39 (2&3): 107-112.

Boardman, A. P. (1987). "The General Health Questionnaire and the detection

of emotional disorder by general practitioners: A replication study". British Journal of Psychiatry. 151: 373-381.

Burvill, P., & Knuiman, M. (1983). "Which version of the General Health Questionnaire should be used in community studies?". Australian and New Zealand Journal of Psychiatry. 17 (3): 237-242.

Cavanaugh, S. (1983). "The prevalence of emotional and cognitive dysfunction in a general medical population: using the MMSE, GHQ, and BDI". General Hospital Psychiatry. 5 (1): 15-24.

Chan, D.W. (1985). "The Chinese version of the General Health Questionnaire: Does language make a difference?". Psychological Medicine. 15 (1): 147-155.

Chan, D.W. (1993). "The Chinese General Health Questionnaire in a psychiatric setting: The development of the Chinese scaled version". Social Psychiatry and Psychiatric Epidemiology. 28 (3): 124-129.

Chan, D.W., & Chan, T.S.C. (1983). "Reliability, validity and the structure of the General Health Questionnaire in a Chinese context". Psychological Medicine. 13 (2): 363-371.

Cleary, P., Goldberg, I., Kessler, L., & Nycz, G. (1982). "Screening for mental disorder among primary care patients". Archives of General Psychiatry. 39 (7): 827-840.

Cook, M., Alison, Y., Taylor, D., & Bedford, A. (1996). "Personality correlates of psychological distress". Personality and Individual Differences, 20 (3): 313-319.

Farmer, A., Chubb, H., Jones, I., Hillier, J., Smith, A. & Borysiewicz, L. (1996). "Screening for psychiatric morbidity in subjects presenting with Chronic Fatigue Syndrome". British Journal of Psychiatry, 168 (3): 354-358.

Garyfallos, G., Karastergiou, A., Moutzoukis, C., Alagiozidou, E., Mala, D., & Garyfallos, A., (1991). "Greek version of the General Health Questionnaire: Accuracy of translation and validity". Acta Psychiatrica Scandinavica. 84 (4): 371-378.

Goldberg, D. (1972). The Detection of psychiatric illness by questionnaire. London: Oxford University Press.

Goldberg, D. (1986). "Use of the General Health Questionnaire in clinical work". British Medical Journal, 293: 1188-1189.

Goldberg, D., & Hillier V.F. (1979). "A scaled version of the General Health Questionnaire". Psychological Medicine, 9 (1): 139-145.

Goldberg, D.P., & Williams, P. (1991). A user's guide to the General Health Questionnaire. London: NFER.

Graetz, B. (1991). "Multidimensional properties of the General Health

Questionnaire". Social Psychiatry and Psychiatric Epidemiology, 26 (3): 132-138.

Hobbs, P., Ballinger, C., & Smith, A. (1983). "Factor analysis and validation of the General Health Questionnaire in women: A general practice survey". British Journal of Psychiatry, 142: 257-264.

Jacobsen, B.K., Hasvold, T., Hoyer, G., & Hansen, V. (1995). "The General Health Questionnaire: How many items are really necessary in population surveys?." Psychological Medicine. 25 (5): 957-961.

Kind, P., & Gudex, C. (1994). "Measuring health status in the community: A comparison of methods". Journal of Epidemiology and Community Health, 48 (1): 86-91.

Kirk, C.A., & Saunders, M. (1979). "Psychiatric illness in a neurological out-patient department in North East England: Use of the General Heatlh Questionnaire in the prospective study of the neurological out-patient", Acta Psychiatrica Scandinavica. 60 (5): 427-438.

Kleinman, A.M. (1977). "Depression, somatization and the new cross-cultural psychiatry"." Social Science and Medicine, 11 (1): 3-10.

Kozeny, J. (1986) "The GHQ-60 and the EPQ: the content validity". Activitas Nervosa Superior, 28 (3): 231-233.

Lobo, A., Perez-Echeverria, M., & Artal, J. (1986). "Validity of the scaled version of the General Health Questionnaire (GHQ-28) in a Spanish population". Psychological Medicine, 16 (1): 135-140.

Medina-Mora, M.E., Padilla, G.P., Campillo-Cerano, E. (1983). "The factor structure of the GHQ: A scaled version for a hospital's general practice service in Mexico". Psychological Medicine, 13 (2): 355-362.

Ross, H., & Glaser, F. (1989). "Psychiatric screening of alcohol and drug patients: The validity of the GHQ-60". American Journal of Drug and Alchol, 15 (4): 429-442.

Skuse, D., & Williams, P. (1984). "Screening for psychiatric disorder in general paractice". Psychological Medicine. 14 (2): 365-377.

Stuart, G.W., Klimidis, S., Minas, I.H., & Tuncer, C. (1993). "The factor structure of the Turkish version of General Health Questionnaire". The International Journal of Social psychiatry. 39 (4): 274-284.

Surtees, P. (1987). "Psychiatric disorder in the community and the General Health Questionnaire". British Journal of Psychiatry. 150: 828-835.

Takeuchi, M., & Kitamura, T. (1991). "The factor structure of the General Health Questionnaire in a Japanese high school and university student sample". The International Journal of Social Psychiatry, 37 (2): 99-106.

Van Hemert, A., Den Heijer, M., Vorstenbosch, M., & Bolk, J.L. (1995).

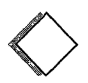
"Detecting psychiatric disorders in medical practice using the General Health Questionnaire, Why do cut-off scores vary?". Psychological Medicine. 25 (1): 165-170.

Vazquez-Barquero, J., Acero, J., Martin, C., & Ochoteco, A. (1985). "The psychiatric correlates of coronary pathology: Validity of the GHQ-60 as a screening instrument". Psychological Medicine, 15 (3): 589-596.

Vazquez-Barquero, J., Deiz-Manrique, J., Pena, C., Quintanal, R., & Lopez, M. (1986). "Two stage design in a communtiy survey". British Journal of Psychiatry. 149: 88-97.

Vazquez-Barquero, J., Williams, P., Diez-Manrique, J., Lequerica, J., & Arenal, A. (1988). "The factor structure of the GHQ-60 in a community sample". Psychological Medicine. 18 (1): 211-218.

Worsley, A., Walters, W.A., & Wood, E.C. (1978). "Responses to Australian patients with gynaecological disorders to the General Health Questionnaire: A factor analytic study". Psychological Medicine, 8 (4): 131-138.



ملحق (1)

نتائج التحليل العاملي باستخدام التدوير المتعامد بطريقة (Varimax)، مرتبة تنازلياً.

نسبة التباين الكلي = 53,7%

رقم البند	محتوى البند	التشبع
العامل الأول: القلق والتوتر، استوعب 29,2% من التباين الكلي. ألفا = 0,87		
39	أنك تعاني من ضغوط مستمرة	0,49
40	أنك لا تستطيع التغلب على المشكلات التي تواجهك	0,51
44	أنك منفعل وعصبي المزاج	0,62
45	أنك خائف أو في حالة ذعر دون سبب معقول	0,64
47	أن كل شيء أصبح فوق طاقتك	0,46
49	أنك مكتئب وغير سعيد	0,60
54	أنك سعيد بدرجة معقولة	0,50
55	أنك عصبي ومتوتر طوال الوقت	0,69
58	أنك غير قادر على أي شيء لأن أعصابك متوترة جدا	0,49
العامل الثاني: الثقة بالنفس استوعب 5,6% من التباين الكلي. ألفا = 0,86		
23	أنك تميل إلى أن تفقد الاهتمام بأنشطتك العادية	0,51
27	أنك تستطيع تدبير الأمور كما يفعل معظم الأفراد الذين هم في ظروفك	0,56
28	أنك تقوم بمهامك بشكل جيد	0,58
30	أنك راضٍ عن الطريقة التي تؤدي بها مهامك اليومية	0,57
العامل الثالث: اضطراب النوم، استوعب 3,8% من التباين الكلي. ألفا = 0,78		
12	أن ساعات نومك غير كافية	0,56
13	بالتعب والإرهاق الشديد لدرجة أنك لا تستطيع أن تأكل	0,47
14	أن نومك قل نتيجة للهموم	0,60
17	أنه يصعب عليك بدء النوم	0,70
18	أنه من الصعب عليك أن تعود إلى النوم إذا حدث واستيقظت	0,74
20	أنك تقضي ليالي قلقة ولا راحة فيها	0,48
العامل الرابع: اكتئاب، استوعب 3,2% من التباين الكلي. ألفا = 0,80		
51	أنك تفكر في نفسك على أنك شخص عديم الفائدة	0,58
52	أن الحياة ميئوس منها تماماً	0,65
53	بالأمل في مستقبلك الشخصي	0,58
56	أن الحياة لا تستحق أن تعيشها	0,58

تابع/ملحق (1)

رقم البند	محتوى البند	التشبع
العامل الخامس: أفكار انتحارية، استوعب 2,8% من التباين الكلي. ألفا = 0,81		
57	بأنك قد تقتل نفسك	0,81
59	أنك تتمنى لو كنت ميتاً وبعيداً عن كل شيء	0,66
60	بفكرة الانتحار تتردد على ذهنك باستمرار	0,79
العامل السادس: المرض العام، استوعب 2,6% من التباين الكلي. ألفا = 0,72		
1	أنك بصحة جيدة وأن كل شيء على ما يرام	0,74
2	أنك في حاجة إلى دواء مقوي	0,66
4	أنك مريض	0,74
العامل السابع: اضطراب الوظيفة الاجتماعية، استوعب 2,0% من التباين الكلي. ألفا = 0,69		
7	أنك قادر على تركيز انتباهك في أي شيء تؤديه	0,50
15	أنك متيقظ ذهنياً	0,52
31	أنك قادر على أن تشعر بالدفء والحب نحو الأفراد المحيطين بك	0,60
32	أنك تجد من السهولة التعامل مع الآخرين	0,55

ملحق (2)

طريقة حساب الحساسية، والقدرة التمييزية، ومعدل خطأ التصنيف، والقيمة التنبئية الموجبة، والقيمة التنبئية السالبة

الحساسية = ب / (ب + د)؛ **القدرة التمييزية** = ج / (أ + ج)؛

معدل خطأ التصنيف = (أ + د) / (أ + ب + ج + د)؛

القيمة التنبئية الموجبة = ب / (أ + ب)؛

القيمة التنبئية السالبة = ج / (ج + د).

حيث:

أ = الموجب الكاذب، ب = الموجب الصحيح، ج = السالب الصحيح، د = السالب الكاذب.

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

مجلة فصلية محكمة

تصدر عن جامعة الكويت ـ مجلس النشر العلمي

رئيس التحرير :
أ.د. أمل يوسف العذبي الصباح

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر أربعة أعداد في السنة ، بالإضافة إلى اصدارات خاصة في المناسبات .

- صدر العدد الأول منها في يناير ١٩٧٥ .
- تعنى المجلة بنشر :

ـ البحوث والدراسات المتعلقة بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية . . . . الخ .

- مراجعات الكتب العربية والأجنبية المهتمة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية .

ـ تقارير عن أهم الندوات التي تعقد في داخل الكويت وخارجها بالإضافة إلى البيبلوجرافيا بالعربية والانجليزية .

- صدر عن المجلة :

أ ـ مجموعة من المنشورات المتخصصة .

ب ـ مجموعة من الاصدارات الخاصة المتعلقة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية .

ج ـ سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية من ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢ .

د ـ عقد الندوات التي تهم المنطقة أو المساهمة فيها واصدارها في كتب .

الاشتراك السنوي :

أ ـ داخل الكويت : ٣ د .ك للأفراد ـ ١٥ د .ك . للمؤسسات .

ب ـ الدول العربية : ٤ د .ك . للأفراد ـ ١٥ د .ك . للمؤسسات .

ج ـ الدول الأجنبية : ١٥ دولار للأفراد ـ ٦٠ دولار للمؤسسات .

المقــر :
جامعة الكويت ـ الشويخ
مبنى مجلس النشر العلمي
هـاتف : ٤٨٣٣٧٠٥
٤٨٣٣٢١٥
بدالة : ٤٨٤٦٨٤٣/ ٤٠٦٦
٤٨٤١٥٣٨/ ٤٠٦٧
فاكس : ٤٨٣٣٧٠٥

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي :
ص .ب . : ١٣٠٧٣ ـ الخالدية ـ الكويت ـ الرمز البريدي ٧٢٤٥١

المنهج البيوغرافي:
استعمال السير الذاتية والحياتية في علم الاجتماع

فضيل دليو*

ملخص: تتميز المنهجية في علم الاجتماع خصوصاً والعلوم الاجتماعية عموماً بإعادة الاعتبار للمناهج الكيفية. وقد شمل هذا التجدد، المنهج البيوغرافي بتقنياته المختلفة. ويقدم هذا المقال عرضاً نقدياً لهذه المقاربة الكيفية بمختلف تقنياتها واستعمالاتها المتميزة في أمريكا، أوروبا والعالم العربي. فبعد تحديد المصطلحات، نظراً لتنوعها وندرة استعمالها في لغة علم الاجتماع العربية، تم استعراض أهم استعمالات المنهج البيوغرافي وتطوره، تبعاً لمختلف المقاربات النظرية والتخصصات والمواضيع ومجالات الدراسة. كما تم شرح كيفية صياغة سير الحياة ومعالجة إيجابيات وسلبيات استخدامها بتقنياتها المختلفة (دراسة الحالة، والسير المتعددة، والمتوازنة، والمتقاطعة...). وخلص المقال في النهاية إلى طرح آفاق تطبيق المنهج البيوغرافي، مثيراً بعض التساؤلات النظرية والمشكلات المنهجية التي قد تواجه محاولات تطبيقه مثل: مدى انسجام عناصر السير بين المتغيرات الذاتية والموضوعية وبين مختلف الروايات، والصعوبة المنهجية في التفرقة بين السير «بوصفها مرايا» ذاتية والسير «بوصفها نوافذ» منفتحة، والمحدودية النظرية والمنهجية لسير المنحرفين والمهمشين الشائعة، على حساب سير الأشخاص العاديين؛ ومن ثم إشكالية التركيز على «من» يخص بالسيرة بدلاً من «كيف» و«لماذا».

تعددت في السنوات الأخيرة محاولات إعادة الاعتبار للمناهج الكيفية في الأوساط الأكاديمية الغربية، وتبعا لذلك عند جامعيي بعض البلاد التابعة، كمااسترجع في سياقها المنهج البيوغرافي أنفاسه الثلاثينية. وشمل هذا التجدد مجال علم الاجتماع كغيره من

* أستاذ (Professor) معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر.

مجالات العلوم الاجتماعية الأخرى. فبعدما كان علم الاجتماع يركز على كل ما هو اجتماعي مهمشا محاولات البناء الفردي للواقع الاجتماعي، وبعدما «رفض بقوة علماء الاجتماع أهمية علم الوراثة والعوامل الفردية (الفيزيولوجية والنفسية) في الحياة الاجتماعية للكائن الإنساني» (Banuelos, 1994, 17)، أصبحوا يهتمون بأحاسيس الفرد باعتباره إنساناً وبتصوراته للواقع المعيشي، فهو لم يعد مجرد دمية في مهب رياح البناء الاجتماعي والثقافي وصراع الطبقات ومستقبل التاريخ... بل فاعلا اجتماعيا مهما. وقد حظي بمثل هذا الاهتمام عبر بعض التوجهات النظرية الجديدة (مثل الظاهراتية والتفاعلية الرمزية وعلم اجتماع الجسم...) التي تحاول إعادة الاعتبار لأهمية البناء الفردي للواقع الاجتماعي وللسير الذاتية والحياتية عموما[1].

وإذا كان من الصعب تفسير العلاقة بين ثنائية الفعل الفردي والبناء الاجتماعي وكذا محاولات التأليف بينهما (دليو، 1988)، فإن ذلك لا يقلل من الأهمية النسبية لكل مقاربة من المقاربات الثلاث. وفي ما يخص موضوع حديثنا فإن أهمية البيوغرافيا في الأوساط الأكاديمية الغربية أكدتها على الأقل مقاربتان: النزعة الفردية والنظريات الوسطى (Middle Range Theories) في علم الاجتماع. وفي شأن هذه الأخيرة يؤكد «رايت ميلز» أنه لا يمكن فهم البناء الاجتماعي بدون بيوغرافيا»، لأن علم الاجتماع الحقيقي في رأيه هو عبارة عن الالتقاء بين البيوغرافيا والتاريخ (De Miguel, 1996: 9). ومع ذلك فما زال الشائع بين علماء الاجتماع اعتبار السير الذاتية والحياتية مظهراً ثانوياً وهامشياً لا يصلح إلا أمثلة تشخيصية أو تكميلية للتحليلات البنائية الأكثر عمقاً، هذا إذا لم تستنكر أصلا. وأما تصورنا نحن فيقودنا إلى العمل بالاحتمالات الثلاثة (صلاحيتها للتحليل العميق، التكميلي فقط أو الاستغناء عنها تماما، تبعاً لمدى مناسبتها وجديتها) وذلك نظراً لاقتناعنا بالأهمية العلمية والإصلاحية للتجارب الإنسانية، موضوع هذه الدراسات الكيفية، والتي قد تمكننا من الاستفادة منهجيا ومعرفيا من تجارب الآخرين ونظرتهم للواقع الاجتماعي بأنظمته القيمية، فنتجنب مآسيهم ونجدد نجاحاتهم. إذ نرى أن علم الاجتماع ليس بالضرورة علما اختزاليا ولا هداما ولا حتى حياديا، كما يتصوره بعض الباحثين غرباً وشرقاً، بل قد يكون مدخلا مهما لفهم الحياة الاجتماعية وخدمة البشر من خلال الإفادة – في هذه الحالة – من سير الآخرين، وبخاصة إذا توخينا الصواب والمصداقية منهجيا (التمثيل والتقاطع والتعدد والتحري الموضوعي بالجرح والتعديل، الخ... كما سيأتي بيانه لاحقاً).

سنحاول في هذا المقام – من جهة – تقديم عرض لحال هذا المنهج بإيجابيات وسلبيات استعمالاته، ومن جهة أخرى عرض كيفية صياغة السير الذاتية والحياتية وآفاق تطبيقاتهما بشكوكهما النظرية ومشاكلهما المنهجية، وذلك في إطار الإحاطة

المعرفية بمستجدات التراث الإنساني في العلوم الاجتماعية بمختلف توجهاتها وبخاصة الشائع منها.

يتفق أنصار المنهج البيوغرافي في المقتضيات المعرفية لاستعماله، فهو في نظرهم ليس عبارة عن تقنية إمبيريقية جديدة بل يفترض مقاربة كيفية شاملة لممارسة علم اجتماعية متميزة على المستوى المعرفي، النظري والمنهجي. فهم يرفضون، من جهة، التصور الوضعي لعلم اجتماع شبيه بالعلوم الطبيعية، يعتبر الأفعال الاجتماعية مجرد معطيات والأفراد مجرد إخباريين (Informants) أو مستجوَبين، والعلاقات الاجتماعية عبارة عن ارتباطات بين متغيرات. ومن جهة أخرى، يؤكدون على الذاتية مقابل الموضوعية، وعلى طموحهم وإرادتهم التأويلية مقابل الإرادة الإمبيريقية التحليلية للوضعيين. وأما تميزهم الثالث والأخير فيتمحور حول الحركية الزمنية المعبر عنها بإرادة فهم عملية التغير الاجتماعي مقابل ما يعتبرونه عجزاً واضحاً للوضعيين عن التعامل مع المتغير الزمني.

في مستوى النظرية، يضع الوضعيون كل البناءات النظرية، التي تفتقد إلى قاعدة إمبيريقية صلبة، محل شك، مما يفقر في نظر بعض علماء الاجتماع الخيال العلمي الاجتماعي الذي يفترض ملازمته للباحثين. إن الاستقراء الإمبيريقي الراديكالي للوضعيين يؤدي بهم إلى التقليل من شأن كل الطروحات النظرية التي لا تقوم على دعم إمبيريقي، ولم تخضع لحكم الاختبارات الإمبيريقية بتقنياتها القياسية والتحليلية. كما يؤخذ على هذا التصور قطعية (دغماتية) موقفه من تصور التطور العلمي التدريجي، الخطي والتراكمي، وتقديسه لمعاييره التقنية مقابل ميله نحو الابتعاد عن منظور طبيعة موضوعه الأصلي: الكائن «الإنساني» وعلاقاته الاجتماعية. أما الانتقادات الموجهة للعمليات المنهجية فتتمحور أساساً حول طغيان اللجوء إلى التحكم والاستعمال المفرط لتقنياته، وهو ما يعتبره الكيفيون عاجزاً عن تحقيق معرفة عميقة عن المجتمع وتغيراته، لأنه يحصر السلوك الإنساني المعقد ودوافعه المتعددة في متغيرات مجردة، ويغفل العلاقة الجدلية بين الفعل الإنساني والبناء الاجتماعي.

ولتفادي ذلك يقترح أنصار المنظور النفسي التاريخي (مثل: تشيبانسكي، ورايت ميلز، واليسار الجديد....) استعمال بعض المناهج الكيفية وعلى رأسها المنهج البيوغرافي والتاريخ أو السير الشفوية (Oral History).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن البحوث الحديثة المعتمدة على المنهج البيوغرافي والتاريخ الشفوي، لا تمثل تياراً منهجياً فقط، بل حركة تصورية تجديدية متعددة المشارب[2]. ويقود أحد أقطابها حاليا ما يعرف في الغرب الأنغلوسكسوني باليسار

الجديد (New Left) بمجلاته المعروفة ,New Left Review, Oral History Review) International Journal Of History Review) وبباحثين من تخصصات مختلفة (تاريخ، وعلم اجتماع، وانثروبولوجيا، وأدب، وفولكلوريا حضرية...) وبتوجه بيوغرافي متزايد نحو الأدب والفن، وبإشراك الطلبة والعمال والشيوخ في البحث في إطار نظرة شعبية مجتمعة لعلم الاجتماع.

إن هذه الراديكالية التي تريد أن تنزل العالم الاجتماعي المترفع والمتنزه من عرشه تعتمد أساساً على «الشكية» مقابل «المعرفة الموضوعية» المقدسة المتحصل عليها عبر التكنوقراطية التكميمية، ولكنها قد تؤدي إلى الوقوع في تطرف آخر يقدس «ابتذال» علم الاجتماع ليحوله إلى ممارسة ثقافية قمعية، بتجريده من أدنى موضوعية ممكنة، أو بتحويره شيئاً فشيئاً أدبا وفنا بل مجرد تقارير ذاتية شبه صحافية... وفي نظرنا فإن الطرحين يفقدان علم الاجتماع توازنه باعتباره علماً موضوعياً إنسانياً ذاتياً.

إن المشكل الأساسي الآخر ذا الطبيعة النظرية الذي يجب على أصحاب هذا التصور حله، يكمن في كيفية تجاوز كثافة وانطباعية عالم الفرد بحيث يمكن تعميم مختلف تصوراته بكيفية منتظمة، إذ – كما يقول «فراروتي» – (Ferrarrotti, 1989,52): «إن الفرد لا يمكنه أن يعبر مباشرة عن المجتمع بصفة عامة، أو أن يعبر عنه بواسطة محيطه الاجتماعي المباشر، الذي ينتمي إلى جماعاته المحدودة». فمشكل الوساطات يتحول إذن إلى موضوع حرج لتجاوز التقديس الذاتي الملازم للمقاربة البيوغرافية.

لقد حاول علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا إيجاد حل علمي للمشكل المتمثل في الفجوة الموجودة بين القطبين المتناقضين: الفردية الذاتية والموضوعية المصطنعة، فالتقى بعضهم في وسط الطريق، ومنهم: «لويس» (Lewis, 1971, 471) الذي اقترح تطبيق «دراسة حالة» مكثفة على مستوى عائلي لتجاوز الفجوة بين القطبين الثقافي العام والفردي الخاص، و«بواريي وكلابيي – فيادون» ,Poirier & Clapier- Valladon) (1980, 351-358 اللذان اقترحا المنهج «الإثنوبيوغرافي» لتجاوز التجربة الفردية للمبحوث، وإدماج النماذج الثقافية لجماعته من خلال رؤيته الخاصة ورؤى السير المحيطية المتوازية والمتقاطعة، وأخيرا «فراروتي» (Ferrarrotti, 1989, 52) الذي اقترح جعل الجماعة الأولية بطلة المنهج البيوغرافي بدلا من الفرد. وبالفعل كان لمثل هذه الدعوات التأليفية، ولهذا النوع من التلاقي الوسطي بين الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع صدى عمليا في مجال الدراسات الحضرية. وقد تجلى ذلك من قبل في دراسات مدرسة شيكاغو التي تميزت خصوصا ببراغماتيتها المليئة بالخيال والتي تسمح بتنظيم

الانطباعات والتصورات العابرة والجزئية للفاعلين الاجتماعيين، فلقد أنجز «شاو» (Shaw) و«بارك» (Park) وتلامذته عشرات الدراسات حول مواضيع مختلفة ومن منظورات منهجية متباينة، تخلو فيها من أي قطعية نظرية أو منهجية، ولجأوا إلى الجمع بين مقاربات إحصائية مثل: سجلات المؤسسات الأمنية والقضائية، والملاحظة بالمشاركة، واستجوابات السير الذاتية وعروضها طبعا، ليتوصلوا أخيرا إلى تشكيل فسيفساء نظرية (Munoz, 1992, 12)، ومن هنا يمكن استنتاج أن ما يعتبر أكثر صلابة ومنطقية هو عدم الاكتفاء بالإسهامات الكلاسيكية التي تقتصر على جمع الشهادات البيوغرافية بعيدا عن أي إطار اجتماعي، بل اعتماد تلك التي تعمل على بناء تحليلهم للسير الفردية في إطار الجماعات المرجعية الأولى (جماعة الأسرة، والأقارب، والأصحاب، والأقلية العرقية أو الدينية، الخ).

المصطلح: بين الذيوع والدقة

أدت الاستعمالات المتعددة للمنهج البيوغرافي وكذا تعدد التقاليد الأكاديمية التي يعتمد عليها، إلى التعبير عنه بمصطلحات مختلفة صعبت من تحديد مفهومه. ولذا وجب عرض أهم المصطلحات المعبرة عنه في إطار الإجماع النسبي. إن المصطلحين الأكثر استعمالا وذيوعاً والأقل دقة في الوقت نفسه، هما: البيوغرافيا والبيوغرافيا الذاتية (Auto/biography) اللذان استعملا أولا في التراث الأدبي الغربي قبل استعمالهما في مختلف فروع العلوم الإنسانية الأخرى. ويقابلهما عندنا مصطلحي السير والسير الذاتية المستنبطين من تراثنا الأدبي والديني. وأما الفرق الأساسي بين المصطلحين، فيكمن في كون الثاني يخص ترجمة سيرة حياة الكاتب نفسه، أي عرض الحياة الشخصية مروية بطريقة طبيعية من طرف المعني بالأمر نفسه بناء على دوافع خاصة وبإرادة خاصة، في حين يختص الأول بعرض خارجي لحياة المعني بالأمر – حيا كان أو ميتا – اعتمادا على مصادر وثائقية فقط أو بواسطة الجمع بين الوثائق والمقابلات مع المعني بالأمر أو مع أشخاص آخرين من محيطه. وتعتبر السيرة الذاتية (Autobiography) أقل استعمالا في الأوساط الأكاديمية لأنها لا تسمح كثيراً بالتحكم في عملية التذكر، بشكوكها ونسيانها، مما يشكل في حد ذاته مؤشرا دالا على كيفية مقاربة الكاتب مختلف مراحل حياته، ولكنه يقلل من فرص التحليل العميق لشخصيته، ويكثر من احتمالات التزوير وإخفاء الأحداث. أما في ما يخص تعريفهما الأكاديمي، العلم اجتماعي، فالشائع بين كثير من المتخصصين[3] توحيده وجمعه في عبارة: «بناء الواقع الاجتماعي» عن طريق قصة أو ترجمة حياة عديد من أشخاص، بطلها واحد (De Miguel, 1996,11) لأن المترجمين يعملون على تفصيل واقع حياة

شخصية داخل محيط اجتماعي معين، من وجهة نظر شخصية غالبا ما تكون غير بريئة ولا تامة. فقد تتعدد رواياتها من زمن لآخر كما قد تتعدد طرق فهمها وتأويلاتها. ولذا، فإن ما يفضل بحثه عادة هو «كيف» و«لماذا» حدث ذلك أكثر من «ماذا» حدث، لأن الأفعال عبارة عن أحداث فردية ذات أهمية محدودة بخلاف الدوافع والتبريرات والتفسيرات والأحكام والقيم والأهداف... المتحكمة في كيفية حدوث الأفعال وفي أسبابها.

هناك مصطلح ثالث: (Life History)، أتى من حقل الأنثروبولوجيا وذاع استعماله باسم «دراسة الحالة» أو (Histoire de vie)، وله معنى السيرة الحياتية (Biography) ولكن مع اشتراط مطلق لوجود المستجوب أو الإخباري وحدوث لقاء وتفاعل بينه وبين الباحث.

وبما أن المصطلحات الثلاثة ليست رائجة في لغة علم الاجتماع العربية، فمن الأفضل تثبيت المصطلحين الأدبيين: السير الحياتية والسير الذاتية، أو اقتراح مصطلحات أخرى مثل: قصة الحياة والتراجم والتأريخ الشخصي أو الذاتي وتأريخ السير والوثائق الشخصية والسجلات الشخصية... أو اعتماد المصطلح الأجنبي الكلاسيكي بأحرف عربية: البيوغرافيا والبيوغرافيا الذاتية، ونترك لفعل الممارسة والزمن الفصل في تثبيت أصلحها أو أكثرها ذيوعاً[4].

استعمالات المنهج البيوغرافي

الهدف الرئيس للعلوم الاجتماعية هو الوصول إلى تعميمات عقلية وقواعد عامة عن الواقع، وهو ما أدى بباحثيها إلى الميل أكثر فأكثر، وبتأثير من العلوم الطبيعية أصلا، نحو وضعية «تشييئية» (Reification) تهمل التجارب الشخصية والتصورات الفردية المكونة عن المجتمع، وذلك بالرغم مما هو معروف عن الأنظمة الاجتماعية والثقافية من اشتمال تركيبها وبنيتها على عوامل عدة، منها التجارب الواعية لفاعليها الاجتماعيين عن طريق عمليات معرفية وتفاعلية. وليس معنى هذا أنه يجب التخلي عن التوجه العلم اجتماعي السائد لصالح النظرة الإنسانية النسبية، بل التخلي عن الاعتقاد بأن كل ما هو غير قابل للتجريد والقياس أو الاختزال في مفاهيم نظرية ومجردة غير موجود أو غير مهم، بمعنى أن العلوم الاجتماعية بحكم خصائص موضوع دراستها (الإنسان)، لا يمكنها التخلي عن هذه العلاقة الجدلية بين رغبتها في التفسير النظامي والتعميمي وضرورة قبولها إنسانية موضوع دراستها المعقد والنسبي.

إن المنهج البيوغرافي – بتقنياته الخاصة بالسير المتعددة – قد يهتم بموضوع مهني واحد، كما يمكن تطبيقه أيضاً في دراسة أي تشكيلة اجتماعية أخرى ذات أبعاد

ديموغرافية محدودة (حي حضري، قرية صغيرة، جمعية خيرية....) فالفكرة الأساسية للعملية تتمثل في العمل على توجيه سير التجارب الشخصية نحو نقطة التقاء مركزية ونقطة اهتمام مركزي وموضوع مشترك، يفترض أن يكون المبحوثون أعضاء مشاركين فيه وملاحظين خارجيين في الوقت ذاته، مثل موضوع التغير الاجتماعي في قرية ما، وتجربة المهاجرين، وتأسيس حزب سياسي ما، وتجربة ممارسة إعلامية في بلد ما... إن هذا الالتقاء يحدث بالضرورة بعضاً من التشبع (Saturation) المعلوماتي، لأنه يسمح لنا بفرز الخصائص الذاتية الملازمة للمبحوثين عن العناصر المشتركة للظاهرة الاجتماعية. أما المسار التاريخي لاستعمال السير والتراجم بمختلف أنواعها في العلوم الاجتماعية، واعتمادها نقطة التقاء بين علم الاجتماع والتحليل النفسي فأمر تعود بدايته إلى عشرينيات هذا القرن، وذلك مع ذيوع مؤلف «الفلاح البولندي» (The Polish peasant) لـ «توماس» و«زنانييكي»، ونشر أعمال مدرسة شيكاغو[5] حينما بدأ استعمال مصطلح (Life Story) للتعبير عن السير الذاتية تحديدا، التي قد تنشر معدلة أو من دون أدنى تعديل لدعم قوتها بوصفها شاهداً واقعياً، ثم تبعه نوع من التساهل والخلط بين استعمال المصطلحين (السير/ الذاتية) إلى أن حدث بعد السبعينيات شبه إجماع حول اقتراح عالم الاجتماع الأمريكي (Denzin) المميز بين المصطلحين، بحيث أصبح مصطلح (Life Story) بالفرنسية (Réscit de vie) يشير إلى ترجمة حياة الكاتب بنفسه، بينما يشير مصطلح (Life History) إلى «دراسة حالة» شخص معين، والتي لا تتضمن سيرته الذاتية (Life Story) فقط بل أية معلومة أو وثيقة إضافية (الملف الصحي والقضائي، والاختبارات النفسية، وشهادات الأقارب، الخ) تسمح بإعادة بناء سيرته بأكبر قدر ممكن من الاستفاضة والموضوعية (Bertaux, 1980,200). وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأجزاء التالية من هذا العمل، والتي تتصل باستعمالات السير الذاتية والحياتية وكيفية صياغتها، تتعلق أساساً بأداء «دراسة الحالة» (Life History).

إذا كانت بدايات استعمال السير الذاتية اهتمت أكثر بالطابع النفسي للظواهر الاجتماعية بخاصة، ومنها الانحراف، فإن البحوث الحالية تتميز بتعدد توجهاتها النظرية، فقلد أعدّ برتو عشرين بحثا[6] خاصا بالمقاربة البيوغرافية قدموا للمؤتمر العاشر لعلم الاجتماع عام 1978 (Bertaux, 1980, 202-203). وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن الأنثروبولوجيين – حسب كلوكهن – استعملوا الوثائق الشخصية أكثر من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع، فاستعمال البيوغرافيا، في رأيه، أقدم حتى من الأنثروبولوجيا الاجتماعية نفسها، نتيجة عدم تحول مذكرات الأنثروبولوجيين

الميدانية إلى سير حياتية قابلة للنشر (Kluckhon, 1945, 79). إن أصل هذا النوع من البحوث الذي يمكن تسميته بـ«البيوغرافيا الاثنية»، يمكن إرجاعه إلى قبيل منتصف القرن التاسع عشر[7].

إيجابيات استعمال السير الذاتية وسلبياته: إن الجدل القائم حول السير الذاتية في العلوم الاجتماعية يحول هذه الأخيرة إلى عُملة ذات وجهين: بالنسبة لعلم الاجتماع الكيفي يتحول هذا المنهج إلى أحد معالم الطرح المعرفي الذي ينفي بصفة جذرية طروحات الوضعيين. وبالنسبة للتيارات المنحدرة من علم الاجتماع الكمي فإن هذه المناهج مشكوك فيها أصلا ويفضل إقصاؤها.

للمنهج البيوغرافي في إطار المقاربات المنهجية الكيفية خصائص عدة يتميز بها عن التقنيات والوسائل الميدانية الأخرى، أهمها أنه يسمح في المراحل الأولية لأي بحث اجتماعي بصياغة الفروض، ويدخلنا بعمق في علم العلاقات الاجتماعية الأولية، إذ عن طريق السيرة الذاتية يمكننا تحويل بؤرة اهتمامنا بسهولة نحو العلاقات العائلية أو نحو نموذج تشكل علاقات التنشئة الاجتماعية (الشلة، وجماعة الرفاق، والحي، والجيران، والجمعيات...) أو نحو العلاقات بين رفقاء العمل (المهنية وغير المهنية). كما أن هذا المنهج يمكننا من التحكم شبه الكلي في المتغيرات التي تفسر سلوك الفرد داخل جماعته الأولية، ويمكن ممارسة هذا التحكم ليس فقط عن طريق الترجمة الذاتية لسيرة حياة الكاتب بل يمكن تكملة ذلك بتصريحات الأشخاص المكونين لمحيطه الاجتماعي المباشر باستعمال السير الذاتية المتقاطعة. وهو يغنينا عن جل البيانات المحتملة التي يمكن تحصيلها عن طريق الاستبيان، والمقابلة أو أي تقنية ميدانية أخرى (باستثناء الملاحظة بالمشاركة طبعا). نظراً للدقة والتفصيل اللذين ترصد بهما التجارب الحياتية، وتقييمات الفرد وتصوراته الكلية عن الكون والحياة عموما. هذا فضلا عن أنه، وفي دراسات التغير الاجتماعي، تعتبر السيرة الذاتية أكثر الوسائل صلاحية لمعرفة أثر التحولات وتقويمها، وترتيبها وأهميتها في الحياة اليومية للفرد: لجماعته الأولية ولمحيطه الاجتماعي المباشر، إن هذا المنهج يسمح لنا بالتحكم في التصورات النظرية والكلية (ماكرو)، لأنها توفر ما يقابلها من نظرة شخصية وجزئية. وهو يظهر لنا عروضا طولية لعوالم خاصة، في حين أن استعمال السير الذاتية المتوازية، إذا كانت ممثلة لمجتمع تحليلنا، تصلح بديلا للاستبيان أو المقابلات.

ومع ذلك، فليس كل شيء إيجابيا في ممارسة المنهج البيوغرافي، بل توجد سلسلة من السلبيات أو العيوب الناتجة أساسا عن صعوبات تطبيق تقنية الاستبيان وجمع المعلومات وكذا عن الاستعمال اللاحق لهذه المادة. ومن أهم هذه السلبيات، أن للسير/الذاتية هدفاً واضحاً تكتب من أجله، يستوجب من الباحث التساؤل عنه،

فيفترض عادة وجود مسألة نظرية ظاهرة أو مستترة يرغب اكتشافها وتحليلها وتفسيرها وفهمها. ومن المفروض كذلك أن هذه المسألة النظرية المستهدفة ليست هي الشخص المبحوث، لأن سيرته ليست إلا مجرد نموذج لشيء أعم وأهم. فصاحب السيرة عادة ما يتحول إلى شخص يمثل نموذجاً: المهاجر، المدمن، المنحرف، النابغة أو السجين،... الخ. فالأمر لا يتعلق بإعطاء معنى لحياته الشخصية بل لحياة هذا النوع من الأشخاص الذين يفترض أنه يمثلهم. وبهذا المعنى فإن علم الاجتماع الكيفي لا يختلف كثيرا عن علم الاجتماع الكمي: استعمال الأفراد لفهم بنية المجتمع والعمليات الاجتماعية. وثمة سلبية أخرى تكمن في الصعوبة العملية، التي قد تكون أحيانا حادة جدا، في الحصول على «إخباريين» جيدين، مستعدين للتعاون ولديهم سير جيدة للدراسة، كما تبرز صعوبة تكملة كثير من السير الذاتية بعد الشروع فيها، وذلك إما بسبب تعب المبحوث، أو مشاكل متعلقة بالباحث أو بأي عارض داخلي أو خارجي آخر، كما تبرز صعوبة التحكم في المعلومات المجمعة من السير الذاتية إذا لم تدعم باستعمال الملاحظة بالمشاركة، بالسير المتقاطعة (مع بعض عناصر المحيط الاجتماعي للمبحوث)، أو على الأقل بمعاينات تجريبية أخرى عن طريق إجراء مقابلات مع أشخاص آخرين للتحقق من صدق نقاط معينة وردت في السير الذاتية.

كما أن هناك صعوبة منهجية تتعلق بتحديد عدد السير الضروري لبناء بحث بيوغرافي ذي مصداقية علمية. فالملاحظ في الأدب المتخصص - حسب «برتو» - وجود اختلاف كبير (من سيرة واحدة إلى مئات السير)، بحيث نجد أن بعض البحوث اعتمدت على رواية بيوغرافية واحدة[8]، تقابلها بحوث شملت عشرات السير المستخرجة من الوسط الاجتماعي نفسه[9]. وبينهما استطلاعات اعتمدت على بعض السير فقط[10] (Bertaux, 1980, 205-206). إن هذا الاختلاف لا يمكن حسمه (بتحديد حد عَيْنِيّ أدنى: 01، 05، 10، 20 حالة....) لأنه من جهة مرتبط بالطبيعة النسبية لهذا النوع من الدراسات الكيفية ومن جهة أخرى بطبيعة موضوع البحث والهدف منه.

إن أحد المزالق الخطيرة التي قد يقع فيها بعض مستعملي هذا المنهج هو الاعتقاد بأن السيرة الذاتية تكفي وحدها، ومن ثم فهي تغنينا عن أي تحليل في العمق للمادة المجمعة، أو على نقيض ذلك، الاعتقاد بتقصيرها في وصف الواقع ومن ثم بضرورة استكمال الوصف شخصيا، فيتجه بعضهم إلى إعادة تشكيل الواقع الاجتماعي حسب تقديرهم الشخصي متجاوزين العرض البيوغرافي. وإذا لم يصل هذا التدخل إلى حد الإبداع فإنه قد يتم عن طريق إعادة تنظيم السيرة بتغيير بنيتها، وحذف بعض الفقرات والتكرارات، والاختيار بين عدة تفسيرات للحدث نفسه، وتجميل لغتها، وتصحيح

أسلوبها، والفصل في النقاط الغامضة والتعبيرات المشتبهة، وحذف بعض الشخصيات التي قد تظهر لأول وهلة غير مهمة...، الخ. وقد يقدم الباحث السير «كما هي» (وهو أمر نادر) وقد تختفي تعليقاته في النص النهائي، ومع ذلك فنحن نعلم أن الأسئلة غالبا ليست حيادية: فهي عادة ما تفترض إضفاء الشرعية أو اللاشرعية على ما يعرض في السير (إجازته أو استنكاره) وتقود العرض نحو أحداث وشروح متوقعة أو محبذة، الخ. ولهذا عادة ما ينعت استعمال المنهج البيوغرافي «بالذاتية المزدوجة»: ذاتية الراوي (بأحداثها الموضوعية، الخيالية والمزورة) وذاتية الباحث (عند تنظيمه، وتصحيحه وإخراجه للسير).

إن صبر الباحث المستعين بهذا المنهج معرض للنفاد أكثر منه في كثير من الحالات الأخرى، وذلك بسبب البطء أو التردد اللذين قد يلازمان المبحوث في مثل هذه الحالات، ومن ثم فهو قد يشكل ضغطاً في غير محله على المبحوث، أو في أسوأ الحالات، توجيها مفرطاً له، مما قد يقضي نهائيا على مصداقية المنهج. ومعلوم أن هناك خلافاً كبيراً حول قضية «التوجيه»، الذي يتراوح بين «تحررية» المقاربة الإثنوغرافية، و«توجيهية» المقاربة النفسية الاجتماعية و«نسبية» المقاربة التكاملية التي تخضع الأمر لتنوع مواضيع البحث ومعلوماته (عامة/ خاصة) ولطبيعة مختلف مراحله (من التمهيدية إلى الختامية). وفي المقابل، تظهر خطورة الانبهار أو الانخداع الناتج عن الحصول على رواية جيدة للسيرة الذاتية، والتي قد تقوم بدور «الشجرة التي تمنعنا من رؤية الغابة». إذ غالبا ما لا تكون القصة الجيدة هي الأصدق ولا الأكثر تمثيلا. فإذا لم يكن الهدف الظاهر للبحث هو أصلا تكوين سيناريو لسيرة ذاتية، فإن المقياس الرئيس لاختيار الروايات البيوغرافية المعدة للتحليل هو توافقها مع مقياسي الصدق (التوافق مع الأهداف الموضوعية للبحث والتمثيل (التناسب مع نوع اجتماعي محدد مسبقاً). ومع ذلك يبقى مشكل مصداقية العروض الشفوية أو الكتابية للمبحوث مطروحاً بحدة، إذ كيف تتأكد من صدقه مع العلم أنه قد يجانب الحقيقة عن قصد أو عن غير قصد، بسبب النسيان أو سوء التقدير، مما قد يجبرنا على البحث والتحري بالرجوع إلى التحليل المنهجي والعلمي لسيرة الراوي، ولخلفياته المتعددة ولدوافع روايته ومضامينها. كما تعتبر الحالة العكسية للعنصر السابق والمتمثلة في المبالغة في إساءة الظن واتخاذ موقف نقدي مسبق من المبحوث، أي الشك بانتظام في مصداقية أقواله، مضرة جدا: إن هذا الموقف قد يقضي على مشروع البحث وقد يؤدي إلى وضع مفرط في التوجيه.

ويكمن أكبر خطر قد يهدد استعمال السير الذاتية في تقديس المنهج البيوغرافي؛ أي الاعتقاد بأن الحصول على بعض السير الذاتية الجيدة يضمن لنا توفير كل

المعطيات الضرورية للقيام بتحليل جيد، والوصول إلى نتائج صحيحة حول مشكلة اجتماعية معينة. فلا يجب إذن المبالغة في تقدير ما قد يقدمه لنا المنهج البيوغرافي بأساليبه المختلفة والاستغناء عن استعمال المناهج الأخرى لأنه بالرغم من أهمية هذا المنهج في أقوى صوره (السير المتعددة: المتوازية والمتقاطعة) التي تتيح المقارنة، فإن بعض الباحثين – ومنهم Bastide – يعتبرها صورا خيالية «لأننا إذا كنا بصدد مجتمع تعددي من حيث المتغيرات فإن تشابه هذه الأخيرة لا يمنع وجود اختلاف بين وزن كل حالة ومعناها (Morin 1980, 238).

وتجدر الإشارة إلى أن استخدام السير الذاتية، الحياتية أو أي نوع من الوثائق الشخصية الأخرى وتحليلها الكيفي قد يستدعي وسائل أكثر ومجهودات أكبر من المعالجات الكمية، مع عدم اختلاف النتائج التي نصل إليها، فقد أثبتت إحدى أبرز الدراسات المنهجية المقارنة بين المقاربتين، قام بها «ستوفر» (Stouffer, 1930) في إطار إنجازه لرسالة دكتوراه خصت دراسة اتجاهات الطلبة نحو شرب الخمر في جامعة شيكاغو، أثبتت أن المعالجة الإحصائية توفر الجهد، وأن الوثائق الشخصية تعد مضيعة للوقت لأن الاختبارات الكمية والاستمارات النموذجية تغنينا عنها بحكم سهولة إدارتها وتحليلها وتفسيرها (Munoz, 1992,35-36)، وهو ما أكدته انتقادات «بلومر» (Blumer, 1939) لأعمال «توماس» و«زنانييكي» والخاصة بعدم ارتباط إطارها النظري بموادها الإمبيريقية من جهة وبضخامة حجمها (2250 صفحة) وظنية نتائجها وضعفها من جهة أخرى، ومن ثم محدودية استعمال «الوثائق الإنسانية» كمواد اختبارية لأهداف علمية (Ferrarrotti, 1980, 239-240).

أهم استعمالات السير الحياتية: من أهم أهداف الباحث الاجتماعي الذي يريد استعمال السير الحياتية، الحصول على أحسن الظروف الملائمة لتطبيق منهج بحثه. وهو أمر ليس بالهين، لأنه يستوجب الحصول على مبحوث جيد، مندمج في المحيط الاجتماعي الذي نريد بحثه، وصاحب قصة بيوغرافية جيدة. كما يستوجب أن تكون رواية سيرته مهمة وكاملة، وهو أمر خاضع كليا لخصائص المبحوث المختار: عقلاني وطبيعي وصريح وواضح في كلامه ويدرج في حديثه أحداثاً لطيفة وظريفة ويتميز بالنقد الذاتي وبُعد النظر، كما يكون منتظما ومستعدا للتعاون حتى النهاية. بدون هذه المستلزمات، يكون من الصعب على الباحث الشروع في تجريب هذا النوع من الوثائق العلمية.

إن السيرة الحياتية، كما أشرنا من قبل، تعني قصة السيرة الذاتية التي يحصل عليها الباحث عن طريق المقابلات المتتالية، بهدف إظهار الشهادة الذاتية لشخص ما،

متضمنة كل الأحداث والتقييمات التي تعني حياة الشخص نفسه. ففي مثل هذه السير يعتبر الباحث مجرد دافع أو حاث على العرض، كاتبه المسؤول عن «تنقيحه» في ما يخص تنظيم المعلومات (التي حصل عليها في مختلف المقابلات) وكذا على حث المبحوث على تغطية الفراغات الإخبارية التي قد ينساها. وأما في مرحلة نشر السيرة فيمكن للباحث - حسب الظروف - إدخال «رتُوش» بعدية على النص بهدف تقليصه (بحذف التكرارات مثلا) وضبط خصائصه ومميزاته اللفظية والنحوية: علامات الوقف، وتشخيص التأكيدات، والشكوك والصمت وكذا المميزات الصوتية والتركيبية للغة المبحوث... كل ذلك يعني أن نشر السيرة الحياتية يفترض توافر شروط علمية ونصية وأخلاقية وأدبية مناسبة. ومن جهة أخرى فقد تتيح بعض الظروف الخاصة العثور على وثائق شخصية قد تكون مفيدة لتحليل مجال دراسي معين. وهو ما حدث لـ «ألبورت» (Allport, 1965) في مؤلفه (Letters from Jenny)، الذي اعتمد فيه على الرسائل الشخصية للسيدة «جيني» (Munoz, 1992, 48). إن الحصول على الوثائق الشخصية (مذكرات، ورسائل، وسير ذاتية....) مع رخصة استعمالها بغرض النشر، ليس بالأمر الهين، وبخاصة في بلداننا العربية الإسلامية، إلا أن هذا لا ينفي وجود مذكرات، تراجم وسير ذاتية شهيرة نشرت منذ عشرات السنين («أنا» لعباس محمود العقاد، و«مذكرات شاهد القرن» لمالك بن نبي...) ولكنها لم تستغل، حسب علمنا، من طرف علماء الاجتماع أو علماء النفس الاجتماعي. وقد تستعمل السير الحياتية بشكل فردي كدراسة حالة محددة أو بشكل جماعي في حالة السير المتعددة (المتقاطعة أو المتوازية).

السير الذاتية بوصفها «دراسة حالة»: إن دراسة حالة واحدة قد تصلح كتحليل، في المرحلة الأولى للمشروع، لتمهيد الطريق، واقتراح فروض وللغوص بعمق في تحليل حالة معينة. وتخضع قيمة معلومات «دراسة الحالة ودلالتها لـ «المسافة» النسبية بين مركز الباحث وخصوصية السير المسجلة. إن القدرة الاستظهارية للعرض البيوغرافي لا تغوص بنا فقط في أحداث محددة بل تطلعنا على الأنظمة القيمية للمجتمع وتساعدنا على فهم الحدود المقامة حول السلوك الفردي. ويتضح ذلك مثلا من خلال العرض البيوغرافي لزوجة فلاح كوبي همشت بعد تطليقها (Watson, 1976): فرغم عدم تمثيله لمسارات معظم زوجات الفلاحين الكوبيين، فإنه يسمح بإثراء العملية التحليلية والتفسيرية لمجتمع الفلاحين الكوبيين بعدد كبير من الفروض الجديدة والمفيدة حول الضبط الاجتماعي، والتهميش، والقيم الاجتماعية... في مراحل لاحقة من البحث تخص هذا المجتمع المحلي نفسه (Munoz, 1992, 50).

إن دراسة الحالة الواحدة قد تستعمل بوصفها محوراً أو منتجاً للفروض، إلا أنها في أغلب الأحيان تستعمل بوصفها خطوة أولى نحو دراسة تعتمد على تراكم عدد من

العروض البيوغرافية، لكي تعطي لهذه التقنية إمكانية الوفاء بمستلزمات التمثيل التي يتطلبها البحث العلمي. ولكن هناك من يشذ عن هذا الاتجاه مثل عالم النفس الأمريكي «ألبورت» الذي دافع لسنوات طويلة عن المنهج «الأيديوغرافي» القائم على دراسة حالات بيوغرافية «مكتفية ذاتياً»، معبراً عن قمة هذا التوجه في عمله سابق الذكر. إن الحجة الأساسية لـ «ألبورت» تكمن في كون هدف عالم النفس الاجتماعي يتمثل في العمل على اكتشاف القواعد العامة أو النماذج القابلة للتعميم التي قد تتضمنها كل بيوغرافيا خاصة، والتي لا يمكن استنباطها من نظريات علم النفس المتوفرة والمعتمدة على مؤشرات أو متغيرات عامة تخص الكائن الإنساني. فموقفه كان رافضاً لحتمية التنبؤ بالسلوك الإنساني انطلاقاً من افتراضات قائمة على الإحصاء والتنميط السلوكي.

هناك استعمال آخر لـ «دراسة الحالة»، قد يظهر في المرحلة الأخيرة من البحث، وذلك عندما يتعلق الأمر بتشخيص النظرية بواسطة مادة مدعمة لنتائج العمل. ويعتبر عمل «شاو» (Shaw 1966) الخاص بمسيرة مراهق منحرف من مدينة شيكاغو، أحد النماذج الممثلة لهذا النوع من الاستعمال. وفي حقيقة الأمر فإن هذا الاستعمال شائع كثيرا وبخاصة في مستويات أدنى من تشخيص النظريات، وهو يندرج ضمن الوظائف التدعيمية – سالفة الذكر – المثرية لنتائج البحوث الكمية.

تقنية السير الذاتية المتعددة: لهذه التقنية استعمالان أساسيان هما: السير المتوازية والسير المتقاطعة. وتستعمل السير المتوازية، باعتبارها نوعاً من السير الذاتية، في دراسة الوحدات الاجتماعية الكبيرة (الفلاحين، والحرفيين، والمتعطلين، والمتفوقين في المدارس، ورياضيي النخبة، والمدمنين على الخمر أو المخدرات،...) وبعد قراءة نصوص هذه السير أكثر موضوعية، لافتقارها للمكون الذاتي والقراءة الداخلية القائمة على الدوافع والتي يحاول فيها المحلل أساساً إفهام القارئ أن تراكم عينة كبيرة من القصص البيوغرافية يسمح بإجراء مقارنات وتصنيفات للمبحوثين، أي القيام بتعميمات تخص مجالاً معرفياً معيناً.

والباحثون الذين يستعملون المنهج البيوغرافي بوصفه شكلاً من أشكال الاستبيان العام ينطلقون من التطبيق الظاهر أو الضمني لسلسلة من العمليات يمكن حصر أهمها تبعاً لـ «تشبانسكي» (Szczepanski, 1978) و«برتو وبرتو» (Bertaux & Bertaux, 1980) في ست عمليات: التحليل النمطي، وتحليل المضمون، ومنهج التمثيل أو النمذجة، والمنهج البنائي، ومنهج التشبع المعلوماتي والمنهج الإحصائي (Munoz, 1992, 52-55). ويتمثل التحليل النمطي في تقديم أنواع محددة من الشخصيات وأنماط سلوكية تبرز من خلال دراسة مجموعات عدة. إن مادة السير الذاتية تخضع

للتوزيع حسب مختلف الأصناف ولترتيب نوعي تصنيفي للواقع الموصوف (مختلف مراحل تعلم الحرف، والأجيال المختلفة من المتعطلين...). أما تحليل المضمون فيتمثل في تطبيق المناهج المشتقة من التحليل الصحفي والدعائي على المواد البيوغرافية. وهي تقنية جدية لمعاينة مواقف المبحوثين واتجاهاتهم، إذ يمكن القيام بمعالجة إحصائية لهذا التحليل لتوفير قراءة أوضح لبعض العوامل التي قد تكون مهمة بالنسبة لتحليلنا للسير الذاتية. ويتمثل منهج التمثيل أو النمذجة، أساساً، في وضع بعض الفروض بوساطة أمثلة مختارة مستخرجة من سلسلة من قصص السير الذاتية، أي محاولة الباحث تأكيد موقفه النظري الشخصي عن طريق القصص البيوغرافية. وبدهي أن تكون القيمة العلمية لهذا النوع من البناء، في الغالب، متواضعة ويعاب عليها بعض التصنع والنقص الواضح في العناصر النقدية، وذلك بالرغم من إمكانية أن تكون الفروض النظرية المصاغة بهذه الطريقة مناسبة جدا. وفي المقابل، نجد أن المنهج البنائي يتمثل في دراسة أكبر عدد ممكن من السير الذاتية انطلاقا من إشكالية محددة بوضوح، معتمدا في معالجتها على مرجعية نظرية واضحة. وفي هذا الإطار، فإن الوصف الوارد في هذه السير يتحول إلى «مسارات» مشكلة للصورة العامة للظواهر المدروسة. وهنا يقوم حدس الباحث وبديهته بدور توجيهي أساسي في اختيار الخصائص الإمبيريقية المدعمة للفروض المصاغة مسبقاً وكذا في صياغة فروض جديدة مستقرأة مما استجد بوضوح من السير الذاتية. إن هذا المنهج، بخلاف سابقه، يقيم علاقة جدلية بين المسلمات النظرية القبلية والوقائع الواردة في السير الذاتية. أما منهج التشبع المعلوماتي فيتثمل أساساً في التجميع التراكمي لسير ذاتية متعلقة بأفراد ينتمون للقطاع نفسه (المهني، التعليمي...)، بحيث نقوم تباعا بمقارنة كل سيرة بالتي تليها مستخرجين كل العناصر المتطابقة، ولا نتوقف حتى نستنفد العناصر البنائية الجديدة (بعد شعورنا بأننا لن نتعلم أي شيء جديد متعلق بموضوع البحث)؛ أي أن الهدف من العملية يكمن في بناء سيرة واحدة انطلاقا من سير عدة، مختلفة، آخذين بعين الاعتبار التنويع الأقصى للمبحوثين، وأن عملية التشبع لا تتم على مستوى الملاحظة بقدر ما تتم على مستوى تمثيلها لما يتضح تدريجياً عند الباحث من مختلف محاور موضوع بحثه.

وتعتبر عملية التشبع هذه ضماناً تقريبياً للمصداقية العلمية لخطوة ملاحظة الانتظامات الإمبيريقية عند وضع الملامح البنائية للسير، في حين أن المنهج الإحصائي قد يستعمل بغية تحليل دقيق للعلاقة بين بعض الخصائص الاجتماعية، والثقافية والنفسية للمبحوثين ومواقفهم، وسلوكهم أو توقعاتهم، كما قد يستعمل للربط بين بعض خصوصيات الأفراد ومحيطهم الاجتماعي. ومن أهم مزايا هذه العملية الإحصائية

ضمانها، أكثر من غيرها، لمصداقية العملية التحليلية، وذلك بتقليلها من العوامل الذاتية والقيمية. ومع ذلك فلا يمكن تبرير اللجوء إلى السير الذاتية للاقتصار على التحليل الإحصائي فقط، إلا إذا كان الهدف معالجة مشاكل محددة. إن الشائع هو استعمال هذا المنهج مكملاً للمنهج البنائي أو تحليل المضمون.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المقاربات المنهجية ليست متعارضة بل قد تكون متكاملة، فالتحليل النمطي عادة ما يستعمل في المرحلة التمهيدية من البحث لتصنيف مختلف المجموعات ضمن المسارات البيوغرافية وانطلاقا من أي متغير مناسب للفروض النظرية. كما يمكن التأكد لاحقا من أن العلاقة بين المتغيرات تختلف من مجموعة لأخرى، مما قد يؤدي بنا إلى تعديل أو إثراء فروض في اتجاه إتقان الصياغة المناسبة لكل مجموعة من المتغيرات، فنكون بذلك قد استعملنا مقاربتين منهجيتين أو أكثر (النمطية، التمثيلية و/أو البنائية). وقد يعتبر تحليل المضمون بديلا صوريا في حين يعتبر المنهج البنائي أو التمثيلي أكثر انفتاحا لاعتمادهما أكثر على بديهة الباحث ومهارته، ولكنهما يتميزان بالسرعة والمباشرة مقابل المستوى الأعلى من المصداقية التي يتميز بها تحليل المضمون. ولذا، فقد يكون المنهج البنائي أكثر إفادة عندما يستعمل من طرف باحثين متمرسين وذوي معرفة كبيرة بكل من السير المعروضة والمشاكل النظرية المرتبطة بتحليلها.

يبقى أن نشير إلى أنه قد يلجأ إلى استعمال السير المتوازية كمقاربة تكميلية في بحث ما. وفي هذه الحالة تكون فائدتها مزدوجة: فهي تستعمل من جهة في مرحلة الفروض، ومن جهة أخرى «بوصفه مراقباً كيفياً» في الدراسات الكمية عندما تقارن هذه السير بالنتائج المتحصل عليها بالطرق الصورية والكمية. كما أنها مفيدة جدا بوصفها وسيلة تمثيلية أو تشخيصية لكتابة التقارير النهائية للبحوث بغية تجنب الخطاب التجريدي للمحلل وإعطاء «قوة إضافية» للحجج والبراهين المقدمة. أما منهج السير المتقاطعة، فإنه يندرج ضمن رغبة تحقيق نظرة كلية ومصداقية علمية أكبر. ويمكن العمل على تحقيق هذين الهدفين عبر عملية استقصائية تأخذ بعين الاعتبار نسبية العروض الشخصية بمقارنة كل واحد منها بعروض أخرى، من داخل الوسط الاجتماعي نفسه. فلا يكتفي، مثلا، بعرض شخصي هام حول مسيرة مهنية لعامل ما بل يقارن عرضه بعروض زوجته وولده الذي قد يكون يمارس المهنة نفسها (هنا متغيرا الجنس والجيل وقد يكون غيرهما في حالات أخرى): فالعرض الأول يقدم الهيكل الأصلي في حين يقدم العرضان الآخران الانسجام، والرأي الآخر، والتميز... فيثريان العرض الأول، ويبرزان العناصر الواقعية والتصورات الشخصية، لنحصل في الأخير على سيرة ذات

مراكز متعددة تتميز بعمق أبعد وموضوعية أكبر، وذلك في شكل تركيب بيوغرافي لا يعبر فقط عن شهادة حياتية مهنية بل عن توجه شبه واقعي وعميق لقطاع مهني واجتماعي بكامله.

كيفية صياغة السير الحياتية

إن الإقبال المتزايد على استعمال السير/الذاتية في البحوث الأكاديمية يتطلب حدا أدنى من الإعداد والتنظيم لكيفية صياغتها ومعالجة موادها، فالهدف هو وضع خطة تتضمن مختلف المراحل المؤدية للصيغة السيرتية الأكثر كمالا لضمان تطبيق المنهج البيوغرافي، ألا وهي السير الحياتية.

وتجب الإشارة إلى أن الملاحظات المذكورة حول المراحل الأولى من الاستبيان والتحليل تنسحب على أي نوع من أنواع البحوث التي تستعمل الوثائق الشخصية بوصفها قاعدة للمعرفة. وتتمثل أهم المراحل التي تتخلل عملية الصياغة في: المرحلة الأولية، ومرحلة البحث، ومرحلة التسجيل، والكتابة والصياغة، ومرحلة التحليل والتفسير ومرحلة العرض والنشر.

في المرحلة الأولية لا يعتبر الطابع الكيفي لهذا النوع من الدراسات عائقا، على الرغم من كثرة الانتقادات الموجهة إليه وتحديدا إلى صعوبة إعداد خطة بحثية دقيقة تتغلب على مشاكل التمثيل والصدق والثبات المرتبطة بالبحث. ففي هذه المرحلة الأولية يجب العمل على تغطية الأهداف التالية كحد أدنى: إعداد طرح نظري للعمل يفسر بوضوح ماهية الفروض الأولية للدراسة. التبرير المنهجي لأسباب اختيار المنهج البيوغرافي، والتحديد الدقيق لمجتمع الدراسة والتحليل (الجماعة المهنية، المهاجرة، الفئة العمرية....)، تفسير وتوضيح مقاييس اختيار المبحوثين الذين ستكتب سيرهم.

وفي مرحلة البحث الميداني، ونظرا لخصائص هذا النوع من الدراسات، فإن أهم مظهر تتميز به هو الاختيار الجيد للمبحوثين (ذوي السير المهمة والخصائص الذاتية المناسبة). قبل كل شيء يجب الإشارة إلى أنه لا يوجد وصف نموذجي آلي للمبحوث المثالي، لأن الأمر يرتبط بعلاقة شخصية وجها لوجه بين الباحث والمبحوث، المهم فيها وجود انسجام وتفاهم بينهما. فالأمر يتعلق، إذن، بمسألة ذاتية جدا يقوم فيها الحدس والصبر والاستعداد الجيد للباحث بالدور الأكبر لضمان النجاح. ومع ذلك يمكن القيام بتقديرين مختلفين للموضوع يتمثلان في الاحترازين التاليين: الأول، أنه يجب التأكد من أن الشخص (أو الأشخاص) المختار يستجيب لنمط خاص وتمثيلي لمجتمع الدراسة، أي أن يكون مندمجا في وسطه الاجتماعي وليس «وسيطاً» بين الباحث وهذا الوسط، وذلك لكي لا تغلب عليه النظرة الخارجية (التي قد تكون مهمة في المرحلة

الأولى سابقة الذكر). وهو الخطأ عينه الذي وقع فيه سابقاً معظم الأنثروبولوجيين الذين كانوا يجهلون اللغات المحلية ويلجأون إلى المترجمين بوصفهم وسطاء. وأما الاحتراز الثاني، فيخص البعد السوْقي (اللوجيستيكي)، بمعنى أنه يجب العمل مع أشخاص لديهم الاستعداد والوقت الكافيان للتعامل معنا، قصة جيدة للعرض والقدرة على التعبير بوضوح.

وهناك أربع طرق أساسية للحصول على السير الذاتية (تراجم، مذكرات، مراسلات أو أي وثيقة شخصية أخرى)، تتمثل أولها في تحديد موقعها والحصول عليها. أما الطريق الثاني فيتمثل في «تكليف» شخص ما بكتابة أو تسجيل سيرته الذاتية بمفرده. ويبقى أن التقنية الميدانية الأكثر أصالة هي تلك التي تسمح للباحث بتحكم أكبر في الوضعية بمعطياتها وفي دوافع المبحوث، أي المقابلة البيوغرافية بدليلها والتي عادة ما تكون مفتوحة. وأما النوع الرابع فيتمثل في الاستبيان طويل المدى أو الملاحظة بالمشاركة.

فيما يخص القواعد العامة التي يجب اتباعها عند القيام بالمقابلات البيوغرافية، فإن معظم المختصين[11] يتفقون على ذكر سلسلة من القواعد اللازمة لاستبيانها، منها توفير الظروف المناسبة لضمان راحة المبحوث (الألفة، والوسط العائلي...)، والتحفيز الإيجابي للرغبة في الحديث بإبراز الأهمية العلمية والعملية لمساهمته، أو بالقول له مثلا: «ألا تريد أن يعرف الغير الحقيقة عن جماعتك بدلا من الأباطيل المنسوجة في الكتب حولكم؟» (Crane & Angrosino SD, 82). وفي هذه الحالة وغيرها، يجب عدم التكلم إلا عند الضرورة لـ «سد الفراغات»، وإعادة الحديث إلى مجراه الأصلي أو إدراج طلبات الدقة والتوضيح، مع المحاولة المستمرة للمتوقع ضمن ترتيب زمني دقيق ومفصل لمختلف مراحل حياة المبحوث... لأن «المقاطعة تعني التثبيط» (Crane & Angrosini, SD, 84). (To interrupt is to discourage). كما أنه يجب تجنب الإفراط في توجيه المقابلة عن طريق أسئلة مغلقة ومفرطة في الدقة، تفرض وجهة نظر الباحث ولا تفسح في المجال أمام المبحوث للتعبير التلقائي. ولذا يفضل أن تكون كل الأسئلة مفتوحة وعامة ما أمكن ذلك إلا في حالة طلب التوضيحات والإضافات.

ومن الصيغ الجيدة التي ينصح بها عادة عند افتتاح كل مقابلة جديدة، المراجعة المشتركة للنص المطبوع للمقابلة السابقة، والتعليق عليه، وتكملته ومعالجة النقاط الغامضة أو المتناقضة فيه. ويعتبر هذا المدخل مفيدا جدا لتحسين ظروف استكمال العرض السابق. فمن المعروف أن أكثر المقابلات إشكالا هي أولها، فالتجربة الشخصية المتواضعة[12] وجل التراث الأكاديمي (المعتمد عليه في هذه الورقة) يشيران إلى

ضرورة الحذر والصبر والتواضع مع توضيح أهدافنا بوصفنا باحثين والدور المنوط بالمبحوث. إن المفضل في مثل هذه الحالة الأولية هو الحصول على مخطط عام لسيرة المبحوث في شكل سرد عام لأهم مراحلها وضمن كل مرحلة لأكبر عدد ممكن من المعطيات الزمنية الدقيقة (تستعمل لاحقا كنقاط مرجعية للتحكم في سرد أحداث أخرى)، ومن الشهادات الشخصية (من محيطه) المتعلق به. وبالطبع يفترض أن تكون كل مقابلة لاحقة تفصيلا أو تعديلا لهذا المخطط العام الذي يبقى النقطة المرجعية لها جميعا. وفي هذا السياق ينصح «كلوكهن» الباحث بالتحكم في الوضع من خلال ثلاث أعين: عين على المحيط الثقافي والثانية على شخصية الإخباري والثالثة على تفاعله مع الآخرين (Crane & Angrosino, SD).

إن نجاح المقابلة البيوغرافية أو فشلها، الذي يقاس عادة بدرجة إشراك المبحوث وتجاوبه مع رغبتنا في توخي الصدق والاستيعاب، يخضع – وإلى حد كبير – لقدرتنا على إيجاد علاقة ود وثقة متبادلة مع المبحوث. ولذا يجب أن نتحلى بالصبر أمام أي شرود أو سكوت أو شكوك أو رفض صادر عن المبحوث للتعمق في أحداث أو ظروف غير مُرْضية، واحترام هذه الرغبة وعدم التسرع لأننا قد نعود لبعضها لاحقاً في ظروف أفضل. ولكن البحث البيوغرافي ليس عبارة عن تجربة أحادية الجانب متمثلة في المبحوث فقط، بل إنه يقتضي إشراك الباحث مع المبحوث وظروفه. وهذا ليس فقط لإنجاح البحث بل كسلوك أخلاقي مهنيا يجعل من مرحلة الإنجاز وسيلة لعقد علاقات شخصية وتواصل منسجم وإيجابي.

مرحلة التسجيل والكتابة وصياغة السير الحياتية: تستعمل عادة في هذه المرحلة أية تقنية تسجيل سهلة التنقل والتسجيل للباحث والمبحوث معا، توفر التسجيل الصوتي الفوري والواضح (أكثر من أربع ساعات أحيانا). وأما في ما يخص الكتابة فينصح باستعمال التقنيات المناسبة (...Dictaphone) للكتابة الحرفية، أو شبه الحرفية أو التقريبية للسيرة على الورق (حسب توخينا للأصالة أو الفهم والوضوح). ويفضل استعمال الكومبيوتر لأنه يسهل عملية تحضير مرحلة التحليل التالية، وذلك بتيسيره إنشاء عدة ملفات لمحتوى الاستبيان البيوغرافي تبعا للمقاييس التالية: أ – ملف النسخة الأصلية: ويتضمن نسخاً حرفيا لكل المقابلات (محتوى وترتيباً) مرفقاً بالملاحظات الشخصية التي قد يثيرها التسجيل بملابساته المختلفة.

ب – ملف النسخة الكرونولوجية: ويتضمن نسخاً ترتيبيا للمعلومات حسب المراحل المتوالية لحياة المبحوث . وهذا التسجيل مهم ومفيد أثناء عملية الاستبيان نفسها. ج – ملف ثالث يخصص لسجل الأشخاص (أعضاء العائلة، والأصدقاء،

والجيران، وزملاء العمل أو الدراسة، الخ). وهو مهم ومفيد أيضا أثناء الاستبيان وعند التحليل. د – ملف سجل الموضوعات لتصنيف المعلومات إلى محاور أو فصول كبرى مثل: التنشئة الاجتماعية، والعمل، والحراك الاجتماعي، والاعتقادات والممارسات الدينية، والمشاركة في جمعيات، والانتماء السياسي...

التحليل والتفسير: وتعتبر هذه المرحلة أكثر المراحل التصاقا بخصائص المخطط العام للدراسة، وبعملية اختيار المبحوثين وبقدرة الباحث على تسيير الحوار، واكتشاف المؤشرات والمعلومات المناسبة لانسجام السيرة المعنية بالبحث. ولذا يصعب إعطاء قواعد عامة للتحليل والتفسير الخاصين بالسير الحياتية، ومع ذلك يمكن اقتراح ثلاثة أنواع من الاستكشافات التحليلية المرتبطة بما يقابلها من استعمالات متميزة للسير الحياتية: صياغة السير الحياتية بوصفها دراسة لحالات وحيدة، وتحليل السير الذاتية بمعالجات كيفية(تحليل المضمون خاصة) تستعرض النص، ومتغيراته، ومؤشراته ومختلف وحداته التصنيفية والتحليلية، والتحليل الكمي المعتمد على المادة البيوغرافية، لأن الجمع بين السير الحياتية والدراسات الإحصائية ممكن فعلا (انظر دراسة «بالان» Balan, 1974 حول السير الفردية في المجال المهني، والتربوي، والعائلي، والصحي ومجال الهجرة) (Munoz, 1992, 77-78).

أما فيما يخص الكيفية العملية لتحليل وبناء معطيات السير، فإنها ترتبط في جميع الحالات بالإشكالية العامة للبحث والمرتبطة بدورها بالتراث الاجتماعي المتخصص وبالتصورات المجتمعية للباحث. ولتوضيح الأمر نسوق هذا المثال الخاص ببحث أجري في كندا حول التغيرات الثقافية في مقاطعة «كيبك» (Québec) من خلال مجموعة من السير الذاتية: لقد أوحى موضوع فريق البحث بثلاث مقاربات تشخيصية لمجتمع الدراسة: الحراك، والفئات الاجتماعية والوعي التاريخي. ومن خلال هذه المفاهيم الثلاثة باشر فريق البحث وصف، مضمون السير وتصنيفها وتحليلها من خلال منظور علم اجتماع: «المراكز»، و«الجماعات»، و«التأريخ» (Gagnon, 1980, 98-99). وتعتبر هذه المفاهيم الثلاثة بمثابة الوحدات التحليلية في المعالجات الكيفية المستعملة لتحليل المضمون، ومعروف أن تراث الفكر الاجتماعي غني بمثل هذه المفاهيم التحليلية، وأن تبني بعضها دون الآخر يرجع عادة لطبيعة موضوع الدراسة والتوجه الفكري للباحثين.

عرض السير ونشرها: إن عرض السير الحياتية يختلف طبعا عن عرض السير الذاتية، وبخاصة منها تلك التي تستعمل بوصفها نقطة انطلاق ووسيلة تحليلية وليس كهدف رئيس للنشر. كما أن عرض الاثنين يختلف عن عروض الدراسات العلم اجتماعية الأخرى (الكيفية منها والكمية). والنماذج المستعملة بكثرة في العلوم الاجتماعية تقترب

من قريب أو بعيد من النموذج التالي: الخلفيات والمناقشات النظرية، وتحديد المفاهيم وعرض الفروض، وتحديد مجتمع البحث وعينة التحليل، وعرض تقنيات الاستبيان، ومادته، وتحليل مادته وتفسيرها، والخلاصة. إلا أن تقريراً من هذا النوع لا يولي أهمية كبيرة للبعد الشكلي أو لأسلوب النص، ما عدا، طبعا، تحديد المفاهيم. في حين يختلف الأمر كليا في حالة عرض السير الحياتية، التي تعتبر بحق «بناء نصياً معالجاً» من طرف مختص يتقن جمع المادة وتحليلها وإعادة تركيبها وعرضها مع احترام ترتيبها الزمني والموضوعي والتزامه «الحرفي» بنوايا المبحوث ودوافعه.

ويتطلب عرض سيرة حياة للنشر، بخلاف معظم النصوص العلم اجتماعية الأخرى، إدراج تحليل للنص عن طريق هوامش، ومقدمات وملاحق. ومن أهم العناصر التي يجب أن تتضمنها عروض السير: أ - متن النص الذي قد يقتصر على السيرة الذاتية وحدها، أو يتضمن الشهادات المحيطية كذلك، كما أنه قد يتضمن السير المتوازية أو المتقاطعة التي سبق شرحها من قبل. ب - مقدمة تحليلية تهدف إلى التعريف بالخصائص العائلية والمهنية والاجتماعية المحيطة بالمسار الحياتي للمبحوث (مع التذكير هنا بأخلاقيات المهنة الضامنة لسرية المعلومات باستعمال أسماء مستعارة). جـ - هوامش في أسفل الصفحات لتوضيح التعبيرات الغامضة والمشتبهة، د - معجم مصطلحات، وبخاصة إذا كانت السيرة مترجمة من لغات أجنبية. هـ - ملاحق لإدراج مواد تكميلية قد تساعد في فهم النص. ولا بد أن نشير إلى أن أفضل طريقة للاستفادة من طرق كتابة السير ونشرها تتمثل في الإطلاع على بعض من النماذج المنجزة.

خاتمة

نخصص خاتمة هذا البحث لطرح آفاق تطبيقات المنهج البيوغرافي، بالتركيز على بعض التساؤلات النظرية الحديثة التي تثار حوله وأهم المشاكل المنهجية التي تواجه محاولات تطبيقه، وذلك في شكل مؤشرات متتالية.

يعتبر «الانسجام» (Coherence) من أهم المواضيع المركزية في السير الذاتية والحياتية، ولذا فإن مادة هذه الأخيرة(بما تتضمنه من أحداث وآراء وتبريرات عقلية وأحاسيس ورسائل وصور ووثائق ومقابلات ويوميات،... الخ) عادة ما تكون مترابطة وتخضع في الغالب لتسلسل زمني معين أو لأي نظام منطقي آخر يعطي للسير معناها العام وانسجامها الداخلي. ولكن هذا الانسجام قد يُبتدع (من طرف الباحث أو المبحوث) ولا يعكس واقع سيرة الشخص المبحوث، إلا أنه يعد ضرورة ثقافية، واجتماعية وفردية. وبالتالي، فإنها قد تكون نموذجية ومنمطة ولكنها ليست دائماً هي الأهم أو الأكثر صوابا. وقد لا يكون ممثلا جديا للمجموعة الثقافية التي ينتمي إليها.

ومن المعروف أن لكل ثقافة تراجم حياتية تعتبر روايات نموذجية مؤثرة.

فالثقافة «الغربية» تتضمن وتدعو إلى هذه النماذج التي تشمل، فضلا عن الأبطال المحليين (جغرافياً أو ثقافياً)، شخصيات روائية وقصصية صبيانية (ثليجة والأقزام السبعة، بيتر بان، أليس في بلد العجائب...) و«نجوم» مشكلين للثقافة الحالية (من عوالم السينما، والتلفزة، والغناء، والرياضة والسياسة) عن طريق القوة الخارقة لوسائل الاتصال الجماهيرية الحديثة، وذلك مقابل نماذج أخرى للسيرة وذاكرة ثقافية مغايرة (عندنا مثلا: حاتم الطائي، والخنساء، وصلاح الدين الأيوبي، والأمير عبدالقادر، وعلاء الدين....)، ومن ثم وجب الأخذ بعين الاعتبار الهيمنة الثقافية الغربية والخصوصيات الثقافية الأخرى، مما قد يصعب من مهمة عالم الاجتماع عند تفصيله لما يقال في السير وما حدث فعلا وعلاقته بمختلف النماذج الثقافية المهيمنة والخاصة.

بما أن الانسجام ليس ضرورة اجتماعية وثقافية فقط بل مطلبا فرديا أيضا، فإن الأشخاص الذين يروون حياتهم يستبطنون معيار الانسجام الحياتي وإعادة الاعتبار الأخلاقي الذاتي بحيث يكون تسلسل الأحداث مناسبا وكذا مظهرهم الشخصي. ومن طرق التأكد من هذا الانسجام التقويم الإيجابي لمسار حياتهم في علاقته بالقواعد الأخلاقية(شعبية كانت أو مقننة) التي يرغبون في الاحتكام إليها، وعند الشك فيها أو جهلها، تستبدل بها مرجعيات أخرى مثل: الحس العام، وذوق المبحوث أو شخصيته، مما قد يؤدي بالباحث إلى اكتشاف نموذج خيالي بدلا من الحقيقي. وكل ذلك يطرح بالفعل تساؤلات نظرية عدة.

من جهة أخرى، فإن السير/الذاتية تتكون من سلسلة من الأحداث البارزة أو الفاعلة في مسار حياة ما. ومعلوم أنه ليس من الواضح اكتشافها ولا تحديد أيها أكثر أهلية لذلك. فهذه الأحداث، المهمة بالنسبة لضبط المسار العام للسيرة وأهم محطاتها، قد تكون معبرة فعلا عن أحداث واقعية، كبيرة صغيرة، مفرحة مزعجة، مستترة (بسبب الخجل أو النسيان)، كما قد تكون مجرد تشخيص لمشاعر المعني بالأمر، مما يجعل التحليل المنهجي الخاص بعزل هذه المؤشرات وتحليلها صعبا جدا.

يرى «دي ميغال» (De Miguel, 1996, 40-50) أنه يمكن التفرقة نظريا بين السير بوصفها «مرايا» ذاتية تعكس التعبير الذاتي لصاحبها ولا علاقة لها بأي تمثيل جماعي بل هي أشبه ما تكون بقصص التحليل النفسي، والسير من حيث هي «نوافذ» تسمح بالتأمل في الحياة الواقعية وتهتم بمواضيع اجتماعية أو سياسية معاصرة، أي عبارة عن نوافذ مفتوحة على ما يجري في العالم.

إن السير/ الذاتية «المرآتية» عادة ما تكون مؤقتة ومتناقضة ونسبية ومركزة

على الأنا ومتذبذبة وتتغلب فيها المشاعر على الوقائع. فهي تهتم أكثر بالتحليل الذاتي. ومع ذلك فإن بعض هذه «المرايا» قد تتحول إلى «نماذج»، وهو ما يفسر شهرة بعضها وتحوله إلى سير كلاسيكية مرجعية في الغرب. ولكن في الحالتين - المرايا والنوافذ - فإن أهمية السير/ الذاتية لا تكمن في قصصها الخاصة المروية بقدر ما تكمن في الاستكشاف الاجتماعي المعبر عنه بكلمات. إن ترجمة الواقع الاجتماعي «الخارجي» بالكلمات ليس مهمة فردية بل مشكل صوري ومنهجي معقد. فالمهم إذن هو هل السير تستعمل منهج استكشاف الواقع الاجتماعي محاولة تفسير المجتمع وفهمه أو منهج التعبير الذاتي، مع أن الملاحظ أن بعضا منها يستعمل الاثنين معا ما يزيد من تعقيد مهمة الباحث.

فضلا عن هذه التفرقة النظرية بين «المرايا والنوافذ» فإنه يمكن ملاحظة أن لكل شخص نوعين من الحياة: السطحية (المعلن عنها) والعميقة(الحياة الداخلية بمشاعرها وأحاسيسها وعقدها وتناقضاتها....). وبالطبع فإن الأفضل بالنسبة لعالم الاجتماع هو الجمع بين الحياتين بل المقارنة بينهما، وهو أمر صعب للغاية. كما يمكن التمييز، عند تحليل السير الذاتية والحياتية، بين الحياة الحقيقية المعاشة، والحياة المروية(مكتوبة أو مسجلة) والحياة المقروءة، أي بين ثلاثة مستويات حياتية قد تكون غير منسجمة بل متناقضة أحياناً، وبخاصة بين النوعين الأول والأخير، مما يزيد صعوبة التعامل معها.

هناك توجه مهم عند المؤرخين وعلماء السياسة ومحللي العلم والفنون نحو إنتاج سير أشخاص «مهمين»، وأعيان، وأشراف، ونبلاء، ومسؤولين، وجنرالات. وفي المقابل يلاحظ عند علماء الاجتماع في الغرب ميل كبير نحو إنتاج سير الفقراء، والمنحرفين والمهمشين. لكننا نفتقد، عادة، سير الأشخاص العاديين المندمجين والذين لا يعيشون على هامش المجتمع، أي ممثلي ما يسمى بالطبقة الوسطى، التي لها شأن كبير عند مستعملي الاستبيان في علم الاجتماع الكمي ولكنها لا تكاد تظهر في الدراسات الكيفية وخاصة البيوغرافية منها، التي تفضل أن يكون صاحب السيرة منحرفا، مهمشا، مجرما، زانية... حتى لا يفقد قيمته البحثية ويدرج ضمن أدبياتها: (Stanley أو Chic) كمنحرفيْن، (Dora) كهستيرية، (Agnes أو Jane) كشاذين جنسياً، (Wladeck أو J.S.) كمهاجرين، (Pierre) بالنسبة لقتلة أحد أفراد عائلتهم، الخ (de Miguel, 1996, 59). وهذا يطرح مشكلة القيمة المرجعية والاعتبارية لمثل هذه السير، وبخاصة في مرجعيتنا الحضارية التي توحي بالأهمية العلمية والإصلاحية للتجارب الإنسانية والسير/الذاتية، موضوع هذه الدراسات الكيفية، ولعلم الاجتماع عموما؛ وذلك بغية الاستفادة المعرفية والمنهجية، فنتجنب مآسيها ونجدد نجاحاتها متجنبين العمل - منهجياً أو معرفيا - على إشاعة

فاحشتها، سواء أكان أصحابها نبلاء أم فقراء أو منحرفين أو أشخاصاً عاديين، آخذين بعين الاعتبار – بوصفهم باحثين – افتراض وجود أهداف نظرية نرغب في اكتشافها وتحليلها وتفسيرها وفهمها. فالمهم إذن هو «كيف» و«لماذا» أكثر من «مَن».

إن بعض السير تقرأ باعتبارها روايات أو قصص تجمع بين الفن والعلم والأدب والتاريخ والتحليل السوسيولوجي، ومن أمثلة ذلك «مذكرات شاهد القرن (الطفل/ الطالب)»، التي يروي فيها مالك بن نبي حياته في إطار سياق تحليل تاريخي وتنظيري عام ينطلق من الواقع الاجتماعي «القسنطيني» ليمر بمختلف محطات حياته داخل الجزائر وخارجها. وبالطبع، فإن المستوى التنظيري للسير/ الذاتية متفاوت من حيث القوة والضعف، ما قد يضطر القارئ أو الباحث إلى درجات متفاوتة من التنظير. ومعروف كذلك أن التنظير يحتاج إلى مستوى معين من التجريد، المهني أو العفوي، فالأمر يتعلق بربط بنية المجتمع والعمليات المهيكلة لها بالسيرة الذاتية.

لقد سبق وأن أشرنا إلى أن الاهتمام الأكاديمي بالسير/ الذاتية نتج في بدايته عن اهتمام نظري واضح بأعمال مدرسة شيكاغو التي كانت تهدف إلى المزج بين النظرية والمنهج ومن منظور تفاعلي، تحول في ما بعد إلى ما يعرف نظريا بـ «التفاعلية الرمزية». والمشكل المطروح ليس مناقشة قيمة وجهة نظر هذا التوجه بقدر ما هو يخص صعوبة الربط بين معطيات السير/الذاتية بالبناءات التحليلية المحددة والنظريات الجاهزة، وذلك على الرغم من الإقرار بإسهامات كثير منها في تقدم المعرفة النظرية.

هناك نوع من السير الحياتية، وبخاصة منها المتعددة(المتوازية والمتقاطعة)، التي تغلب عليها ذاتية الباحث وتأويلاته لأقوال المستجوبين بغية تشخيص نظري ما. وهذا يزيد من صعوبة عملية التمييز بين أقوال المعني بالأمر وآراء الباحث، وبخاصة إذا علمنا أن تنظيرات المبحوث أهم من تنظيرات الباحث في مثل هذه الدراسات الكيفية.

إن السير/الذاتية لا تصلح فقط لتحليل العالم الخارجي (الواقع الاجتماعي) بل لتفسير وتحليل الوثائق الشخصية كنصوص، ومن ثم فهي تتحول إلى خطاب ذي أهمية تاريخية وثقافية محددة طيّعة للتحليل النصي بعيد نسبياً عن أي علاقة مباشرة بالحياة الواقعية المروية وبيطلها. فهدف البحث قد يكون، إذن، النص نفسه مشخصاً لنظرية ما، مثل ما عمل (Foucault) في مؤلفه (Pierre Riviér) من تحليل الخطاب وعلاقات القوة والسيطرة بداخله (de Miguel, 1996, 57). كما أنه يمكن طرح مسألة أفضلية أحد التحليلين أو الجمع بينهما.

إذا كان يفترض في الباحث – كما ذكرنا – عدم الإفراط في إساءة الظن

بمصداقية رواية المبحوث، فإن المطلوب منه أيضا عدم تقديس روايته لأنه قد يغالط الباحث أو يكذب عليه، كما أن إطالة عملية إنجاز السيرة نفسها (عدة أشهر مثلا) قد تتسبب في تكرار عرض بعض هذه التجارب بكلمات أو روايات مختلفة، مما يتطلب المخاطرة باختيار تعسفي (لا يخلو عادة من الخلفيات الأيديولوجية والأحكام الثقافية المسبقة) أيٍّ الروايات أقرب إلى الحقيقة. وإذا تأكد للباحث أن المبحوث يكذب عليه أو يخفي عنه بعضاً من الأشياء، فإن بعض الدارسين (Garfinkel, 1967; De miguel, 1996) يجيز ذلك، وهو ما لا أستسيغه علمياً (لأن الكذب قد يغير من منحى السيرة أصلا) ولا أخلاقيا طبعاً، باستثناء احترام حياة المبحوث الخاصة.

هناك مشكل منهجي آخر يتمثل في كون بطل السيرة قد يتعدد مظهره (في صيغة المتكلم أو المخاطب أو الغائب) مما قد يؤدي إلى إزدواجية شخصيته: فقد يحكي في صيغة المتكلم عندما يناسبه ذلك وفي صيغة الغائب ليصحح أو يحكم أخلاقيا على بعض من تصرفاته الماضية (إعادة للاعتبار الشخصي) وعندها يختفي الشخص الحقيقي وتبقى كلماته، والكلمات - كما هو معروف - من الصعب جدا أن يصدق تعبيرها عن بعض الأشياء: الآلام والمخاوف والألوان والروائح والمشاهد... نعم، فالأمر يخضع لذكاء الراوي ومهارته اللغوية في نقل تجاربه، ومع ذلك يبقى من المؤكد في رأينا أن السيرة الحياتية الكاملة والشاملة لا يمكن ترجمتها في ملفات (وبخاصة المكتوبة منها، لأن الاتصال الشفوي أصدق تعبيراً).

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن المنهج البيوغرافي لا يعمل على إصلاح الحياة الفردية والمنحرفة للأشخاص بقدر ما يعمل على إعطاء معنى ما للعمليات الاجتماعية، وتحليل البناءات الاجتماعية وتصور العمليات الرابطة بين التجارب الفردية والواقع التاريخي والثقافي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي. ومع ذلك فالملاحظ أن بعض السير الفردية تخلصت من قميصها الفردي والأكاديمي لتكتسح قلوب عامة الناس وعقولهم باكتسابها شهرة كبيرة، بحيث أصبح لها تأثير كبير على حياة الملايين من البشر ومن المنتمين لثقافات مختلفة، فطبعتها بسمات ثقافته الأصلية، بعض منها إنساني معقول وبعضها الآخر خاص وشاذ. وللأسف الشديد، فإن دائرتنا الثقافية في موقع المستقبل وليس المرسل، وهو ما ندعو لتجاوزه بإعداد المزيد من السير/الذاتية المشخصة لمختلف أبعاد مجالنا الثقافي، لإصلاح الذات والتثاقف مع الغير.

الهوامش

(1) من أمثلة ذلك كتاب: «مالك بن نبي»: مذكرات شاهد القرن: 1969، (Geyerbend 1995) Killing the time.

(2) التفاعلية الرمزية: Denzin في أميركا، البنيوية: Bertaux في فرنسا، الماركسية السارترية: Ferrarrotti – في إيطاليا –، الإمبيريقية: Kemeny, Karpati، في المجر.

(3) انظر (Plummer, 1983, Belensky, 1986, Stanley, 1992, Evans, 1993, Linde, 1993, Gilmore, 1994).

(4) ولمزيد من التفصيل الاصطلاحي، تجدر الإشارة إلى بعض التصنيفات الخاصة بأهم أنواع هذا المنهج، أوله أقامه أحد منظري التيار المنهجي الكيفي (Plummer) عام 1989 وقد ضمنه تسعة أصناف، تمثل أهمها في: السير الذاتية واليوميات والمجموعات الرسائلية والصور والأفلام والتاريخ الشفوي. وأما التصنيف الثاني - وهو ما أفضله لبساطته ومحوريته التصنيفية: شخصي/ غير شخصي - فهو للأسباني (Muñoz 1992) الذي ضمنه قسمين: الوثائق الشخصية (السير الذاتية، اليوميات الشخصية، المراسلات، الصور، الأفلام أو أي تسجيل آخر، الأشياء الشخصية) والسجلات البيوغرافية المحصل عليها عن طريق الاستبيان (السير الحياتية: الأحادية المتقاطعة والمتوازية، السير الذاتية المخضعة للتحليل الكيفي والكمي، السير المقارنة) (Muñoz, 1992, 14).

(5) إن المنهج البيوغرافي كما تصورته وطورته هذه المدرسة اختفى من الساحة السوسيولوجية خلال الأربعينيات لتحمل شعلته الأنثروبولوجيا الاجتماعية. ولقد عاد إلى الساحة في الستينيات ولكن بطابع مختلف تميز بالراديكالية، الهامشية والدفاعية. وإذا استثنينا بولونيا، فإن الاهتمام بالمنهج البيوغرافي في باقي أوروبا كان محدوداً رغم ظهور بعض الأعمال البريطانية أواخر العشرينيات حول «انحراف الأحداث وفقر المدن والشيخوخة والتجارب المهنية» (Parker, 1962-1969; Seabrook, 1967-1973; Fraser, 1970; Blythe, 1979, Bulmer, 1978)؛ وبروز أعمال الزوجين الفرنسيين (Bertaux, 1980, 1981)، وأعمال الإيطالي (Ferrarotti, 1981-1987). وأما في أميركا فإن المواضيع المعالجة (مع قلتها مقارنة مع فترة الثلاثينيات) لم تختلف كثيرا عن الأوروبية (Muñoz, 1992, 37-40).

(6) ينتمي معظمها إلى مدارس فكرية مختلفة (التفاعلية الرمزية، والماركسية، والبنيوية، والإمبيريقية، ونظرية الأدوار...) وإلى تخصصات مختلفة (الأنثروبولوجيا والتاريخ الاجتماعي وعلم النفس الاجتماعي وعلم النفس التاريخي...) وتعالج مواضيع نظرية مختلفة (القيم والصورة الذاتية والواقع المعيشي وصراع الأدوار والتاريخ النفسي ومسارات حياتية...) وفي أوساط مختلفة (الفلاحين والعمال الموسميين والحرفيين والموظفين والنخب والمنحرفين...).

(7) لقد استعرض «كلوكهن» التطور التاريخي لهذا النوع من البحث مشيرا إلى أنه بدأ بعمل «ر.أندرسون» (1825): «مذكرات هندية أميركية من قبيلة شيروكي»، وأن كل أعمال القرن 19 تمثل مرحلة «ما قبل الاحتراف أو التخصص». بينما بدأ اهتمام المتخصصين بـ «الظاهرة البيوغرافية» حوالي عام 1920 بقيادة «Radin» (1913, 1920, 1926)، ولكنهم مع ذلك لم يتجاوزا حدود المعالجة السطحية لظاهرة الثقافة والشخصية الهندية الاميركية. حوالي عام 1940 نشرت الأعمال الكلاسيكية الثلاث (Dyk 1938, Ford 1941, Simmons 1942) التي أوضحت بعض الشيء المعالم المنهجية الضرورية للعمل الإثنوغرافي (المنطلقات النظرية، وعدم اللجوء إلى مترجم، والاهتمام بالإطار الاجتماعي...) برغم سطحيتها وقلة تمثيليتها حسب «كلوكهن» (1945, 102-193). تلتها أعمال بارزة، أهمها: Kandiner 1949; Caudill 1953; Pozas 1962, Lewis 1961 (انظر: Muñoz 1992, 16-25).

(8) انظر: Sutherland, 1937; Houle, 1979; Catani, 1981; Luchterland,, 1981.

(9) انظر: Bertaux, 1980; Elegoet, 1980; Camargo, 1981; Mauger & Fossé-Poliak, 1979.

(10) انظر: Lewis, 1963; Sayad, 1979; Hankis, 1981.

(11) تعتبر اقتراحات «كلوكهن» (1945) قاعدة جل التراث المتخصص الذي كتب حول ضوابطها المنهجية.

(12) من خلال الدراسات الميدانية التي أشرفت عليها في الجامعة، وقد استعنا في آخرها: «الصحفيون والديمقراطية في الجزائر» (1998) بالمنهج البيوغرافي: تقنية السير المتعددة (وهو بحث غير منشور).

المصادر

فضيل دليو (1988). «علم الاجتماع الغربي وإشكالية ثنائياته النظرية»، إسلامية المعرفة،(11).

فضيل دليو (إشراف). الصحفيون والديمقراطية في الجزائر: دراسة بيوغرافية لثلاثة صحفيين بقسنطينة 1988، (بحث غير منشور).

مالك بن نبي (1969). مذكرات شاهد القرن (الجزء الأول والثاني: الطفل/الطالب)، بيروت.

Allport, G. (1965). Letters from Jenny. London: Harcourt Brace Jovanovich.

Balan, J. (1974). Las Historias de Vida en Ciencias Sociales. Teoria y Técnica. Buenos Aires: Nueva Vision.

Banuelos C. (1994). Perspectivas en Socilogía del Cuerop. R.E.I.S., N° 68, Madrid.

Bastide, R. et al (1986). Women's Way of Knowing. The Development of Self, Voice and Mind. New York: Basic Books.

Belensky, M et al. (1986). Woman's Way of knowing. The Development of Self, Voice and Mind. New York: Basic Books.

Bertaux, D. & Bertaux - Wiame (1980). Enquête sur la Boulangerie Artisanale en France. Paris: Cordes.

Bertaux, D. (1980). "L'approche Biographique. Sa Validité Méthodologique, Ses Potentialités" Cahiers Internationaux de Sociologie. LXIX, Paris.

Bertaux, D. ed. (1981). Biography and Society. Beverly Hills: Sage.

Blummer, H. (1939). Critiques of research in the Social. an Appraisal of Thomas and Znanieki's "The polish peasant". New York: Social Science Research Council.

Crane, J. & Angrosino M. (S.D.). Field Projects in Anthropology. 2 ed. Illinois: Waveland Press.

de Miquel, J. (1996). Auto/biografias. Madrid: C.I.S.

Denzin, N. (1989). Interpretive Biography. California: Sage.

Evans, M. (1993). "Reading Lives: How the Personal Might be Social". Sociology. 27 (1).

Ferrarrotti, F. (1989). Breve Nota sobre Historia, Biografia, Privacy. Historia y fuente oral, n°2.

Ferrarrotti, F. (1980). "Les Biographies comme Instrument Analytique et Interprétatif". Cahiers Internationaux de Sociologie. LXIX, Paris.

Feyerbend, P. (1995). Killing the time. Chicago: University of Chicago Press.

Gagnon, N. (1980). "Données autobiographiques et praxis culturelle". Cahiers Internationaux de Sociologie. LXIX, Paris.

Garfinkel, H. (1976). Studies in Ethnomethodology. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall.

Gilmore, L. (1994). Autobiographics: A Feminist Theory of Women's Self-representation. Itaca: Cornell University Press.

Kerpati, Z. (1974). "The Methodological Use of the Life History Approach in Hungarian Survey on Mobility and Urbanization". In Bertaux, D. ed. Biography and Society.

Kemeney, I. (1979). "Poverty in Hungary". Information sur les Sciences Sociales, 18-2, Paris.

Kluckhon, C. (1945). "The personal Document in Anthropological Science". In gottschalk et al. The Use of Personel Document in History, Anthropology and Sociology. New York: Social Science Research Council, Bulletin.

Lewis, O. (1971). Los Hijos de Sánchez, México, Mortiz (1st. ed.: Children of Sanchez. New York: Basic Books, 1961).

Linde, C. (1993). Life Stories: the Creation of Coherence. New York: Oxford University Press.

Morin, F. (1980). "Pratiques Anthropologiques et Histoires de Vie:. Cahiers Internationaux de Sociologie. LXIX, Paris.

Plummer, K. (1983). Documents of Life: An Introduction to the Problems and Literature of a Humanistic method. London: Unwin Hyman.

Poirier, J. & Clapier - Valladon, S. (1980). "Le Concept d'Ethnobiographie et les Récits de Vie Croisés". Cahiers Internationaux de Sociologie LXIX, Paris.

Munoz, J. (1992). El Método Biográfico. Madrid: C.I.S.

Stanley, L. (1992). The Theory and Practice of Feminist Auto/biography. Manchester: Manchester University Press.

Shaw, C. (1966). The Jack Roller: A Delinquent Boy's Own Story. Chicago: University Chicago Press.

Stouffer, S. (1930). An Experimental Comparison of Statiscal and Case History Method of Attitude Research. Doc. thesis, Chicago: University of Chicago.

Szczepanski, J. (1978). "El método biográfico". Papers: Revista de Sociología 10, Madrid.

Watson, L. (1976). "Understanding a Life History as a Subjective Document: Hermeneutical and Phenomenological Perspective". Ethos (4):1.





دوريَّة علميَّة محكَّمة تتضمَّن مَجموعَة من الرّسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخُل في مجالات اهتمام الأقسَام العلميَّة لكليّة الآداب

- تنشر الأبحاث والدراسات الأصيلة باللغتين العَربيَّة والإنجليزيَّة شريطة أن لا يقلّ حَجم البَحث عَن ٤٠ صَفحَة وأن لا يزيد على ١٣٠ صفحة مَطبُوعة من ثَلاث نسَخ.
- لا يقتَصر النشر في الحَوليّات عَلى أعضَاء هَيئة التَدريس بكليّة الآداب بَل يشمل غيرهم من الباحثين في المَعاهد والجامعَات الأخرى.
- يُرفق بكلّ بحث ملخصٌ لَه باللغة العربيَّة وآخَر بالإنجليزيَّة لا يتجَاوَز ٢٠٠ كلمَة.
- يُمنَح المؤلّف ٥٠ نسخَة مَجَّاناً.

الاشتراكات :

داخل الكوَيت : للأفراد : ٣ دك للمؤسّسَات : ١٥ دك
خَارج الكوَيت : ١٥ دولاراً أمريكياً ١٠ دولاراً أمريكياً

ثَمَن الرسَالَة: للأفراد ٥٠٠ فلس
ثَمَن المجلد السَنوي: للأفراد ٦ د. ك

تُوَجّه المرَاسَلات إلى :

رئيس هَيئة تحرير حَوليّات كليّة الآداب/ص.ب: ١٧٣٧٠ - الخالديَة
رمز بريدي 72454: هاتف/فاكس : ٤٨١٠٣١٩

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyāt Kulliyyat al-ādāb

E-mail: aotfoa@kuc01.kuniv.edu.kw

مراحل تطور المشروع الإسلامي في العراق

محمد عبدالجبار*

يشكل المشروع السياسي للحركة الإسلامية في العراق، ركنا أساسيا من أركان المعارضة الداعية للتغيير الجذري في نظام الحكم وإدارة شؤون البلاد، ليس لكونه مشروعا ثوريا يستند إلى أرضية واسعة من المؤيدين داخل العراق وخارجه، وإنما لكونه مشروعا يقوم على تراكم خبرات في التعامل مع الشأن العام العراقي، من موقع المعارضة دائما، من جهة، وعلى أقران الطرح الثوري مع رؤية متطلبات التغيير الواقعية، وضرورات المرحلة من ناحية أخرى. وعلى ذلك فإن النظر في تاريخ هذا المشروع ومناقشته، لا بد له من قراءة للمراحل التي مر بها هذا المشروع والسياق الذي بلوره والإطار الذي أخرجه إلى المستوى، أو الصورة التي وصل إليها اليوم.

لقد مر المشروع السياسي الإسلامي في العراق منذ مطلع هذا القرن بثلاث مراحل، هي: **أولاً**، المرحلة الثورية التحررية، التي تركزت على التصدي للاحتلال البريطاني ومقاومة قواته الغازية، وبناء الدولة العراقية الحديثة. **ثانيا**، المرحلة الإصلاحية، التي تركزت على محاولة إصلاح الدولة من الداخل بعد أن نجحت القوى المعادية للتيار الإسلامي بإبعاده عن المسرح السياسي، وأقامت دولتها المتحالفة مع بريطانيا والتي لم تكن تحقق طموحات التيار الإسلامي. **ثالثا**، المرحلة التغييرية الانقلابية، التي تركزت على العمل على استعادة الدولة وإقامتها على أسس إسلامية جديدة تحت شعار «الدولة الإسلامية».

وتكاد تتطابق هذه المراحل مع ثلاث مراحل مر بها العراق المعاصر منذ مطلع هذا القرن حتى الوقت الراهن. وهذه المراحل هي: مرحلة الغزو والاحتلال والانتداب البريطاني، ثم مرحلة النظام الملكي، وأخيرا مرحلة النظام الجمهوري. بل إن مراحل

(*) كاتب وباحث عراقي، مقيم في لندن.

المشروع السياسي الإسلامي العراقي إنما هي استجابة لضرورات هذه المراحل ومتطلباتها.

المرحلة الأولى: التحررية

فرضت هذه المرحلة نفسها مع وصول طلائع القوات البريطانية الغازية إلى الأرض العراقية واحتلالها مدينة البصرة في 1914/11/5، ثم احتلال العمارة في 1915/6/3، والناصرية في 1915/7/25 والكوت في نهاية عام 1916 وبغداد في 1917/3/11 وأخيراً الموصل في 1918/11/7.

وردا على هذا الاحتلال رفع التيار الإسلامي راية العمل السياسي والجهاد من أجل تحقيق ثلاثة أهداف هي: أولا، مقاومة الأجنبي. ثانيا، الاستقلال التام للعراق، وإقامة سلطة مقيدة بدستور. ثالثا، تطبيق أحكام الإسلام، انطلاقا من الإيمان بأن الإسلام دين يتكفل بتنظيم الحياة الإنسانية من جميع جوانبها.

وكان تشخيص هذه الأهداف نتيجة رؤية تحليلية تجمع بين القراءة الموضوعية للواقع السياسي القائم من جهة، ومبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها ومصالح المسلمين من جهة ثانية. فالخضوع للأجنبي الكافر من المحرمات في الشريعة الإسلامية. وقد جاء في القرآن الكريم: **﴿ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا﴾**. وقد أصدر علماء الإسلام فتاوى في هذا الشأن، منها فتوى الإمام الشيرازي في 1919/1/23 والتي نصت على أنه «ليس لأحد من المسلمين أن ينتخب ويختار غير المسلم للإمارة والسلطنة على المسلمين».

وفي ظل ظروف تفتت الدولة الإسلامية العثمانية، وغياب الإمكانات الفعلية لاستعادة دولة الخلافة أو لإقامة الدولة العربية الإسلامية الواحدة، آمنت قيادة التيار الإسلامي بضرورة إقامة الدولة العراقية المستقلة للعراقيين، باعتبارها الكيان السياسي الذي يمكن أن ينضوي تحت لوائه العراقيون، وكان هذا الهدف موضع قبول عامة أبناء الشعب العراقي. قال الشيخ محمد رضا الشبيبي في اجتماع عقده «بيرسي كوكس» مع لفيف من العلماء والوجوه والأشراف ورؤساء القبائل: «أن العراقيين يرون من حقهم أن تتألف حكومة وطنية مستقلة استقلالاً تاماً، وليس فينا من يفكر في اختيار حاكم أجنبي»[1]. وقد وقع الحاضرون في الاجتماع على وثيقة نصت على «أن يكون للعراق الممتدة حدوده من شمالي الموصل إلى خليج فارس حكومة عربية إسلامية يرأسها ملك عربي مسلم هو أحد أنجال الملك حسين، على أن يكون مقيدا بمجلس تشريعي»[2]. واللافت للنظر أن هذا يعني قبول فكرة الدولة القطرية من جهة، مع التأكيد على ديموقراطية السلطة فيها من جهة ثانية. فلم تطرح فكرة إقامة دولة الخلافة الإسلامية

الموحدة كما طرح بعض التيارات الإسلامية المعاصرة في بلدان إسلامية أخرى، وهذا تعبير عن إيمان مؤسسي التيار الإسلامي في هذه المرحلة بالخصوصية العراقية.

في الوقت ذاته، كانت الأفكار «الديموقراطية» حاضرة في وعي القيادة السياسية والدينية للتيار الإسلامي، والقطاع الجماهيري الذي كانت تقوده. وليس من الصعب أن نتتبع مصادر الفكر الديموقراطي بالنسبة لهذا التيار في ذلك الوقت، وهي بشكل أساسي مصدران، أولهما «المشروطة» في إيران، وثانيهما مبادئ الرئيس الأمريكي «ولسن» التي أشار إليها كل من شيخ الشريعة الأصفهاني والسيد محمد تقي الشيرازي في رسالتهما المشتركة إليه في شباط (فبراير) عام 1919[3].

وكانت المناداة بتطبيق الأحكام الإسلامية تعبيرا عن إيمان التيار الإسلامي الذي تصدى لقيادته فقهاء عارفون بهذه الأحكام، بأن الإسلام نظام سياسي واجتماعي واقتصادي يتكفل بتنظيم حياة الإنسان الدنيوية فضلا عن كونه دينا يعني بالجانب الروحي للإنسان، وعلاقته المباشرة بالله سبحانه وتعالى. وقد عبر زعماء القبائل والعشائر في الفرات الأوسط، المتأثرون بتثقيف علماء الدين، عن هذه الأهداف مجتمعة في رسالة مشتركة بعثوها إلى الملك فيصل والمندوب السامي البريطاني في 4 آب (أغسطس) من عام 1922، وذكروه فيها بوعد بريطانيا إقامة «حكومة دستورية ديموقراطية يرأسها ملك عربي»، وطالبوا الملك برفض الانتداب وإسقاط أية وزارة تصدق معاهدة غير مرضية في نظر الأمة، وإزالة أية سلطة أجنبية عن الحكومة العراقية، وأخيرا إطلاق حرية الصحافة.

والواقع أن هذه الأهداف طرحت بوصفها أهدافاً للتحقق القريب المدى، وليست شعاراً للمستقبل البعيد، وقد برزت منذ اللحظات الأولى للاصطدام بالأجنبي حين أخذت القوات البريطانية الغازية في دخول أراضي العراق الذي كان ولاية تابعة للدولة العثمانية في عام 1917. وقد أفتى العلماء في حينها بوجوب الجهاد ضد الغازي الكافر، والدفاع عن «بيضة الإسلام» أي حرمة الأراضي الإسلامية العراقية.

وجاءت التشكيلات الإسلامية الأولى منسجمة مع هذا التوجه، فقد شكل مجموعة من علماء الدين في أواخر عام 1917 جمعية النهضة الإسلامية في النجف الأشرف، كان في طليعتهم الشيخ محمد جواد الجزائري والسيد محمد علي بحر العلوم، واتخذت الجمعية من تحرير العراق هدفا مرحليا لها، والإعداد للثورة ضد الإنكليز ووضعت منهاجا، نص في مادته الثانية على أن هدف الجمعية «السعي لإعلاء كلمة الإسلام وسعادته وترقيته ومراعاة القانون الأعظم وهو الشرع الشريف المحمدي والعمل به»[4].

وتأسس الحزب النجفي السري في عام 1918 الذي ضم عددا كبيرا من علماء الدين والشخصيات الاجتماعية المعروفة وزعماء العشائر العراقية، منهم الشيخ عبدالكريم الجزائري والشيخ محمد جواد الجزائري والشيخ جواد الجواهري والشيخ محمد باقر الشبيبي والشيخ محمد رضا الشبيبي وغيرهم. وقد حظي هذا الحزب بتأييد مراجع الدين. وانصب نشاط الحزب على توفير مستلزمات الثورة المسلحة ضد الإنكليز، ولم يترك أثراً سياسياً أو اجتماعيا واضحا[5].

وتأسست في كربلاء الجمعية الإسلامية بزعامة الشيخ محمد رضا نجل المرجع محمد تقي الشيرازي، وضمت في عضويتها عدداً من علماء الدين مثل السيد هبة الدين الشهرستاني، وكان هدف الجمعية رفض الاحتلال البريطاني والمطالبة بالاستقلال واختيار ملك مسلم[6].

وأسس السيد أبو القاسم الكاشاني الجمعية الإسلامية في الكاظمية، وحظيت بدعم من شيخ الشريعة الأصفهاني[7].

وقاد الاحتلال البريطاني للعراق – بعد أن عجزت المقاومة المسلحة عن إيقاف زحف الجيوش المتفوقة بالعدة والعدد إلى اندلاع ثورة العشرين التي كانت واضحة في هدفها المتمثل في إقامة دولة عراقية مستقلة تطبق أحكام الإسلام.

ولم يؤد فشل الثورة في تحقيق أهدافها إلى استسلام التيار الإسلامي، بل واصل جهاده السياسي والجماهيري المدعوم بالموقف الديني القوي ضد الانتداب البريطاني (الذي بدأ في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1920) والسلطة المحلية التي أقامها في العراق، ليدخل هذا التيار في مواجهة متعددة الجبهة استدعت في أحيان كثيرة انكفاءات مرحلية، وحدثت خلافات واختلافات.

فلقد مثلت المعارضة الإسلامية التيار الأوسع والأقوى الذي قاد في الغالب سائر تيارات المعارضة[8]. وواصل المرجع الأعلى الإمام شيخ الشريعة قيادة المعارضة والتحريض ضد الاحتلال والانتداب وتشكيل الحكومة المؤقتة حتى وفاته المفاجئة في كانون الأول (ديسمبر) عام 1920. وواصل علماء آخرون دعوتهم للعشائر لاستمرار المقاومة المسلحة على الرغم من انحسار الثورة. ولكن المعارضة الإسلامية لجأت إلى تكييف مواجهتها تبعا للظروف المستجدة والقضايا التي تطرحها، ولذلك أخذت تتبنى، فضلاً عن هدف الاستقلال التام، شعارات ومطالب ترتبط بوضع ما بعد الثورة.

كان الموقف متضارباً إزاء تشكيل الحكومة المؤقتة، فقد أبدى علماء النجف نظرة تخوف وريبة من تشكيلها، في حين شكك علماء الكاظمية في صحة تمثيلها لإرادة أغلبية السكان، وطالبوا بوجوب تأليف حكومة منتخبة من قبل الشعب. ولكن موقف

العلماء لم يكن موحدا إزاء مسألة ترشيح فيصل لعرش العراق، وبرز اتجاهان في هذا الخصوص: الاتجاه المعارض للترشيح ومثله السيد أبو الحسن الأصفهاني والشيخ محمد حسين النائيني، اللذان عارضا ترشيح الملك فيصل أو أي مرشح آخر في ظل الانتداب، مقدمين هدف تحقيق الاستقلال التام وتشكيل حكومة مستقلة عن الأجنبي على أي هدف آخر، والاتجاه المؤيد الذي مثله الشيخ مهدي الخالصي والسيد محمد الصدر اللذان أيدا ترشيح فيصل وتنصيبه ملكا ومن ثم التعاون معه لفترة قصيرة. وبعد وصوله خاطبه الشيخ الخالصي: «إننا نبايعكم ملكا على أن تسيروا بالحكم سيرة عادلة وعلى أن يكون الحكم دستوريا ونيابيا وأن لا يتقيد العراق في عهدكم بأية قوة أجنبية». وأدى هذا الانقسام إلى إضعاف وحدة القيادة الدينية، وإضعاف نشاط المعارضة الإسلامية وفاعليتها على الرغم من تمسك التيارين بهدف الاستقلال التام.

ولعل معارضة الحركة الإسلامية المعاهدة البريطانية – العراقية، لأنها تتعارض نصا وروحا مع هدف الاستقلال التام للعراق وإبعاده عن دوائر النفوذ الأجنبي، كانت نقطة تجدد التقاء مختلف فصائل الحركة واتجاهات العلماء، وكما قال الشيخ الخالصي: «جرت المسؤولية أن ترفض كل معاهدة تمس الاستقلال التام للشعب العراقي». ووقع العلماء مذكرة في 12 تموز (يوليو) 1922 عبروا فيها عن رفض كل ما يمس استقلال الحكومة العراقية وكرامتها، واعتبار كل قرار أو معاهدة أو قانون، بدون قبول الأمة، منافيا لمبدأ استقلالها، لا ينفذ عليها.

وهكذا قاطعت الحركة الإسلامية انتخابات المجلس التأسيسي في عام 1922، وأصدر الأصفهاني والنائيني والخالصي فتاوى تقضي بوجوب مقاطعة الانتخاب. وهو موقف تلاه نقض الشيخ الخالصي لبيعته للملك فيصل، لأنه «أخل» بشروط البيعة.

وأوصلت هذه التطورات والمواقف الواضحة الحركة الإسلامية إلى صياغة موقفها الاستراتيجي الأخير القاضي بمقاطعة الدولة، بعد أن تأكد لها أن هذه الدولة التي تأسست تحت حراب الإنكليز لن تكون الدولة المأمولة لتحقيق الأهداف الثلاثة مجتمعة، أي: تحرير العراق من كافة أشكال النفوذ الأجنبي، وإقامة السلطة الدستورية الديموقراطية، وأخيرا تطبيق أحكام الإسلام. وأفتى الشيخ الخالصي بحرمة الدخول في أجهزة الدولة، الأمر الذي رفع صيغة العلاقة بين التيار الإسلامي والدولة إلى مستوى المواجهة المباشرة التي تمثلت في إقدام الدولة على شن حملة قمعية ضد القيادة الدينية، واعتقال الشيخ الخالصي، ثم نفيه إلى إيران. وكان ذلك في عام 1923. وتلا ذلك ترحيل عدد كبير من العلماء إلى إيران، كان في مقدمتهم السيد أبو الحسن الأصفهاني والشيخ النائيني، ثم الموافقة على عودتهم بشرط أن يتعهدوا خطيا بعدم التدخل في

السياسة، ففعلوا باستثناء الشيخ الخالصي، فعادوا جميعا إلى العراق في شهر نيسان (أبريل) عام 1924. ولم تكن تلك عودة المنتصر بقدر كونها عودة المنهزم، فقد عاد العلماء بشروط الدولة وليس بشروطهم.

وهكذا استطاعت سلطة الدولة المحلية وسلطات الانتداب الإنكليزي أن تفرض على القيادة الدينية التراجع والانكفاء عن العمل السياسي الإسلامي المباشر تحت طائلة الاعتقال والإبعاد عن العراق، فانحسر الدور السياسي القيادي للعلماء والحركة الإسلامية التي تصدروا قيادتها. وستسود فترة طويلة من انكفاء العمل السياسي الإسلامي قبل أن يستأنف العلماء دورهم في قيادة التحركات السياسية الإسلامية في الخمسينات[9].

المرحلة الثانية: الإصلاحية:

لم يقعد الانحسار العلماء عن العمل العام والاهتمام بشؤون المجتمع والأمة كما تقتضيه الأصول الإسلامية في هذا المجال. وهنا يبرز تحول في طرح الحركة الإسلامية، قاده العلماء وغلب عليه الطابع الإصلاحي للمطالب والتوجه العام. فقد بلور من بقي من العلماء المتصدين طرحا سياسيا يتناسب مع قيود المرحلة الجديدة واستحقاقاتها، وتمثل هذا الطرح في الطلبات الإصلاحية التي صار العلماء يطرحونها على الدولة لتحسين أوضاع الناس وإصلاح بعض من جوانب الدولة، وفوق كل شيء ضمان الحقوق السياسية والثقافية للأغلبية من السكان التي صارت محرومة من معظم حقوقها الطبيعية، وفي مقدمها سلامة التمثيل في بنية الدولة. إلا أن هذا الطرح الإصلاحي لم يرق إلى مستوى الدعوة إلى إلغاء النظام القائم أو إسقاطه مثلا، كما أنه لم يرق إلى مستوى الدعوة إلى إقامة الدولة الإسلامية، بمفهومها الفقهي الدقيق الذي سيتبلور في المرحلة الثالثة (المدخل التغييري – الانقلابي)، لكنه لم ينزل إلى مستوى الإقرار بشرعية الدولة، مع أن الشيخ الخالصي أجاز العمل في دوائرها بل أوجبه «في هذه الأزمنة التي يتوقف حفظ الحق والعدل فيها على الدخول في عمل من ليس أهلا للحكومة، فيجب الدخول في جميع الدوائر شرط أن لا يستلزم ظلما فاحشا لا يتحمل، أو سفك دم محرم فإنه لا يجوز»[10].

وقد رفع لواء الدعوة الإصلاحية في هذه الفترة اثنان من أبرز علماء الدين في هذه المرحلة، وهما الإمام الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء (1876-1954) والإمام الشيخ محمد الخالصي (1888-1963)، اللذان قادا الدعوة لانخراط الحركة الإسلامية في صلب السياسة الداخلية للبلاد، للتفاعل معها والتأثير فيها.

قام الإمام كاشف الغطاء بدور كبير ومؤثر في تاريخ العراق المعاصر امتد حتى وفاته في عام 1954، وترك كثيراً من الوثائق والكتابات التي تعبر عن المشروع الإسلامي الإصلاحي في هذه المرحلة.

لم يقبل الشيخ كاشف الغطاء الدعوة إلى حرمان علماء الدين من المشاركة في الحياة السياسية، وقال إن السياسة تعني «الوعظ والإرشاد والنهي عن الفساد والنصيحة للحاكمين بل لعامة العباد والتحذير من الوقوع في حبائل الاستعمار والاستعباد ووضع القيود والأغلال على البلاد وأبناء البلاد»، وقال إنه «غارق في هذه السياسة (بهذا المعنى – المحرر) إلى هامتي وهي أهم واجباتي وأراني مسؤولاً عنها أمام الله والوجدان».

وكان الإمام كاشف الغطاء ينطلق في كل ما كتبه من وعي عميق لدور الاستعمار البريطاني والفرنسي والأمريكي في ما حل بالعراق، بل في عموم المنطقة العربية الإسلامية من خراب وتخلف وتمزق، كما ينطلق من رؤية شاملة لأوضاع المنطقة السياسية والاقتصادية والمخاطر التي تتعرض لها، فضلاً عن فهم معمق للإسلام وأحكامه الشرعية التي تتكفل تحقيق سعادة الإنسان والمجتمع. ولعل من أهم ما تركه في هذا المجال وثيقتين: الأولى وضعها في 23 آذار (مارس) عام 1935 بعد مرور أسبوع واحد على سقوط وزارة جميل المدفعي الثالثة وتشكيل وزارة ياسين الهاشمي الثانية في 17 آذار من ذلك العام. وقد أطلق على تلك الوثيقة اسم «الميثاق» أو «ميثاق الشعب»، وهي تتضمن 12 مطلبا للإصلاح في المجال السياسي والإداري والمجال الاقتصادي والاجتماعي والمجال الثقافي والتربوي والديني[11]، لتوجيهها إلى الملك غازي. وطرح هذه الوثيقة في اجتماع حضره جمع من رؤساء العشائر والأعيان والشخصيات السياسية في مناطق ومدن الفرات الأوسط وبغداد.

وجه الميثاق في مادته الأولى انتقادا شديدا للحكومة العراقية لاتباعها «سياسة خرقاء» لا تتفق ومصالح الشعب العراقي «منذ تأسيسها حتى اليوم»، واعتبر سياسة التفرقة الطائفية المظهر الأبرز لهذه السياسة الخرقاء. ولهذا طالبت الوثيقة بأن «يساهم الجميع في مجلس الوزراء وفي مجلس الأمة، وسائر وظائف الدولة، كما يساهم في الجندية والضرائب». وينسجم مع هذا المطلب ما جاء في المادة الثالثة من الدعوة إلى تطبيق المادة 77 من القانون الأساسي التي تنص على تعيين القضاة الشرعيين من مذهب أكثرية السكان وتدريس المذهب الجعفري في كلية الحقوق العراقية.

وطالب الميثاق في مادتيه الثانية والخامسة بإصلاح قانون الانتخاب لضمان «الحرية المطلقة» و«وضع القيود التي تمنع الحكومة من التدخل المباشر وغير المباشر» وإطلاق «الحريات الكاملة للصحافة». وطالبت المادة السابعة بإجراء الإصلاح الإداري الشامل والتخفيف من نفقات الدولة.

وعلى المستوى الاقتصادي طالب الميثاق بتعميم لجان تسوية الأراضي وتعديلها وتمليك الأراضي لأربابها من دون بدل، ودعا إلى توخي العدالة في توزيع مؤسسات الدولة الصحية والعمرانية والتهذيبية.

وفي المجال الأخلاقي والتربوي دعا الميثاق إلى وضع الأنظمة والقوانين لمنع تفشي الأمراض الاجتماعية والأخلاقية وتهذيب مناهج المدارس والسعي إلى صيانة الأخلاق، ومنع كل ما يؤدي إلى فساد الأخلاق.

أما الوثيقة الثانية التي تركها الإمام كاشف الغطاء فهي كتابه الشهير «المثل العليا في الإسلام لا في بحمدون» الذي كتبه في عام 1954، أي بعد 29 سنة من وضع الميثاق، رداً على دعوة تلقاها من نائب رئيس جمعية أصدقاء الشرق الأوسط في الولايات المتحدة «كارلند ايفانز هوبكنز» يدعوه فيها إلى حضور مؤتمر لرجال الدين من المسيحيين والمسلمين يعقد في لبنان لبحث القيم الروحية في الديانتين والأهداف المشتركة وموقفهما من الشيوعية. وقد رفض الإمام كاشف الغطاء المشاركة في المؤتمر المذكور وكتب كتابه المشار إليه لتبرير الرفض.

ولا يبدو أن ثلاثة عقود بعد وضع الميثاق شهدت تغييرا إيجابيا في أوضاع العراق والشعب العراقي والأكثرية التي كان الإمام كاشف الغطاء يعتبر نفسه حاملاً لهمومها، فقد تحدث في الوثيقة الجديدة عن تردي الأوضاع في العراق وقال إن الشعب قد تورم وتألم بأجمعه من سوء أعمال المسؤولين بجميع طبقاتهم، من رأس الوزارة إلى أدنى إدارة، حتى صار كالجرح الذي تقيح ويوشك أن ينفجر.

واعتبر الإمام كاشف الغطاء أن الشعوب العربية تواجه أعداء من الخارج وأعداء من الداخل، فأما أعداء الداخل فهم «حكوماتها التي تساوم عليها، تريد أن تبيعها بيع الرقيق»، وأما أعداء الخارج فهم العفاريت الثلاثة: الشيوعية والصهيونية والعفريت الأعظم الاستعمار العتيق الجديد. لكنه رفض الدخول في لعبة الحرب الباردة بين المعسكر الشيوعي، المعسكر الغربي لصالح الأخير، وقال «لسنا مع اليمين ولا مع اليسار بل جعلنا الله أمة وسطا»، معتبرا أن الحرب الباردة في الأساس من صنع أميركا، وبيّن أن الخطر الشيوعي لا يندفع «إلا بتحقيق حرية الشعوب والعدالة الاجتماعية وقلع جذور الظلم والعدوان وقمع رذيلة الحرص والشره على حق الغير والتجاوز عليه». وهذه أمور لا يستطيع الغرب توفيرها لمقاومة الشيوعية.

ودعا الإمام كاشف الغطاء إلى تحالف عربي إسلامي «صادق» مشروط بعدم دخول الدول الاستعمارية فيه. وطرح تصورا لحل المشكلة الفلسطينية يقوم على ثلاثة أسس، هي الابتعاد عن الشعارات الفارغة، وتحقيق الاستقلال العربي الحقيقي الكامل

عن الدول الاستعمارية وإقامة حكومات نزيهة مخلصة متعاونة، وأخيرا تحقيق الوحدة والتضامن العربيين.

وحدد الشيخ كاشف الغطاء ثلاثة وسائل لتحقيق الإصلاح الذي يطالب به وهي: أولا، الدعوة السلمية والإرشاد بالخطب والمقالات والمؤلفات والنشرات. ثانيا، المقاومة السلبية والسلمية والعصيان المدني عن طريق المظاهرات والاضرابات والمقاطعة الاقتصادية وعدم التعاون مع الظالمين وعدم الاشتراك في أعمالهم وحكومتهم. ثالثا، الحرب والثورة والقتال، فإن الله لا يرضى بالظلم أبدا والراضي به بل الساكت عنه شريك الظالم. ومن عباراته اللافتة للاهتمام قوله إن المرء «لا يجد الديموقراطية الصحيحة والاشتراكية العادلة إلا في حياة محمد (ﷺ) وعند خلفاء محمد (ﷺ)».

تتفق نظرة الشيخ كاشف الغطاء مع نظرة الشيخ الخالصي للإسلام ولعلاقة العلماء بالسياسة. فقد آمن الشيخ الخالصي الذي كان قد نفي من العراق بتاريخ 1922/8/22 وعاد إليه بتاريخ 1949/11/4، بأن الإسلام ليس دينا يعالج أمور الإنسان الروحية وعلاقته الفردية المباشرة بالله، إنما هو نظام شامل يعالج كل مسائل الحياة وينظم مختلف شؤون المجتمع، وأن علماء الدين يضطلعون بدور قيادي في المجتمع. وقال (عام 1953) إن النظم الإسلامية في الأحكام الشرعية تشمل جميع حاجات البشر الإدارية والقضائية والحقوقية والجزائية والصحية والاجتماعية والاقتصادية والعبادية، وتنظيم كل ما يضطر إليه الإنسان من المهد إلى اللحد[12]. وهو بهذا يمتاز عن القوانين الوضعية التي أثبتت «عجزها عن الإدارة وإقامة العدل وإفشاء المعروف»[13]. ونص على ضرورة الولاية أو الحكم في كل حين، سواء في عصر حضور المعصوم أم في غيبته. وفي غيبته يتولى الحكم في الناس «أعرفهم بحكام الإسلام وأقومهم بما شرع الله من الشرائع وأوقفهم عما حذر من النهي، وأتقاهم وأعدلهم وأورعهم»[14]. وهذا هو المجتهد الجامع للشرائط.

ويمتلك الشيخ الخالصي تاريخا حافلا بالمواقف والنشاط، لكن خطابه الذي ألقاه في 11 حزيران (يونيو) عام 1954، أي بعد خمس سنوات من عودته إلى العراق، يحتل أهمية استثنائية، كونه يمثل رؤية تكاد تكون متكاملة للمطالب الإصلاحية للتيار الإسلامي بعد وثيقة الشيخ كاشف الغطاء. وقد انطلقت هذه المطالب من رؤية متشائمة للوضع في العراق لخصتها العبارة التالية: «فقد صاح صائح الشيطان في ربوعكم، وقامت عصا الطغيان في بلادكم، واستشرى داء المفاسق بينكم، وتسلط الأجنبي عليكم فانتهب خيراتكم واستعبد بلادكم، وأضعتم دينكم ومجدكم، وانتشرت العقائد الزائفة عندكم، ونجمت ناجم الشيوعية الهدامة فيكم واستهينت المقدسات لديكم». وفي التفاتة

تكاد تكون نبوءة حذر العراقيين من أن استمرار هذه الأوضاع سيقود إلى «اليوم الأسود والعيش الأنكد الذي أنتم الآن تقتربون من حاشيته وتسيرون إلى غايته ويوشك أن تغيبوا في غابته وتنطووا في غيابته، فتهوى حينئذ أفلاك النحوس إلى مهاوي البؤس وتنكدر عليكم نجوم السعادة، بمنكرات النكادة». ولست أعتقد أن الشيخ الخالصي كان مغاليا في هذا فقد حلت النكادة في العراق والعراقيين ووصلت ذروتها بوصول صدام حسين إلى قمة السلطة الفردية المطلقة في العراق.

وقد قام البرنامج الإصلاحي للشيخ الخالصي على المبادئ الأساسية التالية:

أولا، دعوة الناس إلى الرجوع إلى الله، أي «امتثال أوامره والانتهاء عن نواهيه والسعي إلى مرضاته». ثانيا، نقد القوانين والأنظمة الوضعية البشرية، التي «لم تنفع شيئا»، واعتبار أن الحاكمين بها كافرون وظالمون وفاسقون تبعا لقول القرآن الكريم في من لم يحكم بما أنزل الله. ثالثا، التحذير من شيوع الفساد العام والانهيار الأخلاقي. رابعا، التحذير من الشيوعية التي أصبحت «تعيث فسادا» في البلاد مهددة الدين بالزوال والدنيا بالاضمحلال والأعراض بالانتهاك. خامساً، الدعوة إلى محاربة الطائفية.

وقد جمع هذه المبادئ في عبارة محكمة موجزة خاطب بها العراقيين قائلا: «فاعملوا على تصفية الجو من الأدران، وحاربوا الإلحاد والشيوعية، وعملاء الاستعمار، وصنائع الكفرة، ودعاة التفرقة بين المسلمين، وتشددوا في قتل الطائفية، واجعلوا العراقيين كافة كأسنان المشط في الاستواء».

تألف البرنامج من 24 مطلبا ذكرها الشيخ الخالصي «على حسب مراتبها من الأهمية»، ومن هذه النقاط: «السعي إلى توحيد كلمة المسلمين ومقاومة مفرقي الكلمة»، و«التصدي للدعاية الشيوعية»، و«القضاء على النعرة القومية لأنها تتنافى مع المبدأ الإسلامي»، و«إلغاء جميع المعاهدات التي قيدت العراق بقيود العبودية للمستعمرين»، و«القضاء على النعرة الطائفية التي بثها المستعمرون بين المسلمين»، و«إلغاء القوانين الوضعية والتمسك بالقوانين الإسلامية وحصر أعمال المجلس النيابي بتطبيق هذه القوانين وتنفيذها وليس تشريع القوانين الوضعية التي لا تتفق مع أحكام الإسلام»، و«محاربة كافة مظاهر الفساد الأخلاقي»، مثل شرب الخمر والسفور، و«القضاء على البطالة قضاء تاما وتوفير فرص العمل لكل العاطلين»، و«إصلاح الجهاز التعليمي والإعلامي»، و«حفظ الشعائر الدينية واحترامها»، و«تنشيط السياحة في العراق»، و«العمل على إقامة علاقات محبة بين العراق والدول الأخرى».

ويلاحظ في هذه المرحلة أن الحركة الإسلامية بلورت مطالبها، وحددت توجهاتها، من غير أن تؤطر تحركها في التنظيم الحزبي الإسلامي الذي انبثق لاحقا،

هذا في حين كانت الساحة تشهد كثرة عدد الأحزاب العلمانية، فقد نشأت في الفترة من 1921 إلى 1932 عشرة أحزاب سياسية، بل إن المسرح السياسي ظل حكراً على الأحزاب العلمانية حتى الخمسينيات من هذا القرن. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتحديدا في عام 1946، تقدمت ستة أحزاب بطلب الترخيص بالعمل، وهي حزب الأحرار وحزب الاستقلال وحزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني والحزب الوطني الديموقراطي وأخيرا حزب التحرر الوطني الذي لم تجزه وزارة الداخلية لكونه واجهة للحزب الشيوعي[15]. وفي بداية الخمسينيات ولدت أربعة أحزاب علمانية أخرى هي حزب الاتحاد الدستوري وحزب الإصلاح وحزب الأمة الاشتراكي وحزب الجبهة الشعبية المتحدة، كما تشكل فرع لحزب البعث العربي الاشتراكي.

لقد شهدت هذه المرحلة ازدهار العمل الحزبي القومي وقوة المد الشيوعي أيضا، وفي الوقت نفسه شهدت هذه المرحلة تنامي الوعي بكون الإسلام دينا ونظاما اجتماعيا، وصار مصطلح النظام الإسلامي متداولا بين العلماء وطلبة العلوم الدينية في النجف الأشرف. يقول السيد محمد بحر العلوم إن هذا بدأ منذ الأربعينيات، وأن هذه جاءت من القراءات في الفكر المعاصر، الذي كان يفد إلى النجف الأشرف، وقد قام الشيخ محمد أمين زين الدين بدور كبير في إشاعة هذا الوعي الجديد، ويشير إلى أن دراسة المصادر الفقهية الخاصة مثل «جواهر الكلام» لم تقد طلبة العلوم الإسلامية إلى هذا الاستنتاج لولا المطالعات الخارجية[16].

التطور المهم الذي شهدته أواخر الخمسينيات هو ولادة الأحزاب الإسلامية السرية بعد غياب دام أكثر من ربع قرن. ومن هذه الأحزاب تنظيمان شيعيان، هما الشباب المسلم وحزب الدعوة الإسلامية الذي سيبرز اسمه في مرحلة الطرح التغييري للبرنامج السياسي الإسلامي.

ولم تكن أصداء طروحات الخالصي وكاشف الغطاء وعبدالكريم الجزائري بعيدة عن الأوساط الدينية والإسلامية التي هالها الزحف الأحمر في أواخر الخمسينيات، وكان رد فعلها على هذا الزحف إيذانا ببدء مرحلة جديدة في تاريخ العمل الإسلامي وتطور خطابه السياسي، بدءا من عام 1958 حتى وقتنا الحاضر.

المرحلة الثالثة، التغييرية الانقلابية

أدى انهيار النظام الملكي في 14 تموز (يوليو) عام 1958 إلى غياب «موضوع» المدخل الإصلاحي للبرنامج السياسي الإسلامي، في وقت كان قادة التيار الإسلامي قد وصلوا إلى حالة اليأس من إصلاح الدولة من الداخل وتحسين وضع الرعية في ظلها، وبخاصة الشريحة الاجتماعية التي كانوا ينطقون بالنيابة عنها والتي كانت تمثل الأغلبية

المحرومة من رعايا هذه الدولة، فلم يعد هناك دولة يعمل أصحاب هذا المشروع على تحقيق هذه الأهداف الإصلاحية والمطلبية في إطارها. وهذا يعني غياب القيود التي كانت الدولة فرضتها على علماء الدين بعد فشل ثورة العشرين، وانفتاح الممكنات أمام التيار الإسلامي لاستخلاص أهداف ومهام جديدة تتناسب مع التحول الجذري في الظرف السياسي القائم. وعجل المد الشيوعي الذي غزا العراق بعد انهيار الملكية في بلورة الأهداف الجديدة للبرنامج السياسي الإسلامي. بل إن صدمة المد الشيوعي كانت بمستوى صدمة الاحتلال البريطاني للعراق، مع الفارق بين طبيعة الغزو العسكري من جهة، وطبيعة الغزو الفكري من جهة ثانية. وإذا كان الغزو البريطاني هو العامل الخارجي الذي قاد وجوده إلى ولادة المدخل التحرري الثوري، فإن المد الشيوعي كان العامل الخارجي الذي قاد إلى ولادة المدخل التغييري لهذا البرنامج.

تخلى التيار الإسلامي عن المنهج الإصلاحي بعد سقوط الملكية وقيام الجمهورية. وإذا كان لكل مرحلة منهج ومدخل للعمل، فإن لكل مدخل ومنهج رجالاً ومؤسسات وأساليب عمل. وكان الإمام الصدر بطل المنهج التغييري كما كان الشيرازي والخالصي الكبير بطلي المنهج الثوري التحرري، وكما كان كاشف الغطاء والخالصي الابن بطلي المنهج الإصلاحي. فقد كتب الإمام الصدر في عام 1960م (1380هـ) أن الدعوة الإسلامية يجب أن تكون انقلابية رافضا الدعوة الإصلاحية. وقال إن الدعوة الإصلاحية إنما تصح إذا كان الإسلام يشكل القاعدة العامة للدولة والمجتمع، أما إذا فقد الإسلام مركزه من هذه القاعدة واستبدل به غيره، ففي هذه الحالة يجب أن تكون الدعوة انقلابية، لا تستهدف تبديل أنظمة حكم بغيرها، كما لا تستهدف تحقيق إصلاحات هنا وهناك، إنما تستهدف استبدال بجميع الأفكار والمفاهيم الأساسية عن الحياة والكون، الأفكار والمفاهيم الإسلامية، من أجل إعادة بناء الأمة على أساس الإسلام. وهذه هي المعركة التي كان الإمام الصدر يربي من اتبعه على خوضها، باعتبارها «المعركة الرئيسة التي يخوضها الإسلام اليوم مع أعدائه من أجل استرداد القاعدة للإسلام وجعل العقيدة الإسلامية في موضعها الرئيس من حياة الأمة، والقضاء على الواقع الفاسد والكيان القائم برمته». واعتبر الإمام الصدر في نص كتبه في عام 1381هـ (1961م) أن الدعوة الإصلاحية في مثل هذا الواقع «لا تتفق مع طبيعة الإسلام وواقع الأمة اليوم»، لماذا؟ لأنها «ترتكب خطأ بتقديمها دعواتها للأمة على أنها قضية الإسلام»، وليس الأمر كذلك، كما تقتضي روح هذا النص أن نكمله.

تقتضي الدعوة الانقلابية التغييرية بمعناها العام إحداث التغيير الشامل في حياة الفرد والمجتمع والدولة، وهي تعني بمعناها السياسي الخاص الإطاحة بالدولة

الوضعية القائمة، وإقامة الدولة الإسلامية. وتقضي نصوص الصدر بأن نستنتج أن الدولة القائمة في العراق دولة غير إسلامية، لأن الدولة غير الإسلامية هي إما دولة تقوم على قاعدة فكرية مضادة للإسلام، كالدولة الشيوعية والدولة الديموقراطية الرأسمالية، أو أنها تقوم على أساس إرادة الحاكم وهواه أو المسخرة لإرادة أمة أخرى ومصالحها. ومثل هذه الدولة «كافرة» وليست إسلامية، وإن كان الحاكم فيها والمحكومون مسلمين، لأن الصفة الإسلامية للدولة لا تنبع من اعتناق الأشخاص الحاكمين للإسلام، وإنما تنشأ من اعتناق نفس الدولة كجهاز حكم للإسلام، ومعنى اعتناق الدولة للإسلام ارتكازها على القاعدة الإسلامية واستمدادها من الإسلام تشريعاتها ونظريتها للحياة المجتمع»، كما يقرر نص طويل للصدر كتبه لشرح أسس الدولة الإسلامية، أي الدستور الذي وضعه في مطلع الستينيات للدولة الإسلامية التي كان يعمل من أجل إقامتها في العراق.

حمل حزب الدعوة الإسلامية الذي شارك السيد الصدر في تأسيسه، كما تقول الروايات، راية المنهج التغييري الانقلابي، وتبنى الأسلوب المرحلي في العمل وقسم مسيرته إلى أربع مراحل.

ويمكننا أن نفترض أن المشروع التغييري مر بمرحلتين، هما المرحلة السرية التي استمرت من عام 1958 إلى عام 1978، والمرحلة العلنية التي أعقبت المرحلة السرية وما زالت قائمة حتى الآن.

ولم يكن من شأن حزب الدعوة الذي أصبح الطرف الأساسي في التيار الإسلامي في هذه المرحلة، إلى جانب المرجعية الدينية التي كان يتربع على عرشها الإمام محسن الحكيم، أن يطرح في مرحلته الأولى الطويلة نسبيا برنامجا سياسيا عاما أكثر من الدعوة إلى إقامة الدولة الإسلامية، أو تطبيق الشريعة الإسلامية. فقد شكلت قضية إقامة الدولة الإسلامية التي تطبق الشريعة الإسلامية بدلاً عن القوانين الوضعية، المحور المركزي والاستراتيجي في تفكير الإسلاميين. كما أن إبعاد العراق عن النفوذ الأجنبي وكافة أشكال التبعية الفكرية والسياسية والاقتصادية والقانونية لا يقل أهمية، من الناحية الاستراتيجية، في تفكير التيار الإسلامي الذي حمل السلاح في مطلع القرن ضد الأجنبي الغازي. وفي الوقت نفسه شكلت مسألة التصدي الفكري للمبادئ الشيوعية جانبا مهما من جوانب الطرح في هذه المرحلة، الأمر الذي استلزم إفاضة الحديث عن النظام الإسلامي وشموليته لكل جوانب الحياة الإنسانية، وبخاصة السياسي الاقتصادي، وأفضليته على الأنظمة الوضعية.

إلا أن الموضوعية تقتضينا أن نسجل هنا أن صورة الدولة الإسلامية لم تكن

واضحة ومكتملة ومتبلورة في أذهان العاملين الذين كانوا ينشطون من أجل إقامتها. لقد كانت شعارا أكثر من أن تكون أي شيء آخر. لكنه شعار مترسخ في الأذهان كترسخ العقيدة الدينية ذاتها. لقد كان لسان حال التيار الإسلامي يقول، كما في أحد نصوص حزب الدعوة: «إن عملنا لإسقاط النظام الجاهلي وإقامة الحكم الإسلامي في العالم».

غير أن حزب الدعوة طرح في جمادى الأولى عام 1397هـ (1977م) ما يمكن أن يكون نواة برنامج سياسي في طريق بناء الدولة الإسلامية. وتشكل سنة 1977م علامة مهمة في تاريخ الحزب، فقد كان على وشك أن يغادر مرحلته الأولى ويدخل مرحلته الثانية المسماة في أدبيات الحزب بالمرحلة السياسية. وكان الحزب قد بشر أعضاءه في أواخر الستينيات (في ربيع الثاني 1388هـ) بأنه أصبح «يحتل مكانا متقدما» من المرحلة الأولى. لكن الأمر استغرق حوالي عشر سنوات أخرى قبل أن يعلن الحزب أنه أنهى مرحلته الأولى ودخل مرحلته الثانية. ولم يكن هذا البرنامج للطرح العام، بطبيعة الحال، وإنما كان من أجل تثقيف أعضاء الحزب بثقافة حزبية – سياسية توضح موقف الحزب من الأوضاع الراهنة في العراق، ويطرح مهمات محددة في العراق «في مجال الإسهام في إخراجه من نطاق تيارات الرياح الاستعمارية». وهي مطالب لا تمثل كامل المشروع التغييري للحزب، وإنما هي تعبير عن «نظرة إصلاحية مرحلية للعاملين في طريق التغيير»، كما قالت النشرة الداخلية التي تضمنت هذا النص[17].

ذكرت هذه النظرة الإصلاحية كثيراً من النقاط التي كانت ولا تزال موضع تركيز التيار الإسلامي وأولى هذه النقاط هي رفع شعار احترام المواطن – الإنسان، ثم إلغاء التفرقة بين المواطنين في المعاملة على أساس المذهب أو العرق أو الدين، وإتاحة فرص متساوية للجميع للتقدم والحصول على الخدمات المختلفة، وإخراج العراق من «النفوذ الإنكليزي السياسي والاقتصادي وكذلك النفوذ الأمريكي»، والنص على أن يكون إنتاج النفط العراقي وتسويقه حسب مصلحة العراق، وتحديث الصناعة والزراعة كخطوة نحو تحقيق التحرر الاقتصادي.

ولا تختلف هذه المطالب كثيرا عن المطالب الإصلاحية التي كان أصحاب المنهج الإصلاحي في العقود الماضية يحملونها، ولهذا فلا نستطيع أن نقول إنها تؤلف المرجع في البرنامج السياسي للتيار الإسلامي التغييري، فضلاً عن أنها لا تطرح نظرة تفصيلية لرؤية التيار الإسلامي للعراق الذي يعتزم إحداث التغيير الشامل فيه، وإعادة بنائه شعبا ودولة على أساس الإسلام، كما يقضي المنهج التغييري الانقلابي.

كان انتصار الثورة الإسلامية في إيران هو الصدمة الثالثة في تاريخ التيار الإسلامي في العراق مما شجع التيار الإسلامي العراقي على الانتقال سريعا إلى المرحلة الثانية أي الجهر بمناوأة النظام البعثي الذي لم يخف عدم ارتياحه لنجاح

الثورة الإسلامية في إيران. وانتقل التيار، الذي تعددت الآن فصائله وأطرافه، إلى المواجهة العلنية والمسلحة مع النظام من أجل إسقاطه وتحقيق الأهداف التي كان يسعى من أجل تحقيقها. ولم يكن هدف إسقاط النظام البعثي الحاكم محل نقاش داخل التيار الإسلامي، على عكس التيارات السياسية العلمانية التي كانت تتخذ مواقف متباينة من هذا النظام، ولا تمانع في طرح مسألة العمل على إسقاطه، على طاولة النقاش. كان هذا الأمر محسوما لدى التيار الإسلامي، الذي كان ينظر للمسألة من زاوية ذات طبيعة مبدئية، تقضي بعدم القبول بأي نظام لا يتخذ من الإسلام قاعدة فكرية له ولا يستمد منه تشريعاته وقوانينه. أما الهدف الثاني للتيار الإسلامي فقد تمثل في تطبيق الشريعة الإسلامية في إطار دولة إسلامية عراقية. وقد أصبحت الحماسة في أوجها بالنسبة لهذا الهدف مع انتصار الثورة الإسلامية في إيران وإقامة الجمهورية الإسلامية فيها. فقد رأى التيار الإسلامي العراقي في هذا التطور الكبير تجسيدا لواقعية شعار إقامة الدولة الإسلامية في العراق. وطرح قيام الدولة الإسلامية في إيران أسئلة جديدة على التيار الإسلامي العراقي، تمحورت حول أمرين، هما طبيعة العلاقة مع الدولة الإسلامية، وولاية الفقيه. وقد كانت هاتان المسألتان وما زالتا محل تجاذب ونقاش سياسي وفقهي داخل الوسط الإسلامي، ولا يمكن الزعم أن هناك رؤية واحدة سائدة في شأن المسألتين اللتين أصبحتا من مسائل التباين والخلاف داخل التيار الإسلامي العراقي. ومع ذلك كان الموقف موحدا لجهة الانخراط في كل ما من شأنه دعم انتصار الثورة. فحينما شن النظام العراقي الحرب على إيران وقف التيار الإسلامي العراقي إلى جانب الجمهورية الإسلامية، بل شارك في الحرب، من منطلق أن هذه الحرب قد تكون طريقا أسرع لإسقاط النظام وإقامة النظام الإسلامي في العراق. ولكن توقفها المفاجئ، الذي تلاه بعد حوالي السنتين الغزو العراقي للكويت، جعل التيار الإسلامي يعيد النظر في بعض وجهات النظر المهمة، بما في ذلك مسألة إقامة الدولة الإسلامية في العراق. وكان من أبرز الوثائق الإسلامية التي عبرت عن هذا التحول، الوثيقة البرنامجية لحزب الدعوة التي طرحها في آذار (مارس) عام 1992، (شعبان 1412) بعد تسعة أشهر من قيام تنظيم إسلامي دعوتي حمل في البداية اسم كوادر حزب الدعوة (ثم أصبح اسمه: حركة الكوادر الإسلامية)، والتي خلت من الإشارة إلى شعار الدولة الإسلامية والعلاقة المميزة مع إيران ومسألة ولاية الفقيه. لكن الحزب عاد وكتب في نشرته الداخلية (العدد 44 الصادر في محرم 1414) نصا آخر بعنوان «منهاجنا» من أجل أن يعرف الناس «المنهاج السياسي الذي يدعو حزب الدعوة الإسلامية إلى تطبيقه كصيغة حضارية مستخلصة من روح الشريعة وأهدافها»، وقام المنهاج على أربعة ركائز هي: أولا، أفكار الإمام السيد الصدر ونظريته في السياسة والاقتصاد. ولعل أبرز ما في هذه الأفكار التي اعتمدها الحزب هي مبدأ «تبني البدائل الاجتهادية» الذي يبقي «المجال

مفتوحاً لتبني أي رأي فقهي له أدلته وحجته، ويمنح المشروع الإسلامي قدرة أوسع على مواجهة المستجدات وتوحيد الأمة من دون التوقف عند رأي فقهي موحد». ولعل البعض يسمح له بالاستنتاج من هذه العبارة أن كاتبي المنهاج قرروا التخلي عن فكرة ولاية الفقيه بصيغتها المعمول بها في إيران والتي تحصر الولاية الفقهية في فقيه واحد يكون هو ولي أمر المسلمين. ثانيا، الرؤية التغييرية التي تدعو إليها الرسالة الإسلامية. ثالثا، الوقوف في وجه الخطر الاستكباري والارتداد الفكري والحضاري في العالم الإسلامي. رابعا، الحفاظ على وحدة الأمة الإسلامية.

يتضح من الاستعراض السابق أن المشروع السياسي ليس مجموعة الأحكام الإسلامية المراد تطبيقها، كما أنه ليس الإسلام نفسه، فهذه أمور فوق الزمان والمكان وليست مرتبطة بوضع محدد، في حين أن المشروع السياسي متعلق بزمان ومكان محددين، لأنه يستهدف إدارة ذلك المجتمع وحكمه وتنظيمه على أساس الإسلام. والمجتمعات تختلف في ما بينها من حيث مشاكلها وظروفها وطبيعة تكوينها، كما أن المجتمع الواحد يختلف من زمان إلى زمان آخر، ويفترض في المشروع السياسي الإسلامي أن يلاحظ هذه الفروقات في خطابه وبرامجه وخططه. ففي مجتمع كالمجتمع العراقي الذي تتعدد فيه الأديان والطوائف التي صارت قوى أساسية في الحياة السياسية للبلد، يتعين على المشروع السياسي الإسلامي أن يقدم حله الخاص للمسألة الطائفية. وفي حين يتعدد المجتمع العراقي قوميا لذا يتعين على المشروع السياسي الإسلامي أن يقدم تصوره لحل المسألة القومية. وهذا أمر حرص الأنبياء على مراعاته في الجانب المتحرك من خطاباتهم كما هو واضح في قصص القرآن الكريم عنهم.

إن الاستجابة السليمة للتحدي السياسي لا تتوقف عند حدود إدراك الفرق بين «الفكري» و«السياسي»، وإنما تحتاج إلى مقدرة خاصة على وعي الواقع الاجتماعي وإدراك خصوصياته وتشخيص متطلباته في مرحلة تاريخية معينة. وهذا الوعي يختلف عن «الوعي الأيديولوجي» الذي يتعلق بالنظرية ويتحرك في فضائها المطلق المجرد. إن الوعي الاجتماعي يتحرك في إطار الواقع وعلى أرضه من غير أن يتخلى أو أن ينفصل، بطبيعة الحال، عن أساسه العقائدي وثوابته الأيديولوجية.

إن الاستجابة السليمة لتحدي المرحلة السياسية تتمثل في طرح المشروع السياسي الإسلامي، وهذا ما حاول التيار الإسلامي العراقي، بمختلف فصائله وشخصياته المستقلة، القيام به منذ ظهوره على المسرح السياسي العراقي حتى الآن، عبر تجارب ما زالت تحظى بأهمية تدعو إلى مواصلة دراستها وتطويرها، وصولا إلى البرنامج السياسي الإسلامي الذي يكون موضع اتفاق كل المعنيين في هذا التيار الواسع.

وفي تصوري أن الوقت قد حان بالنسبة للتيار الإسلامي أن يصوغ مشروعه السياسي المراد تحقيقه في العراق في المرحلة التاريخية الراهنة، بالاستناد إلى ثلاثة منطلقات هي الفهم الحضاري للإسلام، ومراعاة الخصوصية العراقية، والآليات الديموقراطية، وذلك وفق التفصيل التالي:

أولا، الفهم الحضاري للإسلام:

الإسلام هو قاعدة التحرك السياسي للحركة الإسلامية، وذلك على أساس الإيمان بأن الإسلام عقيدة ونظام ومنهج. وفي هذا الخصوص هناك ثلاثة مقتربات في التعامل مع الإسلام وفهمه، هي المقترب الديني والمقترب السياسي والمقترب الحضاري.

أما المقترب الديني، فهو يُعنى بشكل خاص بالمعتقد الشخصي للإنسان وسلوكه الفردي المنطلق من هذا المعتقد. ولذا، فهو يستهدف تحويل الإنسان غير المسلم (مثل الكافر والمشرك والوثني والمسيحي واليهودي واللاديني... الخ) إلى الإسلام، وآية ذلك نطق الإنسان بالشهادتين ثم أداؤه الواجبات والالتزامات الشرعية. كما يستهدف المقترب الديني تحويل الإنسان المسلم غير الملتزم إلى إنسان ملتزم، أي «متدين»، يخضع سلوكه وتصرفاته وعلاقاته لمنظومة الواجب والحرام والمستحب والمكروه والمباح.

ويستهدف المقترب السياسي إقامة الدولة الإسلامية بمواصفاتها وشروطها المذكورة في كتب الفقه السياسي الإسلامي. ومع أن هذا هو الهدف الاستراتيجي للحركة الإسلامية، إلا أن تحقيقه مرتبط بشروط موضوعية واجتماعية وسياسية محلية ودولية، لا نراها مؤاتية الآن، الأمر الذي يستلزم البحث عن خيارات مرحلية أخرى.

أما المقترب الحضاري فهو يُعنى بالقيم الإنسانية والمثل العليا التي آمن بها الإسلام ودعا إلى نشرها وتركيزها في المجتمعات الإنسانية، مثل العدل والحرية والمساواة ونصرة الضعيف وإعانة المحتاج وحسن استثمار الثروة البشرية والطبيعية والزمانية وصيانة حقوق الإنسان، وغير ذلك. ويمكن أن يشكل هذا المقترب قاعدة عامة مشتركة لكل الباحثين عن حياة حرة كريمة لبني البشر، وهذا ما نحتاج إليه في المجتمع العراقي الآن، وبعد الإطاحة بالنظام الدكتاتوري الحاكم الذي دمر كل القيم الإنسانية والأخلاقية، فضلا عن الركائز المادية للمجتمع.

إن المشروع السياسي الناجح هو الذي يستطيع أن يبرز ما يمكن أن يكون أوسع مساحة مشتركة بين كل العراقيين العاملين من أجل إقامة حياة إنسانية حرة وعادلة في العراق. وهذا ما يتكفل به البعد الحضاري للإسلام، لأن القبول بهذا البعد، والالتقاء على أساسه، لا يشترط أن يغير الإنسان دينه، أو عقيدته، أو توجهه السياسي، أو التزامه السلوكي، كما لا يستلزم أن يقبل الإنسان بشعار إقامة الدولة الإسلامية.

إن المضمون الحضاري الإسلامي للقيم الإنسانية أمر يقبله الجميع، لأنه يشكل الحد الأقصى لطموحاتهم الإنسانية. وفضلا عن هذا، فإن البعد الحضاري للإسلام يشكل

قاعدة الهوية الثقافية للمجتمع العراقي، باعتبار أن «الأيديولوجية الضمنية» للمجتمع العراقي هي الإسلام، الذي هو ثقافة المجتمع، بغض النظر عن أديان الأفراد وقومياتهم.

ثانيا، خصوصية المجتمع العراقي:

إن الخصوصية الاجتماعية هي مجموعة المواصفات الموضوعية التي تعطي المجتمع شخصيته المميزة، وتصوغ مشاعره ونفسيته، وتفرضها احتياجاته ومتطلباته، وتصنع آماله وطموحاته، وهذا أمر يقره القرآن الكريم الذي يعتبر أن لكل مجتمع «وجودا وأجلا وكتابا وشعورا وعملا وطاعة»، كما يقول صاحب تفسير «الميزان»[18]. والمشرع السياسي الناجح يراعي خصوصيات المجتمع الذي يخاطبه. ومعيار النجاح هو قدرة المشروع على تحريك المجتمع وتعبئة كل قواه وطاقاته في الأعمال التي تستهدف تحقيق أهداف المشروع السياسي التي هي «حاجات» المجتمع.

إذن، بدون مراعاة خصوصيات المجتمع، سوف يفشل المشروع في تحقيق التفاعل والانسجام بينه وبين المجتمع. ومثل هذا المشروع سوف يعاني من «الغربة» عن مجتمعه، الأمر الذي يجعل المجتمع يرفض المشروع، لتنشأ حالة من التوتر السياسي والاجتماعي والنفسي، ما تلبث أن تتطور إلى وضع احترابي متفجر، يستهلك كل طاقات المجتمع ويبددها في غير ضرورات البناء والإعمار وتحقيق الحياة الكريمة للإنسان.

إن المجتمع العراقي يتميز بالسمات التالية: (أ) الهوية الحضارية – الثقافية الإسلامية للمجتمع. (ب) التعددية القومية والدينية والمذهبية والفكرية والسياسية. (ج) الارتباط مع الوطن العربي والعالم الإسلامي والعالم الثالث بروابط متنوعة. (د) التخلف بالمعنى الحضاري العام، الذي ينعكس على مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والأسرية، وغير ذلك. (ح) الافتقاد إلى الحياة السياسية الدستورية القائمة على الأساس الديموقراطي، فقد تطبعت حياته السياسية المعاصرة بالدكتاتورية التي بلغت ذروتها في حكم صدام وأدخلته في حربين خاسرتين، جرّت الثانية منها الدمار والخراب التامّين.

ونكبة المجتمع العراقي متعددة الوجه والبعد، إلى حد يفوق الوصف ويتخطى التحليل. ولهذا يجب أن يراعي المشروع السياسي الإسلامي كل هذه «المواصفات» ويسعى إلى معالجتها بطريقة سلمية، تضمن استقرار المجتمع وتطوره وكرامة الإنسان فيه.

ثالثا، الآليات الديموقراطية:

إن طبيعة العلاقة بين المجتمع الأهلي والسلطة السياسية هي العامل الذي يحدد مدى استقرار المجتمع وازدهاره وتقدمه. فالسلطة المنبثقة بصورة سلمية عن المجتمع، عبر آليات سليمة، هي التي تحقق الانسجام والألفة معه، على العكس من السلطة المنبثقة بالقوة والتغلب، التي تكون سببا للتوترات والانفجارات في المجتمع.

كما أن ممارسة أبناء المجتمع لدورهم الكامل في الحياة السياسية، وبما يضمن

المشاركة الحقيقية في اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بحياتهم، تخلق شعورا بالرضا والانسجام في البناء الاجتماعي.

وهذا كله يمكن تحقيقه عبر ما يسمى بالآليات الديموقراطية، التي يأتي في مقدمتها: صعود الجماعة الحاكمة إلى قمة السلطة عبر الانتخاب الحر والمباشر على أساس صوت واحد لكل مواطن، وبدون فرض وإكراه؛ واعتماد مبدأ تداول السلطة سلميا؛ والحرية الفكرية والسياسية والحزبية والإعلامية؛ وإقامة المؤسسات البرلمانية والدستورية؛ واعتماد الأساليب السلمية في المنافسة السياسية بين المجموعات والأحزاب المختلفة وبما يحقق التعايش بينها في إطار مجتمع واحد موحد؛ وسيادة القانون؛ والفصل بين السلطات الثلاث.

إن هذه الآليات هي الإطار المناسب لبناء الحياة السياسية في مجتمع متعدد كالمجتمع العراقي. ولذا كان من الضروري على المشروع السياسي الإسلامي العراقي أن يعتمد هذه الآليات. وليس للنقاش المذهبي حول الديموقراطية أي معنى في إطار هذا الفهم للآليات المتصفة بالديموقراطية.

الهوامش:

(1) عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الأول، ص 110.
(2) المصدر السابق، ص 111.
(3) نص الرسالة في: علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج 5، ص 105. وجاء فيها: «..ورغبة العراقيين جميعهم والرأي السائد بما أنهم أمة مسلمة أن تكون حرية قانونية واختيار دولة جديدة عربية مستقلة إسلامية وملك مسلم مقيد بمجلس وطني».
(4) حسن شبر: العمل الحزبي في العراق، الجزء الأول، ص 36-38.
(5) المصدر السابق، ص 73-75.
(6) المصدر السابق، ص 75-76.
(7) المصدر السابق، ص 77-79.
(8) المصدر السابق، ص 337.
(9) للتفصيل راجع عبدالحليم الرهيمي، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق 235-283.
(10) الإمام الخالصي، الإسلام سبيل السعادة، ص 123.
(11) عبدالحليم الرهيمي، الميثاق، مجلة الموسم، العدد الثامن، 1990 ص 1174-1191.
(12) الإمام الخالصي، الإسلام سبيل السعادة، ص 29.
(13) الإمام الخالصي، الإسلام سبيل السعادة، ص 272.
(14) الإمام الخالصي، المصدر السابق، ص 261.
(15) حسن شبر، ص 188.
(16) لقاء شخصي مع السيد محمد بحر العلوم في لندن في شهر آب من عام 1998.
(17) ملاحظة: ظهر هذا النص في الطبعة الثانية للجزء الثاني من كتاب «ثقافة الدعوة الإسلامية» المطبوع في عام 1401 وهي صورة بالاوفسيت عن الطبعة الاولى، لكن جرى حذفه من كتاب «ثقافة الدعوة الإسلامية/ القسم السياسي/ الجزء الأول». وأعتقد أن هذا كان خطأ طباعيا لم ينتبه إليه الدعاة الذين كانوا مكلفين بالإشراف على طباعة القسم السياسي في إيران، لأن فقرتي «موقفنا وخاتمة» المحذوفتين ظهرتا في الفهرس دون المتن.
(18) محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج 4، ص 96.

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

علمية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية
تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل أربعة أشهر

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: عجيل جاسم النشمي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤ هـ - ابريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية .

* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية : من تفسير ، وحديث ، وفقه ، واقتصاد وتربية إسلامية ، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات ، ومراجعة كتب شرعية معاصرة ، وفتاوي شرعية ، وتعليقات على قضايا علمية .

* تنوع الباحثون فيها ، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين : العربي والإسلامي .

* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة ، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية ، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة ، ويعمل على رفعة شأنها ، نسأل المولى عزوجل مزيداً من التقدم والازدهار .

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص .ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي : 72455 الخالدية - الكويت هاتف : ٤٨١٢٥٠٤
فاكس : ٤٨١٢٥٠٤ - بدالة : ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي : ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني *E - mail - JOSAIS @ KUC01 .KUNIV. EDU. KW*

issn : 1029 - 8908

سياسة

حزب الدعوة الإسلامية - حقائق ووثائق

تاليف: صلاح الخرسان
الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دمشق، 1999، 772 صفحة
مراجعة: سعاد المعجل*

يقدم صلاح الخرسان سرداً تاريخياً مفصلاً عن حزب الدعوة الإسلامية يهدف إلى الوقوف على تفاصيل الحركة الإسلامية في العراق خلال الأربعين عاماً الماضية، والكتاب ذو صبغة تاريخية تترجم رغبة الناشر التي أعلن عنها من خلال تقديمه للكتاب على الغلاف الأخير، حيث يقول بأن «بين التاريخ والوعي صلة وثيقة، ولكي يكون هنالك وعي شامل لا بد أن يكون «تأريخ» موضوعي. بيد أن كلا المطلبين يستدعيان أن نبادر نحن إلى كتابة أحداثه ووثائقه وتدوينهما صوناً له من أقلام التشويه التي تتربص بنا حاضراً وتاريخياً».

يقع الكتاب في اثنين وعشرين فصلا، يستعرض كل فصل لمحة من لمحات نشأة حزب الدعوة ونموه وتطوره. ويؤرخ الكتاب بداية الحركة الإسلامية في العراق مع انطلاقة ثورة النجف يوم 1914/12/15 حين خرجت ثلة من علماء وطلبة الحوزة العلمية مقاومة الغزو الاستعماري البريطاني المسلح لبلاد الرافدين، وقد كان يومها لفتوى المرجع الأعلى في النجف، الأمام الشيرازي، صدى قوياً أجج مشاعر المقاومة لدى كل الوطنيين، إسلاميين كانوا أم شيوعيين، أم غيرهم. فقد نصت الفتوى، مطالبة بحقوق

(*) باحثة وكاتبة صحفية من الكويت.

واجبة على العراقيين، على ما يلي: «يجب عليهم في ضمن مطالباتهم رعاية السلام والأمن ويجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية إذا امتنع الإنكليز عن قبول مطالبهم». إلا أن ذلك النشاط قد شهد تقهقرا أثر التعهد الذي أخذه الملك فيصل الأول على علماء الدين بعدم التدخل في الشأن السياسي.

وبعد فترة ركود جُددت الحركة الإسلامية في العراق نشاطها مع بداية الخمسينيات. فقد تأسست منظمة الشباب المسلم في عام 1951 كما تأسس «الحزب الجعفري» في عام 1952، ومنظمة المسلمين العقائديين (1954)، وشباب العقيدة والإيمان (1951)، ثم «الأخوان المسلمين» و«حزب التحرير». غير أن كل تلك التنظيمات لم تستطع أن تستقطب كل الشباب المسلم في العراق، فهي كانت معزولة ومحدودة في حجمها ونشاطها، مما دفع بثلة من طلبة الحوزة في النجف الأشرف ومعهم مجموعة من الشباب المتدين للعمل على تشكيل حركة إسلامية واعية. وبدأ التحرك بتشكيل فريق عمل ضم في عضويته أشخاصاً، منهم: السيد/مهدي الحكيم، الشيخ/محمد رضا العامري، عبدالصاحب دخيل، السيد/محمد بحر العلوم، السيد/ جواد العاملي، محمد صادق القاموسي. وقد بدأت تلك المجموعة اجتماعاتها التي أصبحت مصدر قلق للحزب الشيوعي العراقي. وقد كان لحركة الأحداث في عام 1956 أثراً مباشراً في نشاط ذوي الاتجاه الإسلامي، وقامت في النجف مظاهرات صاخبة منددة بالعدوان الثلاثي على مصر، فواجهتها السلطات الأمنية بشراسة قمعية أدت إلى مجزرة بشعة في النجف، كان من أهم إرهاصاتها طرح الإسلام بوصفه علاجاً للحياة الاجتماعية في مقابل التيارات الفكرية الأخرى، كالقومية والاشتراكية والشيوعية، والديموقراطية الليبرالية.

وبعد أن تكاملت مقومات تأسيس الحزب الإسلامي من الناحية النظرية والعملية، كان لقاء التأسيس في شتاء 1957، والذي ضم كلا من: السيد/ محمد باقر الصدر، السيد/ مهدي الحكيم، الحاج محمد صادق القاموسي، السيد/ محمد باقر الحكيم.

يروي الكتاب أن الانطلاقة الحقيقية لحزب الدعوة كانت من خلال اجتماع كربلاء الذي عقد في أواخر صيف 1958، من حيث كون هذا الاجتماع يكتسب أهمية استثنائية في تاريخ الدعوة، حتى أصبح يقرن في كتابات المؤسسين وذكرياتهم بمولد الحزب وبدايات تأسيسه، وقد حضر اجتماع كربلاء الذي عقد في منزل الإمام السيد/ محسن الحكيم كل من: السيد/ محمد باقر الصدر، السيد/ محمد باقر الحكيم، السيد/ مرتضى العسكري، السيد/ محمد مهدي الحكيم، السيد/ طالب الرفاعي، الحاج/ محمد صادق القاموسي، الحاج/ عبدالصاحب دخيل، الحاج/ محمد صالح الأديب.

وعلى الرغم من انتماء المؤسسين جميعهم إلى تيار واحد، إلا أن ذلك لم يكن

يعني إلغاء التمايز في ما يختص بطرق التفكير وتعدد أساليب العمل، نظراً لتنوع الوسط المهني والسياسي الذي نشأ فيه كل منهم. لذا فإن بالإمكان القول هنا بأن حزب الدعوة الإسلامية كان في واقع الأمر ائتلافا إسلاميا بين خطوط إسلامية وإصلاحية، كان لكل واحد منها تأثيره على مسيرة الحزب، وهذه الخطوط هي: الحوزة العلمية في النجف، حركة الإصلاح خارج الحوزة، ومنها منتدى النشر، حزب التحرير، حركة الإخوان المسلمين، منظمة الشباب المسلم.

ويقدم الكتاب نبذة موجزة لحياة أعضاء القيادة الأولى للدعوة الإسلامية من دون أن يسمى أحدهم كقائد مؤسس للدعوة، وإن كان الكاتب قد نوّه من قبل بدور السيد/ الصدر، والسيد/ محمد باقر الحكيم في تنظيم حزب الدعوة ورعايته.

وإذا كانت الفصول الأربعة الأولى من الكتاب قد تناولت ظروف نشأة حزب الدعوة، ومؤسسيه، وبرامجه وأهدافه، فإن الفصل الخامس يتناول بدء المسيرة والتحرك. فقد كانت بداية العمل في النجف مع طلاب الثانويات، إلى أن خرج نشاط التنظيم من النجف وكربلاء إلى بغداد والبصرة، ليلقى حزب الدعوة امتداداً كان على حساب منظمتي الشباب المسلم والعقائدي.

كانت أولى نشرات الدعوة واحدة بعنوان «دعوتنا إلى الإسلام يجب أن تكون انقلابية»، تعكس وتترجم ثقافة الدعوة التي ترتكز على تصوراتها نحو إقامة دولة فيها رقابة شعبية لكل مرحلة من مراحل السلطة التنفيذية. وقد وضع السيد/ الصدر أسس الحكومة الإسلامية تلك بالاستناد إلى آية الشورى في القرآن، مؤكداً على ضرورة الالتزام بحكم الأكثرية في الشورى لأن الإجماع في الأمور الاجتماعية أمر نادر. وهذا يعني أن إقامة الحكم على أساس الشورى يعني الرجوع إلى الأكثرية وإلا تعطلت آية الشورى ولم يكن لها مدلول عملي.

وإيماناً من السيد/ الصدر بضرورة عرض أسس الحكومة الإسلامية على مجتهدين آخرين قبل تبنيها، فقد ذهب إلى السيد/ الخوئي الذي استبشر بها وأبدى ملاحظاته التي من أهمها عدم قبوله بدلالة آية الشورى على الحكم الإسلامي، وكذلك إشكاله على ما يتعلق بموضوع المرتد الفطري والمرتد الملي. فلقد اعترض الإمام الخوئي على ما تضمنته الأسس من قبول لتوبة المرتد الفطري في زمن الشبهة، وذلك خلافاً لرأي العلماء الذين كانوا يرون أن توبة المرتد الفطري لا تقبل وتقبل توبة المرتد الملي الذي يسلم ثم يرتد ثم يسلم. وقد استطاع السيد/ الصدر أن يحصل على قبول آية الله الخوئي فيما يتعلق بالشيوعيين وخصوصاً الشيعة منهم، بحيث يمكن أن تقبل توبتهم في زمن الشبهة، لذا فإنهم يعتبرون مرتدين فطريين في حال إقامة الدولة الإسلامية.

لقد كان لحزب الدعوة محاولات كثيرة تهدف إلى المشاركة في نشاطات جماعة العلماء، كإقامة الاحتفالات والمهرجانات الخطابية، أحدهما قرار الجماعة إصدار مجلة باسم «الأضواء» كانت لساناً ناطقاً للحزب، مما آثار حفيظة القوى المناهضة للتيار الإسلامي، كإيران الشاه التي شنت حملة منظمة ضد «الأضواء» ومحرريها، واستطاعت تلك الحملة أن تنال من السيد/ الصدر، أحد أبرز الكتاب في «الأضواء» إلى حد أن الأمام/ الحكيم طلب منه أن ينسحب من الحزب. وفي إشارة إلى تضامنه مع الصدر أعلن السيد/ محمد باقر الحكيم انسحابه كذلك، غير أن الاثنين بقيا مخلصين للدعوة، وإن كانا بلا مسؤوليات حزبية مباشرة.

وبإمكاننا القول هنا بأن قرار الانسحاب ذلك قد خلق انشقاقا في حزب الدعوة وبخاصة بعد أن جاءت التشكيلة القيادية للحزب بتركيبة جديدة شكل فيها علماء الدين الثلث فقط. وكانت كالآتي: السيد/ مرتضى العسكري مشرفا على القيادة، والمهندس/ محمد هادي السبيتي عضوا، والحاج/ عبدالصاحب حسين عضوا.

وقد ترك تسلم السبيتي مقاليد القيادة بصمات عميقة على حياة الحزب الداخلية، إذ تحولت الدعوة في عهده إلى حزب حديدي صارم في انضباطه، أما تأثيره على الجانب الفكري فكان واسعاً عميقاً، فقد تفرد بكتابة النشرة تقريباً، وبالتالي تمكن من رسم خط سير الدعوة وفق متبنيات فكرية وتنظيمية وسياسية لم يكن بعضها موضع إجماع أو قبول من لدن آباء الدعوة المؤسسين ورموزها.

انصب اهتمام الدعوة الإسلامية في مرحلة ما بعد التأسيس على بناء كتلة حزبية متراصة وعلى نشر الفكر والثقافة الإسلامية في صفوف المجتمع العراقي. ولكن العمل كان يتسم خلال تلك الفترة بالبساطة في الأساليب، فقد كان هناك نقص حقيقي في مجال التنظيم والتحريك والمواجهة والبناء. ومع ازدياد عدد الدعاة، طورت الدعوة هيكلها التنظيمي الذي اتسع وأصبح له وجود ملموس في كثير من مناطق القطر. إلا أن التوسع الحقيقي الذي شهدته كان من خلال لجنة تنظيم الجامعة التي شكلت محور التنظيم المركزي لحزب الدعوة الإسلامية في إقليم العراق. وكان أكثر المناطق التي شهدت نموا مطرداً للدعوة هي: العاصمة بغداد، البصرة، الحوزة العلمية في النجف، الفرات الأوسط، المنطقة الشمالية.

يُلقي الفصل الثامن من الكتاب مزيداً من الضوء على التحرك الإسلامي في العراق وبالتحديد على علاقة حزب الدعوة بالمرجعية، حيث الإمام السيد/ الحكيم كان يستخدم الجماعة بوصفها منبراً سياسياً لآرائه وجسراً بينه وبين أماني الأمة الإسلامية. وكانت أغلب رسائله واحتجاجاته للسلطة الحاكمة تتم بواسطة جماعة علماء بغداد والكاظمية التي تحولت إلى منبر معبر عن مطالبة الشعب بحياة كريمة يسودها

العدل، وهو أمر اعتبره النظام تهديداً للأسس التي قام عليها، حتى أنه أقدم على اعتقال أحد ناشطيها وهو السيد/ هادي الحكيم. ولم يتخذ حزب الدعوة أي موقف تجاه ذلك، ولعله كان يعتمد على تحرك المرجعية في هذه المجالات بشكل عام. وهو موقف يعبر عن نهج التزمت به الدعوة في أدبياتها، فلم تكن تتعرض للسلطة القائمة في العراق لئلا تُكشف وتخمد أنفاسها. لذلك لم يكن هناك تعرض للوضع القائم، وإنما مفاهيم تعرض للإسلام وللاشتراكية والديموقراطية وغيرها من المواضيع السياسية. وقد تحول هذا التباين في تقييم المرحلة بين المرجعية والحزب إلى نشوء حالة من الافتراق بين تحرك المرجعية وطريقة عمل الدعوة.

ومع ازدياد حدة الصراع الدولي على العراق، تبدأ مرحلة جديدة من نشاط التيار الإسلامي، فحزب البعث الحاكم الذي جاء بعد انقلاب خاطف على الفريق عبدالرحمن عارف، بدأ بالتحرش بالمرجعية الدينية وذلك بتصفية المؤسسات التابعة لها، فأعلن وزير الداخلية/ صالح مهدي عماش عن إلغاء جامعة الكوفة ومصادرة كافة أموالها. كذلك تضمن قانون التجنيد الجديد عدم إعفاء طلبة الحوزة من الخدمة الإلزامية، كما بدأ النظام بممارسة الضغوط على أصحاب المواكب الحسينية في المدن المقدسة، فلم يكن أمام المرجعية من خيار آخر غير وضع النقاط على الحروف وتسمية الأشياء بأسمائها فتقدم السيد/ مهدي الحكيم في 1969/6/5 بمذكرة إلى قيادة النظام باسم علماء بغداد والكاظمية يحتج فيها على مجمل التصرفات، ويدين النظام على أساسها، ويقدم اقتراحات محددة بشأنها، بينما عدلت الدعوة عن المواجهة بدعوى الالتزام بمنهج المرحلية. وكانت قيادة الدعوة قد حددت موقفها منذ البداية من التحرك السياسي العام للمرجعية واعتبرته غير منسجم مع المرحلة التي يعيشها الحزب، هذا إن لم يكن يتعارض معها. وهذا الاختلاف في الرؤية أدى بعد ذلك إلى بروز حالة الانفصال النسبي تدريجياً في التحرك الإسلامي، بين موقف المرجعية والكادر الإسلامي الذي تربى في أحضان التنظيم الحزبي والذي كان يرتبط بالمرجعية في تحركها العام.

لقد أثارت الدعوة مغبة تجاوز المرحلية وذلك في إشارة منها إلى التحرك الإسلامي وآثاره الجانبية على مسيرة الدعوة. ولعل أبرز الإشكالات بين المرجعية والدعوة يكمن في تمسك السبيتي بالمبدأ القائل بقيادة الحزب للأمة، مع الاستفادة في الوقت عينه من المرجعية كواجهة للعمل الإسلامي، ومن الطاقات والإمكانات التي تملكها لدعم التيار الإسلامي في المجتمع. وهذا المبدأ ليس من أفكار السبيتي وإنما هو مفردات «نظرية الشورى» التي صاغها السيد/ الصدر ثم تخلي عنها، وبقى الحزب متمسكا بها، وقد طور مفهومها معتبراً أن «القيادة لمن يتقدم»، في حين أن الإمام الحكيم كان يرى أن القيادة للمرجعية.

يتناول الفصل التاسع من الكتاب موقف حزب البعث - جناح عفلق من القوى السياسية العاملة على الساحة العراقية بوجه عام، والتيار الديني بوجه خاص، فلقد صدر تعميم من القيادة القومية لحزب السلطة في 1969/4/4 أكد فيه على ضرورة القضاء على المرجعية الدينية باعتبارها العقبة الكبرى في مسيرة الحزب والثورة. ومع كل ما توافر من معلومات عن الدعوة خلال العهود السابقة، فإن لغز ذلك الحزب بقي عصيا على سلطة البعث بسبب التغيرات التي طرأت على قيادته وإغراق تنظيمه بالسرية. وقد قامت السلطة بجملة اعتقالات، كان أهمها توصل الأجهزة الأمنية إلى الإمساك بالخيط الذي قادها للتعرف على شخصية رأس الدعوة وقائدها محمد هادي السبيتي. وبشكل عام فقد أدت الضربات التي تلقاها تنظيم الدعوة خلال الأعوام 1970-1972 إلى حدوث نوع من الخلل التنظيمي في بعض خطوط الدعوة داخل العراق. ومن أقسى تلك الضربات اعتقال الإمام السيد/ محمد باقر الصدر في عام 1972، وهي سابقة خطيرة إذ لم تقدم أي سلطة عراقية وفي مختلف العهود على اعتقال أي مرجع لأي سبب كان منذ عام 1923. كما جاء إعدام الشيخ/ عارف البصري والسيدين عماد الدين الطبطبائي، وعز الدين القبانجي أول إعدام من نوعه لعلماء دين في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية.

في أعقاب تلك الأحداث بدأت الساحة الإسلامية في العراق بالتمرد على النظام وقوانينه فجاءت انتفاضة الأربعين في عام 1977 إثر قرار النظام بمنع المواكب الحسينية من التوجه من النجف إلى كربلاء سيراً على الأقدام، كما عقدت الدعوة مؤتمراً سرياً مصغراً في مكة المكرمة خلال موسم الحج عام 1977. وقد جرت خلال المؤتمر مراجعة نقدية لمسيرة الدعوة خلال السنوات الماضية، وتم التطرق إلى جملة من المواضيع منها: خط سير الدعوة، والعلاقة مع الحركات والأحزاب الإسلامية، وتقييم للمحنة التي مرت بها الدعوة في إقليم العراق.

يتناول الفصلان الثالث عشر والرابع عشر أثر الثورة الإسلامية في إيران على حزب الدعوة وبخاصة أنه سبق وأن زار عضو من الحزب الإمام الخميني في باريس وقد حمل ذلك العضو تأييد حزب الدعوة المطلق للثورة الإسلامية كما أعرب عن وضع كافة إمكانات الحزب تحت تصرف الدعوة. وبلغ التفاعل مع الحدث الإيراني على الساحة العراقية ذروته بعد انتصار الثورة الإسلامية في 1979/2/11. وكان أكثر من أبدى دعمه وتأييده للثورة وقيادتها وبشكل علني واضح هو الإمام السيد/ محمد باقر الصدر الذي أنجز عشية انتصار الثورة بحثه القيم «لمحة فقهية عن مشروع دستور الجمهورية الإسلامية»، والذي يتناول تركيبة الدولة الإسلامية والأسس الفقهية التي تقوم عليها.

شجعت الثورة الإيرانية، الإمام السيد/ الصدر لأن يصر على ضرورة الدخول في

المرحلة السياسية، بعد أن أتخم الدعاة الأمة بالفكر، حتى تحولت إلى حوزة كبيرة، كما يقول السيد/ الصدر والذي أصبح يرى أن الحركة الإسلامية في العراق قد دخلت بالفعل المرحلة السياسية بكل ما تحمله من صراع مكشوف مع النظام، وعلى الرغم من اختلاف أعضاء لجنة العراق مع السيد/ الصدر إلا أنهم كانوا يرون بأن على الدعوة أن تجرب الأسلوب الجديد الذي فرض نفسه بتأثير من الوضع الإيراني. وخرجت فتاوى الصدر الثورية في أبريل عام 1979 بحرمة الصلاة خلف أئمة لا يملكون مراجع التقليد في النجف الأشرف، وذلك لقطع الطريق على من كان يرتدي زي علماء الدين وهو ليس منهم، وبخاصة أولئك المرتبطين بجهاز الأمن الذين ينتشرون في الجوامع والحسينيات، كذلك أفتى بضرورة الحجاب في المدارس وأيضا بحرمة الانتماء إلى حزب البعث الحاكم في العراق.

أعيد اعتقال السيد/ الصدر فخرجت الجماهير مؤيدة للإمام في انتفاضة عارمة كانت مفاجئة لنظام حزب البعث الحاكم الذي لم يدع تلك الأحداث تمر دون أن يتسلح بخطة في صراعه مع الحركة الإسلامية في العراق، تضمنت اعتقال قادة وكوادر حزب الدعوة الإسلامية مع ترك قواعده إلى أجل مسمى، فضلا عن موجة الاعتقالات والمطاردات التي كان يصحبها إطلاق نار في بعض الأحيان. وقد دفع ذلك بقيادات الدعوة إلى التخطيط لانقلاب عسكري، غير أن المشروع سقط مع سقوط عبدالأمير المنصوري المشرف على التنظيم العسكري في قبضة النظام.

يستعرض الفصلان السابع عشر والثامن عشر من الكتاب ملامح من التنظيم العسكري لحزب الدعوة والتي اتجهت للعمل في صفوف القوات المسلحة منذ منتصف الستينيات إلى أن تم اعتقال المسؤول عن الجانب التنظيمي في الحزب. في 1971/9/28 مما أدى إلى انقطاع صلة التنظيم العسكري بجسم الدعوة.

وبعد إعادة بناء الحزب في أوائل عام 1975 ازداد الاهتمام بالتنظيم العسكري وشهدت الساحة السياسية في العراق محاولات اغتيال رئيس النظام صدام حسين وآخرين في حزب البعث، كان بعضها من تدبير حزب الدعوة. كما شهد العراق محاولات انقلابية شاركت الدعوة في الإعداد لها. غير أن أهم خطوات التنظيم العسكري للدعوة جاءت بعد عدوان الخامس من حزيران (يونيو) 1967، حين تقرر إيفاد مجاميع من الدعاة للتدريب على السلاح في معسكرات حركة التحرير الفلسطيني (فتح) بعد فتوى الإمام السيد/ الحكيم بجواز الانضمام للعمل الفدائي. إلا أن مشروع التدريب ألغي خشية أن يتخذه النظام الحاكم ذريعة لضرب الدعوة الإسلامية، أما البداية الحقيقية لتشكيل الخط الجهادي فكانت خلال الأشهر الأولى من عام 1979 وتولى عدد من قادة التنظيم الإشراف

على ذلك الخط، وتقرر أن تنتظم المجاميع الجهادية في ست منظمات واجهية منفصل بعضها عن الآخر، ولكل واحدة منها قيادتها المستقلة ولها منطقة عمل معينة من العراق، ومن هذه المنظمات: حركة الفتح الإسلامي، حركة أنصار الحسين، حركة أنصار المنتظر، الحركة الإسلامية في العراق (وهي أقوى وتلك المنظمات وأكبرها).

غير أن نظام البعث الحاكم كان أشد شراسة من أن تقهره منظمات الدعوة الجهادية، فقد اندفع نظام صدام حسين في حربه ضد الحركة الإسلامية، وكانت التصفيات تجري على قدم وساق، مما دفع بحزب الدعوة لأن يتخذ من الجمهورية الإسلامية في إيران قاعدة يطل منها على الساحة العراقية، ومركزاً لتجمع دعاة العراق المهاجرين عبر الحدود.

ومع دخول عقد الثمانينيات قررت مجموعة من الدعاة الشبان أخذ زمام المبادرة في إعادة بناء الدعوة، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة تحضيرية من خمسة أعضاء تكون مهمتها الإعداد لما أصبح يعرف بمؤتمر القواعد. وقد أقرت الانتخابات بوصفها صيغة معتمدة لإعادة بناء الحزب بدلا من المشروع المقابل(مشروع الكوادر) الذي طرحه خط السبيتي ممثلا في مجموعة البصرة. إلا أن مشروع الانتخابات لم يحظ بموافقة السبيتي الذي رفض المشاركة فيه، غير أن انتخابات القيادة العامة أجريت في الموعد المقرر، وذلك في أوائل عام 1981 وكانت الأولى في تاريخ حزب الدعوة الإسلامية.

وقد كانت باكورة أعمال القيادة العامة المنتخبة الإعداد لمؤتمر الدعوة العام الذي عقد باسم «مؤتمر الشهيد الصدر» وهو أول مؤتمر عام تعقده الدعوة بعد دخولها المرحلة السياسية.

وقد تبنت الدعوة بعد الانتخابات مفاهيم جديدة، مثل مبدأ ولاية الفقيه حيث ترى الدعوة بأن للمجتهد ولاية ليست من نوع ولاية المعصومين عليهم السلام، وأنها – ككل ولاية شرعية – مشروطة بالكفاءة في ما يستعملها فيه، وإنما يحتاج إليها في رفع بعض أحكام الحرمة التي تحتاجها إدارة شؤون المسلمين، ولذلك لا يتمكن الحاكم من إدارة الحكم إلا إذا كان مجتهداً أو موكلا في ما يحتاج إليه من مجتهده، كما قد يحتاج إليها في رفع بعض أحكام الحرمة في مسيرة الدعوة قبل إقامة الحكم.

ولم تخل ظروف حزب الدعوة في ذلك الوقت من خلافات مع مؤسسات دينية كالخلاف الذي دب بين المجلس الفقهي وقيادة الدعوة، فقد كان المجلس يرى أنه، وكهيئة مركزية عُليا، مسؤول عن توجيه الدعوة ومتابعة مسيرتها والتصدر لأعمال الولاية الشرعية في الموضوعات التي يتعرض لها الحزب في مسيرته مما يعني أن القيادة الحقيقية بيده لا بيد قيادة التنظيم، في حين كانت قيادة الدعوة ترى أن

ولاية الفقيه في التنظيم تعني أن الفقيه يشرف على التنظيم حتى لا يصدر خطأ ولا يتخذ قرار محرم. وعلى الرغم من أن قيادة الدعوة لم تشأ الاصطدام بالمجلس الفقهي، إلا أن ذلك لم يعفها من الاتهام الذي وجهه الإيرانيون من أنها لا تؤمن حقيقة بولاية الفقيه.

وإذا كانت الفصول الإحدى والعشرون السابقة قد أفردت سرداً مطولا وتاريخياً لظروف بداية الحركة الإسلامية في العراق، ونشأة حزب الدعوة، فإن الفصل الثاني والعشرين يستعرض مجموعة من الدراسات الأمنية والتقارير الدورية الشاملة عن حزب الدعوة الإسلامية وباقي فصائل الحركة الإسلامية في العراق، وكلها دراسات صادرة عن مديرية الأمن العامة في وزارة الدفاع ومديرية المخابرات العامة في العراق.

ويضم الكتاب في نهايته أربعة ملاحق، يستعرض الملحق الأول منها النظام الداخلي المقترح لحزب الدعوة الإسلامية، ويعطي فكرة عامة عن الهيكل التنظيمي، فضلا عن لجان القيادة العامة وحقوقها وواجباتها.

أما الملحق الثاني فيقع في أحد عشر فصلا تقدم عرضا للنظام الداخلي لحزب الدعوة الإسلامية، مناهجه وأحكامه، ولموقف الدعوة من القضايا المختلفة، والعلاقات في الدعوة، وأيضاً مفاهيم أخرى كالسرية والمرحلية في الدعوة. وبالطبع يتعرض هذا الملحق لثقافة الدعوة ومصادرها، وثقافة الدعاة وخططهم الفكري وشخصية الداعية داخل الحزب وخارجه.

ويأتي الملحق الثالث ليحوي مجموعة من الوثائق التي استعان بها الكاتب لتوثيق روايته التاريخية لمسيرة حزب الدعوة الإسلامي، ثم يردفه بملحق رابع يتضمن صوراً لقادة الدعوة الإسلامية.

والكتاب في مجمله وعبر صفحاته التي بلغت 623 صفحة، يعد محاولة مجتهدة لتأريخ نشأة ومسيرة حزب ديني سياسي يعتبر من أكثر الأحزاب غموضاً. فقد فرضت بعض مفاهيم الدعوة، كالسرية والتقية والمرحلية، نفسها على نشاط الحزب بصورة كبيرة أدت إلى غياب وندرة في الكتب والمواد التي تتعرض لتاريخ ونشاط حزب الدعوة. وانطلاقا من ذلك، فإن محاولة صلاح الخرسان هذه بتدوين تاريخ الحزب، تأتي كمحاولة جيدة، وإن كانت تفتقد للموضوعية المطلوبة في مثل هذا النوع من الكتب، حيث حماسه للحزب كان غالباً في أحيان كثيرة، وفي مواقع عدة من الكتاب، على ما تتطلبه شروط التدوين من تجرد وموضوعية.

منازعات الحدود في العالم العربي
مقاربة سوسيو - تاريخية وقانونية

تاليف: محمد رضوان
الناشر: أفريقيا الشرق، المغرب، 1999، 251صفحة
مراجعة: خضر إبراهيم حيدر*

أخذت الجيوبوليتيكا العربية من السجال، ما لم يتسنّ لسواها طيلة الحروب الدولية التي شهدها القرن العشرون. فإذا كانت الحربان العالميتان الأولى والثانية، وبعدهما الحرب الباردة، قد أسفرت عن ضربٍ من الثبات النسبي في ترسيم الجغرافيات القومية، فإن نتائجها في العالم العربي ظلت مفتوحة على ريح التحولات وعدم الاستقرار.

لعل هذا من عائدات التطور المركب للحركة الاستعمارية التي جمعت بين زمنين استعماريين تداخلا تداخلاً وطيداً. فكانت النتيجة أن القطيعة التي لم تحصل بين هذين الزمنين، هي ظهور ما يشبه الامتزاج التاريخي بين أطوار الهيمنة، التي سعت إليها الامبرياليات المتحاربة والمتنافسة، وأدت إلى إبقاء البلاد العربية تحت وطأة النفوذ الاستعماري وتوازناته. وإلى هذا، فقد أفضت إلى إعادة إنتاج المنازعات على الحدود والسيادات الجغرافية بين أهل هذه البلاد نفسها. ولقد أسهم وجود إسرائيل – ككيان استعماري ذي طبيعة استيطانية في قلب العالم العربي – إلى إعطاء المأزق الجيوبوليتيكي العربي بعداً أكثر عمقاً وشمولاً مما هو عليه الحال في الوضع الاستعماري بصيغته التقليدية.

«عولمة» ما بعد الحرب الباردة، فضلاً عن عدم الاستقرار الآخذ في التواصل بسبب الصراع العربي الإسرائيلي، وَضَعَا الجيوبوليتيكا العربية في طور جديد من الاحتدام. والسؤال الذي أخذ مداه الآن يتمحور حول ما إذا كان التطور المقبل على

---

* باحث من لبنان.

صعيد الحدود والجغرافيا، سيرسو على نوع من الهدوء والثبات، أو أنه سينطلق في رحلة متجددة من التوتر والحروب المفتوحة؟

هذا التساؤل، وإن لم يتناوله كتاب محمد رضوان «منازعات الحدود في العالم العربي» بشكل مباشر، فهو يفتح عليه بقوة. إلا أنه يحاول إعادة ترتيب المفاهيم والأولويات التي راجت بين النخب العربية، وحدّدت الفهم الأحادي الجانب لقضية التقسيم الاستعماري التي لا تزال تنطلق من مسلّمات سايكس - بيكو وما نجم عنها في مراحل لاحقة.

يرى يڤيس لاكوست، وهو أحد المتخصصين في الجغرافيا السياسية، أنه ليست كل الحدود العربية من وضع الاستعمار الأوروبي، وأن إلحاق ظاهرة التقسيم الجيو - سياسي في العالم الإسلامي بصفة عامة والعربي بصفة خاصة، بالاستعمار، يعكس التفسير السهل والبسيط الذي يتفادى وضع المشاكل والقضايا السياسية والتي يعانيها العالم العربي في إطارها الصحيح. ويذهب لاكوست، إلى أن أجزاء من حدود العالم العربي والإسلامي كانت موجودة حتى ما قبل دخول الاستعمار إلى المنطقة، كما هو الشأن بالنسبة لبعض الحدود في شمال أفريقيا والحدود الفاصلة بين العراق وإيران التي يعود نشوء بعضها إلى القرن السابع عشر، في حين يرجح الباحث اللبناني وجيه كوثراني الفرض القائل بأن الاحتلالات الأجنبية قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها، كانت قد عطّلت في المنطقة العربية احتمالات التكون الداخلي لحدود الدول العربية في إطار الاجتماع السياسي العثماني، ويضرب مثلاً على ذلك بتجربة محمد علي باشا في مصر التي أجهضت مع ضغط الديون الأجنبية والاحتلال البريطاني.

تنطوي إشكالية الجغرافيا السياسية العربية على تعقيد تاريخي، وساهمت الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي سادت في نهاية القرن الفائت، وإلى عقود متأخرة من هذا القرن، في تحديد نشأة الحدود العربية؛ وكذلك في تعيين طبيعة العلاقة التي كانت تربط بين الكيانات العربية المختلفة. وقد تزامنت ظروف نشأة هذه الحدود والكيانات مع الوجود الاستعماري الأوروبي، البريطاني والفرنسي منه بخاصة، بحيث قامت هاتان القوتان الاستعماريتان بأدوار طلائعية في تكييف واقع المنطقة العربية ومستقبلها، وكانت الظروف الاجتماعية والسياسية المحيطة بهذه المنطقة تساعد تلك القوة الاستعمارية التي لم تدّخر جهداً في استغلالها والتحكم فيها بهدف إخضاع المنطقة لهيمنتها وتبعيتها.

يقرر المؤلف أن دوافع استعمار منطقة المشرق العربي منذ نهاية القرن التاسع عشر، لا تعود فقط إلى تلك الظروف الدولية التي أحاطت بالحركة الاستعمارية

الأوروبية، كالبحث عن مناطق النفوذ الحيوية، أو بدافع الفرض القائل بندرة المجالات الترابية، وبالتالي ضرورة البحث عن مجالات أخرى كفيلة بتحقيق ازدهار الشعوب الأوروبية، وإنما كانت مدفوعة كذلك إلى أن تلك المنطقة كانت تعد إحدى أهم المناطق الاستراتيجية في العالم الحديث، مما جعلها مثار أطماع ومنافسات قوى استعمارية كبرى كالبريطانيين والفرنسيين والهولنديين منذ قرون عدة. وكان مما يثير تلك الأطماع ويقويها، أهمية موقع المنطقة ومركزيتها في الاستراتيجيات الاستعمارية آنذاك، فقد كانت تشكل إحدى أهم نقاط المواصلات البحرية في العالم، وكذا إحدى أهم القواعد الأساسية لمقاومة الامبراطورية العثمانية والتقليص من مجالات سيادتها ونفوذها، هذا فضلاً عن ثروات المنطقة الاقتصادية، خاصة النفطية. وإذا كان الاستعمار الأوروبي عمل على تسخير كل تلك الظروف والعوامل لخدمة مصلحته وحاجياته واستراتيجياته، فإنه عمد، لتحقيق ذلك، إلى عدة أساليب وطرق كان يحرص على أن يكسو بعضها طابعاً من الشرعية الدولية التي كانت سائدة في تلك الفترة. بينما كانت بعض الأساليب الأخرى التي نهجها لتحقيق تلك المصلحة تتسم بالسرية والمناورة والخديعة. ففي الوقت الذي كان يلجأ الاستعمار الأوروبي إلى الآلية الدبلوماسية كغطاء سياسي لفرض وصايته على المنطقة وقيادتها، ويلجأ في الوقت نفسه إلى إثارة النزاعات والمنافسات بين الأقليات العرقية والطوائف الدينية والزعامات السياسية والقبلية ليتسنى له التدخل لفرض حلوله المستوحاة من خالص مصلحته. وهكذا كانت نشأة أجزاء من الحدود العربية تندرج في إطار تلك الحلول والمشاريع الاستعمارية المفروضة، سواء منها ما كان موضوعاً وفق اتفاقيات دولية تم إعدادها بعد مفاوضات سياسية، أو ما كان منها موضوعاً وفقاً للمبادرات الخاصة والمحلية في إطار الإجراءات الإدارية التي قامت بها القوة الاستعمارية.

إذن، فإن كثيراً من حدود المشرق العربي كانت وليدة تفاعل تلك الظروف السياسية التي تحكم الاستعمار في تكييفها بنشاطه الدبلوماسي تارة، وبمناوراته تارة أخرى، وكذلك بتضافر العوامل الاقتصادية والاستراتيجية والاجتماعية لمنطقة المشرق العربية التي تعد الخلفية الشرقية لحوض البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر أحد أكثر المناطق حيوية في العالم الحديث والمعاصر.

لقد كان أمام المؤلف أن يبحث في أعقد المشاكل والقضايا التي عاشها العالم العربي منذ مطلع هذا القرن، ذلك أن قضية الحدود لا تتوقف فقط على الجانب الجغرافي الأمني وإنما تتصل أيضاً بالواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي لكل كيان من كياناته، بحيث بات كل منها يعيش حال الانفصال، ويتعامل معه باعتباره إنجازاً

استقلالياً بينما هو بالفعل كيان محكوم بآليات الاستتباع للمراكز الامبريالية في أطوارها المختلفة.

إلا أن أخطر الانعكاسات والمؤثرات التي يخلص إليها الباحث والمتعلقة بطريقة تشكيل الجغرافيات السياسية الكيانية، تتمثل في حالات النزاع التي طاولت مجموع علاقات الأقطار العربية بسبب الخلافات حول أوضاعها. وكثيراً ما أدت بعض هذه الخلافات إلى نزاعات مسلحة وحروب أدت بدورها إلى ما هو أشد خطراً وإيلاماً، ولا سيما لجهة إضعاف النظام الإقليمي العربي ومؤسساته، وخصوصاً شل دور جامعة الدول العربية في ضبط المنازعات وإدارة المشاكل.

يثير كتاب «منازعات الحدود في العالم العربي» أسئلة حاسمة تتعلق بمصير الجيو - بوليتيكا العربية في زمن ما بعد الحرب الباردة. وإذا كانت الإجابات عن هذه الأسئلة لا تزال تختفي وراء ضباب المرحلة الانتقالية التي يعيشها عالم اليوم، فإن التطور السلبي الذي يحكم مسار النظام الإقليمي العربي على المستويات كافة يرفع درجة الأخطار إلى مستويات أشد مما كانت عليه في أي مرحلة خلت.

علم نفس

علم النفس في الدول العربية
Psychology in the Arab Countries

تحرير: رمضان عبدالستار أحمد - أوفه ب. جيلين
الناشر: جامعة المنوفية، 1998
مراجعة: محمد نجيب أحمد الصبوة*

يعد كتاب «علم النفس في الدول العربية» واحداً من أهم المصادر العلمية الرصينة في هذا المجال، ونرى أنه يسد ثغرة شديدة الاتساع في موضوع علم النفس العربي، إذا جاز لنا استخدام هذا التعبير. أما أسباب ذلك، فأهمها أنه يعتبر إطلالة علمية جادة

* أستاذ (Professor) علم النفس الإكلينيكي، جامعة القاهرة.

لعلماء النفس في الدول الغربية الأوروبية والأميركية على نشاطات علماء النفس العرب واهتماماتهم. كما أنه يعتبر مسحاً وصفياً لأطلس علم النفس في الدول العربية، بحيث يمكن أن يستعين به طلاب علم النفس والباحثون في العالم العربي، عند الإحاطة بتاريخ علم النفس في الدول العربية، فضلاً عن أنه كتاب يؤكد الذات النفسية العربية من منظور أنها ليست مستهلكة فقط لعلم النفس الأوروبي والأمريكي، بل مشاركة فيه بأقدار تتفاوت بتفاوت درجات التقدم العلمي في الدول العربية، وبتفاوت درجات الاعتراف الاجتماعي على المستويين الجماهيري والرسمي، بما يمكن أن يقدمه هذا العلم من خدمات جليلة لكل منهما على حد سواء. كذلك فإن ما يرشح هذا الكتاب للقراءة والاقتناء، أن المحررِيْن قد حالفهما التوفيق إلى حد كبير في اختيار مجموعة الإسهامات التي قدمها أفضل مجموعة من علماء النفس العرب الجادين، والذين لهم إنجازات علمية راسخة القدم يفوق بعضها ما نجده في الكتابات الأجنبية. وهذا ما أشار إليه تصدير الكتاب بوضوح.

يقع الكتاب في ٥٩٢ صفحة من القطع الكبير، وينقسم إلى تسعة أبواب تغطي خمسة وعشرين فصلا، شديدة التنوع والشمول. ومع ذلك فنحن نرى أنها لم تحط بكل التخصصات النفسية في الدول العربية. يعرض الباب الأول الذي جاء بعنوان «مقدمة» لحركة علم النفس في العالم العربي، وقام بتأليفه رمضان عبدالستار أحمد، وأوفه جيلين Uwe B. Gelen. ويعرض لجهود علماء النفس العرب والمسلمين قديما وحديثا، ويلقي المزيد من الضوء على هذه الإسهامات منذ بداية القرن التاسع الميلادي وحتى اليوم. وشمل العرض الاتجاهات الحديثة والأساسية في البحث النفسي العلمي، والصعوبات التي تواجه تقدمه. كما يلقي الضوء على أقسام ومعاهد علم النفس في كل دول العالم العربي وجهود قدماء المصريين في دراساتهم الممتعة لبعض الأمراض النفسية والعصبية. كما أشار هذا الباب إلى جهود الفلاسفة العرب والعلماء المسلمين في هذا الصدد، والتي غطت مجموعة ضخمة من الموضوعات ومختلف فروع علم النفس. وكان من أهم الموضوعات التي أسهم فيها هؤلاء المسلمون العرب: الأمراض النفسية والعصبية، وعلم النفس العام، وعلم النفس الاجتماعي، وسيكولوجية القيادة، وعلم العقاقير النفسية، والعلاقة بين الجسم والعقل، وموضوع السيكوفيزياء، وطبيعة الشخصية، والتنشئة الاجتماعية، وكيفية التعلم والتعليم، والطب النفسي، وطرق العلاج النفسي، وتعديل السلوك من خلال المراقبة وضبط الذات، وأهمية لعب الأطفال في حياتهم النفسية، وعلم النفس الديني، ودور الصلاة في خفض القلق، والحفاظ على الحياة الوجدانية والاستقرار النفسي، وعلم النفس البيئي، والفروق بين الأجناس والأمم

والشعوب، ودور الثقافة في تشكيل الشخصية الإنسانية، والنمو الحسي والذهني والمزاجي، وممارسة مهنة علم النفس العيادي ضمن أول مستشفى يُبنى في العالم للأمراض النفسية بدمشق، فمستشفى بغداد، وثالثها في القاهرة.

أما الباب الثاني، فقد ضمّ بين دفتيه خمسة فصول تدور جميعها حول بعض القضايا الارتقائية. ناقش الفصل الأول منها والذي كتبته ليلى كرم الدين، بحوث عمليات الارتقاء المعرفي من وجهة نظر جان بياجيه، في حين عرض أنور الشرقاوي للأساليب المعرفية من حيث أهميتها وطبيعتها وما تضيفه إلى جسم المعرفة النفسية في المجالين الأكاديمي والتطبيقي. وتناول الفصل الثالث قضية من أهم القضايا المرتبطة بالصحة النفسية لأطفالنا، ألا وهي رسوم الأطفال التي تكشف عن بعض مواهبهم وقدراتهم الخاصة، وتبرز الفروق الفردية بينهم حتى يمكن الأخذ بأيديهم وتوجيههم الوجهة السليمة. وقدمت ليلى كرم الدين في الفصل الرابع عرضا لعلم نفس اللغة من حيث تطور دراسته تاريخيا في العالم العربي، كما عرضت لبحوث اكتساب اللغة، والمعنى والدلالة، وارتقاء اللغة لدى الأطفال. وأخيرا قدّم رمضان عبدالستار أحمد فصلا عن المسنين، عرض فيه تاريخ الاهتمام المصري والعربي بهذا الموضوع، والمحاولات البحثية الأولى من حيث اتجاهات المسنين نحو الحياة، واتجاهات الشباب نحو المسنين، والرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية للمسنين.

وعرض الباب الثالث لدراسات وبحوث التربية الخاصة والإبداع، بحيث شغلت أربعة فصول، كتب الفصل الأول رمضان عبدالستار أحمد بعنوان «علم نفس القراءة». وكان من أهم الاستشهادات اليقينية التي دائما ما يلجأ إليها هذا الباحث، آيات من القرآن الكريم، وخصوصا أن أول سورة نزلت في القرآن الكريم تأمرنا بالقراءة. فيقول تعالى: **﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم، الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم﴾** صدق الله العظيم. كما عرض لعلم نفس القراءة وعلاقته باكتساب المعلومات وترجمة بعض المؤلفات النفسية إلى العربية، والبحوث التي تتصل بارتقاء القراءة في المجالين السوي والمرضي.

أما الفصل الثاني فقد عرضت فيه عبلة عثمان، لعلم النفس المتصل بالفن وتطور الدراسة فيه منذ الخمسينيات وحتى الآن، بحيث أظهرت خصال شخصية الفنانين المبدعين، وطبيعة الإنتاج الفني، والعمليات الإبداعية التي تنتج عملاً فنياً يتصف بالإبداع. كما أظهرت العلاقة بين الفنون المختلفة وعلم النفس. كذلك عرضت لموضوعات الدراسة في هذا المجال، وأظهرت اوجه الضعف، والموضوعات التي لا يزال العالم العربي بحاجة لدراستها. وقدّم شاكر عبدالحميد سليمان عرضا لتطور

دراسة علم النفس والإنتاج الأدبي في الفصل الثالث، مبينا خطين، أولهما التفسير النفسي للأدب من خلال مفاهيم التحليل النفسي بشكل غير منهجي. وينهض بدراسات هذا الخط أساتذة اللغة العربية وعلماؤها المتخصصون في النقد الأدبي، في حين ينهض بالخط الثاني علماء النفس المتخصصون في علم النفس الإبداعي، فهم ركزوا على دراسة الإنتاج الإبداعي، ودراسة العمليات الإبداعية في الأدب، والسياق الاجتماعي وخصال شخصية المبدعين، والسياق البيئي الذي يُيسر أو يُعسّر عمليات الإبداع.

أما الفصل الرابع والأخير في هذا الباب، فقد عرض لموضوعه المعنون باسم «التربية الخاصة» رمضان عبدالستار أحمد ورشاد موسى من جامعة الأزهر، وقد استعرضا الجهود والخدمات النفسية التي تقدم لكل من الموهوبين والفائقين، والمتعثرين والمعوّقين وذوي الحاجات الخاصة.

ويعرض الباب الرابع لعلم نفس الشخصية، وعرض الفصل الأول فيه أحمد محمد عبدالخالق، حيث بيّن الفروق بين المقصود بمفهوم الشخصية في الفكرين العربي القديم والحديث والغربي الأجنبي. كما عرض لبداية الترجمة والتأليف في هذا الفرع منذ الخمسينيات، وعرض لاتجاهات البحث العلمي فيه، وأدوات قياس الشخصية وتطوراتها، والبحوث عبر الحضارية في الشخصية الإنسانية، ثم المشكلات النظرية والمنهجية التي يجب التصدي لحلها.

وقدّم جاسم الخواجة عرضا جيدا لمفهوم مركز الضبط أو التحكم (الداخلي والخارجي)، بدأه بمناقشة قضية القضاء والقدر (أو المصير) من حيث الإجابة عن هذا السؤال الفلسفي القديم: هل الإنسان مسير أم مخير؟ ثم استعرض مجالات البحث في هذا المجال في علاقته ببعض المتغيرات المرتبطة به، كالتحصيل العلمي، وتقدير الذات، والفروق بين الجنسين. وتتبع الدراسات عبر الحضارية في هذا المجال في العالم العربي. وعرض لجهود الباحثين العرب في تكوين أدوات موضوعية لقياس هذا المفهوم. واختتم الفصل بعرض المجالات التي ما زالت بحاجة للدراسة.

وعرض الفصل الثالث لعلم نفس الدين. وقام بتأليفه رشاد موسى ومديحة الدسوقي ورمضان عبدالستار أحمد، وعرضوا لتطور دراسات السلوك الديني، والعلاقة بين السلوك الديني وبعض متغيرات الشخصية، والتطور الارتقائي للقيم والاتجاهات الدينية، وتطبيقاتها في علم النفس الإكلينيكي، مع عرض للمقاييس والاختبارات المستخدمة في فحص السلوك الديني.

وعرض الباب الخامس لموضوعات علم النفس الاجتماعي والتنظيمي في العالم العربي، ضمت علم نفس المرأة الذي قدّمته ناهد رمزي، وعلم النفس الصناعي

والتنظيمي الذي عرضه فرج عبدالقادر طه، والرضا عن العمل أو الرضا المهني الذي عرضه عويد سلطان المشعان، وجميعها عرضت لبدايات الاهتمام تاريخيا، وأهم مجالات البحث العلمي فيها الآن، والاعتبارات العلمية والمنهجية التي يجب مراعاتها عند التصدي لدراسة هذه الموضوعات. وأهم ما تبرزه هذه الفصول الثلاثة هو كيفية توظيف حقائق هذا العلم والاستفادة منه تطبيقيا ومجتمعيا بما يساعد على جلب الاعتراف الاجتماعي لأهمية هذا العلم في حياة الأمم والشعوب.

أما الباب السادس، فقد تصدى لعرض الإسهامات العربية في مجال علم النفس الحيوي (البيولوجي) على ضوء القضايا التجريبية. ويضم هذا الباب فصلين هما علم النفس التجريبي والفيزيولوجي، الذي كتبه السيد أبو شعيشع، والسلوك الحيواني الذي كتبه علي النعسان ورمضان عبدالستار أحمد، وهما من أمتع فصول الكتاب، بسبب ندرة المراجعات العلمية لهذين المجالين، فضلا عن كونهما يضمان معلومات تاريخية تتبعية مفيدة.

ويعرض الباب السابع لموضوع الجهود المكينيكية والعيادية ويضم هذا الباب أربعة فصول هي: علم النفس العيادي (الكلينيكي)، وتعاطي المخدرات، وسوء استخدامها، والاعتماد عليها، كتبها مصطفى إسماعيل سويف. أما فصل علم النفس الإرشادي، فقد عرض له جاسم الخواجة، بينما عرض لعلم النفس الجنائي (الإجرامي): الماضي والحاضر، يوسف صبري. وجاءت جميعها «كالبانوراما» التاريخية بأبعادها القديمة والحاضرة والمستقبلية التي تجسد الجهود المصرية والعربية في البحث العلمي والنظرية والتطبيق، وهي تدعو شباب الباحثين العرب لقراءتها والإلمام بها، وإجراء المزيد من البحث والممارسة فيها.

ويقدم الباب الثامن عرضا لعلم النفس في السياق الثقافي. ويضم فصلين بعنوان: البحث العلمي عبر الثقافي، كتبه محمود أبو النيل، وعلم النفس في بلاد المغرب كتبه مصطفى عشوي. وهما فصلان رائدان بحق يعرضان لموضوع من أهم الموضوعات التي تهم القارئ العربي لما للفروق بين الأمم والشعوب من ثقافات تحتم أخذها في الاعتبار عند التصدي لتفسير أي نمط من أنماط السلوك البشري.

أما الخلاصات النهائية لهذا الكتاب، فقد عرض لها الباب التاسع الذي كتبه مصطفى سويف، في شكل نتائج علمية تجسّد جوانب القوة والضعف في البحث النفسي العربي بكل ما يشمله من مناهج للبحث وأدوات وعينات وتنظير. ولقد غطى هذا الفصل كل المجالات التي تم عرضها عبر هذا المجلد الجليل بحق، وهي القضايا الارتقائية، والتربية والإبداع، والشخصية الإنسانية، وعلم النفس الاجتماعي والتنظيمي،

وعلم النفس الحيوي، وقضايا علم النفس التجريبي، وعلم الأمراض النفسية والجهود الكلينيكية، وعلم النفس عبر الثقافي.

وبعد، فهذا الكتاب الذي عرضنا له، يستحق القراءة بعناية ليحفز الطالب والباحث العربي على السواء، ليدلي بدلوه في هذا المجال البكر بشكل أصيل وفعال، ويسد الثغرات التي لم تسد حتى الآن.

علم النفس المعرفي

تاليف: روبرت سولسو
ترجمة: محمد نجيب الصبوة، ومصطفى محمد كامل، ومحمد الحسانين الدق.
الناشر: دار الفكر الحديث، الكويت، 1996
مراجعة: نادية عبدالله الحمدان*

اهتم الإنسان بدراسة المعرفة منذ حوالي ألفي عام، إلا أن هذه المعرفة لم تخضع للدراسة العلمية في علم النفس إلا في النصف الثاني من القرن العشرين (1957). كما أن هذه الدراسة ارتبطت بمجالات مختلفة من مجالات علم النفس، ولكن علم النفس المعرفي لم ينفرد عن أفرع علم النفس الاخرى إلا بعد عام 1967 على يد العالم «ألريك نيسر» Alric Neisser في كتابه «علم النفس المعرفي». أما الحدث الثاني الذي أدى إلى تقدم الدراسات في علم النفس المعرفي فهو ظهور مجلة علم النفس المعرفي عام 1970، ثم مجلة العلم المعرفي عام 1976. وقد أدى هذا إلى قيام المؤلف «روبرت سولسو» Solso بتأليف الطبعة الأولى من كتابه «علم النفس المعرفي» عام 1979.

فالسؤال الفلسفي القديم «كيف يؤدي العقل عمله؟» هو محور تفكير كثير من العلماء المعرفيين، وهو السبيل إلى معرفة كيف ندرك هذا العالم، وكيفية معالجة المعلومات الكثيرة المحيطة بنا، مع تقدم وسائل التكنولوجيا الحديثة في الحصول على أوفر المعلومات عن مجالات الإدراك والتذكر والتفكير ومعالجة المعلومات. وأهم بحوث المعرفة التي يهتم بدراستها المتخصصون في علم النفس المعرفي الربط بين العقل المفكر وأنشطة الدماغ العصبية الفيزيولوجية، ولذلك سمي عقد التسعينيات «عقد الدماغ» The Decade of The Brain.

---

* مدرسة (.Assistant Prof) بقسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ومن العوامل التي ساعدت على بلورة علم النفس المعرفي وتكوينه ثلاثة روافد علمية هي: (1) ظهور وتطور منحنى معالجة المعلومات Information Processing، ويختص بالبحث عن الأداءات العقلية ونظرية المعلومات، والتي تعد فرعاً من علوم الاتصال التي تمدنا بالطرق المجردة لتحليل عمليات معالجة المعلومات في ميداني الإدراك والانتباه وغيرهما، وقد اختص بهذا الميدان «برودبنت» Broadbent. (2) تطبيقات الحاسوب Computer Application، وهو ما يعرف ببحوث الذكاء الاصطناعي. ومهمتها إكساب الحاسوب السلوك الذكي أي محاكاة ذكاء الآلة بذكاء الإنسان، واختص بهذا الميدان «نيوول» Newell و «سيمون» Simon. (3) علم اللغويات النفسي Psycholinguistics، وبدأ الباحث اللغوي «نعوم تشومسكي» Noam Chomsky منذ أوائل الخمسينيات، هذا الميدان بتطوير بنية اللغة الإنسانية، مما سهل المهمة أمام علماء النفس المعرفيين في صياغة النظريات السيكولوجية المتعلقة بمجالات اللغة وعلاقتها بالعمليات العقلية العليا.

ولذلك كان من الضرورة وجود بحوث متطورة مع تطور عصر التقنيات وتأثيره على السلوك الإنساني المعرفي. ولهذا سعى المؤلف «سولسو» Solso إلى تطوير كتابه «علم النفس المعرفي» في الطبعة الثالثة عام 1991، ليواكب تطورات عصر التسعينيات، والتي تقدم بترجمتها إلى العربية نخبة من الأساتذة المتخصصين في مجال علم النفس المعرفي.

يشمل هذا الكتاب ستة أبواب تغطي ستة عشر فصلاً نعرض لها بإيجاز:

الباب الأول، ويحتوي على المقدمة والأساس العصبي للمعرفة، ويتضمن فصلين: الأول عن مجالات علم النفس المعرفي وتطوره، والثاني عن العلم العصبي وعلم النفس المعرفي، وهو يعالج قضايا العقل والجسم. الباب الثاني، ويحتوي على الإدراك وتفسير الإشارات الحسية، ويشتمل على ثلاثة فصول: الثالث عن إدراك الإشارات الحسية، والرابع عن التعرف على النمط، والخامس عن الانتباه ومراحله وأنواعه. الباب الثالث، وينصب على موضوع الذاكرة ويعالجه في ثلاثة فصول: السادس، عن التصورات النظرية للذاكرة، والسابع عن بنى الذاكرة وعملياتها، والثامن عن تمثيل المعلومات. الباب الرابع: ويعالج تمثيل المعلومات من خلال فصلين: التاسع عن وسائل تحسين الذاكرة، والعاشر عن التصور العقلي. الباب الخامس، ومحتواه اللغة والارتقاء المعرفي وفصوله ثلاثة: الحادي عشر عن اللغة في مجالات البنية والتجريدات، والثاني عشر عن اللغة في مجال الكلمات والقراءة، والثالث عشر عن الارتقاء المعرفي ونظرياته (بياجيه، وفيغوتسكي). الباب السادس، ويتطرق للتفكير والذكاء الإنساني والاصطناعي،

ويشتمل على ثلاثة فصول: الرابع عشر عن تكوين المفهوم واتخاذ القرار، والخامس عشر عن حل المشكلات والإبداع والذكاء الإنساني، والسادس عشر عن الذكاء الاصطناعي وعلاقته بالإدراك واللغة وحل المشكلات.

هناك ثلاثة أمور دفعت إلى ترجمة هذا الكتاب وهي: (1) شمول الكتاب لأهم الموضوعات المتصلة بعلم النفس المعرفي وفق أحدث ما توصلت إليه البحوث الإمبريقية التجريبية والنظرية، إلى جانب توظيف أحدث التقنيات في علوم المخ والأعصاب في دراسة موضوعات علم النفس المعرفي. (2) يعتبر هذا الكتاب ذا قيمة علمية يمكن الاستفادة منه مرجعاً يمكن تدريسه في أقسام علم النفس في الجامعات والكليات المختلفة والمعاهد العليا. (3) ندرة الكتب المتاحة باللغة العربية في مجال علم النفس المعرفي. إن هذا الكتاب يضيف إلى المكتبة العربية إضافة علمية قيمة ومرجعاً مهماً يلبي احتياجات الباحثين والمتخصصين في مجال علم النفس المعرفي.

ويعد هذا الكتاب من أهم الكتب وأكثرها فائدة لدارسي معظم مجالات علم النفس وميادينه، نظراً لاهتمامه بالسلوك المعرفي وارتباطه بأحدث التقنيات في علوم المخ والأعصاب وكيفية معالجة المعلومات. وتعتبر هذه الدراسة محط اهتمام كثير من العلماء النفسيين، حيث إن دراسة المخ والأعصاب دراسة العصر الحالي. وعلى الرغم من أن مجالات الدراسة في علم النفس المعرفي متشعبة وواسعة النطاق، إلا أن المؤلف تمكن من تغطية معظم مجالات علم النفس المعرفي وبشكل موجز ودقيق.

أما البحوث المستخدمة في هذا الكتاب فهي بحوث متقدمة لا يستطيع الباحث غير المتخصص في علم النفس استيعابها، ذلك لأن المؤلف يفترض أن القارئ قد تخطى مرحلة معرفة الاختلافات النظرية بين نظريات علم النفس، فعرض موضوعات الكتاب على هذا الأساس. وهذا لا يعتبر نقصاً في الكتاب، إنما هو من الكتب المتخصصة والمتقدمة في مجال علم النفس المعرفي. وإجمالاً هذا الكتاب يمكن تدريسه للمستوى الأكاديمي العالي فقط، وتعد ترجمته إضافة قيمة للمكتبة العربية.

لذا فليس غريباً أن يفوز هذا الكتاب بجائزة أفضل كتاب مترجم لعام 1998 من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي في مجال العلوم الاجتماعية.

مؤتمر الخدمة النفسية والتنمية

كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، 5-7 أبريل 1999

حصة عبدالرحمن الناصر*

ركز مؤتمر «الخدمة النفسية والتنمية» أبحاثه على السعي لتقديم إسهامات علم النفس في تنمية المجتمع، ومحاولة الربط بين تعليم علم النفس في الجامعة وتطبيقاته الميدانية. وكان هذا المؤتمر الذي نظمه قسم علم النفس في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت بين 5 و 7 أبريل 1999، للسنة الثانية على التوالي، فرصة لتبادل الخبرات بين الأكاديميين وممارسي الخدمة النفسية، فضلاً عن فتح قنوات الاتصال بين أقسام علم النفس والجهات المعنية بتطبيقاته والممارسين له لتطوير الخدمة النفسية، وتحديث معلومات المشتغلين بعلم النفس ومهاراتهم.

شارك في فعاليات هذا المؤتمر مجموعة من الباحثين (من الكويت، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، وسوريا، والأردن، والولايات المتحدة الأمريكية، والهند). وتضمنت جلسات المؤتمر الصباحية والمسائية، على امتداد ثلاثة أيام، أنشطة علمية متعددة شملت:

– 21 بحثا علميا موزعاً على خمس جلسات رئيسة معنونة كالتالي: الخدمة النفسية والمجتمع، الإرشاد والخدمة النفسية، بحوث في القياس النفسي، بحوث التعاطي، بحوث الشخصية.

– خمس محاضرات عامة في المواضيع التالية: الخدمة النفسية في مجال علم النفس الصناعي والتنظيمي في الوطن العربي، وعلم النفس في العالم العربي: الوضع الراهن وآفاق المستقبل، والوضع الراهن للخدمة النفسية في سوريا، والعلاج المعرفي، والعلاج السلوكي المعرفي.

– خمس حلقات نقاشية تناولت المواضيع التالية: التعاون بين العلميين والمهنيين في علم النفس بالوطن العربي، ومقاييس الشخصية والذكاء الموجزة والمطولة، وتعاطي المخدرات: الأسباب والوقاية والعلاج، والتدخل المبكر لدى الأطفال المعاقين، والوراثة والشخصية.

---

* مدرسة (Assistant.Prof.)، قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

– 12 ورشة عمل، قدمها نخبة من المتخصصين من داخل الكويت وخارجها، وقدم في كل منها عرض وتدريب لأنواع معينة من المهارات المهنية التي تهدف إلى نقل الخبرة.

كما أقيم على هامش المؤتمر معرض متخصص للكتب والاختبارات النفسية.

وقد اختتمت فعاليات المؤتمر بإقرار جملة من التوصيات التي توصل إليها المشاركون من أبرزها ضرورة إنشاء رابطة لعلم النفس في الكويت، مع التركيز على انتماء هذه الرابطة إلى جمعية دولية متخصصة، والاهتمام بالتوصيف المهني لعمل الاختصاصي النفسي في المستويات المختلفة من الممارسة، وكذلك الاهتمام بتطوير مهارات الاختصاصي النفسي عن طريق التعليم المستمر، ووضع الضوابط المنظمة للمهنة.

كما أوصى المشاركون بإنشاء دبلوم مهني في علم النفس بالتعاون مع المؤسسات المهنية في المجتمع؛ وبالاهتمام بتحديث وتقنين الاختبارات والمقاييس النفسية لتناسب المجتمع الكويتي، مع تطوير ورش العمل وجعلها مستمرة في فترات منتظمة من العام.

ودعا المؤتمر إلى تعيين اختصاصي نفسي في كل مدرسة (ابتدائية، متوسطة، ثانوية) يعمل على الإرشاد النفسي للتلاميذ، وحل مشكلاتهم، والمساعدة في علاجها أو التخفيف من آثارها أو تحويلها لذوي التخصص العالي الدقيق إن لزم الأمر، مؤكداً على أهمية تبني الدولة إنشاء وحدات نفسية في جميع الوزارات والمؤسسات كوزارة الداخلية ووزارة الدفاع وديوان الخدمة المدنية وفي مجال الصناعة، لتقديم الخدمات النفسية التي تساعد على تنمية أنشطة هذه المؤسسات وتطويرها.

وأكد المشاركون على أهمية استخدام الأساليب والإجراءات النفسية العلمية لاختيار الموظفين والعمال على أساس خصائصهم واستعداداتهم وقدراتهم الخاصة، وكذلك أهمية إنشاء عيادة نفسية تابعة لقسم علم النفس في كلية العلوم الاجتماعية، مع التركيز على ضرورة عقد هذا المؤتمر تحت الاسم نفسه كل عامين، وضرورة اهتمام البحوث التي يجريها المتخصصون في علم النفس بمشكلات المجتمع الكويتي.

ونوه المشاركون في المؤتمر في توصياتهم بفعالية استخدام أساليب التوجيه والاختيار التربوي لتوجيه التلاميذ إلى نوع الدراسة التي تناسب كلاً منهم، وذلك باستخدام الخطوات العلمية في وضع التلميذ المناسب في المكان المناسب، ودعوا إلى توفير الإمكانات المادية والبشرية للاختصاصيين النفسيين العاملين في مختلف وزارات الدولة.

ولفت المؤتمرون إلى الحاجة لتكثيف البحوث المرتبطة بظاهرة تعاطي المخدرات من أجل التعرف على الأسباب والعوامل المتعلقة بهذه المشكلة في المجتمع الكويتي وبخاصة في ظل زيادة أعداد المعتمدين على المواد النفسية. وأكدوا على ضرورة نشر الوعي بالثقافة النفسية ومن أجل ربط العلم بالمجتمع، ومحاولة البحث عن حلول مناسبة لقضاياه، مع ترسيخ التعاون بين قسم علم النفس والمؤسسات الحكومية والأهلية في المجتمع. واتفقوا على تشكيل لجنة متابعة لتنفيذ توصيات المؤتمر.

Economics

The Determinants of Hot Money Outflow from Kuwait

*Naif al-Mutairi**

*Mohammed el-Sakka***

This study aims at investigating macroeconomic determinants of hot money outflow from Kuwait. Using two different approaches, we estimated the total outflow of hot money during the period 1975 - 1995. A single equation model of the macroeconomic determinants of the outflow of hot money was built and estimated for Kuwait. Results show that the major determinants are; the financial repression, i.e. the difference between domestic and international interest rates, over-valuation of the Kuwaiti Dinar of its long run equilibrium level, political and economic instability in Kuwait, and lagging levels of outflow. Results have several important implications for macroeconomic policy making in Kuwait, especially regarding interest and exchange rate policies.

* Associate Professor, Dept. of Economics, College of Administrative Sciences, Kuwait University.

** Associate Professor, Dept of Economics, College of Administrative Sciences. Kuwait University.

Journal of the Social Sciences

Vol. 27 - No. 2 - Summer 1999 - P.P. 31 - 60.

Political Sciences

Arab Development: From Decreasing Dependency to Independent Development

*Abdelfattah A. Rashdan**

This study attempts to explain the concept of development, and explore the developmental situation in the Arab world. The study defines dependency, its causes and dangers. Finally, the study discusses a strategy to attain independent development and submits suggestions that may help to reach such development.

* Associate Professor, Dept. of Political Sciences, Mu'tah University, Jordan.

Journal of the Social Sciences
Vol. 27 - No. 2 - Summer 1999 - P.P. 61 - 86.

Economics

Stock Market Development: Concept and Measurement in the Case of Morocco

*Ibrahim Mansouri**

The relationship between economic development and stock market development is complex. This study attempts to define and measure the concept through analysis, quantification, and comparison through a variety of simple indicators of stock market development, as well as by construction of aggregate stock market indexes for a sample of developed and developing countries, including Morocco. The basic aim is to facilitate international comparisons and to better understand the relationships between stock market development and economic growth.

* Professor, Dept. of Economics, Al-Kadi Eiad University, Morocco.

Journal of the Social Sciences

Vol. 27 - No. 2 - Summer 1999 - P.P. 87 - 111.

Psychology

The General Health Questionnaire in Kuwait

*Huda J. Hasan**

This study aims to test the psychometric characteristics of the General Health Questionnaire in a normal sample (N=648) as well as a sample of psychiatric patients (N=188) from the psychiatric hospital in Kuwait. The results show that the questionnaire has high validity and reliability and it measures seven psychological dimensions: anxiety/insomnia, suicidal thought, general illness, sleep disturbance, social dysfunciton, low self confidence and depression. The anxiety/insomnia, sleep problem, social dysfunction, low self confidence, and depression factors appeared as independent dimensions in most studies and in the questionnaire manual, while the other dimensions were merged with other dimensions. The results show that the questionnaire can successfully discriminate between normal and abnormal cases. The questionnaire can has similar sensitivity and specificity on a threshold (7). The study suggests reduction in the questionnaire items when used in the future to detect psychiatric cases in Kuwaiti samples.

* Assistant Professor, Dept. of Psychology, College of Social Sciences, Kuwait University.

Journal of the Social Sciences

Vol. 27 - No. 2 - Summer 1999 - P.P. 113 - 139.

Sociology

The Biographical Method: Diverse Uses of Life Stories and Life Histories in Sociology

*Foudil Delliou**

A method of study referred to as the biographical method is being rediscovered in the field of social science. This article describes this qualitative approach and analyzes its main types: autobiography, biography, and life history. It reviews the use of the method in America, Europe, and the Arab World with different theoretical approaches (marxism, structuralism, empiricism, and symbolic interactionism) and with a variety of population types including: peasants, children, adults, delinquents, native people, immigrants, and normal people. The positive and negative aspects are discussed. Theoretical questions and methodological problems are raised including: (1) coherence and ordering of items in the life history among intrinsic and extrinsic variables, and in different histories (various sessions and informants), (2) differences between the life history as a subjective "mirror" and as a more objective "window", and (3) the theoretical and methodological limits of deviant and marginal histories, focusing on the subject, the "who" of biographical studies, at the expense of "normal" histories and the "how and why".

* Associate Professor, Dept. of Sociology, University of Constantine - Algeria.

Journal of the Social Sciences
Vol. 27 - No. 2 - Summer 1999 - P.P. 141 - 167

شروط النشر العامة

تشترط سياسة المجلة أن يكون البحث مباشراً وأن يتضمن ما هو مفيد لفكرته وأن لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين. ومن الضروري أن يكتب الباحث «مقدمة واضحة» تعرف ببحثه، وطبيعة الموضوع والأسئلة أو الفروض التي يتعامل معها، أما بالنسبة للأدبيات السابقة فلا بد من جعلها مفتاحاً مختصراً ضمن المقدمة ويوضح بها الباحث إن كان يعتمد على نظرية أو أخرى أو اتجاه أو آخر. وبإمكان الباحث أن يشير إلى بعض الدراسات المهمة ضمن سياق النص وفي الهوامش عند الضرورة. أما بالنسبة للجداول فيجب ألا تزيد عن خمسة جداول للبحث الواحد. ويفضل أن يضمن الباحث ما تعرضه الجداول من خلال النص عبر الشرح والتعليق والتحليل والمقارنة.

وترحب المجلة بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة من نمط مراجعة للدراسات الصادرة بلغة ما، مثل النزاعات أو الاجتماع السياسي أو نظرية الخصخصة أو علم النفس أو علم الاجتماع أو حالة حقل العلوم السياسية أو الاقتصاد أو الأنثروبولوجيا أو الجغرافيا السياسية في البلاد العربية... وهكذا، وتوضيح نواقص واتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العلمي (الإمبيريقي) والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، فستلتزم المجلة بالتقليد المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على عرض مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة. يليها قسم عن المنهج، والتي يجب أن تحتوي على العينة، أدوات الدراسة، وإجراءات البحث. ثم النتائج، والمناقشة. ويجب طباعة كل جدول على صفحة مستقلة ووضعه في آخر البحث وتوضيح موقعه في المتن.

وبشكل عام تتطلع المجلة لأبحاث تخلو من التكرار الممل والإطناب، تتمتع بلغة منسابة وبتداخل بين الأفكار والفقرات والموضوعات، أي تقرأ من قبل الأساتذة، فضلاً عن الطلبة والمثقفين وجميع المهتمين بالشأن العام، مما يجعل المجلة في سياستها الجديدة تنحاز للأبحاث التي تتمتع بقيمة عامة، بالإضافة إلى قيمتها العلمية. وتحتفظ المجلة لنفسها بإضفاء نسبة من التحرير على الصيغة النهائية للبحث لتسهيل قراءته، ولكن دون المساس بفكر الباحث وجوهر أسلوبه.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث، والتعليق على الدراسات المنشورة فيها. كما تستقبل المجلة تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية. وتستقبل المجلة أيضاً مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة الستة. كذلك ترحب بمراجعات كتب لها طابع شمولي، كأن تتم مراجعة لأربعة أو خمسة كتب حديثة تعالج الموضوع نفسه من جوانب مختلفة. هذا النمط من المراجعة يكتب على شكل مقال فيه تقويم متداخل للكتب موضحاً نقاط قوتها، ونقاط ضعفها. وعلى المؤلفين والناشرين

الذين يسعون لمراجعة كتبهم إرسال نسخة من الكتاب إلى قسم مراجعات الكتب على عنوان المجلة.

شروط النشر التفصيلية

تشترط المجلة أن لا يزيد البحث المرسل مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين. ويجب أن يرفق مع كل بحث صفحة مستقلة عليها العنوان والاسم والتعريف بالباحث، وصفحة مستقلة أخرى عبارة عن ملخص للبحث (Abstract). كما يجب إرسال سيرة ذاتية مختصرة مع البحث. وعلى الباحث أن يوضح إن كان البحث قدم إلى مؤتمر ما، إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما. ومن الضروري عدم تسليم الأبحاث لأية دورية أخرى في الوقت نفسه.

مراجعات الكتب:

الهدف منها إعطاء فكرة عن الكتاب المراجع وتقديم تقويم يساعد القارئ على معرفة أهم الأفكار والإضافات والمسائل التي يعالجها. لهذا لا تشترط المجلة أن تشمل المراجعة سرداً لكل فصل من فصول الكتاب، ولكن تشترط استعراض أهم الأفكار ونقاط القوة والضعف مع بعض الأمثلة مع الفصول العديدة فيه. لهذا تسعى المجلة لمراجعات تتميز بالمقدرة على العرض لا السرد وبالمقدرة على التقويم عوضاً عن المدح أو الذم. إذ من الضروري أن تكون المراجعة قادرة على التقاط جوهر الكتاب وأهم أبعاده. كما تطلب المجلة من المراجعين تقويماً إضافياً فنياً يتعلق بسلاسة اللغة والأسلوب ومدى خلو الكتاب من الأخطاء الطباعية، وإن كان هناك نواقص تقنية أخرى، ويشترط أن تقع المراجعة الواحدة في 4-6 صفحات مطبوعة مسافتين.

أما بالنسبة لمراجعة عدة كتب (2-5 كتب) بشكل جماعي فالهدف منها هو تقديم تقويم لاتجاهات المعرفة وفق الإصدارات الحديثة في أحد الحقول أو الموضوعات. وقد يكون الموضوع التسوية السلمية، أو الاقتصاد الإسلامي أو الكويتي، أو الإرهاب، أو الاتجاهات الجديدة في علم النفس وهكذا. إن هذا النمط من المراجعة لا يتم لكل كتاب على حدة، بل يكون تقويماً مقارناً فيه تداخل وترابط وفق المضمون ووفق إضافة كل كتاب ومواقع إلتقاء واختلاف كل كتاب عن الآخر. لهذا يترك للمراجع حرية التركيز على المواضيع المتضمنة في كل كتاب، وحرية التركيز بنسب متفاوتة على الكتب المعروضة، ويترك له في الوقت نفسه حرية إعطاء رأيه وتقويمه في إطار الموضوعية. ويجب أن لا تزيد المراجعة الواحدة عن 10-15 صفحة مطبوعة مسافتين.

التقارير:

الهدف منها إعطاء فكرة عن المؤتمر المنعقد (بشرط أن يكون ضمن حقول المجلة

الستة)، إذ يجب أن ينجح التقرير في تقديم تقويم يساعد القارئ على معرفة أهم الأسئلة والنقاشات التي تعرض لها المؤتمر، وبالتالي أهم الاتجاهات التي برزت فيه، لهذا لا نشترط أن يكون التقرير عبارة عن سرد لكل ما دار في المؤتمر أو صف لأسماء المشاركين دون اختزال وفق الأهمية والإضافة والاتجاه. لهذا فما نطلبه هو تقرير يوضح أهم الإنجازات والفوائد، كما يبين مستوى الأبحاث وعلى الأخص أهم الأبحاث، ويوضح إن كان المؤتمر قد حقق أهدافه أم أخفق في تحقيقها، والأسباب المؤدية لهذا النجاح أو الإخفاق، ويجب أن لا يزيد التقرير الواحد عن 4-6 صفحات مطبوعة مسافتين.

المصادر والهوامش:

أولاً: يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالإشارة إلى اسم المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين قوسين مثلاً (ابن خلدون 1960) و(القوصي ومذكور 1970) و(Smith 1970) و(Smith & Jones 1975) أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهما هكذا (مذكور وآخرون 1980) و(Jones et al 1980) أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيشار إليهما هكذا (القوصي 1973؛ مذكور 1987) و(Smith 1974; Roger 1981) وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا: (الفارابي 1964 أ، 1964ب) و(Smith, 1961a, 1961b). وفي حالة الاقتباس يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة المقتبس منها في متن البحث هكذا (ابن خلدون 1972 ، 164) و(Jones 1977, 58-59). وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969; 75). وفي حالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1977)، وعندما يضمن الباحث جزءاً من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوس، مثلاً وفق العلي وسمحان (1980, 52) فإن المجازفة بإجراء هذه التجارب...

ثانياً: تذكر المقالات أو الدراسات أو المعلومات الواردة في الصحف ضمن متن البحث:

- إن كانت دراسة تعامل مثل المراجع الأخرى مع ذكر المؤلف والتاريخ بما فيه اليوم والشهر بالإضافة إلى الصفحة. وتوضع المعلومات الشاملة في المصادر النهائية.
- إن كانت خبراً صحفياً أو معلومات صحفية، يذكر في النص ما يوضح أنها ليست دراسة.

مثلاً:

1 – وفق مراسل الحياة في القاهرة (أحمد العلي 1996/5/12)، فإن أحداث العنف ارتبطت بالأزمة الاقتصادية.

2 – وفق بيير سالينجر مراسل CBS السابق، سقطت طائرة التي دبليو أي من جراء عمل غير مقصود قام به الجيش الأميركي (وكالة الأنباء الفرنسية 1996/11/10).

3 – أكد الرئيس ريغان بأن العقوبات سوف تستمر على جنوب أفريقيا، وذلك نظراً لطبيعة الممارسات تجاه الأقلية السوداء (Face the Nation, CBS 6/8/29).

4 – وقد وقعت تجاوزات على الحدود دفعت بالأزمة بين الدولتين إلى حالة جديدة مما أثر سلباً على الأداء الاقتصادي لكلا البلدين (New Tork Times, 1/1/96, 18-19).

تذكر المعلومات الشاملة لكل مصدر في قائمة المراجع النهائية.

ثالثاً: مصادر لا تذكر باعتبارها مراجع في نهاية الدراسة مثل رسائل خاصة مرسلة للباحث أو المقابلات:

1 – أكد Spieth رئيس مركز ألف باء للدراسات بأن القبيلة لاتزال وحدة رئيسة متصاعدة الدور في المجتمع العربي (Andrew Spieth, Letter to the auther 1/6/1995).

2 – وفق الجبيلي رئيس تحرير مجلة سياسات فإن العائلة لا تزال وحدة مؤثرة في النشاط الاقتصادي الخاص (الجبيلي، رسالة للباحث 95/6/1).

3 – ولقد وقعت كما يؤكد عيسى عبدالقادر أستاذ الأدب المقارن في جامعة سين صاد عزلة بين الباحث وصانع القرار في مجالات عديدة (مقابلة تليفونية مع الباحث 96/4/1).

4 – وقد بذلت محاولات عدة للتوفيق بين صانع القرار والباحث السياسي (عبدالقادر، مقابلة مع الباحث 96/4/1).

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش (Footnotes) إلى أقصى حد واقتصارها على التعليقات الفردية التي يجب أن تظهر في نهاية البحث. ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو اكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة، وتوضع كلمة المصدر امام المصدر الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر او المجلة، مكان النشر إذا كان كتاباً، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالاً.

المراجع:

محمد أبو زهرة (1974). الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة، القاهرة: دار الفكر العربي.

عمر الخطيب (1985). الإنماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي. مجلة العلوم الإجتماعية 13 (4) شتاء: 169 - 223.

مايكل هدسون (1986). الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات. ص 17 - 36 في هـ شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

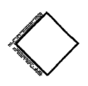
Hirshi, T. (1983). Crime & the Family. PP 53-69 in J Wilson (Ed). Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary studies.

Kalmuss, D. (1984). The Intergenerational Transmission of Marital Aggresion. Journal of Marriage & the Family, 46 (2) 11-19.

Quinnety, R. (1979). Criminololgy. Boston: Little Brown & Company.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو موضوعية، وشاملة على البحث قبل إجازته للنشر.





المجلة العربية للعلـوم الاداريـة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت - دولة الكويت
علمية محكمة تعني بنشر الأبحاث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية

رئيس التحرير
أ. د. حسني إبراهيم حمدي

- صدر العدد الأول في نوفمبر 1993
- تصدر كل أربعة أشهر ابتداء من يناير 1999م
- تهدف المجلة إلى المساهمة في تطوير ونشر الفكر الاداري والممارسات الادارية على مستوى الوطن العربي.
- تقبل المجلة الأبحاث الأصيلة والمبتكرة في مجالات الادارة، المحاسبة، التمويل والاستثمار، التسويق، نظم المعلومات الادارية، الأساليب الكمية في الادارة، الادارة الصناعية، الادارة العامة، الاقتصاد الاداري، وغيرها من المجالات المرتبطة بتطوير المعرفة والممارسات الادارية.

يسر المجلة دعوتكم للمساهمة في أحد أبوابها التالية:
- الأبحاث
- مراجعات الكتب
- ملخصات الرسائل الجامعية
- الحالات الادارية العملية
- تقارير عن الندوات والمؤتمرات العلمية.

الاشتراكات

الكويت 3 دينار للأفراد
15 دينار للمؤسسات
الدول العربية 4 دينار للأفراد
15 دينار للمؤسسات
الدول الأجنبية 15 دولارا للأفراد
60 دولارا للمؤسسات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:

المجلة العربية للعلوم الادارية
جامعة الكويت
ص.ب: 28558 الصفاة
دولة الكويت

هاتف/فاكس: 4817028 أو 4846843
داخلي 4415، 4416

المملكة العربية السعودية
وزارة الخارجية



مجلة الدراسات الدبلوماسية

دورية علمية محكمة متخصصة تصدر عن معهد الدراسات الدبلوماسية
التابع لوزارة الخارجية بالمملكة العربية السعودية

- تنشر البحوث والدراسات العلمية والوثائق والتقارير وعرض الكتب ذات الصلة بالقضايا الإقليمية والدولية في كافة المجالات السياسية والقانونية والأقتصادية والتاريخية والجغرافية والإجتماعية والأعلامية طبقاً لقواعد النشر في المجلة.
- تقبل البحوث والدراسات المكتوبة باللغة العربية والانجليزية وفى حالة البحث المكتوب باللغة الإنجليزية لابد من كتابة ملخص له باللغة العربية.

الاشتراكات

حكومية غير مخصصة للبيع
تهدى إلى سفارات خادم الحرمين الشريفين في الخارج والسفارات المعتمدة لدى المملكة والوزارات والمؤسسات التعليمية والهيئات الدولية والمكتبات داخل المملكة وخارجها.

المراسلات

توجه جميع المراسلات الى رئيس هيئة التحرير على العنوان التالي:
ص.ب ٥١٩٨٨ الرياض ١١٥٥٣
المملكة العربية السعودية
تلفون ٤٠١٨٨٨١ - فاكس ٠١/٤٠١٨٨٦٤

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal Of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political and Human Geography, Political Science, Psychology, Social Anthropology, and Sociology. Submissions should be based on origiinal research and analysis. The material published must be sound informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, Electronic online & CD-ROM; Historical Abstracts and America: History and Life; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, online, CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; Sociological Abstracts.

1999 Kuwait University, Council of Academic Publication ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 5 K.D, three years 7 K.D.
For mail in the Arab States, add one K.D. per year.
Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 35 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.
Institutions: One year $60, two years $100 , three years $140.
Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

Address

Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, 13055 Kuwait
Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),
Fax: (00965) - 4836026
E-mail: JSS@Kucø1. Kuniv. Edu. Kw

Visit our web site

http://Kucø1. KUNIV. EDU. KW/~JSS



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES



Kuwait University, Council of Academic Pub.
Vol. 27 - No. 2 - Summer 1999